

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة : محمد خيضر بسكرة .

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم : العلوم الاجتماعية .

-عنوان المذكرة:

واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية
المستدامة.

- مدينة بسكرة نموذجا -

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص بيئة

تحت إشراف الأساتذة الدكتوراه:

- عباس سعاد غوفي.

من إعداد الطالب :

- ميدني شايب ذراع.

السنة الدراسية: 2014/2013

الإهداء:

اهدي ثمرة هذا الجهد إلى:

- الوالدين العزيزين عرفانا وامتنانا لما كان لهما من فضل عظيم في انجازه وكذا توفيقى فيما سبق من

مراحل الدراسة بتشجيعهما ودعمهما، راجيا من الله العلي القدير ان يحفظها ويرعاها.

والى كل عائلتي الإخوة و الأخوات لما قدموه لي من مساعدة جليلة.

إلى كل أساتذتي الأفاضل تقديرا و اعترافا لهم بالجميل على ماقدموه لي نصائح و إرشادات.

إلى كل الزملاء و الزميلات من الأساتذة قي قسم العلوم الاجتماعية و الإنسانية وقسم الهندسة

المعمارية.

إلى كل الذي فارقونا ومازالت ذكراهم خالدة في أذهاننا، راجيين من الله عز وجل أن يتغمد روحهم

الطاهرة بكامل رحمته الواسعة ويسكنهم فسيح جناتهم.

شكر وعرفان

الشكر لله عزوجل على توفيقه لي في انجاز هذا العمل القيم و المتواضع.
كما اتقدم باسمى عبارات التقدير و الشكر لكل من مد لي يد العون و المساعدة ،واخص بالذكر
الاستاذة الدكتوراه المشرفة سعاد غوفي عباس الذي تتبع العمل طيلة مراحل البحث ،شاكرها
النصائح و التوجيهات القيمة التي لم تبخل بها حتى اتمام هذا البحث .
كما اتوجه بالشكر الجزيل الى كل زملائي الاساتذة سواء من قسم العلوم الاجتماعية و الانسانية و
الهندسة المعمارية على المعلومات الهادفة التي ساعدتني على انجاز هذا العمل .
كما اشكر كل المسؤولين سواء على الهيئات الرسمية (مديرية البيئة-الجماعات المحلية-مديرية التهيئة
و التعمير) او رؤساء الجمعيات البيئية على كرم الاستقبال و الاجابة على انشغالتنا.
كما اتوجه بالشكر الجزيل الى كل طلبي الاعزاء في قسم الهندسة المعمارية ،على على مساهماتهم
الجليلة و الفعالة في مساعدتي في اكمال و اتمام هذا العمل.
كما اتوجه بالشكر الجزيل الى كل من ساهم من قريب او بعيد من زملائي و اصدقائي الاعزاء.

الملخص:

تعالج هذه الرسالة و الموسومة ب "واقع سياسة التهيئة العمرانية في المناطق الصحراوية في ضوء التنمية المستدامة -منطقة بسكرة نموذجا" أبعاد هذه السياسة على المستوى النظري ، من خلال إدراج ثلاث فصول تتناول (المقاربة النظرية - التنمية المستدامة - التهيئة العمرانية) ، وكذا على المستوى الميداني من خلال إدراج فصول تهتم بالتحليل و التبويب و الاستنتاج. وهذا كله بغية الإجابة عن تساؤلات أشكلياتنا التي استوقفت حركية البحث في التساؤل التالي:

- ما هو واقع سياسة التهيئة العمرانية في المناطق الصحراوية في ظل التنمية المستدامة؟ والوصول إلى إجابات شافية ووافية لها.إذن من خلال ذلك حاولنا الولوج بشكل مستفيض في سياسة التهيئة العمرانية وإبراز معالمها، وتحديد أدواتها وميكانيزماتها من طرف بعض المؤسسات الرسمية ، والتي مثلت عينة البحث وهي (مديرية التهيئة و التعمير-الجماعات المحلية-مديرية البيئة) وإحدى منظمات المجتمع المدني (الجمعيات البيئية)، والتطرق إلى مجمل النشاطات و المهام التي تضطلع عليها هذه المؤسسات .وما مدى مراعاتها واحترامها لمبادئ التنمية المستدامة.بالإضافة إلى عرض ابرز الصعوبات والعراقيل التي من شأنها تثبيط مسار هذه التهيئة العمرانية المستدامة.

لنخلص في نافذة هذه الرسالة إلى نتائج ، تعبر عن انجازات ومشاريع تجسدت على ارض الواقع من جهة ، واستراتيجيات طموحة تحاول الدولة تحقيقها وتجسيدها على ارض الواقع ، رغم اعتراض الكثير من العراقيل و المثبطات ،والتي شكلت غياب قنوات الاتصال بين هذه المؤسسات الرسمية من جهة ، وضعف التواصل بينها وبين الجمعيات البيئية من جهة أخرى ابرز هذه العراقيل، إضافة إلى غياب الثقافة الحضرية البيئية بين مختلف شرائح المجتمع.

إلا أن سعي الدولة في مجال التهيئة العمرانية حثيث ومتواصل ، من خلال خلق إستراتيجية فعالة تمكن من تحديث وتطوير المخططات العمرانية وتفعيل أدواتها، لتواكب التحولات المتسارعة سواء على الصعيد المعماري أو الاجتماعي و البيئي هذه الإستراتيجية تقوم على المواءمة بين البعد التخطيطي المعماري ،وبقية الأبعاد الأخرى النفسية. والاجتماعية و الاقتصادية...الخ.

وذلك من خلال خلق مؤسسات تضطلع بادوار التهيئة العمرانية في مختلف المجالات وداعمة لها.من اجل تجسيد أبعاد التنمية المستدامة في سياسة التهيئة العمرانية المستقبلية هذا من جهة ،ومن جهة أخرى البعد الاجتماعي من خلال تشجيع المنظمات الأهلية، وتوفير الدعم خاصة المادي لتسهيل

وتذليل الصعوبات لها ، حتى تمارس عملها التربوي و التثقيفي ، وبذلك تساعد على بث وزرع الوعي البيئي في أوساط المجتمع.على أنه من المهم الإشارة إلى مسألة جد هامة في تقدير الباحث، وتكمن في القول أن تحقيق سياسة عمرانية وفق متطلبات التنمية المستدامة، ليست مسؤولية هذه الهيئات العاملة في ميدان التهيئة و التعمير أو الجمعيات البيئية الأخرى فحسب ، بل هي قضية مجتمع ككل ، تتطلب تعبئة جهود جميع الفاعلين الاجتماعيين من مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الرسمية، والمؤسسات الاقتصادية وغيرها ، حتى نستطيع تحقيق سياسة عمرانية وفق متطلبات التنمية المستدامة.

Summary

This issue which is entitled: The Reality of The Policy of Urban Development in The Desert Areas in the light of the summary of the research of sustainable development – the region of Biskra as a model- tries to address the dimensions of this policy on a theoretical level. Through including three chapters that deals with: -the theoretical approach, the sustainable development, and the urban development._Also on the field level through including three chapters concerning: analysis, conclusion, and tab._And all this in order to answer our research question that is: What is the reality of the policy of urban development_in the desert areas under the sustainable development? .

So by doing this we tried to access extensively to the policy of urban development _and define it clearly, and identify its tools and mechanisms by some official institutions, which represented research sample and they are: the construction department , local groups, and environmental associations. And we tried to address the overall of the activities of these institutions, and the extent observance of the principles of the sustainable development.

In addition to the clarification of the obstacles that may disrupt course of this urban development. To get at the end of this research to express the results and achievements of the projects materialized on the ground by one hand, and from the other hand, clarify the ambitious strategies that the state is trying to achieve on the ground, despite the many obstacles caused by the lack of communication between the formal institutions and the environmental institutions. In addition to the absence of the urban environmental culture in the society despite the efforts of the state through developing an effective strategy that enables to develop the urban plans and to activate its tools in order to keep pace with the rapid architectural, social, and environmental changes

. This strategy is based on the appropriateness between the urban planning dimension on one hand, and the psychological, social, and economic dimensions on the other hand. And that is through creating institutions that plays the role of urban development in various fields in order to reflect the dimensions of the sustainable development in the policy of urban development in the future, and the social dimension through the promotion of community-based organizations and provide the material support to facilitate the difficulties in order to accomplish its Educational and Informative role, so it will help to spread the environmental awareness in the society

. Finally, the researcher see that is important to clarify an issue which is that the achievement of an urban policy in accordance with the requirements of

sustainable development is not just the responsibility of the institutions working on the field of construction or environmental associations, but is the issue of all the society because it requires the efforts of all the social actors like the official, society, and economic institutions in order to ensure the achievement of an urban policy that is in accordance with the requirements of the sustainable development.

مقدمة:

ما من ريب أن التقدم والتطور صفة لازمت سائر المجتمعات في صيرورتها التاريخية والحضرية. فالمجتمعات البدائية قطعت أشواط كبيرة من أجل محاكاة الركب الحضري ، وتجسد ذلك من خلال استغلال مواردها المادية والبشرية، ولعل ما ميز معظم هذه الأخيرة هو ذلك التطور في مجال العمران و التهيئة العمرانية بشكل عام. وهذا ما نقراه في آثار الحضارة الفرعونية الإغريقية والرومانية والحضارة الإسلامية ،حيث أن ضخامة هندسة العمران وتوسعه كان دليلا قاطعا على عنفوان الحضارة واتساع نفوذها الحضري و الاجتماعي و التنظيمي..الخ.

لذلك كان التغيير و التخطيط سمة بارزة في دينامية حياة الإنسان و المجتمعات حتى قيل " الإنسان مهندس معماري بالفطرة " يسعى دائما إلى تحقيق أكبر قدر من الراحة والسكينة في مجاله العمراني وتهيئته، بغية إشباع كامل رغباته وحاجياته الفيزيولوجية والاجتماعية والسيكولوجية..الخ. وإذا كانت الدول الغربية قد بلغت أشواط متقدمة في مجال تهيئة المدن وترقيتها بيئيا و اجتماعيا و اقتصاديا..الخ. حتى أصبحت "المدن الصديقة للبيئة ،المدن الحداثية ،المدن المستدامة ..الخ. احد المفاهيم الملازمة لها والسماوات البارزة في طريقة تصاميمها وهندستها. يقابله في الضفة الأخرى عالم نامي مازال يراوح مكانه بين هندسة تفتقد معالمها للأبعاد الحضرية و الاجتماعية أي للهوية الحقيقية للمدينة ،وأخرى طمست مكانتها الحضرية أمام زحف التريف وأدخلت في نفق الاغتراب الحضري . ومعلوم أن الجزائر تحاول جاهدة التكيف والتأقلم مع هذا الركب الحضري ، الذي صارت معايير التنمية المستدامة احد ابرز عنوانه ، لذلك فهي تسعى إلى تهيئة مجالية ، تحقق من خلالها كافة الشروط و المتطلبات الحياتية للمجتمع ، مع الحفاظ على كامل هويته الحضرية ،لما تتميز به الجزائر من خصائص ثقافية و اجتماعية ...الخ.

وتعمل الدولة الجزائرية بشكل دؤوب في إطار سياسة التوازن الجهوي إلى إعادة الاعتبار بشكل خاص إلى المدن الصحراوية ،هذه الأخيرة التي أصبحت تشكل رافدا سياحيا واجتماعيا و اقتصاديا من شأنه التخفيف من العبء الثقيل على كاهل مدن الشمال وتحقيق سياسة متوازنة وفعالة. ومن هذا سنحاول في هذا البحث أن نعالج هذا الموضوع من خلال إتباع مجموعة من الفصول ذات الأبعاد نظرية وأخرى ميدانية موزعة على الشكل التالي:

- **الفصل الأول:** المقاربة المنهجية النظرية، والتي توضح فيها الإشكالية وأسباب اختيار الموضوع، أهداف وأهمية الموضوع، ثم عرض أهم المفاهيم الأساسية (التهيئة العمرانية، التنمية المستدامة، البيئة، المدينة)، وندفها بمفاهيم حافة مكمل (التخطيط، السياسة الحضرية، التسيير الحضري) لنختمها بعرض أهم الدراسات التي تناولت موضوع دراستنا.
- **الفصل الثاني:** التهيئة العمرانية، والذي عالج مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها، فانعكاساتها على المجال الحضري، لنتطرق إلى انعكاسات التحضر على على مجالات الإنسان، ثم التعرف على السياسة العمرانية في الجزائر من خلال أشكالها أدواتها، ونستكمل هذا الفصل بمستقبل التهيئة العمرانية في الجزائر.
- **الفصل الثالث:** التنمية المستدامة، وتعرفنا من خلاله على أبعادها في قراءة سوسيو تاريخية للفكر العمراني في مختلف الحضارات المتعاقبة الإسلامية منها والغربية. لنقرا التوجهات العالمية والمحلية في حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة، ونختمها بعرض مفصل لواقع الحركات البيئية.
- **الفصل الرابع:** المقاربة المنهجية الميدانية، شملت الإطار المنهجي من مجالات الدراسة، المنهج المستخدم، اختيار العينة، استعمال الأدوات البحثية... الخ.
- **الفصل الخامس:** المؤسسات الرسمية والتنمية المستدامة، وتمثلت في مديرية التهيئة والتعمير، الجماعات المحلية، ومديرية البيئة، حيث بينا مختلف نشاطاتها ومهامها، وأهم العراقيل التي تعترض أدوارها وعملها.
- **الفصل السادس:** الفاعلين الاجتماعيين (الجمعيات البيئية) والتنمية المستدامة، حيث بينا أيضا مختلف نشاطاتها ومهامها، وأهم العراقيل التي تعترض أدوارها وعملها.
- **الفصل السابع:** تحليل النتائج وتفسيرها ومحاولة الإجابة عن تساؤلات دراستنا.
- و يبقى أن ننوه في هذا الصدد بأن موضوع التهيئة العمرانية المستدامة يعتبر موضوعا خصبا ومجالا مفتوحا لكل الدراسات الأكاديمية المهمة بهذا الشأن. وعلى كل حال، فإن هذا العمل المتواضع يبقى عملا بشريا لا يخلو من النقائص، رغم ما يبذله الباحث في سبيل تقديم عمل مرضي منهجيا ومعرفيا. وفي هذا الإطار يرحب الباحث بكل نقد علمي من شأنه أن يصوب ويثري أكثر مسار هذا العمل البحثي، كما يصبو الباحث إلى أن ثمره هذا الجهد مقدمة لبحوث أكثر شمولا وثراء.

الإشكالية:

لقد أثارت مسألة دراسة المدينة اهتمامات الدراسات السوسولوجية والمعمارية، واتسع مجالها في البحوث و الدراسات الحضرية، باعتبارها- أي المدينة- تمثل نموذجا للحياة الاجتماعية والإنسانية وتشكل المنتجات المعمارية إحدى نماذج هذه الحياة ، عاكسة بذلك إسقاطاتها الاجتماعية والحضرية و السياسية... الخ مختلف مناحي حياة الشعوب و الأمم.

ومع مرور الوقت شهدت المدينة صراعا حادا وحامي الوطيس- بين ثقافة وافدة (الثقافة الريفية) وأخرى نمطية حضرية بتعبير لوييس ويرث - في منتجاتها المعمارية، سببته سياسة المخطط المحدودة ، وثقافة المواطن المفقودة . ما ادخل العمارة في اغتراب حضري ناتج عن النسيج العمراني الغير مستقر ، وبروز وظهور أحياء ومدن جديدة إلى الواجهة، فرضتها موجات النمو الحضري الناتج من حركية الهجرة الريفية المستمرة و عوامل النمو الديموغرافي المتواصل.

هذا وقد ساهمت تعدد أصول ومشارب الوافدين (المهاجرين) إلى ضعف التجانس الاجتماعي والاقتصادي لهم ، ما أدى إلى تحطيم روابط الفضاءات التقليدية، وبروز التناقض في الأشكال العمرانية و المعمارية بين التقليدي و الريفي و الحديث المعاصر ، إضافة إلى المظاهر الاجتماعية الأخرى مثل البطالة و الجريمة و التشوه العمراني، وانعكاساته على مختلف مظاهر الحياة ، هذه المسائل و الظواهر أصبحت تطرح نفسها و بقوة على طاولة تفكير المخططين و المسيرين والمهتمين بالشأن الحضري.

وبطبيعة الحال تشهد المدن الجزائرية ديناميكية سريعة وحركة نشطة في مختلف الانجازات والمشاريع ، نتجت عنها توسعات ميدانية. ما أعطى للمدن وجهاً آخر ومسارا مختلفا من حيث الحركة و البناء، تاركة وراءها بصمات برزت بجلاء ووضوح في المجال الترابي للوطن عاكسة بذلك معالم

وملامح الهوية من خلال افرزات المظاهر الثقافية و الاجتماعية وحتى السيكولوجية على تخطيط ومورفولوجية المدينة. وغلبت على هذه المشاريع و الانجازات كفة الجانب الكمي على الجانب النوعي. ومع تنامي الصيحات و النداءات المطالبة بضرورة إدخال وإشراك البعد البيئي واحترام مبادئ التنمية المستدامة في السياسات العمرانية، صار من الواجب بل ومن الضروري على المدن الجزائرية مراعاة هذه المؤشرات في سياسة التهيئة العمرانية ، و إعداد الخطط و البرامج العمرانية بشكل عام بعدما كانت مدننا لفترة ليست بالقريبة ، عبارة عن شكل ممزق و مشوه يمثل مزيج من التشكيلات العمرانية و المعمارية المتنافرة و غير المتناسقة و المتجانسة و البعيدة كل البعد عن وجه المدينة اللائق و المألوف ، الذي يراعي متطلبات الحياة اليومية و يبعث على الاستمرارية والديمومة في الحياة في نسق بيئي متوازن و متجانس.

فمسألة التهيئة العمرانية وفق متطلبات التنمية المستدامة ،من المسائل التي أصبحت تحظى بالأولوية على خارطة التنمية ، لدى الدول بمختلف مشاربها الفكرية وتوجهاتها الإيديولوجية سواء ذات التوجه الرأسمالي الليبرالي أو الشيوعي الاشتراكي، وبخاصة الدول الفقيرة والسائرة في طريق النمو وموضوعا خصبا لدى مؤسسات هذه الدول سواء الرسمية الحكومية أو المنظمات الغير حكومية ...الخ. والجزائر كغيرها من هذه الدول انتهجت سياسة تنموية شاملة منذ بداية الاستقلال ، ليكون الاهتمام بقضايا التهيئة العمرانية مبكرا، حيث تعود المرجعية العمرانية إلى الحرب التحريرية وبداية الاستقلال أي إلى برنامج طرابلس (1962) إلى الميثاق الوطني (1976-1986) ، وهدفت أساسا إلى إنعاش الجزائر اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، بعدما شهدت - في كل مرحلة من مراحل سياستها الحضرية- عدة اختلالات وتشوهات مست كافة مناحي المجال العمراني (الاقتصادية -الاجتماعية- العمرانية-الثقافية ...)

وأمام النمو الحضري المطرد الذي شهدته الجزائر بعد الاستقلال بفعل الهجرة الريفية من جهة والنمو الديموغرافي من جهة أخرى، عمدت الجهات الوصية إلى انتهاج سياسة تهيئة عمرانية قادرة على استيعاب الكم الهائل والمتزايد من السكان ، وتوفير أسباب الاستقرار والعيش لهم (كبناء السكنات،المصانع، قطاع الخدمات،إنشاء الطرق وتعييدها، بناء المدارس ،والمستشفيات.....الخ). علما أن جل هذه المشاريع السالفة الذكر كانت في إطار سياسة التنمية الشاملة التي عرفت الجزائر آنذاك، ما ترتب عنها عدة مشاكل وصعوبات اصطلح عليها باسم "الصدمة الحضرية " والتي من بينها (صعوبة تكيف المدينة مع الهجرات و النزوحات الداخلية . مما أدى إلى اختلال توازنها وانتشار الأحياء المتخلفة واكتظاظ الشوارع ، تشوه المجال، تفسخ النسيج العمراني ، تراجع القيم الاجتماعية وبروز النزعة الفردية واللامبالاة إزاء البيئة الخارجية) ، هذه المظاهر أصبحت سمات المناطق الحضرية التي التهمت ارض شاسعة كلفت نفقات كبرى داخل مدننا .

وطبعا الجزائر باتت من الدول التي تخصص حيزا كبيرا لموضوع البيئة في تطبيق أي سياسة عمرانية أنية أو مستقبلية. باعتبار أن العديد من المدن الجزائرية وبخاصة الصحراوية منها، مرت في أشكال عمرانية مرتبطة بتاريخ المجال الجزائري وما افرزه من ظواهر، شكلت بحق تحدي للقائمين على قطاع التسيير والتنظيم الحضري، كما أن عجز الدولة وجماعتها المحلية على تلبية جميع الطلبات المتزايدة على السكن الحضري وتسيير المجال، أدى إلى تدهور بيئة المدينة وعشوائية مناطقها. باعتبار أن تهيئة أي مجال حضري لمنطقة يستوجب مراعاة الخصوصية الجغرافية والاجتماعية والثقافية... الخ.

إلا أن اقتصار سياسة التهيئة العمرانية في ظل التنمية المستدامة على المؤسسات الحكومية الرسمية لوحدها تبقى غير مجدية، دون إشراك الفاعلين الاجتماعيين العاملين في هذا الميدان والمهتمين بهذه القضايا الحضرية، من منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأسرة، المدرسة... الخ وكذا وسائل الإعلام وغيرها في عملية صنع القرار، لما تتمتع به هذه المؤسسات من دور جليل ومساهمة فعالة في بث الوعي البيئي وتفعيل الثقافة البيئية وإرساء قواعد التربية البيئية لدى مختلف شرائح المجتمع، بفعل تعدد وسائلها وأدواتها التي من شأنها صناعة وتكوين مواطن يحمل كامل مواصفات الاستدامة. فإرساء قواعد سياسة عمرانية وفق متطلبات التنمية المستدامة تقتضي تضافر كل الجهود وتكاملها.

بيد أن هذه السياسة العمرانية في نظر الكثير من الباحثين والمهتمين تبقى مقتصرة على الجانب النظري الفكري التجريدي دون الجانب الإجرائي التطبيقي الإمبريقي الفعلي. وإذا كانت مدن الشمال قد حضيت بالأولوية و السبق في عملية التهيئة العمرانية بغية التخفيف من مشاكل و إفرازات النمو الحضري المتزايد بفعل الهجرة الريفية و النمو الديموغرافي وكبح وتيرته، هذه المخلفات ألفت بظلالها على الطابع المعماري و الجمالي لمدننا، وبدأت تظهر جليا معالم الصدمة الحضرية وتريف المدن غلى غرار تقشي و انتشار الأحياء الفوضوية.

فان المناطق الصحراوية هي الأخرى تشكل معلما آخر لكل مظاهر الحياة الحضرية والمعمارية وفضاء تنصهر فيه المميزات الاجتماعية و الثقافية، وطابعا ترتسم في مظاهره معاني وقيم المجتمع الصحراوي، كما تشكل موردا ورافدا سياحيا واجتماعيا و اقتصاديا هاما، لما تتوفر عليه من خصائص مورفولوجية و طبيعية و بيئية و معالم سياحية، تجعل من الدولة ايلاء العناية و الاهتمام بهذه المناطق خاصة في إطار تطبيق ما يعرف بسياسة التوازن الجهوي.

ومدينة بسكرة واحدة من هذه المدن الصحراوية التي لها مميزاتها وخصائصها المنفولوجية والطبيعية والاجتماعية الثقافية والعمرانية.. الخ، والتي عرفت العديد من التطورات في شكلها العمراني وبنائها وتركيبها الداخلي، خاصة نتيجة التوسع العمراني الذي شهدته بعد الاستقلال.

ومنذ التقسيم الإداري -1974 ازداد توسع المدينة ، بعدما عدت من بين المناطق و المدن الأكثر استقطابا للنمو الحضري، وهذا يعود إلى موقها الجيو استراتيجي من جهة ، والى عامل الأمن من جهة أخرى خاصة خلال العشرية السوداء . هذا الأخير رافقه ازدياد الطلب على المرافق. لتشهد هذه الأخيرة تعميرا عشوائيا بعيدا عن أي تنظيم قانوني و اجتماعي، فاقدة بذلك كامل عناصر هويتها وخصوصيتها المعمارية و الهندسية.

هذه الوضعية دفعت بالقائمين على سياسة التهيئة العمرانية إلى بلورة أفكار وتصورات عديدة ومستحدثة محاولة لتطوير المجال الحضري وتهيئته ، مراعين في ذلك مبادئ التنمية المستدامة بغية تطوير مستدام للمجال الحضري .

ومن خلال هذا الطرح المستفيض فقد جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على مسالة التهيئة العمرانية في المناطق الصحراوية ، ومدى مسيرتها لمبادئ التنمية المستدامة متخذين مجال منطقة بسكرة نموذجا لذلك.

ومن هنا فقد تمحور سؤالنا الرئيس فيما يلي :

- ما هو واقع سياسة التهيئة العمرانية في مدينة بسكرة ، وما مدى مسيرتها لمبادئ التنمية المستدامة ؟

• وتحت هذه الإشكالية تم إدراج التساؤلات الثانوية التالية :

أولاً: ماهي الآليات و الميكانيزمات التي تعتمدها الهيئات الرسمية (مديرية البناء و التعمير والجماعات المحلية ومديرية البيئة) في عملية التهيئة العمرانية .

ثانياً: هل احترمت هذه الهيئات الرسمية في ذلك مبادئ التنمية المستدامة؟

ثالثاً: ما هي أهم العراقيل و الصعوبات التي تعترض سبيل هذه الإسهامات و المجهودات ؟

رابعاً- ماهي إسهامات الفاعلين الاجتماعيين-العاملين في مجال التهيئة العمرانية- في تجسيد السياسة العمرانية وفق متطلبات التنمية المستدامة ؟

خامساً- ماهي العراقيل التي تعترض دور الفاعلين الاجتماعيين وإسهاماتهم في مجال التهيئة العمرانية المستدامة ؟

سادساً : ما هي آفاق توسع المدينة في ظل التنمية المستدامة؟

* فيما يخص دوافع اختيار الموضوع : يهدف أي باحث - من خلال المراحل العلمية التي يمر بها على اختلافها- إلى تكوين زاد علمي وثقافي، لذلك نرى أنه ليس من السهل على أي باحث اختيار مشكلة الدراسة أو موضوع البحث الذي يقدمه كمحصلة لأي بحث أكاديمي، لذلك فعملية اختيار الموضوع المطروق يجب أن يكون محصلة لجملة من الأسباب والدوافع العلمية والذاتية والتي يمكن حصرها فيما يلي :

- حادثة الموضوع من حيث تداوله على المستوى الأكاديمي العلمي.
 - موضوع الدراسة يدخل في صميم التخصص (علم الاجتماع البيئية) ويتلاءم مع طبيعته ولا يخرج عن مجاله.
 - محاولة إبراز مدى تداخل موضوع التهيئة العمرانية مع التنمية المستدامة وتتبع هذه العلاقة أو التداخل على أرضية الواقع والنتائج المترتبة عنه.
 - ندرة الدراسات الأكاديمية المهمة بقضايا التنمية المستدامة وبخاصة ذات الاهتمام بالمجال الحضري.
 - افتقارنا إلى إيجاد سياسات واضحة للتهيئة العمرانية تكون مستمدة من حاجيات سكان المدينة وتكون مبنية على مبدأ تواصل العمل والاستمرارية وذات أهداف مسطرة وجزلية تسعى إلى تحقيقها.
 - سرعة التقدم والتطور التكنولوجي الذي تعرفه معظم الدول، وتمكنها من إيجاد عدة سبل لحل مشاكل مدنها، بالاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة، بالاعتماد على كل التقنيات وكذا رأس المال البشري. وعدم مواكبة مدننا لذلك بغية الاستفادة من خبراتها.
- * أما أهمية وأهداف البحث: تكمن في أهمية الظاهرة أو الموضوع المطروح (سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة) وذلك من خلال محاولة تبيان نوعية العلاقة التي تربط بين المتغيرين (التهيئة العمرانية ، التنمية المستدامة) وتتبع خلفيات هذه العلاقة والآثار الناجمة عنها والتي ستتضح جليا في الجانب الميداني .
- وإذا كان البحث سوف يساهم من الناحية النظرية في إثراء المعرفة السوسولوجية ، فهو من الناحية العلمية التطبيقية سيلقى الضوء على عملية لها أبعاد اجتماعية وثقافية و نفسية...الخ. ، وسوف يساهم في إعطاء نظرة شاملة على نوعية العلاقة التي تربط بين المتغيرين السالفي الذكر ،أي بين متغير التهيئة العمرانية التي لها ماض وتاريخ طويل، كان كافيا لأن يجعل لها مكانا ووجودا على أرضية الواقع ، وبين متغير التنمية المستدامة الذي لازال حديث هذه الساعة وإحدى أهم قضايا العصر الحالي الذي نعيش فيه .
- كما أن أهمية البحث تكمن أيضا في أن العلاقة بين هذين المتغيرين لم تحظ بالدراسات والبحوث ذات الطابع السوسولوجي.
- إضافة إلى أن أهمية البحث تكمن أيضا في ما يهدف الباحث إلى تحقيقه من أهداف علمية وعملية ، ولا نعني بالأهداف العلمية مجرد البحث العلمي فقط وإشباع الفضول العلمي ، وإنما نعني الهدف العلمي التطبيقي والذي يجعل العلم في خدمة المجتمع واستخدام نتائج البحث في حل المشاكل المطروحة على أرضية الواقع.

كما أننا نسعى من خلال تطرقنا لهذا الموضوع إلى فتح آفاق جديدة ، قد تثير قضايا لتكون محل دراسة وبحوث أخرى تعود بالنفع على العلم والمجتمع، لاسيما وأن موضوع التنمية المستدامة مازال موضوع الساعة ،وأحد أهم القضايا الهامة التي تناقش وستناقش على الأمد القريب في أغلب المؤتمرات واللقاءات الدولية، أي أن موضوع التنمية المستدامة سيبقى ولمدة زمنية طويلة بابا مفتوحا للعديد من البحوث العلمية .

***أما فيما يخص تحديد المفاهيم :** فمن المعلوم لدى الباحثين السوسولوجيين الاكاديمين أن كل بحث علمي يتناول ظاهرة من الظواهر الاجتماعية ، ينطوي في الواقع على مفاهيم أساسية وأخرى مكملية (حافة). وفي بعض الأحيان تكون هذه المفاهيم غير مهمة وبعيدة عن المطابقة للواقع، فتعكس في البحث الاجتماعي صفات وعناصر أقرب إلى مستوى التفكير العامي منها إلى التفكير العلمي.

كما أن تبني أطر وتصورات نظرية هي في بعض الأحيان متناقضة، غير متكاملة وغير متناغمة بشكل أساسي مع موضوع البحث، يمثل هو الآخر شكلا من أشكال اضطراب المنهجية المتبناة في البحث، ويؤدي إلى عدم التعاطي مع الظاهرة علميا وتعلقها بشكل سليم وواقعي.

في هذا الفصل نحاول التعرض إلى المفاهيم الأساسية والحافة للبحث، مستهدفين في النهاية صياغة تعاريف إجرائية لا نتوق أن تكون بالضرورة مطلقة ، أي تعاريف تتحل فيها كل الاختلافات الدلالية التي يمكن أن توجد في وجهات نظر الباحثين، ولكننا نود أن نضع تعاريف تكون بمثابة الآلة الموجهة، خاضعة للواقع المراد دراسته، مرتبطة به ولا تسمو عليه.

*كما نحاول اعتماد مقارنة نظرية وسوسولوجية تحفظ للتفكير والتحليل - قدر الإمكان - سياقاً موحداً ومنسجماً.

1- السياسة الحضرية: يرى بعض الباحثين أنها "هي مجموعة من القرارات تركز على العمليات المميزة لوحدة حضرية معينة ، والمعبرة عن حالة البناء الاجتماعي في مرحلة معينة وكيفية تسيير مختلف البناءات وتنقسم بدورها إلى :

أ- **سياسة التجهيز:** وهي تتكفل بحاجات اجتماعية غير مشبعة كالسكن والمساحات الخضراء

ب- **سياسة تنموية:** تتركز على البناء للعلاقات القائمة " (1)

وما يستشف من هذا التعريف انه ركز على الأبعاد السياسية التنظيمية في فترة تاريخية محددة دون التطرق إلى تركيبة المجتمع و التعرض إلى مختلف الاحتياجات و المميزات الاجتماعية و المقدرات الطبيعية لهذا الأخير، ومسايرة مختلف التحولات الاجتماعية و المادية العالمية ، أي عدم معالجة الاحتياجات و المستلزمات في سياقها الحركي الديناميكي و في إطارها السوسيو تاريخي المستمر.

وتبقى هذه السياسة مقترنة ببعض المفاهيم الحافة و المرتبطة ارتباطا وثيقا تزيد من وضوح أبعادها وتجسيد وتفعيل مبادئها و أساليبها وتحقيق ديمومتها ومن هذه المفاهيم :

* - التهيئة العمرانية:

يتناول جمهور من الباحثين المفهوم باعتباره " نوع من أساليب التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار أو بواسطة وسائل الدراسات ووسائل التنفيذ والإنجاز، والهدف منه تحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية، سواء أكان ذلك على المستوى المحلي الإقليمي أو الوطني ". (2)

إضافة إلى أنها "علم له تخصصات عديدة من حيث التشكيل و التصميم ،وهي مرتبطة بتنظيم وإعداد المجال واستغلاله واستعماله وفقا لسياسة الحضرية العامة، وذلك حسب الإمكانيات التكنولوجية و المستويات . كما تهدف إلى الدراسة و التحكم في العلاقات العامة و الخاصة لكل مجتمع". (3)

وتعتبر هذه الأخيرة أسلوبا جديدا يهدف لتطوير وتنمية الشبكة العمرانية بصفة عامة ، والاستيطان البشري الحضري بصفة خاصة .كتكملة للمخططات العامة للمدن التي تكتفي برسم حدود ومحاور توسعها واستخدام المجال فيها خلال فترة زمنية معينة . بالإضافة إلى الطابع الإداري للمخططات العمرانية الذي ينتهي بالحدود الإدارية للمخطط دون النظرة الشاملة والوسيطه للمجال الذي يقع فيه النسيج العمراني ويتفاعل معه،وما يؤخذ عن هذا التعريف هو اقتصار أساليب التدخل على الهيئات الرسمية للدولة دون إشراك بقية المؤسسات الاجتماعية الفاعلة في هذا الميدان ،لان النظرة الشاملة للإقليم تتطلب تحقيق أبعاد مادية و اجتماعية ...الخ

* - التسيير الحضري:

ينظر المهتمين بالشأن الحضري إلى هذا المفهوم بأنه " هو مجموعة العمليات المنسقة والمتكاملة التي تشمل أساسا التخطيط ،التنظيم ،التوجيه، الرقابة " فهو تحديد لأهداف وتنسيق لجهود الأشخاص قصد بلوغها ، ويشكل التسيير من المنظور الحركي عملية دائرية تبدأ بتحديد الأهداف أي بالتخطيط ولا يجوز اعتبار أنها عند الرقابة تنتهي، فالرقابة لا بد أن تكشف عن وجود انحرافات وتصحيحات يتطلب إجراءات وتعديلات ، سواء أكانت جذرية أو طفيفة على السياسات وغيرها من المخططات ،أي أن الرقابة تعود من جديد إلى التخطيط وهكذا العملية دائرية.

* - التخطيط الحضري :

يعتبر هذا الأخير بأنه: " هو عملية متكاملة تشمل كافة الأراضي الوطنية ، أي التوزيع الأمثل للمدن الكبرى والمتوسطة والصغرى، وتوزيع النشاطات والسكان على هذه المدن وتنمية المناطق المتخلفة وإدارة وتوجيه حركة التوسيع العمراني " إذن فهو عملية شمولية تضم التخطيط الصناعي والتجاري والسكني والثقافي و الإستشفائي. (4)

كما يعتبر "مجموعة استراتيجيات تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية و توجيه وضبط ونمو وتوسيع البيئات الحضرية ، بحيث يتاح للأنشطة و الخدمات أفضل توزيع جغرافي وللسكان اكبر الفوائد من هذه الأنشطة".(5)

2- التنمية المستدامة :

يقدم هذا المفهوم نموذجا بديلا لتحقيق تنمية متوازنة مع البيئة، تنمية تأخذ في اعتبارها ضرورة التخطيط البيئي، الذي يساهم في تقليل الخسائر البيئية دون كبح الطموحات البشرية لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها "ضرورة مقابلة حاجات الأفراد في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على مقابلة حاجاتها".

كما عرفها " المبدأ الثالث الذي تقرر في قمة الأرض بأنها: " ضرورة إنجاز التنمية- الحق في التنمية- بحيث يتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، بحيث تصبح حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية.(6)

*وما يستخلص من هذين التعريفين التركيز على مفهوم العدالة و المساواة و الرشادة في استغلال الموارد الطبيعية .أي تحقيق توازن بين تلبية حاجات جميع الشعوب في الجيل الحالي ، والعدل في تلبية حاجات أجيال المستقبل وأجيال الحاضر، وتحقيق توازن بين التنمية وصيانة البيئة.

إلا أن المتأمل في إمكانية تطبيق هذا المفهوم على ارض الواقع يدرك جليا أن معادلته تخضع إلى توجهات إيديولوجية و مصالح سياسية وخصوصيات اجتماعية وثقافية متعددة.

*وحتى يمكن تجسيد و تفعيل هذه التنمية المستدامة كان لا بد من إدراج و إشراك بعض المفاهيم المتعلقة بها ومن ذلك:

* البيئة:

يعود الأصل اللغوي لكلمة بيئة في اللغة العربية إلى الفعل بؤأ ومنه: تبوأ أي حل، ونزل، وأقام. والاسم منه بيئة بمعنى المنزل. وقد ذكر ابن منظور لكلمة بيئة معنيين قرييين من بعضهما:

الأول : بمعنى إصلاح المكان وتهيئته للمبيت في، قيل " تبوأه أي جعله ملائما لمبيته، ثم اتخذه محلا له".

الثاني : بمعنى النزول، و الإقامة، كأن تقول " تبوأ المكان أي نزل فيه، وأقام به." وفي القرآن الكريم قوله تعالى : " أن تبوأ لقومكما بمصر بيوتا"(7) أي اتخذوا وهيتا بمصر بيوتا لقومكم. ومن خلال هذا التحديد اللغوي لمفهوم البيئة، يتضح أنها تعني: المكان أو الموطن، أو المنزل الذي يتخذه الإنسان مستقرا لنزوله ومبيته .

• أما من الناحية الاصطلاحية، فقد اختلف الباحثين في إعطاء مفهوم واحد لها فمنهم من اعتبرها: "أنها مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي، أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية في مكان وتؤلف إيكولوجية مترابطة. " وبعبارة أخرى، فإن البيئة هي "كل ما يحيط بالإنسان، أو هي مختلف العناصر الطبيعية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الكائنات الحية بما فيها الإنسان."

كما عرفت - بحسب محمد علي سيد أمبالي - بأنها "العلم الذي يشمل دراسة العلاقات بين الكائنات الحية ووسطها، وكذلك العلاقات بين هذه الكائنات، وينبغي اعتبار الإنسان ككائن حي مثله مثل النبات والحيوان". أي أن البيئة بطريقة أو بأخرى تشمل دراسة التفاعل بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه، وكذا التأثير بين الإنسان ومختلف العناصر الطبيعية.

وفي نفس السياق الدلالي عرفت البيئة- بحسب السيد عبد الفتاح عفيفي- بأنها: "كل العناصر الطبيعية، حية وغير حية، والعناصر المشيدة أو التي أقامها الإنسان من خلال تفاعله المستمر مع البيئة الطبيعية، وتكون البيئة الطبيعية والمشيدة وحدة متكاملة، كما تمثل العلاقات القائمة بين الإنسان وبيئته والتفاعلات المتبادلة بينهما شبكة بالغة التعقيد".

ويتضح من خلال هذه التعريفات بأن البيئة اقتصر على الجوانب الفيزيائية والبيولوجية الطبيعية، و أهملت الجوانب الاجتماعية والثقافية رغم أهميتها في تفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة.

ولذلك تبنى مؤتمر ستوكهولم المنعقد عام 1972 المفهوم الموسع للبيئة على أساس أنها "رصيد الموارد المادية والاجتماعية في وقت ما، وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته".

والبيئة بهذا المعنى تتضمن علاوة على المجالات الطبيعية المتمثلة في الماء والهواء والتربة والمعادن... الخ، كافة جوانب البيئة الاجتماعية والثقافية والحضارية. وفي نفس الصدد تعرف البيئة أيضا بأنها: "العوامل الخارجية التي يستجيب لها الفرد أو المجتمع بأسره استجابة فعلية أو استجابة احتمالية مثل العوامل الجغرافية والمناخية كسطح الأرض، والحرارة والرطوبة، والعوامل الثقافية التي تسود المجتمع والتي تؤثر في حياة الفرد والمجتمع وتشكلها وتطبعها بطابع خاص".

وبالتالي فرغم أهمية العوامل الجغرافية والمناخية في التأثير على حياة الفرد والمجتمع، إلا أن للعوامل الاجتماعية والثقافية دور أساسي في تنظيم العلاقات، على اعتبار أنها تحدد ما يحتاج إليه الإنسان من توجيهات، ووسائل فكرية لفهم الموارد الطبيعية وترشيد استخدامها، وهو نفس الطرح الذي أعتده عدد من الباحثين ، فالسيد عبد الفتاح عفيفي، يؤكد بدوره بأن البيئة "هي ذلك الإطار الذي يتفاعل فيه الإنسان مع ما يحيط به من كائنات حية بشرية أو طبيعية أو بيولوجية أو ثقافية"

لهذا يعيش الإنسان في بيئات متعددة وهي:

أ- البيئة الاجتماعية والثقافية: التي تضم علاقاته الاجتماعية مع الآخرين في ظل الثقافة السائدة.

ب- **البيئة البيولوجية** : التي تضم الإنسان بوصفه كائنا بيولوجيا له احتياجاته الأساسية كالحاجة إلى الطعام والشراب والحاجة إلى المسكن والمأوى.....الخ.

ج- **البيئة الطبيعية**: وتشمل العوامل الطبيعية، والتضاريس والمناخ. (8)

وفي نفس الصدد تشير **سوزان أحمد أبو روية** إلى أن هناك أنواع عديدة من البيئات منها : البيئة الطبيعية، البيئة الاجتماعية، والبيئة الثقافية، البيئة الصناعية.....الخ. فالبيئة الاجتماعية يقصد بها: "ذلك الجزء من البيئة(الشاملة)، الذي يتكون من الأفراد والجماعات في تفاعلهم، وكذلك التوقعات الاجتماعية وأنماط التنظيم الاجتماعي وجميع مظاهر المجتمع الأخرى.(9)

أي بتعبير آخر فإن البيئة الاجتماعية تتضمن أنماط العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد والجماعات، وكذا المؤسسات والمنظومات التي تنظم في إطارها الجماعة شؤونها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. أما البيئة الثقافية فتعرفها بأنها "البيئة المغايرة عن البيئة الطبيعية، وهي الطريقة التي نظمت بها المجتمعات البشرية حياتها، والتي غيرت بواسطتها البيئة الطبيعية، وهذا في محاولتها للسيطرة عليها وخلق الظروف الملائمة لوجودها واستمرارها".

أي بطريقة أو بأخرى فإن البيئة الثقافية هي ما ينتجه العمل البشري من أشياء ملموسة للسيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمته. وفي سياق آخر تؤكد **سحر مصطفى حافظ** على أن البيئة قيمة من قيم المجتمع حيث تقول " يجب أن تتأكد البيئة كقيمة من قيم المجتمع، فتدخل ضمن النسق القيمي للمجتمع"، وذلك بتنمية الوعي البيئي لدى المجتمع، وتغيير سلوكهم حيال البيئة حتى تصبح حماية البيئة هي الصورة المألوفة في نظر أفراد المجتمع، بل وفي نظر سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث تقتنع الدولة بأجهزتها الرسمية بالبيئة كقيمة من قيم المجتمع التي يتعين حمايتها، وبذلك تكون مثلا يحتذي به على المستوى الشعبي والاجتماعي.(10)

أي بتعبير آخر عندما نخلق لدى أفراد المجتمع تئمين البيئة كقيمة من قيم المجتمع، ينتشر بذلك الوعي البيئي بضرورة الحفاظ عليها وحمايتها من التلوث.

كما عرفت بأنها: " مجموعة الظروف والمواد والتفاعلات التي تجتمع في الحيز الذي تتشكل فيه الحياة " وتشمل العلاقة بين الإنسان والبيئة ثلاث جوانب:

- **البيئة**: هي الحيز المكاني لحياة الإنسان ونشاطه .
 - **البيئة**: هي خزان العناصر التي يحولها الإنسان إلى ثروة.
 - **البيئة**: هي السلة التي يلقي فيها الإنسان مخرجاته ومخلفاته.(11)
- وصحة البيئة وسلامتها تتطلب التوازن في هذه الجوانب.

*كما حددتها: هيئة اليونسكو" هي كل ما خارج ذات الإنسان ومحيط به بشكل مباشر وغير مباشر وجميع النشاطات والمؤشرات التي يستجيب لها ويدركها من خلال وسائل الإعلام والاتصال المختلفة والمتوافرة لديه، وتشمل ذلك تراث الماضي من عادات وتقاليد وإبراز مكتشفات الحاضر". (12)

ومن هذا يمكن الخروج بالتعريف الإجرائي الذي ننتبناه في هذه الدراسة بخصوص مصطلح البيئة يفيد بأنها عبارة عن كل مكونات الوسط الذي يتفاعل معه الفرد مؤثرا ومتأثرا، سواء كان هذا الوسط طبيعيا أو اجتماعيا أو ثقافيا.

3- المدينة:

هناك عدة تعاريف مختلفة لمصطلح المدينة، سنحاول أن نقدم بعضها على سبيل المثال لا الحصر. ونذكر من بين المقاربات المفاهيمية التي حظيت بها المدينة، الطرح الذي ساقه لويس ورث بقوله: "أن المدينة هي المكان الذي يحتوي على تجمعات هائلة من السكان، كما تقام فيها مراكز محددة تعمل على إشباع الأفكار والممارسات التي تنمي أسلوب ونمط الحياة الحضرية الحديثة داخل المدينة". (13)

هذا التعريف ينظر للمدينة على أنها مكان يقطن به مجموعة من الناس، تحتوي على عدة مراكز ومنشآت محددة، وبالتالي فإن هذه المراكز والمنشآت تنمي أسلوب ونمط الحياة الحضرية الحديثة عن طريق إشباع الأفكار والممارسات. أما طرح سوروكن وزمرمان، فقد رأيا بأن مفهوم المدينة يتطلب أن يأخذ بعين الاعتبار عددا من الخصائص التي تميز المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي، وهي: المهنة- البيئة- حجم المجتمع - كثافة السكان - تجانس أو لا تجانس السكان - التمايز والتدرج الاجتماعي - الحراك- نسق التفاعل. (14)

إلا انه ما يعاب على هذه الطروحات أنها معيارية لهذا النموذج في تحقيقه لهذه المحددات أو المحكات التي تميز بين الريفي و الحضري، ومدى توفرها في مجتمع واحد. وهناك من يرى أن المدينة هي "ذاك الفضاء الجغرافي و الاجتماعي الذي يضم مجموعة من البنايات يقطنها عدد معتبر من السكان يشتغلون في نشاطات مختلفة ذات طابع تجاري وصناعي و إداري، بحيث يختلف عن القرية من حيث الطبيعة الاجتماعية و الاقتصادية و الكثافة السكانية فالمدينة تنزع نحو الفردانية بعكس القرية التي يغلب عليها الطابع الجماعي و العائلي....الخ. (15)

3-1 نشأتها:

من المعروف أن الإنسان عرف المدينة منذ أقدم العصور، غير أن طبيعة المدن وخصائصها اختلفت اختلافا كبيرا عبر مراحل التطور التاريخي، كما تفاوتت هذه الخصائص من مكان إلى آخر. وتعود

نشأة المدن إلى العديد من العوامل المتداخلة والمعقدة، كما أن نموها وتطورها قد ارتبط بالعديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي أولاه علماء الاجتماع أهمية كبيرة، (16) ويرى مفورد أن المدينة تمر بالمراحل الآتية :

3-1-1- مرحلة النشأة Eopolis:

ويقصد بها المدينة في فجر قيامها، وفي هذه المرحلة تتضمن بعض القرى لبعضها البعض وتشهد الحياة الاجتماعية إلى حد ما نوعاً من الاستقرار. وقد قامت المدينة في هذه المرحلة بعد اكتشاف الإنسان للزراعة، واستئناس الحيوان وتربية الطيور وقيام الصناعات اليدوية و الحرفية البسيطة واكتشافه للمعادن، وهكذا ظهرت المدن الأولى في العصر الحجري الحديث وعصر اكتشاف المعادن. (17)

3-1-2- مرحلة المدينة Polis:

وما يميز المدينة وضوح التنظيم الاجتماعي والإداري والتشريعي لها، وتنبثق فيها التجارة وتتسع الأسواق المتبادلة، وتتنوع بالأعمال والوظائف والاختصاصات، وتتم بالتمييز الطبقي بين مختلف الفئات، واتساع أوقات الفراغ، وظهور الفلسفات ومبادئ العلوم النظرية، عقد المناظرات والمساجلات وقيام المؤسسات والفنون ونشأة المدارس والاهتمام بالفلك والرياضيات.

3-1-3- المدينة المسيطرة Metro polis:

تفرد المدينة المسيطرة بمميزات خاصة ويبرز شأنها في حدود الإقليم الذي تقع فيه. فهي تتمتع بمقومات طبيعية جذابة كتوفر المجاري المائية والتربة الخصبة ، كما تتوفر على الطرق السهلة وتربطها بالريف شبكة من المواصلات السريعة. وتميز المدينة بهذه الخصائص يجعل منها مكان جذب للعديد من السكان، وبهذا يتسع نطاقها وتتعدد نشاطاتها وخدماتها، وقد تصل بعض هذه المدن إلى عاصمة منطقة أو دولة، وتصبح هي المركز الرئيسي للحكومة أو الإدارة المحلية، وتتركز فيها كل العوامل، النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحيث تصبح بحق هي المدينة الأم.

3-1-4- المدينة العظمى Megalopolis:

في هذه المرحلة نشهد بداية انحلال المدينة وأولى مراحل سقوطها وانهارها، وتبرز الطبقة الرأسمالية وتصبح هي المتحكمة في إدارات الحكومة، وفي شؤون الحكم والسياسة، وتأخذ الفردية في الظهور وتزداد أسباب الصراع بين طبقة أصحاب رؤوس الأموال والعمال، ويؤدي هذا الصراع إلى حدوث الأحزاب وأعمال التدمير والتخريب، وقيام الحكومات المحلية بأعمال القمع والتعذيب والتشريد كل هذا يؤدي إلى حدوث العديد من الانحرافات والجرائم.

3-1-5- مرحلة المدينة الطاغية Myrannopolis:

وتمثل أعلى درجات السيطرة الاقتصادية للمدينة، ففيها تعتبر مسائل الميزانية والضرائب والنفقات من أهم الميكانيزمات المسيطرة، كما تبدو المشكلات الإدارية الفيزيقية والسلوكية الناجمة عن كبر

الحجم، ما يؤدي إلى حركة واسعة النطاق من جانب سكانه للارتداد مرة أخرى إلى الريف أو إلى مناطق الضواحي والأطراف هروبا من ظروف العيش غير المرغوبة.

3-1-6- مرحلة المدينة المنهارة Nekropolis:

ويمثل هذا النموذج من المجتمع الحضري نهاية المطاف في مراحل التطور التاريخي ومع أنه لم يتحقق بعد، إلا أنه واقع لا محال في نظر ممفورد عندما يصل التفكك إلى ذروته على أثر حرب أو ثورة أو انقلاب، فتنتهي الحضرية وتحيا الريفية وتظهر ما أسماه ممفورد "بمدن الأشباح" (19)

3-2-2- مميزات المدينة:

3-2-1- مركز المدينة: هي منطقة الخدمات الرئيسية التي تحتوي على الأنشطة والمتطلبات المعيشية التي تخدم المدينة.

3-2-2- المنطقة السكنية: وهي الأحياء والمجاورات السكنية بأنواعها المختلفة.

3-2-3- شبكة المواصلات: وهي الطرق بأنواعها والسكك الحديدية.

3-2-4- الخدمات الاجتماعية العامة: وهي التي تتمركز في قلب المدينة كالمستشفيات والمدارس.

3-2-5- المنطقة الصناعية: وهي التي تحتوي على المصانع والورشات الكبيرة.

3-2-6- المساحات الخضراء والمفتوحة: وتشمل المنتزهات والملاعب لما لها من دور جمالي وايكولوجي في المحيط.

3-3- المداخل الكبرى لدراسة المدينة:

هناك مداخل أساسية تتبع عند محاولة دراسة الظواهر الحضرية كما تستخدم في الوصف السوسولوجي والتحليل العلمي لهذه الظواهر، وهذه المداخل هي:

3-3-1- مدخل التحليل النموذجي:

ينظر إلى التحليل النموذجي باعتباره منهجا قائما بذاته، ويتوصل إليه الباحث عن طريق تحديد الخصائص الملازمة لموضوع أو ظاهرة معينة، والوصول بها إلى نهايتها المنطقية وصورتها الكاملة بغض النظر عن مكان تتبعها في الواقع، أو وجودها بصورتها المنطقية هذه في مكان ما، ولهذا فمن الصعب أن نلتصق واقعا تجريبيا لهذه الخصائص.

ونجد أن العديد من الباحثين الألمان قد مالوا إلى هذا المنهج من أمثال الباحث تونيز خاصة عندما حاول المقارنة بين ما أسماه المجتمع و المجتمع المحلي. فالنمط النموذجي للمدينة هو محاولة لرسم صورة الخصائص العامة الملازمة للحياة الحضرية التي توجد دائما في المدينة. ولا يمكن التوصل عمليا إلى هذا النموذج، نظرا للاختلافات الواضحة بين أنماط المدن في الواقع، من حيث الحجم والتاريخ الثقافي والاجتماعي والوضع الاقتصادي وتقسيم العمل وطابع التوجه الإيديولوجي العام للمجتمع بأسره.

(20)

3-3-2- مدخل مركب السمات:

وهو متصل بالمدخل الأول أي المدخل النموذجي، وكل الخلاف يقع في أن مدخل مركب السمات يستخدم صفات ملموسة أو متغيرات يمكن إدراكها في الواقع، كما أن إيراد هذه الصفات والمتغيرات يكون بصورة يفهم منها أنها مرتبطة إحداهما بالأخرى علميا.

وقد يضم المجتمع الحضري (المدينة) آلاف من الناس، كما قد يضم أحيانا ملايين منهم ، وسمه هذا المجتمع البارزة هي أنه مجتمع لا يمكن أن يعيش منعزل، لأن وجوده يفترض توفير مجموعة خدمات تسهل عليه سبل العيش.

3-3-3- مدخل المتصل الريفي الحضري:

يدور هذا المدخل حول اعتبار الريف والحضر امتدادا واحدا، حيث يمكن أن نلاحظ تدرجا مستمرا بين ماهو ريفي وما هو حضري، الأمر الذي يمكن معه أن نضع كل مقومات الإنسان ونتائج نضاله مهما اختلفت خصائصها في أحد حلقات تلك السلسلة المتصلة والمتراطة. ولهذا نعتبر أن هذا المدخل الذي ينظر إلى الريف والحضر على أنهما علامتين على طريق واحد،مدخلا مختلفا إلى حد كبير عن المدخلين السابقين. ويقوم المتصل الريفي الحضري على شيئين مهمين هما:

-**الشيء الأول:** المجتمعات المحلية التي تتدرج بصورة مستمرة ومنتظمة من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية، وفقا لمجموعة من الخصائص المندرجة هي الأخرى، والتي تتباين من مستوى مجتمعي إلى آخر في مدارج التحضر.

-**الشيء الثاني:** أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة تغاير في أنماط الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية ونمط التنظيم الاقتصادي وإنتاجه وأساليبه، والتي تشكل حياة السكان مثل تلك السمات التي تحدث عنها سوروكين. (21)

3-3-4- المدخل التاريخي:

تناول ممفورد المدينة باعتبارها حقيقة تاريخية تراكمية في المكان والزمان، ومن هذا المنطلق فإن تاريخها يمكن استقراؤه من خلال مجموعة من التراكمات التاريخية. ويرى ممفورد أن قيام المدينة أو بمعنى آخر تطور الشكل القروي إلى شكل حضري يرجع إلى عدة أسباب أو عوامل توضح دراستها التاريخية والتي تؤكد أن القرية هي الشكل السابق على قيام المدينة.

كما تناول ممفورد المدينة من زاويتين سوسيولوجيتين هما:

1- زاوية المدينة كظاهرة حضرية اجتماعية.

2- زاوية المدينة كهيكل بنائي اجتماعي يقوم على بعض الأبعاد التي تميزه عن غيره من المدن ليس من حيث النوع وإنما من حيث الدرجة أساسا.

3-3-5- المدخل الايكولوجي:

ينهض التفسير الايكولوجي لظهور المدن، بدراسة توزيع السكان وعلاقته بنشاطهم في المكان الفيزيقي، وتهتم الايكولوجية عامة بدراسة العلاقات بين الإنسان و بيئته سواء كانت هذه العلاقات تعاونية أو تنافسية، وفي المدينة تهتم الايكولوجية بدراسة ما يلي:

- 1- دراسة التوزيع المساحي والجغرافي للجماعات في المدينة ووظيفة كل جماعة.
 - 2- دراسة العلاقات بين هذه الجماعات ،وكيفية تأثير هذه العلاقات في نمط التوزيع المساحي والجغرافي للجماعات في المدينة.
 - 3- دراسة الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية بين هذه الجماعات، وأثرها في العلاقات بين جماعات المدينة.
 - 4- دراسة علاقات التوزيع المساحي و الجغرافي للجماعات في المدينة، بالتوزيع المساحي والجغرافي للخدمات فيها.
 - 5- دراسة ديناميكية تغير النظام الاجتماعي في المدينة و أثرها في التوزيع المساحي والجغرافي للجماعات فيها.
- 3-4- وظائف المدينة:**

تعتبر المدينة بيئة فيزيقية ولكنها تنظم منذ البداية حول مزيد من التبادل في العديد من المجالات. بالإضافة إلى أن المدينة تتميز بمظهر وظيفي معين وتتمثل في:

3-4-1- الوظيفة الإدارية:

لا يقتصر حكم المدينة على مقر السلطة العامة بل يشمل المنطقة التي حولها، أو يتسع إلى وحدة قومية أكبر. ولكي تقي المدينة بتلبية الاحتياجات الإدارية يجب أن تختلف تبعا لنمط الإدارة. بالإضافة إلى أن كفاءة المدن لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب، ولكنها تتيح الفرصة لتراكم الأموال والخبرات واستثمارها في مجالات العلم والتعليم والفن والصحة.

3-4-2- الوظيفة التجارية:

الواقع أن المدينة منذ فجر تاريخها قد لعبت دورا هاما في تطوير وسائل الاتصال وتبادل السلع والخدمات بين الجماعات الاجتماعية المختلفة. ومعنى ذلك أن المدينة قد ساعدت على تكثيف النشاطات التجارية. ولقد أوضح **ديكينسون** أن المدينة التجارية قد تحولت من مرحلة السوق التجاري إلى مرحلة التجارة الإقليمية حتى وصلت مرحلة التجارة العالمية، وأن التجارة كانت سببا في مولد كثير من المدن الصغيرة في أوروبا. ومع تقدم المواصلات الحديثة خلقت التجارة مدنا أشبه ما تكون بمستودعات جبارة توحى بأن العالم قد اجتمع فيها. (22)

3-4-3- الوظيفة الصناعية:

تختلف الوظيفة الصناعية عن الوظيفة التجارية للمدن، ذلك لأن الصناعة ليست في أصلها خلاقة للمدن بصفة دائمة، رغم أنها ذات دور مدني هام. فكل المدن التي نمت نموًا كبيرًا في العصر الحديث شهدت تنمية صناعية كبيرة، ذلك لأن الصناعة تقوم معتمدة على المدينة ووسائل المواصلات، وتوفير الموارد وغير ذلك.

وفي ضوء تقسيم الصناعة إلى قسمين رئيسيين هما: الصناعة الاستخراجية، والصناعة التحويلية وهما يرتبطان بالمدن ارتباطًا كبيرًا، فإنه يمكن تصنيف المدن الصناعية إلى فئتين رئيسيتين هما: مدن التعدين ومدن الصناعة التحويلية.

3-4-4- الوظيفة الثقافية والاجتماعية:

إن نمط حياة مجتمع المدينة يسمح بالتخصص سواء في الصناعات العادية والحرف والوسائل الفنية، أو في النواحي الأخرى من النشاط الثقافي الخلاق الذي لا يمكن أن يكون عامًا. والنشاط الثقافي والحركات الاجتماعية بما في ذلك التطورات السياسية ليست مما يهتم المدينة وحدها، بل هي ذات دلالة قومية وإقليمية. بل حتى ذات صفة عالمية ومن ثم تؤدي المدن عن طريق هذه الوظائف نوعًا من الخدمة لمجموعة أكبر كثيرًا والفترة أبعد بكثير من الوقت الذي نشأت فيه الخدمة أساسًا.

3-5-3- مشكلات المدينة:

تختلف المناطق الحضرية بعضها عن بعض، فهي تتباين في معدلات النمو الحضري وفي دوافع النمو، وقد فرض التحضر والنمو الحضري عددًا من المشكلات التي أخذت تهدد سلامة الإنسان. وبالتالي تختلف مشكلات المدينة في علاقتها بالتحضر من مجتمع إلى آخر، ومن مدينة إلى أخرى.

3-5-1- مشكلة الإسكان:

- أزمات حادة في الإسكان وخاصة في المدن الكبرى.

- المناطق المتدهورة: الأحياء القديمة التي تم بناؤها فيما مضى بالطوب والأسقف الخشبية مع حرمانها من المرافق الأساسية.

- مدن الفقراء: أو أحياء السكن العشوائي (الصفائح والخشب والكرتون)، وهي أحياء لا مرافق ولا خدمات فيها، تختلف نسبة سكان الأحياء الفقيرة من دولة إلى أخرى.

3-5-2- مشكلة النقل والاتصال:

- الازدحام وعرقلة المرور: تضيق الشوارع وتقل سرعة وسائل النقل، خاصة في ساعات الذروة.

- تكديس وازدحام وسائل النقل العام: مما يؤدي إلى تعطيلها ويقلل من عمرها الافتراضي.

- تنوع النقل: وجود أحدث السيارات إلى جانب الدراجات العادية، هذا التنوع أطلق عليه (كرنفال المرور).

- وسائل الاتصال: انخفاض نسبة أجهزة الاتصال التليفونية بالنسبة لعدد السكان في المدن الكبرى وعدم الاتصال السريع يؤدي إلى حدوث كوارث ضخمة يصعب السيطرة عليها مثل الحرائق والحوادث
3-5-3 - مشكلة التلوث:

- التلوث السمعي (الضوضاء): يعد هذا النوع من التلوث من أهم عناصر تلوث البيئة في العصر الحديث، وإن كان يتركز في المناطق الصناعية، وفي مناطق التجمعات السكانية المزدحمة بالسكان وتتعدد مصادر الضجيج الذي تعاني منه المدن الكبيرة سواء من السيارات و المركبات ووسائل النقل والورش والمحال الصناعية والأجهزة الصوتية كالمذياع و التلفزيون و مكبرات الصوت، ولعب الأطفال في الشوارع. وهي كلها ضوضاء تتسبب في إثارة أعصاب كثير من الناس، وتصيب الكثيرين بالإرهاق، وأحيانا فقدان السيطرة على ضبط النفس عند مواجهة هذا الضجيج المحيط بهم.

- تلوث الماء: إن المخلفات البشرية ومخلفات الصناعة و المبيدات الحشرية هي من تصدير الإنسان، الذي يعد المسؤول الأول عن التلوث، فهذه المخلفات عندما تلقى في الأنهار والبحار والمحيطات تلوث ما بها من كائنات، بالإضافة إلى اختلاط شبكات مياه الصرف الصحي بمياه الشرب. الخ. (23)

- تلوث الهواء: تلوث الهواء هو عبارة عن الحالة التي يكون فيها الجو محتويا على مواد تعتبر ضارة بالإنسان أو بمكونات البيئة. وأغلب العوامل المسببة لتلوث الهواء عوامل مستحدثة من صنع الإنسان من قبيل الآلة التي ابتكرها ويستخدم فيها الوقود، والثورة الصناعية التي أَلقت كميات هائلة من الأدخنة في السماء وغيرها من العوامل التي انتشرت، وتكاثرت نتيجة التطور الصناعي للبشرية.

3-5-4 - انخفاض كفاءة المرافق:

- مياه الشرب: تحليه مياه البحر، والاعتماد على المياه الجوفية، ونقل المياه عن طريق الأنابيب وكثيرا ما تتفجر هذه الأنابيب.

- الكهرباء والطاقة: زيادة استهلاك الكهرباء في المدن الكبرى بمعدلات كبيرة، انقطاع التيار الكهربائي وحوادث مواقف حرجة خاصة في المستشفيات والمصانع، وأثناء مذاكرة الطلاب أيام الامتحان... الخ.

- الصرف الصحي: تكاد تكون مدن الدول النامية محرومة منه، يؤدي عجز شبكات الصرف إما للضغط الشديد على استخدامها، أو لتآكلها إلى طفق في أجزاء من هذه الشبكات .

3-5-5 - القصور في الخدمات:

- الخدمات التعليمية: تدفق المهاجرين من الريف إلى المدن، وظهور أحياء السكن العشوائي تؤدي في الكثير من الأحيان إلى انخفاض نسبة خدمات التعليم، بالإضافة إلى ارتفاع كثافة الفصول والعجز في هيئات التدريس، وارتفاع نسبة الأمية والتسرب المدرسي.

- الخدمات الصحية: انتشار أمراض الصناعة، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للأمراض الناتجة عن تلوث الهواء، أو تسرب الغازات السامة من المناطق الصناعية، كما يقع العديد من السكان فريسة للأمراض والأوبئة بسبب الاختلاط بالجماهير، وربما بسبب الفقر، مع عدم القدرة على التكيف مع أسلوب الحياة الجديدة، بالإضافة إلى المساكن العشوائية التي لا تتمتع غالبا بالمياه النقية الصالحة للشرب، أو شبكات الصرف الصحي.
 - الخدمات الثقافية: مثل المسارح وصالات العرض وقاعات الموسيقى، والمكتبات العامة غالبا ما تكون هذه الخدمات بعيدة عن وسط المدينة.
 - الخدمات الترفيهية: النوادي و الملاعب، والحدائق العامة، والمساحات الخضراء.
 - المشكلات البيئية: وتتجلى أثارها
 - يؤدي التلوث بجميع أنواعه و أشكاله إلى انتشار الأمراض والأوبئة وثقب الأوزون.
 - انتشار البطالة يؤدي إلى الفقر والانحراف...
 - ظهور مشكلات اجتماعية كالسرقة والجريمة المنظمة... الخ.
- وما يستقرا من هذا الطرح هو اعتبار المدينة نسقا مفتوحا ومجالا، تتجلى في عوامل التبادل و التغيير و التأثير والصراع بين مختلف الجماعات فيما بينها من جهة وبين الجماعات وبقية المكونات الأخرى من جهة أخرى.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى : المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر:

دراسة حول: "المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر" : أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنمية لباحث " عبد العزيز بouden" ، جامعة قسنطينة في نوفمبر سنة 2004/2003.

وعن إشكالية الدراسة فقد تطرق إلى وضعية النمو الحضري في العالم وديناميكيته، وأثاره على مختلف المجالات الاقتصادية و البيئية ، وكان تركيزه بشكل خاص على الجانب الاجتماعي. ثم خص الجزائر كنموذج للدول النامية التي تسعى جاهدة لاحتواء حدة هذا النمو الحضري المتزايد الناتج عن النمو الديموغرافي من جهة و الهجرة الريفية من جهة أخرى ، التي لعبت بطبيعة الحال العوامل الطاردة و الجاذبة في استمراره و تزايد، وما نتج عنه من انعكاسات خطيرة كان أبرزها الأحياء العشوائية، وما خلفته من آثار متردية على الجانب البيئي و الاجتماعي بشكل لافت.

ومن هنا حاول الباحث تحديد وصياغة إشكاليته ،من خلال إلقاء الضوء على النمو الحضري والكشف عن المشكلات الاجتماعية التي نتجت جراء هذا النمو في مدينة قسنطينة.

ليحاول الإجابة عن هذه الإشكالية معتمدا في ذلك على فرضيتين أساسيتين وهما:

- يرتبط بالنمو الحضري عدة مشكلات اجتماعية أهمها الأحياء الفوضوية أو العشوائية.
- الأحياء الفوضوية مجال مهياً للسلوك الانحرافي عند الأطفال الشباب.

أما أهداف الدراسة فقد تجلّت في:

- تسليط الضوء على إشكالية النمو الحضري في الجزائر ومدينة قسنطينة بشكل خاص .
 - إبراز المشكلات الاجتماعية الحاصلة جراء هذا النمو، ومحاولة اختيار أهم الطرق و السبل لمعالجته.
- أما الإطار النظري فقد تلخص في:

الفصل الأول:مقاربات مفاهيمية و الدراسات السابقة.

الفصل الثاني:اتجاهات التنظير في مجال النمو الحضري.

الفصل الثالث: التحضر و النمو الحضري وسياسات التنمية الحضرية.

الفصل الرابع: مدينة قسنطينة ...التطور العمراني والوضعية السكنية.

الفصل الخامس: أهم المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالنمو الحضري.

الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة.

الفصل السابع:تحليل البيانات وعرض النتائج.

*أما الدراسة الميدانية: فقد شملت المنهج المستخدم من خلال الاعتماد على منهج المسح بالعينة مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة وكذا المنهج الإحصائي. بينما العينة التي اختارها الباحث في دراسته، فقد شملت 512 عائلة مقيمة في نمطين من البناءات السكنية الفوضوية (الصلب،القصديري)

*فيما يخص الأدوات الخاصة بجمع البيانات ، فقد تمثلت في الاستمارة لمعرفة رأي الجماهير (السكان) واتجاهاته حول فاعلية الجمعيات في التنمية المحلية، وقد اختصت باستمارة أولى خاصة برؤساء الجمعيات ،احتوت على 49 سؤالاً منها 25 سؤالاً مفتوحاً و24 سؤالاً مغلقاً. واستمارة ثانية موجهة للسكان وقد احتوت على 28 سؤالاً منها 16 سؤالاً مفتوحاً و12 سؤالاً مغلقاً. تمت مع رؤساء
أما المقابلة: تمت مع سكان الأحياء المقيمين لفترة طويلة.

الملاحظة: تمثلت في ملاحظة الأحياء العشوائية القديمة التي يقطنها أفراد العينة.
من خلال ملاحظة الظروف الفيزيائية للبناء من جهة، والظروف المعيشية للعائلات القاطنة بهذه البناءات.

السجلات والوثائق: وذلك بغرض التعرف على تعداد عدد العائلات و البناءات التي شملتهم الدراسة.

* **نتائج الدراسة:** كانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

- أن الأحياء الفوضوية هي ابرز المشاكل المترتبة عن النمو الحضري في مدينة قسنطينة ، وما نجم عن هذه الظاهرة من أوضاع سيئة ومزرية يعيشها سكان الأحياء(العائلات)، وتأثيراتها المرضية على ظروف معيشتهم، وأنها ناجمة أساساً عن اتساع الهوة بين الحاجيات المتزايدة لهؤلاء السكان من جهة ، وثبات وتدني المستوى المادي من جهة أخرى.

- غالبية سكان هذه الأحياء من النازحين سبق لهم أن مارسوا النشاط الفلاحي ، بالإضافة إلى الفئات الأخرى التي تشكل نسبة قليلة. مع العلم أن هذه الهجرة بدأت فردية ، ثم تغير شكلها لتصبح جماعية عند توفر أدنى شروط الحياة المعيشية، وإمكانية الاستقرار المبدئي، ولو بصفة مؤقتة إلى حين توفر شروط الإقامة النهائية بالمدينة.

***الدراسة الثانية:** " تكيف المهاجرين الريفيين مع مجتمع المدينة" دراسة ميدانية بمدينة قسنطينة، وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية ، من إعداد الباحث حسين خريف إشراف الأستاذ الدكتور حميد خروف، نوقشت العام 2003/2002. بجامعة منتوري قسنطينة.

وقد شملت محتويات فصولها:

-الفصل الأول:موضوع الدراسة.

الفصل الثاني:البعد السوسولوجي للفعل الاتصالي.

الفصل الثالث:المداخل النظرية لدراسات المجتمعات الريفية و الحضرية.

الفصل الرابع:الاتصال مدخل آخر للتكيف.

الفصل الخامس:الهجرة الريفية في الجزائر.

الفصل السادس: مناقشة المداخل السوسولوجية لدراسة الريف و المدينة في الجزائر.

الفصل السابع: الإجراءات المنهجية للدراسة.

الفصل الثامن: مدينة قسنطينة...تطور السكان... العمران و الاتصال.

الفصل التاسع:شبكة النقل عائق للاتصال بالمدينة.

الفصل العاشر:معوقات الاتصال الشخصي و الجمعي و الجماهيري.

الفصل الحادي عشر:مستوى تكيف المهاجرين الريفيين مع مجتمع المدينة.

*فيما يخص العينة: اعتمد الباحث في معالجته لهذه الدراسة على العينة الحصصية ، وكان اختياره منصبا على المهاجرين الريفيين المقيمين في المدينة بشكل عام، موزعة على فئات اجتماعية غير محددة.

*المنهج المستخدم: افترض الباحث المنهج المسح الاجتماعي، رغم اختلاف الباحثين في تحديد موقعه في سلم المعايير المنهجية من حيث انه أداة أو منهج...إلا أن الباحث اعتبره المنهج الملائم و المناسب. *الأدوات المنهجية: طبعا لكل دراسة لها أدواتها الخاصة في جمع البيانات و المعلومات ، وقد اختار و فضل على أن تكون الاستمارة هي الأداة الأبرز و الرئيسية في دراسته ، مضمنا 53 سؤالا ، حاول من خلالها تغطية تساؤلات دراسته التي شملت ست محاور تمثلت في:

- البيانات الشخصية..
- بيانات عن الاتصال بالمحيط الطبيعي أو التنقل.
- بيانات متعلقة بالاتصال الشخصي.
- بيانات خاصة بالاتصال الجماهيري.
- بيانات لقياس مدى التكيف مع مجتمع المدينة.

* نتائج الدراسة: حاول الباحث معالجة مشكلة التكيف لدى المهاجرين الريفيين مع مجتمع المدينة ،متوصلا في ذلك إلى مجموعة من النتائج الهامة ،وتلخصت في الآتي:

- اعتبر الباحث وجود مستوى ودرجة من التكيف النسبي لدى هؤلاء الريفيين المهاجرين مع مجتمع المدينة، من خلال مجموعة من المتغيرات مثل (تحرر المرأة - تنظيم وتحديد النسل - الارتباط بالأرض وثبات القيم- تراجع السلطة الأبوية- السكن الاجتماعي و الفيزيقي)
- بالرغم من محاولة إبراز هذا المستوى من التكيف الحضري من لدن الباحث، بيذا أن هناك مجموعة من المثبطات تحد وتعرقل هذا الأخير، وأهمها (محدودية قنوات الاتصال الشخصي- استمرار النظم التقليدية في كبح الاتصال الشخصي- مشكلات الصراع في الفضاء العمومي- صعوبة الاتصال الجماهيري- الانفتاح على العالم وخيبة الإعجاب و التقليد).

*نقد الدراساتين السابقتين: من قرأنا لهاتين الرسالتين أو الأطروحتين يتوضح لنا أن هناك:

* نقاط قوة ارتكزت عليها هذه الأخيرة :دراسة " المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر" و "تكيف المهاجرين الريفيين مع مجتمع المدينة" وذلك من خلال محاولتها ضبط العنوان، وتحديد أهم

المحاور و الفصول التي بواسطتها يتم معالجة وتغطية كامل عناصر المذكرة، كما حاولا إضفاء عنصر الدقة في عملية اختيارهما للعينة حتى تكون ممثلة لمجتمع البحث .كما استعملا وسائل منهجية ملائمة لصيرورة ومراحل انجاز العملية البحثية من اختيار المنهج المناسب وأدوات لجمع البيانات و المعلومات. وفي الأخير حاولا مقارنة النتائج المتحصل عليها وجعلها تتجاوب و الإشكالية المطروحة

*اما نقاط الضعف فتلخصت في مايلي:

- هناك صعوبة في تحديد وحصر مفهوم المشكلات الاجتماعية.والتكيف.
 - صعوبة التحكم في اختيار الفصول المناسبة لتغطية إشكالية البحث خاصة في الدراسة الثانية.
 - صعوبة اختيار والتحكم في مفردات العينة المدروسة.
 - صعوبة إيجاد الأدوات الملائمة لجمع البيانات و المعلومات الدقيقة من العينة المدروسة.
 - الوصول إلى نتائج عامة تقتقد الدقة .
- *الا أن الاستفادة من هاتين الدراستين كانت مهمة تمثلت في:
- محاولة تكوين زاد معرفي و نظري بغية الاستفادة منه في دراستنا.
 - محاولة إيجاد أوجه التشابه بين دراستنا في الجانب النظري و الميداني وإسقاطه على دراستنا.
 - محاولة توظيف طريقة استعمال وتطبيق المنهج و الأدوات المنهجية وكيفية اختيار العينة في دراستنا.
 - محاولة مقارنة النتائج المحصل عليها و الاستعانة بها في عرض محتوى الإشكالية.

الهوامش:

- 1- فاروق حيدر عباس: **تخطيط المدن و القرى- منشأة المعارف-الإسكندرية (مصر) 1994ص.14**
- 2 - بشير التيجاني: **التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر-ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) 2000ص84**
- 3-Mohamed dahmani- **planification et aménagement de territoire quelque éléments théorique pratique publication universitaires.1984p**
- 4- نايف عتريس: **قواعد تخطيط المدن- دار الراتب الجامعية-بيروت(لبنان)(د.ن)ص.13**
- 5-عبدالهادي الجوهري: **أصول علم الاجتماع-(د.ن)-القاهرة (مصر)1984ص.24**
- 6- دوغلاس موسشيت: **مبادئ التنمية المستدامة-ترجمة بهاء شاهين-ط-الدولية للاستثمارات الثقافية -القاهرة (مصر)2000ص.17**
- 7- القرآن الكريم (سورة يونس: الآية 87).
- 8- عبد الفتاح عفيفي: **بحوث في علم الاجتماع المعاصر - دار الفكر العربي-القاهرة (مصر) 1996.**
- 9- سوزان احمد أبو ريه- **الإنسان و البيئة و المجتمع-دار المعرفة الجامعية(مصر)1999ص.138**
- 10- سحر مصطفى حافظ: **المفهوم القانوني للبيئة في ضوء التشريعات المقارنة-المجلة الاجتماعية القومية-المجلد 27 عدد الثاني ماي 1999.ص34**
- 11- علي عوجة: **الإعلام و قضايا التنمية- عالم الكتب - ط- القاهرة (مصر) 2004ص.121**
- 12- سوزان احمد أبو رية: **الإنسان والبيئة و المجتمع -دار المعرفة الجامعية (مصر) 2008ص26**
- 13- محمد عباس إبراهيم: **التنمية العشوائية الحضرية - دار المعرفة الجامعية الإسكندرية (مصر) 2003 ص.22**
- 14- حسين احمد عبد الحميد رشوان: **مشكلات المدينة دراسة قضايا علم الاجتماع -مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية-(مصر) 2005 ص ص 7-8.**
- 15- داوود محمد: **المدينة في الرواية الجزائرية-مجلة إنسانيات -عدد 13 جانفي -أفريل-2001ص.21**
- 16- هالة منصور: **محاضرات في علم الاجتماع الحضري - المكتب الجامعي الحديث-الإسكندرية(مصر)2001ص81**

- 17- حسين عبد الحميد احمد رشوان: مرجع سابق ص22
- 18- محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري-مدخل نظري- دار النهضة العربية (بيروت) لبنان 1982ص.ص113-115
- 19- عبد الحميد بوقصاص: النماذج الريفية الحضرية لمجتمع العالم الثالث -رسالة دكتوراه دولة-جامعة منتوري قسنطينة (الجزائر)1998/1999ص.ص25
- 20- قباري محمد إسماعيل, علم الاجتماع الحضري- ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية, منشأة المعارف, الإسكندرية, مصر, ص304ص1985
- 21- السيد الحسيني:المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري-ط3- دار المعارف الإسكندرية (مصر) 1985ص422
- 22- محمود عبد المولى: البيئة و التلوث - مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية - مصر 2005ص.ص28
- 23- الشيخ خليل رزق: الإسلام و البيئة دراسة تسلط الضوء على موقف الإسلام و تشريعاته في مجال الحفاظ على البيئة -دار الهدى-بيروت(لبنان)2006ص ص 438 - 439.

الفصل الثاني:
التهيئة العمرانية في الجزائر

تقديم: عرفت الجزائر عبر مسارها السوسيو تاريخي عدة أشكال وأنواع من السياسات الحضرية وتجلت ذلك في مجموع المساكن . فهناك المساكن التقليدية الموروثة عن الحقبة العثمانية مثل القصبية وما شابهها، والمساكن المتروكة عن الاستعمار الفرنسي، إضافة إلى المساكن العشوائية و الفوضوية الناجمة وقد عرفت عن ظاهرة النزوح الريفي، و المساكن العصرية المنجزة من طرف الدولة أو البناء الذاتي. جملة من التحولات الهامة في الأشكال العمرانية (الجانب المادي) من جهة و الجوانب الاجتماعية و الثقافية من جهة أخرى (تشوه هوية المدينة) . جعلت من سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر تكثف من جهودها بغية التكيف مع كل مرحلة من مراحل التغيير الذي يشهدها المجتمع و محاولة الاستجابة لكل متطلباته و احتياجاته.

أولاً: مراحل سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر:

تمهيد: إن المتتبع لسياسة التهيئة العمرانية الحضرية في الجزائر يلحظ جيداً أن هناك جملة من الخطوات الجادة و المراحل عرجت عليها الدولة الجزائرية خلال صيرورتها التاريخية، إلا أن كثيراً من المطبات و العراقيل كانت تعترض سبيل هذه السياسة، ما يجعلها تقف عاجزة أمام هذا التشوه و التدهور العمراني ويمكن إبراز أهم مراحل هذه السياسة في الآتي: بعيدة عن تحقيق هدفها المنشود ونتائجها المرجوة .

1-1 المرحلة الاستعمارية:

استوقف تاريخ الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي عدة تجمعات حضرية كان تأثيرها وتواجدها جلياً على تخطيط المدن، وعلى تركيبة المجتمع، بداية من التواجد الفينيقي إلى الغزو الروماني ثم الو نдал، فالبيزنطيون. إلى أن جاءت الفتوحات الإسلامية ثم الحكم العثماني. (1) وخلال هذه المرحلة حدد نونشي أندري عناصر العمران الحضري التاريخي في أهمية الفناء وخضوع فئاته لسلطة الأمراء واتساع تجارته المدنية، كما صنفها بياردي الى مجموعتين :

- الأولى ذات أشكال خطية متسلسلة و تحوي الممرات و المساجد و الأسواق، وتكون مفتوحة نحو الخارج

- الثانية و تحوي المباني السكنية التي تتمحور من جهتها على فناء مركزي هو وسط الدار، وتكون هذه منغلقة نحو الداخل. (2) ومع نهاية القرن الخامس عشر ظهرت الحياة الحضرية في الجزائر بشكل بارز. و أصبح للمدينة دورها الاجتماعي خاصة على المناطق الساحلية. (3)

إلا أن فترة التواجد الفرنسي كان لها الأثر الكبير على تصميم المدينة، و تحديد معالم توسعها و نموها، حيث أدخل النمط العمراني الغربي، وأعاد تشكيل مرفولوجية المدن على طابع الهندسة العسكرية،

و التكتلات الاحتلالية للتلاءم والتواءم مع سياسته التخطيطية العسكرية، إلى غاية القرن العشرين.(4) ليتحول بذلك من استعمار عسكري إلى استعمار استيطاني مدني، محدثا عدة تغيرات جذرية على سياسته الحضرية، حيث زاد من توسع المدن ضمن المخططات المستقيمة و الأفقية التي تهتم بترتيب و تنظيم البنايات، وإنشاء طرق للموصلات وترقية المساحات الخضراء، إلى جانب المجمعات السكانية، و المشاريع الاقتصادية و القطاعات العسكرية، و كل الضروريات التي يحتاجها الإنسان، و التي تتلاءم مع التقدم الصناعي و الاقتصادي و النمو الديموغرافي، وفق ميثاق "أثينا" لتوسع المدن، و مختلف القوانين و التشريعات المعتمدة من طرف الدولة. كقانون « **Cornutt** » من 1919م إلى 1924م الذي طبق في الجزائر العاصمة عام 1931م. و من خلال القانون، و مخطط "كروست" و "دونجي" في 05 جانفي 1922م، الذي يركز على النظرة الشاملة في التخطيط و التطبيق الفعلي في الواقع، من خلال إنشاء منطقة حضرية كاملة من جميع الهياكل و التجهيزات كالتي أنشئت في الجزائر العاصمة في 1937م. (5) وفي أواخر 1950 أدخل هذا الأخير وسائل قانونية أكثر نجاعة في التخطيط الحضري والعمراني الحديث، لتوسيع البناءات و لتوزيع السكان وفق طرق حديثة لتجهيز و تهيئة مختلف القطاعات و في جميع المناطق وفق المخطط العمراني الأساسي **Pid** الذي يعتمد على النظرة الواقعية الشاملة، وعلى امتداد عشرين (20) سنة، وفق مقاييس و إحصاءات مدروسة و التي تلبي حاجات السكان بصفة عامة، ثم يأتي التفصيل الذي تقوم به البلديات و السلطات المحلية لتنفيذ ما جاءت به المخططات الشاملة الكبرى، على مناطق قديمة يمكن تعديلها و ترقيتها، أو تهديم أجزاء من الأنسجة العمرانية، و إنشاء مؤسسات مدنية أو عسكرية، و شق الطرق و توسيع الشوارع.. الخ .

كما حصل في مدينة الجزائر، و قسنطينة، و مدينة تقرت التي دمرت مبانيها، و هذا من خلال آليات و أدوات التخطيط العمراني الحديث، الذي يراعي حاجات السكان الأوربيين، و في ظل الرصيد المالي المخصص لهذه المخططات التي قامت في فحواها بضم العديد من المناطق القريبة للمدن،(6) كالقرى و الضواحي، والكثير من الأراضي الخصبة، حوالي 7 آلاف هكتار، أقاموا عليها مستوطنات على الطراز الغربي، و حول المدن الهامة و العتيقة في الجزائر و ربطها بشبكة طرق برية وسكك حديدية، ثم إصلها بمصادر المواد الأولية لتنتهي بالموانئ قصد تصديرها نحو فرنسا.

إلى جانب هذا لقد عمدت السياسة الحضرية في الجزائر إلى تقسيم البلاد إلى مناطق لكل منطقة وظيفة و دور تستغله السلطات الفرنسية كالتالي :

- أ- المدن و الحواضر: الجزائر، قسنطينة، وهران.
- ب- المدن المتوسطة: باتنة، بلعباس، مليانة، البليدة.
- ج- مدن الشمال الصغيرة: الزراعية و الساحلية كالجلفة و هي مدن للحماية و الإدارة.

د- مدن الجنوب الكبير و الواحات: مثل بسكرة، و تقرت، حيث وضعت هذه المدن تحت إدارة عسكرية فرنسية، خالية من أي تهيئة جادة كالتي حظيت بها مدن الساحل، إلى جانب إهمال مدنها العتيقة لتجعل من شعبها شعبا مجرد من قيمه وتقاليده و حضارته ، مع محاولة فصل مناطق الجنوب عن الشمال لبيتر الهوية الوطنية و تشتيت سكانها وبث الفوارق الجهوية بين فئات الشعب الواحد وتمزيق و استئصال رباط الوحدة بين مكوناته المختلفة.(7)

ومع تعاقب السنوات كان واضحا إفرزات هذه السياسة الاستيطانية الفرنسية وعواقبها على النسيج الحضري، الذي سرعان ما حاصره حزام كبيرو عريض من البيوت القصديرية و الطينية، التي تأتي المواطنين الجزائريين بعدما عانت قراهم و أريافهم من البؤس و الفقر و الحرمان، حيث قدر عدد السكان القاطنين في البيوت الطينية حوالي 18000 ساكن و القاطنين العيش حوالي 21000 مواطن جزائري.(8)

و كان هذا كله نتيجة للتخريب الذي لحق كل جهات الوطن، إبان الثورة التحريرية و للمدن السكنية التي أجلاها الفرنسيون و أفرغ أريافها و جبالها من السكان و جمعهم في مناطق معزولة (محتشدات) تقتر لأدنى المستلزمات الحضرية إلى جانب الهجرة الداخلية و الخارجية الكبيرة التي فرضتها هذه السياسة الفرنسية،(9) هذا بدوره أدى إلى انتشار الأمراض و الموت في هذه الأوساط، مما جعل عدد السكان يتقلص إلى نسبة 5 % من مجموع السكان الذي قدر حوالي 3 ملايين نسمة.(10) وقد حاولت السلطات الاستعمارية استمالة الشعب الجزائري وكسب وده وثقته لحل مشاكله الاقتصادية مقابل الرضوخ للاستعمار من خلال مشروع قسنطينة الذي هدف إلى بناء 220 ألف مسكن في الوسط الحضري 110 ألف مسكن في الوسط الريفي خلال خمس سنوات وقد عرف بمشروع ديغول.(11)

وعموما يمكن القول أن هذه المرحلة عرفت بعملية الاستيطان الكامل للتراب الجزائري من طرف الاستعمار وتوسيع نفوذه عبر التراب الوطني وتجريد الجزائريين من أراضيهم الزراعية وتوزيعها مجانا على المستوطنين الفرنسيين، مما دفع بالأهالي للتوجه نحو الأراضي الجبلية الوعرة الأقل خصوبة. كما أن توجيه الاستثمار من لدن الاستعمار نحو المدن الساحلية والسهول القريبة منها كسهول متيجة، وهران، عنابة، وفرت الشروط اللائقة لتوطين المستوطنين واستقرارهم مع الإهمال الكلي للأوساط الريفية، ومن هنا كانت بداية الهوة بين الأقاليم، وتكوين ما يعرف بالفوارق الجهوية بصفة عامة والفوارق بين المدن والأرياف بصفة خاصة، وقد لازم كل ذلك تحسين الأوضاع في المراكز الحضرية العمرانية من جهة، وصعوبة العيش في الأرياف من جهة أخرى لافتقارها لأبسط

شروط الحياة من (عمل و صحية و تعليم...الخ) مما جعل الأهالي يتوافدون على المراكز العمرانية طلبا للرزق مشكلة لهم بذلك عوامل جذب بغية العيش و الاستقرار.

كما ازدادت معانات الشعب الجزائري إبان الثورة التحريرية بشكل عام، وسكان الأرياف بشكل خاص بفعل السياسة الوحشية المستمرة التي سلكها الاستعمار الفرنسي ضدهم القائمة على التهجير والقمع و الاستيطان...الخ. هذه السياسة القمعية دفعت بالسواد الأعظم منهم إلى النزوح نحو المدن المجاورة لهم أو المدن الحدودية، لتتحول إلى محتشدات كان الغرض منها التحكم المطلق و المراقبة المستمرة لسكان من أجل القضاء على الثورة هذه السياسة التي اصطلح عليها بسياسة الأرض المحروقة.

1-2 مرحلة الاستقلال:

لقد ورثت الدولة الجزائرية عن العهد الاستعماري، تركة هائلة ساد كثير من معالمها الدمار و التخريب و التناقضات الجوهرية، خاص غداة الاستقلال، حيث خرج حوالي 95 % من المستوطنين و رجال الأعمال. بعد تهريب الأموال و إخلاء خزينة الدولة، و أصبحت معظم الوحدات الصناعية التحويلية في حالة من البلبلة و العجز عن الإنتاج الوطني، الذي أسفر عن الملايين العاطلين عن العمل، هذا إلى جانب النزاع السياسي، و انتقال طبقة برجوازية صغيرة على مستوى القيادة. الشيء الذي زاد في خلق بعض الفوضى الاقتصادية.

وفي هذه الفترة تبنت الجزائر طروحات الفكر الاشتراكي كتجربة طموحة في العملية التنموية، إلا أن تصدع معسكر هذا الفكر الاشتراكي جعل من الدولة الجزائرية تأخذ مسارا آخر، وفق متطلبات السوق العالمي وهو الاقتصاد الحر، بغية النهوض بمجتمعاتها، و التخلص من كل مظاهر التخلف، و تغيير الواقع الاجتماعي و الاقتصادي تغييرا جذريا، و تحقيق الرخاء و العدالة الاجتماعية لمجموع الشعب بتطبيقها " إستراتيجية الصناعات الثقيلة " كالحديد و الصلب و الصناعات الكيماوية، و الهندسة الاستخراجية، مما أعطى دفعة قوية لهذه الإستراتيجية تلك التأمينات التي شهدتها البلاد عندما قامت بتأميم أراضي المعمرين و جميع الأملاك الشاغرة في 1963. و بنك الجزائر 1966، ثم تأميم المناجم و جميع البنوك الأجنبية و رأس المال الأجنبي في ميدان الغاز الطبيعي و المحروقات 1971م.

و لقد تبلورت هذه الأهداف، و التي تعكس تطلعات البلاد المعبر عنها في الخطوط العريضة للمشروع الوطني للتنمية، من خلال النصوص الوثائقية كميثاق طرابلس 1962م، و ميثاق الجزائر 1964م، و الميثاق الوطني (1976م)، توصيات المؤتمرين الرابع و الاستثنائي سنة 1979م، و سنة 1980م، و المؤتمر الخامس 1983م، ثم الميثاق الوطني 1986م، جاء فيه المطالبة بتحسين المستوى المعيشي و الثقافي للمواطن، مع توسيع القاعدة الصناعية، و التوازن الجهوي من أجل تحقيق الاستقلال.

و لقد تجسدت هذه الأهداف في التخطيط كركيزة تنظيمية لسير عملية التنمية و أداة الدولة الاشتراكية، لتأخذ من التصنيع وسيلة ضرورية لتحريك عجلة التنمية في جميع القطاعات الأخرى، لما توفره لها من وسائل النمو المختلفة، فجاءت المخططات التنموية، المخطط الثلاثي (1967م-1969م) و المخطط الرباعي الأول (1970م-1973م) و الرباعي الثاني (1974م-1977م). هذه المخططات التي خصصت مبالغ طائلة لقطاع الصناعة، و كان هذا على حساب القطاعات الأخرى حاولت المخططات الخماسية الأول (1980م-1984م) و الثاني (1985م-1989م) أن تقوم سياسة التوازن الإقليمي و محاولة الاهتمام بالقطاعات الأخرى.

في هذه الأوقات كان داء هذه التجربة التنموية يلوح من بعيد عندما بدأت الدولة في التخلي تدريجيا عن دورها و بدأ التخطيط اللامركزي يفشل القطاع الصناعي، الذي كان محور التنمية في الجزائر و أهملت الكثير من القطاعات الأخرى كالسياسة العمرانية الإسكانية، أكثر الحلقات ضعف ضمن السياسة التنموية للجزائر بسبب الآمال الوهمية المفقودة على العقارات التي خلفها الأوربيون. (12)

فأصبح ارتكاز التنمية على استثمارات الدولة، و أهملت تعبئة القطاع الخاص الوطني. إلى جانب ضعف التنسيق و الالتزام بين الوزارات و جهات التخطيط، و اعتماد الولايات على قرارات انفرادية و ارتجالية في مجال الاستثمار، و ضعف التحكم في الإحصاءات الدقيقة عن الموارد الإنتاجية المادية و البشرية.

و للاهتمام المبالغ فيه لتنمية قطاع المحروقات و الاستثمار الصناعي خلق جهاز إنتاجي حديث و لم تهتم بتنظيم و تسيير مثل هذا الجهاز الذي تركز في الشمال دون الجنوب، فأحدث خلل في التوزيع و شلل في الهياكل القاعدية، و تضخم في المدن الساحلية و فقر في الأرياف و مدن الجنوب، و ظهر نوع من اختلال التوازن الجهوي بين مناطق البلاد. (13)

ليرسم الواقع الحضري بذلك لوحة مشوهة للمدن الجزائرية تعبر عن غياب سياسة حضرية تنموية واضحة، تنصهر فيها جميع معالم الهوية الوطنية بعيدة كل البعد عن مظاهر الاستلاب و التعريب، سياسة افتقرت إلى التنظيم و التسيير المحكم زاد من اتساع الهوة مجهودات الدولة ومتطلبات و احتياجات و طموحات أفراد المجتمع.

و مع نهاية الثمانينات، وجدت البلاد نفسها وسط أزمة حادة، بعد التراجع الرهيب للمحروقات، الذي أدى إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، ارتفاع حجم المديونية الخارجية و تكلفة حدها. حيث أصبحت سنة 1995م حوالي 32.61 مليون دولار، إلى جانب ضعف استعمال القدرات الإنتاجية، و خاصة في القطاع الصناعي لتتصاع من جديد مجبرة نحو نظام اقتصاد السوق، و ما فرضه من إصلاحات هيكلية و الانتقال إلى القطاع الخاص و التشجيع على شراء أسهم الشركات،

بعدها تنازلت الدولة عن الكثير منها، و ما تم في اتفاقيات الشراكة الأوروبية الجزائرية عام 19-12-2001م، و ما فرضه عليها من بنود زادت المشاكل حدة، حيث ارتفعت البطالة ب 29 % سنة 2000م، و سرح حوالي 360 ألف عامل سنة 1998م، إلى جانب ضعف مستوى الخدمات الاجتماعية، وتفاقم ظاهرة الفقر، حيث وصل إلى 6.4 مليون، أي 21 % من العدد الإجمالي للسكان عام 2001م. (14)

وخلال هذه المرحلة، شهدت سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر عدة مراحل، حاولت من خلالها خلق عدة آليات و ميكانيزمات فعالة تستطيع من خلالها ضمان إطار معيشي يتوافق و متطلبات المجتمع. و نتيجة لما خلفته التجارب التنموية، التي انتهجتها البلاد، و غيبت فيها السياسة الحضرية في الكثير من أهدافها التخطيطية، و لم تعط لها القدر الذي تستحقه على الرغم من المسعى المحدود و الغير المستمر المطبوع بضعف الإرادة و التردد، الذين يفسران إلى حد بعيد، الوضع المتردي السائد حاليا على مستوى القطر، من اختناق المدن الكبرى، و أزمة السكن و غياب الخدمات و تدهور المناطق السهبية و الصحراوية و نسيان دمج بعض النواحي...الخ.

و عموما كانت هناك عدة توجهات للسياسة الحضرية في الجزائر بعد الاستقلال حاولت فيها البلاد الخروج من هذه الأزمة وقد اتسمت:

- ❖ **المرحلة الأولى:** بواقعية نسبية تهيمن عليها العدالة الاجتماعية و المساواة.
- ❖ **الثانية:** التزمت بصفة رسمية سياسة تهيئة عمرانية بدون توفير الشروط اللازمة لتنفيذها.
- ❖ **الأخيرة:** ترمي إلى محور الاستراتيجيات الاجتماعية و الاقتصادية التي وضعتها الدولة و التخلي عن الأعمال و الأنشطة الإقليمية. (15)

و عموما سنحاول التطرق لهذه المراحل بأكثر تفصيل كما يلي:

***المرحلة الأولى: 1962/1978:(سياسة التوازن الجهوي):**

كانت البداية الأولى للسياسة الحضرية، تهدف إلى التحكم في النمو العمراني، و تنظيم المناطق الهامشية في المدن من خلال التخطيط الذي بدأ يظهر بتنمية المناطق المحرومة، أو برامج أعطيت للجماعات المحلية، لتسيير المدن، و كانت أول الجهود عام 1965م، و تبلورت في بنود المخطط الثلاثي (1967م-1970م). و الذي عمل على إشكال المساكن التي كانت قبل الاستقلال. و ركزت على إعمار و إنماء المدن الكبرى و أقاليم الساحل، حيث وجهت معظم الاستثمارات التي سطرتها الحكومة، و المدرجة في مخططات التنمية الاقتصادية الذي تبعته كل المرافق الملحقة من السكن، حيث تم إنجاز عام 1969م حوالي 10770 مسكنا حضريا، إضافة لما ورثته عن الحقبة الاستعمارية من سكنات لبت إلى حد ما حاجات الجزائر في المدن. أما في الريف فقد شيدت قرابة 75 قرية فلاحية عبر

التراب الوطني من مجموع الألف قرية المبرمجة فوق أرض خصبة، في معظم الحالات، و قد أصبحت هذه القرى نواة لمدن مصغرة ، فيما بعد لتصبح مراكز للبلديات أو دوائر إدارية بعيدة كل البعد عن النشاط الزراعي، منتهجة في ذلك سياسة الاستعمار خلال الثورة التحريرية. عندما شيد 1000 محتشدا لتجميع سكان الأرياف بعد ترحيلهم من بيوتهم، و لقد حاولت هذه القرى لحد ما تخفيف الضغط على مراكز المدن.(16)

بعد هذه التجربة للمخطط الثلاثي، جاء المخططين الرباعيين (1970 م -1973 م /1974 م - 1977 م) بالمطالبة بالتوازن الجهوي، و إعطاء أهمية للمناطق الداخلية كباتنة، سطيف، و الهضاب العليا، و تنفيذ المشاريع الصناعية بها، و تقليل الضغط على مناطق الساحل، و اعتماد اللامركزية في الإدارة، و إعطاء الصلاحيات للبلديات و الولايات، من خلال المخططات الولائية و البلدية للتنمية، و مخططات التجديد العمراني، إلى جانب صدور مجموعة من القرارات المنتظمة للتقسيم الولائي الجديد عام م 1974 م للترقية الإدارية للمراكز الحضرية، التي ارتفعت من 66 مركز عام 1966 م إلى 211 عام 1977 م.(17)

بالإضافة لقانون الاحتياطات العقارية، و إثراء النصوص التنظيمية للعمران كالمخطط العمراني الرئيسي، و توطين مشاريع الإسكان و المرافق، و ترشيد النمو الحضري، حيث تم إنجاز 40 ألف مسكن، و تحديد نسبة 10 % من النفقات لهذا القطاع في المخطط الرباعي الأول، أما المخطط الرباعي الثاني فخص القرى الاشتراكية المزمع إنجازها عام 1980 م، و برامج البناء الذاتي الريفي و 130 ألف مسكن حضري، خلال الفترة الرباعية للوصول إلى معدل 100 ألف مسكن حضري سنويا. إضافة للبرامج المخصصة للمرافق الضرورية، و شبكات التموين و الصرف الصحي

كما رصدت الدولة استثمارات هامة في مخططات التطوير الحضري: P.M.V لتحويل مشاريع البنية الحضرية، و تهيئة الأراضي و تشيد المرافق، و تحسين ظروف المدن، و ضمان التوافق بين متطلبات تخطيط المدن و التخطيط الاقتصادي، حيث استقادت من هذه العملية حوالي 39 مدينة كبيرة، كما برمجت الدولة إنشاء 254 ألف منطقة عمرانية جديدة ZHUN، ووزعت على 180 مركزا حضريا لإنجاز 670 ألف مسكن جديدة لمواجهة أزمة السكن، و تنظيم توسع المدن و رفع كفاءتها على التطور و النمو.(18)

و قد كانت هذه الأعمال تأكيدا فعلا أعطى نتائج إيجابية مثل التقليل من الفوارق في ميدان الشغل، و بالتالي في المداخل و في ميدان تنمية الهياكل الأساسية و التجهيزات و الكهرباء، و تطوير المدن الصغرى و المتوسطة، هذا إذا اقتصرنا على ذكر أكثر الأعمال أهمية، غير أن هذه الأعمال كانت محدودة في الزمان، فلم يكن لها تأثير ملموس على الخريطة الإقليمية، و الصورة التي تقدمها نتائج

الإحصاء العام لسنة 1977 م خير دليل في هذا الشأن، فالفوارق بين المناطق الساحلية، و باقي البلاد تزداد هونها، و حركات النزوح في اتجاه المدن تزداد وتيرتها، فقد نتج عنها عمران فوضوي زاد المشاكل الحضرية تعقيدا أكبر.

* - المرحلة الثانية (1978 م-1986 م): سياسة الصلاحيات المفقودة:

لم تصل المرحلة الأولى إلى تحقيق الأهداف المسطرة لها. و يرجع هذا أساسا إلى المشاكل و العقبات التي واجهت عملية التنمية على الرغم من وجود وزارة السكن و التعمير سنة 1977 م. إذ منحت للسكان قروض لصناديق الاحتياط، و إعلانات البلدية ببيع الأراضي بأسعار رمزية و تلتهم رخص البناء...إلى جانب هذه المحاولات المشجعة، كانت هناك بيروقراطية التسيير و التنظيم، و مركزية القرارات، و عدم كفاءة المؤسسات في إعداد الدراسات المطلوبة، و نقص و استغلال التمويل المالي، إلى جانب غياب العدالة الاجتماعية في التوزيع، الذي لم يراع فيه الجانب الاجتماعي و النفسي للسكان. الشيء الذي عرقل النمو العمراني و تطوره بظهور بناءات فوضوية انعكست عنها مشاكل، الإجرام و البطالة و الفقر.

لتأتي بعدها مرحلة أخرى من التنمية، في إطار المخطط الخماسي الأول و الثاني (1980 م-1984/ م 1985 م-1989 م) ليجسد سياسة تهيئة عمرانية فعالة عن طريق سلسلة من الإجراءات، كظهور التهيئة العمرانية لأول مرة ضمن صلاحيات دائرة وزارية، و ذلك بإحداث وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، كما تأسست في سنة 1981 م، الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، التي كلفت على الخصوص بإعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية. و من جهة أخرى صدر قانون في سنة 1981 م يتضمنان تعديلات و تنقيحات لقانوني الولاية و البلدية، ينصان على صلاحيات الجماعات المحلية، و يزودانها بأدوات خاصة للتهيئة: المخطط الولائي للتهيئة و المخطط البلدي للتهيئة . (19)

كما تم تعديل الخريطة الإدارية الحضرية عام 1984 م لاستيعاب الفائض عن أحجام المدن و الحضر بشكل عام، و تكيفها مع الحقائق العمرانية و التغيرات الحضرية المستجدة، ليرتفع عدد الولايات من 31 ولاية عام 1974 م إلى 48 ولاية عام 1984م و 1544 بلدية بعدما كانت 842 بلدية. (20)

و كان هذا محاولة من أجل القضاء على التفاوت الموجود، و التخفيف من أزمة السكن، و تصليح وضعية الإسكان، التي عجزت فيها المخططات السابقة، حيث بلغت نسبة الإنجاز 86 % في المخطط الخماسي الأولى، الذي خصص له 60 مليار دينار للإسكان، حيث أولى أهمية لتسيير الآثار المترتبة عن المخططات السابقة و اهتم بالتحكم في الجهاز الاقتصادي للدولة، و فاعلية البناء الجيد الصحي و السريع، لتلبية حاجات السكان الذين أنجز لهم حوالي 80.000 مسكن و بقي العجز حوالي 130.000

مسكن، على الرغم من الأهداف التي كانت ترمي لتوزيع 450.000 مسكنا منها 300.000 مسكنا حضريا و 150.000 مسكنا ريفيا.

و لقد ارتكزت الكثير من هذه المشاريع في الجهة الشمالية للبلاد، و كانت معظم المنشآت على شكل فسيفساء تظهر كتخطيط شطرنجي للمعدلات السكنية، على اختلاف أشكال سكناتها و مواد بنائها دون مراعاة الاعتبارات الأخرى المهمة، كالممارسات اليومية للمواطنين على المستوى المجال الخارجي، باعتباره مكملا للمجال الداخلي و محل نشاط إجراء كبير من المدينة. (21)

بيد أن هذه المشاريع افتقرت إلى الأدوات و الميكانيزمات المعمارية ، إذ لم يتم اعتماد المخطط الوطني و المخططات الجهوية للتهيئة العمرانية و لا الأدوات القانونية المحلية الخاصة، على الرغم من وجود نصوص قانونية التي زود بها جهاز التهيئة العمرانية 1987م، و يرجع ذلك للأسباب التالية :

- السياق التأسيسي من جهة، و إجراءات التخطيط المطبوعة بثقل القرار المركزي و التي أحالت ضرورات التهيئة العمرانية إلى درجة ثانية من ناحية أخرى.
 - عدم استقرار مهمة التهيئة العمرانية و عمليات ربطها المتعاقبة بعدة سلطات وزارية (وزارة التخطيط، وزارة الإسكان...)
 - كما أن منهج التخطيط على حساب الجانب المجالي يؤدي إلى التضحية بالنظرة طويلة الأمد لتحقيق النتائج ذات الأمد القصير.
 - و من جهة أن منهج التخطيط كان يعطي الأولوية للنظرة القطاعية، دون أن يولي اهتماما بواجب التناسق إزاء التوجهات المحلية.
 - و من جهة أخرى فإن إخفاء الطابع الاجتماعي، و شبه المجاني على الموارد الطبيعية (الماء- الأرض) قد أسهما كثيرا في تبذيرها باستبعادها من الحقل الاقتصادي.
- *-المرحلة الثالثة 1986-1994 انحطاط السياسة الترابية:**

ركزت الدولة في هذه المرحلة على توجيه أهدافها نحو المناطق الداخلية للبلاد لضمان توزيع أفضل للطاقات البشرية، خلال المخطط الخماسي الثاني (1985م-1989 م) و للتخفيف من حدة الخدمات الحضرية التي تعيشها المدن الكبرى في الشمال، بإيجاد بؤر جذب على مستوى الهضاب العليا و الجنوب الجزائري، ووضع حد للتوسعات العمرانية التي التهمت أراضي شاسعة مع تدارك بعض النقائص التي ظهرت ميدانيا كالأسلوب الذي بنيت به المساكن الجاهزة المصنعة المكونة من عدة طوابق ذو النمط الواحد، في جميع التراب الوطني شمالها كجنوبها، دون مراعاة للظروف المناخية و الخصوصية الاجتماعية، و للتكاليف المالية لمواد البناء، و لم تراعى أيضا رغبات السكان في نوعية

السكنات و الإنجازات،(22) التي تجلب أكثر من 80 % منها على أرض بيضاء زراعية، نراها توسعات عمرانية لمناطق معمرة دون بحث دقيق، أو محاولة لتكثيف الفراغات المبنية داخلها.

رغم أن ذلك قد مر تحت أعين الهيئات المختصة، و بواسطة الأدوات العمرانية المعتمدة رسميا كالمخطط العمراني الرئيسي PVD و مع حلول عام 1986 م و ما حدث فيه من أزمة انخفاض سعر البترول، و زاد من حركتها تقلبات سعر الدولار، عندها تخلت الدولة عن كل الاستراتيجيات فتعرضت التهيئة العمرانية كغيرها من السياسات الأخرى التي انتهجتها البلاد (الأمنية، الاقتصادية، المالية، الدبلوماسية...) إلى أزمة حادة، و قضى على كل تلك الجهود بالتوجه الجديد، في ظل الاقتصاد الحر، وضعف الوظائف الهيكلية للسلطة و الجماعات المحلية.

و مما زاد الواقع وضوح على عمق الأزمة في البلاد، أحداث أيام شهر أكتوبر التي جلبت الانتباه إلى مدى تفكك الأقاليم، و كشفت عن خطورة وضعية الضواحي التي أصبحت فريسة للتهميش و انعدام الأمن و انتشار البطالة، و الأخطر من ذلك أن مناطق شاسعة ريفية و جبلية كانت لا تزال تواجه متطلبات العيش و النزوح، هذا ما يبين بجلاء مدى حدود نموذج التنمية القطاعية المعمول به في ذلك العقد، و ضخامة التصدعات الإقليمية المترتبة عن حالات الفشل هذه. و لاسيما تفاقمها الناجم في هذه الأعوام الأخيرة، عن انسحاب الدولة من الميدان و عن عدم تنظيم الاقتصاد و ضبط وتيرته.

* - مرحلة السياسة الجديدة الخاصة بالتهيئة العمرانية:

لقد أصبح واضحا غياب سياسة واضحة وطموحة قادرة على كبح جماح التغييرات السريعة للحركة العمرانية تحت تأثير النمو الديموغرافي و النزوح الريفي، في ظل سياسة الدولة الاشتراكية، ذات التخطيط الاقتصادي و التي أهملت الحركة العمرانية و تهيئة الإقليم، ظنا منها أن التركة العقارية التي ورثتها عن الاستعمار كافية لاستيعاب السكان. و تحديدا بعد 1989 م مباشرة عرفت الجزائر عدة تحولات في نظام الحكم، كرسها دستور 1989 م، إذ تحول الاتجاه السياسي و الاقتصادي للدولة الاشتراكية إلى توجه جديد و نظام رأسمالي ينادي بالديمقراطية السياسية، و التعددية الحزبية و خصخصة المؤسسات الاقتصادية، و ابتعاد الدولة عن تسيير شؤون البلاد.

و في ظل هذا التوجه الجديد، كان لا بد من إعادة النظر في سياسة التخطيط العمراني، و سياسة التنمية الحضرية، لتعارضها مع مبادئ الدستور الجديد، الذي اعترف لأول مرة في تاريخ التشريع الجزائري بحق الملكية، و أصدر قانون التوجيه العقاري 29/90 المؤرخ في 18 أكتوبر 1990 م، الذي حدد أدوات تدخل الدولة و الجماعات المحلية و الهيئات المسؤولة، و أيضا القوام التقني و النظام القانوني للأماكن العقارية كما أصدر هذا الدستور قانون أملاك الدولة و القواعد الخاصة لتكوينها و تسييرها و مراقبة استعمالها في قانون 30/90 عام 1990.

كما نص قانون 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 م، على إنشاء المدن الجديدة كعملية تعمير ممتازة ضمن إطار الجهوية حيث تجسد إرادة التهيئة العمرانية، و تتميز بطرح متجدد للتنظيم العمراني. و المادة 4 من القانون 87-03 المؤرخ في 27 يناير 1987 م المتعلق بالتهيئة العمرانية، تنص على أن تحقيق التماسك في مجال التهيئة العمرانية يجب أن يندرج في الأحكام التنفيذية للقوانين التي لها تداعيل في استعمال الفضاء، و تشغله ضمن المبادئ التي تنص عليها بأن تكون هذه المدن الجديدة بشكل منطقي ضمن طرح أوسع يتعلق بالتهيئة الجهوية أو الوطنية من أجل إصلاح النسيج الحضري، ورد الاعتبار لانسجام المنظومة الحضرية الوطنية و من خلال أهدافها التالية:

- توزيع عادل للأنشطة، و التوازن الجهوي في البلاد، و إنشاء مناطق حضرية في الأرياف و المناطق المحرومة كالجنوب، و تخطيطها و تهيئتها لكي تمنع من النزوح الريفي، من أجل فك الضغط على المدن.

- ربط التهيئة العمرانية بالسياسة الاقتصادية، و الموازنة بين السكان و اليد العاملة، و إعطاء الأولوية لسياسة الاستثمار، و تدعيم الشراكة بين القطاع العام و الخاص، لدفع عجلة التنمية في البلاد، على الأمد البعيد، إذ تركز على سياسة عقارية نشطة وإنصافية لحماية العمران مستقبلا، و خاصة من أجل إنشاء إطار المدينة حيث يقوم المواطن نفسه بخلق التنمية.

- خلق مدن جديدة مستقلة على مركز المدن الكبرى، من أجل التحكم فيها و في توسعها، و توجيه حيويتها و توفير جميع احتياجات السكان على شكل خدمات لفك الاختناق.

- إنشاء مدن مجهزة بجميع وسائل النشاط و الترفيه و الهياكل التي تجعلها تنمو حضريا و ترتقي، و ليس أماكن للنوم و الإنجاب فقط، كما سطر في المخطط القديم ZHN.

لكن كل تلك القوانين و التشريعات لم تحقق سياسة تعميرية راقية نتيجة لتزدي الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الأمنية التي عاشتها الجزائر بعد سنة 1990 م، أين أخضع الاقتصاد الجزائري لصندوق النقد الدولي من ناحية الأسواق، و تمت جدولة الديون و تراجعت مداخيل المحروقات و انخفاض الدينار... الشيء الذي أدى إلى تفشي البطالة و حل الكثير من المؤسسات الاقتصادية و العمومية و تم تسريح العمال. و تشوهت البنية الحضرية بتكديس سكاني ناتج عن تيارات الهجرة من الأرياف و المدن الصغرى، نتيجة انعدام الأمن و التخريب، الذي مس العديد من المؤسسات و المرافق و ممتلكات الأفراد.

الشيء الذي ساهم في تفاقم حدة البطالة في الريف و أكثر منها في المدن، مما أدى إلى تقشي ظاهرة الفقر في المناطق النائية التي كانت تعيش على الاكتفاء الذاتي الذي مصدره العمل الزراعي بوجه عام. كما أدى الفراغ المؤسساتي الناجم عن حل المجالس المحلية، و التي عوضت بنظام المندوبيات إلى تجميد تشريعات التخطيط الحضري، و تحويل تخطيط المدن و تسييرها إلى الهيئات

الإدارية، مما نتج عنه خلال هذه الفترة عمليات تبذير حادة للعقار الحضري، و الاحتياطات العقارية، الشئ الذي شجع المضاربة على الأرض في المدن، و انتشر التعمير العشوائي بفضل دخول الخواص في سوق العقار، و تكثيف البيع بطرق غير منظمة و فوضوية غير واضحة.

هذه المشكلات جعلت الدولة أمام واقع يحمل مخاطر متعددة، أحيانا أقوى من طاقات و قدرات الدولة، و استجابة لهذه المخاوف نظمت استشارة وطنية عام 1995 م حول مشروع جديد يتناول إستراتيجية التخطيط العمراني، و سياسة التنمية الحضرية، تشارك فيها الجامعات و الجماعات المحلية، و المجتمعات المدنية و الخبراء...و هذا الإثراء وثيقة صادرة عن وزارة التخطيط العمراني عنوانها "الجزائر غدا".(23)

و في هذا الإطار يجب على الدولة أن تسطر سياسة لتهيئة العمرانية تكون مرنة بالقدر الكافي للحفاظ على المجهودات التنموية الماضية و المستقبلية، وفق خصوصيتها الاجتماعية و الطبيعية بشئ من المراقبة و التنسيق و المشاركة الشعبية في جميع القرارات المتخذة، و ذلك بتحديد المستويات و الهيئات المكلفة بها، و مختلف الإجراءات التطبيقية الخاصة بها وفق إستراتيجية تعيد توازن البنية الحضرية و تنمية مدنها المتوسطة، وإنشاء مدن جديدة لاستصلاح المناطق المحرومة كالمناطق الجبلية والهضاب العليا و الجنوب، و من أجل فك الاختناق عن العواصم الكبرى، الجزائر، وهران، قسنطينة، و عنابة...و امتصاص أزمة الأحياء غير القابلة للاستمرار داخل المدن و التخفيف من النزوح و التمزقات الاجتماعية، و إعادة توزيع سكان المدن و تحقيق لامركزية الأنشطة و السكنات.

ثانيا -انعكاسات سياسة التهيئة العمرانية على المجال الحضري: وقد تجلت هذه الانعكاسات في مايلي:

1-2 على المجال الاقتصادي:

تجلى أساسا في عامل التكاليف، فقد تسببت تلك الأخطاء المسجلة على ديناميكية التعمير في تعدد أنواع التكاليف؛ فأشكالية هذه الأخيرة المتصلة بالإقليم تستمد أسسها من إقترابين:

- اقتراب للتكاليف من حيث أنها موجهة إلى حماية وتثمين و تقسيم الإقليم أو المحيط، فهذه تعتبر تكاليف صيانة و استرجاع إنتاجية الإقليم.

- اقتراب للتكاليف من حيث أنها موجهة إلى عمليات التحويل أو الارتفاق، فهي تكاليف الاستخدام.

و بهذا فان تكاليف الحماية تساهم في الحفاظ على المحيط ألمعاشي و النشاطات التي يمكن أن تهْدَد أو تتعرض لحالة عدم الاستقرار من جراء ثقل التمركز السكاني في مناطق معينة و الإسراف في استهلاك الموارد الطبيعية. و تكاليف التثمين تظهر من خلال عمليات إنجاز الأسس القاعدية، بينما وُجِدَت تكاليف التقسيم لمواجهة مختلف مشاكل تدهور المجال من جراء التلوث.

بالنسبة لتكاليف التحويل، فهي مخصصة لفائدة الأراضي المهملة و التي لم تعد لها فائدة إنتاجية، لبعث النشاط فيها أو إنجاز الاستثمارات أو دفع المشاريع المتوقعة منها. أما عن تكاليف الارتفاق فهي الأكثر كلفة كونها توجه أساسا إلى إنشاء مناصب شغل، و كذلك المنشآت القاعدية الكبرى (التعليم، الصحة، السكن ..)

2-2: المجال الاجتماعي و الثقافي:

إن ثقل أطوار التعمير التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال كانت السبب الرئيسي في التغيرات الاجتماعية المتنوعة، التي تسهم في بروز حركية اجتماعية ترفق التغيرات المنصبة في إرساء النشاطات محليا و على أساس مختلف شروط الحياة بين كل من الريف و المدينة.

و على مستوى التشغيل و توزيع الموارد، الفوارق الحاصلة بين الجهات و بين القطاعات هي من نتائج الإقصاء و البرامج الموضوعة و التي باءت- في أغلب الأحيان- بالفشل. و قد أفضت التضحية بالفلاحة و النشاطات و المهن التقليدية التي يدور مدارها حول ظروف الريف إلى تفاقم نسبة البطالة و تدهور وضعية المناطق الريفية. حيث كان لاستمرارية التعمير و الحركية السكانية انعكاسات اجتماعية وثقافية خاصة البارزة منها ك:

- تراجع الثقافة التقليدية الستاتيكية.

- الميل إلى أخذ ثقافات مستوردة على حساب الثقافة الوطنية المدنية، سقطت و زالت من خلالها القيم التقليدية في ظل الغزو الخارجي.

- انتقال طابع المعاش الريفى إلى المدن بالنسبة للسكان الجدد المعتادين الحياة المعاشية شبه البدائية.

- هيمنة الثقافات الجهوية خاصة في المناطق ذات التمركز السكاني العالي، و ما ينجم عنه من وجود فوارق طبقية و ثقافية داخل المجتمع.

2-3: على المجال البيئي:

مجموعة من المشاريع الكبرى تماشت مع تزايد الظاهرة العمرانية، كتلك المنطلقة في عنابة، سكيكدة، أرزيو... إلخ..، لكن المشكل أنها لم ترفق بسياسة تهيئة إقليم تدرجها ضمن المسار الصحيح و العقلاني، فكان لها تأثير على المحيط و الطبيعة بالسلب. هذا بالرغم من البرامج الوقائية التي وُضعت سنة 1970، كبرامج إعادة التشجير، و برامج المحافظة على المياه الباطنية، أعمال الحدّ من التصحرّ ..

وغيرها، كما لا يفوت التنويه على الأعمال التي تطرح في هذا الإطار من الجانب التشريعي و المتعلقة بحماية البيئة وصيانتها.

و تواجه الجزائر اليوم مشاكل معقدة فيما يخص مسألة البيئة تحوم حول النقاط التالية:

- تدهور الموارد الطبيعية (الأراضي، المياه) من جراء الاستنزاف الصارخ لها من طرف حركات التعمير المتواصلة سواء المخططة أو الفوضوية.
- تلوث المياه و التي من ضمنها تلك الموزعة للاستهلاك المباشر، من جراء تسارع عجلة التصنيع، و التخلص من المياه القذرة دون معالجة مسبقة لها و بشكل مستمر.
- تقهقر المحيط الذي يفضي إلى وضعية معاشيه مزرية يرجع سببه إلى المسار الخاطئ في شغل الإقليم و التسيير المتردي لحركة التعمير في المدن.

و من أبرز ما يقف من وراء هذه الحالة الخطيرة لبيئتنا الإهمال و التسبب في احترام و تطبيق قواعد التهيئة العمرانية؛ انعدام سياسة واضحة في تطهير أو تنقية المياه القذرة، و غياب مراقبة مراكز التنقية الموجودة...الخ. إضافة إلى ضعف أجهزة الدولة العاملة في حقل التهيئة العمرانية على الميدان الذي جعل من النصوص القانونية المتعلقة بحماية البيئة مجرد شعارات لا تُطبَّق. إضافة إلى ضعف و غياب الثقافة والوعي البيئي لدى أفراد المجتمع، والذي تضطلع به المؤسسات الاجتماعية و المنظمات الأهلية (منظمات المجتمع المدني) التي تعمل على ترسيخ الفعل البيئي وتجسيده على ارض الواقع.

2-4 - على المجال العمراني:

رغم توجّهات ومجهودات تلك السياسة المنتهجة خلال ما يقارب الأربعة عقود، إلا أن المظاهر و الإشكالات الحالية لتهيئتنا العمرانية لا تعكس إلاّ تعقيدات مختلف أنماط شغل المجال التي تتابعت عبر الزمن، ففيما يتعلق بمرحلة التوازن الجهوي؛ فالنقائص تتمثل في محدودية الأعمال المطبقة على السلم الزمني فلم يكن لها تأثير ملموس على الخريطة الإقليمية، و الصورة التي تقدمها نتائج الإحصاء لعام 1977 خير دليل في هذا الشأن، فالفوارق بين الشريط الساحلي و باقي البلاد تزداد هوتها، و حركات نزوح هامة باتجاه المدن انجر عنها عمران فوضوي و زاد المشاكل الحضرية تعقيدا و حدّة. فصرنا نشهد تبديداً أكثر لأحسن الأراضي الزراعية التي استهلكت لفائدة العمران غير المراقب و إيجاد مواقع للوحدات الاقتصادية التي خطّطها القطاع تخطيطاً عمودياً.

أما عن فترة الاستعمال الجديد للتهيئة العمرانية، فقد وُضعت قوانين و صلاحيات تتعلق بالتهيئة العمرانية، إلاّ أنها لم تتبع بالنصوص الأساسية التطبيقية، و هكذا لم يتمّ تحديد إطار الإعداد و وكيفيات اعتماد المخطط الوطني و المخططات الجهوية للتهيئة العمرانية، ولا الأدوات القانونية المحلية طبقاً لما ينص عليه القانون. فظهرت محدودية تطبيق القرارات المنصبة في التهيئة العمرانية للأسباب التالية:

- عدم استقرار مهمة التهيئة العمرانية و ربط عملياتها المتعاقبة بعدة سلطات وزارية (التخطيط، الإسكان...)
- إجراءات التخطيط مطبوعة بثقل القرار المركزي، و التي أحالت ضرورات التهيئة العمرانية إلى درجة ثانية.
- إعطاء الأولوية للنظرة القطاعية في التخطيط دون أن تولي الاهتمام بواجب التناسق إزاء التوجهات المحلية.
- تفضيل التنمية القطاعية على حساب الجانب ألمجالي يؤدي إلى التضحية بالنظرة طويلة الأمد لتحقيق نتائج في الأمد القصير.

و بالنسبة لمرحلة انحطاط السياسة الترابية، ففيها برز تفكك الأقاليم، و معاناة الضواحي من التهميش وانعدام الأمن، و الأخطر من ذلك، أن مناطق شاسعة ريفية و جبلية (كانت لا تزال تواجه متطلبات العيش والنزوح) تبين بوضوح مدى حدود نموذج التنمية القطاعية المعمول به إلى ذلك العهد و ضخامة التصدعات الإقليمية المترتبة عن حالات الفشل هذه، و لا سيما تفاقمها في الأعوام الأخيرة. الناجم عن انسحاب الدولة من الميدان و عن عدم تنظيم الاقتصاد و ضبط وتيرته.

م ترتب عن ذلك الوصول في مرحلة 1994-2000 إلى "وضعية معقدة"، حيث أن ما يبنى عن عدم اتخاذ المسار الصحيح ذلك التعمير الفوضوي، و الاستهلاك اللاعقلاني للأراضي و بشكل فوضوي أيضا، فالأراضي التي أدخلت ضمن الاحتياطات العقارية قد استهلكت و منحت على شكل قطع للبناء، و ذلك راجع لعدم فاعلية الرقابة و احترام قواعد البناء.

إضافة إلى غياب الكفاءة الجزائرية التي تعمل على ترسيخ البعد الثقافي للمجتمع وتثويحه واستغلاله في عملية التخطيط المعماري ، ونموذج تكوينها على مستوى البرامج المستمد من الثقافة الغربية مما زاد من محدودية تفاعل المستعملين مع الصور العمرانية المنتجة ، ومن ثمة حصول تداعيات مختلفة على المستوى الاجتماعي و المعماري وافرز كنتيجة حتمية قطيعة حقيقية بين البرامج²⁴ المنجزة و المتطلبات و الحاجيات الاجتماعية. (

5- على المجال السكاني: 2-

عُرفت الزيادة السريعة في التعمير بالمناطق الحضرية في العشريات الثلاثة المتعاقبة للاستقلال (التي يزيد عدد السكان فيها عن 60000 نسمة Agglomérations بالنسبة للتجمعات السكانية) و حتى المدن ذات أزيد من 100000⁽²⁵⁾ فقد تضاعف عددها من 13 إلى 29 في عشية 66-77. نسمة فقد تضاعف عددها إلى ثلاث مرات فانتقل من 4 إلى 11 مدينة تترتب حسب نسبة السكان على النحو التالي: الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، البليدة، سطيف، سيدس بلعباس، باتنة، سكيكدة، شلف،

مستغانم؛ لتتعدى سنة 1990 الثلاثين (30) مدينة. و توسع الجزء الأكبر من الشبكة الحضرية توازيا (و المدن المتوسطة.Métropoles مع التنمية الحاصلة في الحواضر الكبرى)
2-5-1 اكتظاظ و تمركز فائقان في الشمال:

إن التحكم في حركة التعمير من خلال توزيعها على التراب الوطني هو الأداة الأساسية لإعادة توازن الأعمار؛ و هذا الجانب لم يجد التقييم الكافي في مراحل التنمية السابقة، أو أنّ نصيبه فيها كان الإهمال و الإغفال، و لذلك كانت الاختلالات الصارخة التي لحقت بحركة التعمير و بالهيكل الحضري في البلاد، متجلية بشكل أوضح في توزيع المدن الكبرى.(و هذا جدول للمدن التي يفوق سكانها 100000 نسمة سنة 1987)

جدول رقم (1) عدد السكان في المدن الجزائرية.

عدد السكان:	المدن:
1500000	الجزائر
630000	وهران
440000	قسنطينة
305000	عنابة
من 170000 إلى 180000	باتنة - البليدة - سطيف
150000	سيدي بلعباس
من 120000 إلى 130000	الشلف - سكيكدة - بسكرة - تلمسان
من 110000 إلى 115000	مستغانم - بجاية
من 105000 إلى 110000	تبسة - بشار

المصدر: مديرية التهيئة و التعمير.

جدول رقم (2) الإحصاء الشامل لعدد السكان في الجزائر.

حجم المدن	1966			1977			1987			1998		
	العدد	عدد السكان	%	العدد	عدد السكان	%	العدد	عدد السكان	%	العدد	عدد السكان	%
							عدد السكان					

الحواضر الكبرى	4	1 679 466	44, 7	4	2 444 207	36, 6	36, 6	36,6	36,6	4	3 022 827	18,2
+00 100 نسمة	0	-		4	491 254	7,4	7,4	7,4	7,4	29	3 705 294	22,3
100 00050-	11	729 813	19, 4	16	1 071 270	16	16	16	16	34	2 212 786	13,3
50 00020-	26	786 813	21	38	1 232 073	18, 4	18, 4	18,4	18,4	114	3 434 335	20,7
-00010 20	29	239 395	10, 6	70	1.003845	15	15	15	15	201	2.711755	16,4
-0005 10	19	154801	4	47	349018	5,2	5,2	5,2	5,2	198	1.509677	9,1
-5000	5	13696	, 0 3	32	95118	1,4	1,4	1,4	1,4	0	0	0
المجموع	94	3.759932	100	211	. 6 686785	10	100	100	100	158	16.50807 0	100

المصدر: مديرية التهيئة و التعمير.

التعليق: إن الملاحظ لتطور السكان في المدن الجزائرية ،خلال الفترات التاريخية ،يستنتج بما ليدع مجالاً للشك، أن النمو الحضري في الجزائر عرف وتيرة متسارعة وديناميكية فائقة خاصة في المناطق الكبرى ،وخلال السنوات المذكورة أعلاه. وتعود السباب هذا النمو الهائل طبعاً إلى تحسن الظروف المعيشية والاقتصادية والاجتماعية و الصحية...الخ.

غير أن عملية تمركز وتوزيع السكان داخل هذه المناطق ،يبقى غير متكافئ ومتوازن، ويشهد نوع من الاختلال و التذبذب في عملية استغلال المجال والإقامة داخل مناطق هذه المدن.

فلاحظ المدن الكبرى مثل الجزائر ،قسنطينة ،وهران ستقطب كما هائلاً من عدد السكان ،وهي بذلك تعتبر مدناً ميترابولية.

أما مدن مثل باتنة،البليدة ،سطيف، سيدي بلعباس، فهي الأخرى تشهد توافد عدد لا بأس به من المهاجرين، وان كانت أقل درجة من المدن الأخرى الكبرى، إلا أنها مع سياسة التنمية الشاملة التي تعرفها الجزائر في جل المجالات ، وعمليات الإصلاح التي مست اغلب القطاعات الهامة و الأساسية

بدأت هذه المناطق تعد من الحواضر الكبرى، التي تتركز فيها جميع مرافق وشروط المدينة، أو بتعبير سوسيولوجي تتجلى فيها معالم الحضرية بمفهوم لويس وريث.

لكن المشاهد لعملية التوزيع يرى أن هذا التوزيع لا يخدم منطقة الهضاب العليا، ولا يظهر فيها جزءها السهبي بالغ الدلالة. ادا علمنا مدى الدور الفعال الذي تلعبه المدن الكبرى في التنمية الجهوية.

2-5-2 التعمير في البلديات الواقعة في ضواحي الحواضر الكبرى:

إنّ توزيع أعداد الحضريين الجدد بين المدن الكبرى و المجمّعات السكنية الأخرى التابعة لمساحات كل منها، يجسّد بالأرقام مدى ثقل الإنصابات التي حصلت على محيط كل حاضرة من الحواضر المختلفة، و مدى الخطر الذي تمثله العملية على الأراضي الفلاحية ذات القيمة. و تلك النتائج تخفي مدى التهديد الحقيقي الذي تتعرّض له الأراضي الفلاحية، لأن نمو الضواحي المعروفة بالضواحي الثانوية و انبساطها على حساب الأراضي الزراعية ما يزال مذهلاً. من الهياكل و المؤسسات العمومية في الوصول إلى هذه النتيجة.

ثالثاً: انعكاسات التحضر واليات التخطيط في الجزائر:

1-3 انعكاسات التحضر:

إن مخلفات التحضر الذي شهدته الجزائر خصوصاً بعد الاستقلال يرجع إلى عوامل عدة أهمها :
- **النمو الحضري:** الناتج عن الهجرة الريفية نحو المدن والتي خلقت كثافة سكانية كبيرة داخل التجمعات الحضرية، ومثلت نسبة سكان الحضر بـ 42% وظهر أسر بسيطة زواجية بنسبة 14% مقابل 6% الموجودة في الوسط الحضري من قبل. والنمو الديموغرافي والزيادة الطبيعية و العادية

بين سكان المدن، إضافة إلى عدة عوامل أشارت إليها الدراسات السوسولوجية و الانترنتولوجية في وقد لعبت السياسات المطبقة في الجزائر دورا كبيرا في تنامي درجة التحضر، . دراسة المجتمع الجزائري فإزدادت المستشفيات في ظل الإصلاحات الخاصة بالمجال الصحي. كما لعب التعليم وسياسات محاربة ظاهرة الأمية التي شملت شرائح مهمة في المجتمع الجزائري أيضا دورا كبيرا في ذلك. إضافة إلى التحول في النهج الاقتصادي بإتباع سياسة اقتصاد السوق وحرية التجارة في السنوات الأخيرة، بحيث طبعتها الفوضى مع تيار المعايير والمقاييس المعمول بها في هذا المجال، وتناقص أو انعدام الرقابة أحيانا على النشاط التجاري خاصة داخل المدن.

مما سمح وشجع أعداد معتبرة من شباب الأرياف والقرى المجاورة للتجمعات والمراكز الحضرية لامتهان التجارة الموازية كباعة متجولين لمختلف المنتجات المحلية أو المستوردة بطرق غير شرعية، أو بيع الخضر والفواكه في الأسواق الفوضوية المنتشرة عبر أحياء المدينة. كما أن ترقية العديد من التجمعات الحضرية في التصنيف الإداري من خلال أحداث ولايات أو دوائر بلديات جديدة وما تبع ذلك من مرافق حضرية جديدة وخدمات اجتماعية إضافية، مكن من نشوء وتطور العلاقات الاجتماعية وأثر (26) ذلك على مسار عملية التحضر بشكل كبير.

ومع إفرزات وسائل الاتصال الحديثة في فضاءات الإعلام المختلفة طور الكثير من العادات الاجتماعية التي تمس الإطار القيمي للمجتمع وللعائلة الجزائرية مم خلق أنماط حياتية جديدة وبالتالي أشكال ونماذج استقلالية أخرى، تعتبر إضافات وتغيرات للحياة الحضرية للمجتمع الجزائري.

أن تغير القيم يحدث K.Manheim-1-3-1 التغير القيمي للمجتمع الجزائري : يرى كارل مانهايم عندما يصبح المجتمع ديناميا، و يظهر صراع القيم عندما تكون جماعتين أو أكثر مختلفتين ، بحدوث بينهما توافق أو سيطرة واحدة على الأخرى. إذ أن التغير القيمي يكون نتيجة لتفاعل مستمر بين الفرد ومحيطه ، تبعا لعوامل ثقافية و اجتماعية ، بالإضافة لحراك اجتماعي ديناميكي و حراك فيزيقي.

والقارئ لصورة ملامح التغير القيمي في المجتمع الجزائري يراها إنها انعكاس عن تغير في مكونات البناء والنسق الاجتماعي و الثقافي ، وتنوع الظروف المادية و المعنوية ، واختلاف المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع الجزائري ، كلها عوامل ساعدت إلى ظهور أشكال قيمية متباينة تعكس الصراع القيمي الموجود . و المتمثلة في ثلاث أشكال متباينة : تقليدية ،عصرية ، دخيلة

أ- **القيم التقليدية** : يوضح التراث النظري المرتبط بموضوع القيم و البناء الاجتماعي الحضري اتفاق أغلبية الدارسين و المحللين ، على إعطاء القيم دورا أساسيا في تفسير مختلف مظاهر الحياة في مجتمع المدينة . من خلال ما تحدثه القيم من تأثيرات على مختلف انساق الحضرية . و لعل ذلك كله يفرض على دراسته مكونات البناء الايكولوجي و الاجتماعي للمدينة . وضرورة فهم ما يجري فيها في ضوء القيم التي يؤمن بها سكانها القدامى و الجدد وتعزى ملامح التنظيم الحضري الجديد إلى عاملي النمو الديموغرافي و الهجرة الداخلية التي أفرزت مرفولوجية جديدة و مستحدثة في المدينة عكستها الدهنيات و الممارسات التي صارت تطغى و تطبع الحياة الحضرية داخل أوساط المجتمع و يبدو ذلك واضحا من خلال تنوع منظومة القيم التقليدية في المدينة الجزائرية بين:

* **قيم دينية تقليدية**: تتمثل في قيم الدين الإسلامي التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري إلى غاية الثمانينات هذه القيم مستمدة من المذهب المالكي حيث تشكل جزءا هاما من القيم الاجتماعية في الريف و المدينة.(27)

- * **قيم ريفية** : انتقلت بانتقال المهاجرين ذوي الأصول الريفية الجدد إلى المراكز الحضرية والتي .
- مرت بثلاث مراحل :
- **بعد الاستقلال** : لوجود سكنات شاغرة بخروج الاستعمار .
 - **خلال السبعينات**:مرحلة التصنيع في الجزائر وتوفر مناصب شغل.
 - **فترة التسعينات** :انعدام الأمن في القرى و المداشر بسبب الظروف الأمنية الصعبة .
- * **قيم حضرية مدنيّة**: وتشكلت نتيجة اختلاط طويل بين المدنيين القدامى و المدنيين الجدد،ومثلت عاملا مهما في إنتاج التجانس الاجتماعي الحضري من جهة ،ومصدرا للوحدة الاجتماعية و التضامن ضد كافة الأخطار الخارجية من جهة أخرى.
- إن الحديث عن القيم التقليدية في المدينة سيكون حديثا حول الحياة الاجتماعية في الأحياء الشعبية في الحارة والقصبة، و الحومة. هذه الأخيرة التي تمثل النموذج المثالي للاندماج الحضري كما تعتبر معقلا محليا تسوده قيم التعايش، و التضامن، التسامح و التعاون، وصورة ترسم فيها أهم معالم خصائص التنظيم الاجتماعي و ألمجالي للمدينة الجزائرية خلال عملية مساره التاريخي.
- بالإضافة إلى القيم الاجتماعية التي تنتجها الحومة و في ظل غياب مؤسسات رسمية قادرة على إنتاج هذه القيم الضرورية للاندماج الحضري. ظهرت مدارس أخرى تساعد على غرس وتمجيد القيم الثقافية الاجتماعية الأصيلة كالجمعيات او المدارس الموسيقية الطربية مثل جيلالي ساري و محمد مرداسي، و جمعيات أخرى مسرحية . كما يعتبر الغناء الشعبي و الأندلسي و المألوف بمثابة مدارس لتنشئة الأجيال على قيم الاحترام و التعاون و الإخلاص .

إن عملية التمدن ليست كعملية التحضر، فإذا كانت عملية التحضر تعتمد على مؤشرات مادية و عمرانية. فإن التمدن عملية تحتاج إلى فترة زمنية طويلة ، لكي تظهر أثارها على الحياة الاجتماعية ونمط الحياة في المدينة ، لأنها سيرورة من اكتساب القيم الاجتماعية و نمط حياة خاص بالمدينة فقط حيث يمكن ظهور عدة مؤشرات سواء على مستوى سلوك الأفراد و ممارساتهم . أو على مستوى العلاقات و الروابط الاجتماعية التي تميز سكان المدينة . فالتمدن يحتاج إلى مدينة قادرة على خلق هذا الأسلوب في العيش من خلال الهوية الاجتماعية و الثقافية التي تتميز بها .

والكثير من الباحثين أشاروا إلى أن القادمين الجدد إلى المدينة ينتقلون إليها حاملين معهم أنظمتهم القيمة و المعيارية و أشكالهم التضامنية . و النتيجة هي أن المدينة ليست من يدمج القادمين الجدد إليها ، و لكن على النقيض فالقادمين الجدد هم من يعطي للمدينة صورة التي تتوافق مع قيمهم و ذهنياتهم . وهذا ما اصطلح عليه بعملية الغزو والتريف.

ويمكن ملاحظة وجود قيم ريفية في المدينة الجزائرية متخذة أشكالا عديدة : كتربية الحيوانات في التجمعات السكانية ،تجفيف الملابس على الشرفات ،تحويل المجالات العامة المحاذية للمسكن إلى حدائق شخصية ،أنماط اللباس التقليدي (القشابية). لقد خلق انتقال القيم الريفية إلى المدينة لا تجانس واضح في المنظومة القيمة و المعيارية الحضرية أعاق كل عمليات الاندماج الحضري وادخل المدينة في عملية التريف.

وأدى كذلك إلى تشكل المدينة في شكل متقطع مجاليا بسبب تضافر العوامل الأخرى (التهميش، البطالة، الفقر،الإقصاء الاجتماعي ...). أمام هذا الواقع أصبح تحديد مفهوم المدينة أمرا صعبا ،في ظل اعتماد سكان المدينة على مرجعيات وخلفيات متناقضة و متعددة في شرعنة ممارساتهم القانونية وغير القانونية ، وفي نيل حقهم من العيش المدينة و استحقاق لقب المدني .

إن استمرارية قيم الريفية عند سكان المدينة تعكس عدم قدرة هذه الأخيرة على التأثير بشكل ايجابي في القادمين الجدد إليها ،وذلك لإدماجهم اجتماعيا و ثقافيا بشكل يحميها من التأثير السلبي عليها و على القادمين الجدد إليها . لتعرف عملية التمييز بعدا آخر في المجتمع الجزائري وكان المحك الرئيسي في تحديده هو الطبقة و المركز الاجتماعي أي بين الطبقة البرجوازية التي تسكن الأحياء الراقية و تحمل قيما عصرية، و الطبقة الفقيرة التي تسكن الأحياء الشعبية القصديرية الحاملة لقيم تقليدية.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدم قدرة المستعملين من التكيف مع المجال الحضري الجديد، وعدم تحقيق التفاعل معهم أقصى الاندماج في الحياة الحضرية الجماعية للمستعملين.زيادة على التمدن الاجتماعي الباهض ، الذي يدفعه المجتمع من تراجع القيم واستئصال النزعة الفردية واللامبالاة إزاء المجال العمراني وازدياد في مستوى الهجرة...الخ.(28)

ب- قيم عصرية : لقد شكلت القيم إحدى الاهتمامات الأساسية في تناول الباحثين للبناء الحضري و التنمية الحضرية ، التي عولجت في ضوء متغيرات نسق القرابة ، والمتغيرات الديموغرافية والثقافية ، وقد اعتبرها علماء الاجتماع الترفيه ، السلطة و بناء قوة العلاقات الاجتماعية ،وحدة الجيرة ...، الكلاسيكيين من أمثال دوركايم وكونت و فيبر مهمة في تماسك المجتمعات وقاعدة للسلامة الاجتماعية ومنبع للتعبير عن تكافل الأفراد وتفاعلهم ،كما أن الدراسات المعاصرة للقيم تؤكد على مسالة الصراع القيمي والتي تبرهن على ما يسمى مشكل القيم"،(29) حيث كانت التنمية لزمن طويل تفهم على أنها مسار نشر و فرض القيم الآتية من مجتمعات ، و يعتقد أنها أكثر مردودا ما يجعل منها قدوة . والواقع انه لايمكن للمجتمع المتلقي أن يقبل هذه القيم دون مشاكل إذ أنها لا توضع في مجال فارغ بل تجد نفسها أمام قيم محلية راسخة في وسطها الطبيعي ، نظرا للدور الذي لعبته كحافز لمسارات التحرر السياسي ثم استرجاع الهوية الوطنية . ويبدو جليا أن نظامي القيم التقليدية و القيم العصرية ، يوجدان في أزمة كل واحد منهما بسبب منطقته الخاص ، لكن كذلك بسبب مجابهتهما . وهذا ما نشهده في السنوات الأخيرة من خلال تغير النظام الاقتصادي للبلاد من اشتراكي بكل ما يحمله هذا النظام من قيم التعاون ، إلى نظام اقتصاد السوق و الذي تغيرت معه الكثير من الذهنيات و العقليات السائدة في المجتمع . مما اثر على سلوك الفرد داخل مجتمعه حيث تتمثل القيم العصرية في القيم الحديثة القادمة من الغرب ، كظهور النزعة الفردانية من خلال البحث عن الاستقلالية بالمنزل بعد الزواج ، و تغير نمط العلاقات الاجتماعية ، وظهور أشكال جديدة من الزواج القائم على الارتباط قبل القران و الذي ينتشر خاصة بين الشباب نتيجة لظروف اجتماعية و اقتصادية ضاغطة .إلى جانب هذا نلاحظ تغييرا كبيرا في طرق إحياء الحفلات و الزواج عند الكثير من الفئات الاجتماعية ، وظهر Rap- Hip Hop أنماط لباس غريبة وقصات للشعر أغرب ، و الموسيقى الغربية (إن هذه المؤشرات تنذر بوجود حالة من التغير وتظهر كذلك إن القيم التقليدية لم تعد تؤثر بشكل كبير في طرق تفكير و أنماط سلوك الكثير من الفئات الاجتماعية و الحراك في المنظومة القمية للمجتمع الجزائري . لكن التغير القيمي لا يقتصر فقط على ماسبق ، بل نلاحظه في المدن الجزائرية من خلال تنامي روح المواطنة تحت أشكال مختلفة : الحركة الجمعوية المدنية ، جمعيات الأحياء ... هذا إلى جانب ظهور أشكال جديدة من العلاقة بين السلطة و ساكن المدينة و تطور أشكال التجنيد و التفاوض مع المسؤولين .

بشكل سريع هو Hybride إن الأسباب الأساسية لظهور هذه القيم الهجينية ج- القيم الدخيلة : ضعف منظومة القيم التقليدية ، التي لم تستطع مقاومة تأثير العولمة بكل أشكالها من جهة، و ضعف عملية انتقال القيم عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية من الأجيال القديمة إلى الأجيال الجديدة من جهة

أخرى . ومن هنا أصبح المجتمع الجزائري عرضة لتأثير مختلف القنوات الإعلامية ، ما يمكن أن يؤدي إلى تزايد حالة عدم التجانس القيمي ، التي كانت تعاني منها المدينة (بين القيم التقليدية و العصرية) ، والتي يمكن أن تقف عائقا كبيرا أمام عملية الاندماج الحضري .

وبهذا أضحت المدينة ساحة ومسرحا للصراع الرمزي و المادي بين التيارات المختلفة في المجتمع ، للهيمنة و السيطرة . وما التصادم الذي عرفته الجزائر منذ نهاية الثمانينات. إلا دليلا على خطورة هذا اللاتجانس القيمي . مع إمكانية تحول المدينة إلى ساحة للمواجهات و العنف بين الجماعات الاجتماعية التي تتصادم مصالحها أو تتعارض أفكارها ، كلها عوامل أدت بشكل أو بآخر إلى اختراق قيمي في المجتمع الجزائري الذي أصبح يعرف بالمجتمع المتأزم .

يصف بعض المحللين الحالة الراهنة بمرحلة تشويه الوعي **ثانيا : الاختراق القيمي في ظل العولمة :** كان نتاج الغزو الثقافي . وفي ظل التحولات و التغييرات التي مست البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري خلال العقد الأخيرين ، ظهرت قيما اجتماعية جديدة ، بعضها يشبه القيم السائدة في المجتمعات الشرقية (إيران ، أفغانستان ، السعودية ، تركيا ...) ، و بعضها الآخر يشبه القيم الغربية (أمريكا ، أوروبا) . وقد نتج عن هذا الاختلاط و اللاتجانس ، صراعا ماديا و رمزيا متعدد الجوانب ، كان أهمه الذي ظهر في شكل العنف السياسي الذي بدا منذ التسعينات ، و العنف الحضري الذي ما فتئ عن التطور و الانتشار إلى يومنا هذا .

يمكننا أن نخلص إذا إلى أن المجتمع الجزائري عرف غزوا قيميا من الشرق و الغرب ، أدى إلى الصراع الإيديولوجي و الفكري بين ما يسميه علي الكنز و عبد الناصر جابي بمجتمع التهميش و إن الإشكالية المقلقة اليوم، هي الصراع القوي و الدائم بين المبادئ و القيم و بين مجتمع العصرية. الدخيل على هذه القيم. لان عولمة القيم و المفاهيم اليوم تركز على قضيتين هما. * - الأولى : **ثنائية الجنس والعنف** في وسائل الإعلام و في القنوات الفضائية التي دخلت اليوم لكل بيت جزائري ، وعلى ما يمكن أن تسببه من تدهور في السلوك و القيم ، من خلال انتشار الإباحية أو الشذوذ في مجتمع لازال يقيم وزنا كبيرا لقيم العفة و الحشمة . فظهرت سلوكيات انحرافية هزت المجتمع كالاغتداء الجنسي على الأطفال ، و ظهور المثليين الجنسيين علنا ، و عمليات الابتزاز بالصور عبر الانترنت أو الهاتف المحمول التي تمس أعراض الناس ، وأشكال العنف المتنوعة و السرقة و الاعتداءات

و الثانية : تنميط القيم و جعلها واحدة لدى البشر: في المأكل و الملابس، و العلاقات الأسرية ، و بين الجنسين وفي كل ما يتصل بحياة الإنسان الفردية و الجماعية. و خصوصا قيم الاستهلاك التي تعتبر إحدى أهم ركائز اقتصاد العولمة و انعكاساته على القيم . إزاء هذه الموجة العالية و المتسارعة من انتشار قيم العولمة - التي أدت إلى اختراق قيمي في المجتمع العربي عموما والمجتمع الجزائري بوجه

خاص - ثمة من يدعوا إلى الأخذ بها جملة و تفصيلا باعتبار ما يحصل هو نتاج إنساني متقدم لا يصح معه الحديث عن خصوصيات تؤدي إلى العزلة و التهميش. و بالمقابل ثمة من يدعو أصلا إلى عدم تفاعل مع هذا النمط من القيم المعولمة إلا من خلال العودة إلى الخصوصية الثقافية للمجتمع

3-1-2-الأحياء العشوائية: تؤكد "سنة الخولي" أن نتيجة التوسع الحضري في مختلف البلدان العربية كان نموا يتصف بصفات التلقائية الفوضوية، ويقوم على الاستيلاء على الفضاء المتاح حتى لو كان من جنس المقابر كما هو الحال بمصر، أو حتى الأوهاد والمستنقعات كما هو الشأن في تونس و قطر أو الغابات العمومية كما كان الحال في الجزائر، وتضيف تعريفا ماديا لهاته الأحياء والمساكن فنقول: "تتكون هذه الأحياء السكنية عادة من منازل قديمة متهدمة أو من أكواخ صنعت من الأخشاب والصفائح، و ذلك من خلال عرض خصائص كل نظام قيمي بشكل يساعدنا على فهم التعقيدات الموجودة في السلوك و الممارسات الاجتماعية في المجالات الحضرية ". ومنه فالتغيرات المتلاحقة التي مر بها المجتمع الجزائري فرضت علينا عدد من الحجرات الضيقة المتجاورة تسكن في كل حجرة منها عائلة بأكملها، وعادة ما يستخدمون دورة مياه واحدة، وبعض المساكن في هذه الأحياء جديد بناها أصحابها لأن دخلها مفر بالنسبة إلى تكلفتها. (30)

ويتركز غالبية سكان الأحياء المتخلفة على ضواحي و أطراف المدينة محرومين من الخدمات الأساسية وبعيدين عن الحياة الحضرية بوجه عام. على أن هاته الأحياء المتخلفة أو الهامشية هي خاصة المدينة، وتتميز بأحياء تقع عادة على أطراف المدينة، وهي عبارة عن صورة للهامشية الايكولوجية والاجتماعية، تعاني من الملكية الغيابية لبعض السكان الذين يضعون أيديهم على مساحات بعينها سواء تابعة للدولة أو للخواص، ودون أن يتمكنوا من بناءها نظرا لسوء أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، أو لوقوف أجهزة الدولة ضدّهم لعدم تمكنهم من البناء، وفي ظل هذه الظروف غير الآمنة يصبح الفقر والهامشية من الملامح المميزة للحياة الحضرية وفي نفس الوقت تجسد الأحياء المتخلفة هذه الملامح المرتبطة بالإحباط والحرمان وأبسط مقومات الحياة الإنسانية.

كما أوضحت الدراسة التي أجراها المعهد العربي لإحياء المدن في عام 1997 أن نحو 60% من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن، و30% توجد خارج النطاق العمراني، وتوجد 8% فقط وسط العواصم، كما كشفت تلك الدراسة عن أن 70% من تلك العشوائيات قد شيدت بطريقة فردية و22% شيدت بطريقة جماعية، ولا تزيد نسبة المباني المستأجرة في الأحياء العشوائية عن أن 70%. ومنه تعتبر تلك المساكن العشوائية معوقا للتنمية، وكذلك مصدر الكثير من الآفات والمشاكل الصحية والسلوكيات الغير سوية. وفي ورقة علمية في المؤتمر الخامس والعشرون للديموغرافيا بالقاهرة، أشارت الباحثة "عايدة البطران" إلى مشكلة الإسكان العشوائي في مصر، حيث توصلت إلى تقدير عدد المناطق العشوائية في مصر بنحو 1034 منطقة، منها 903 منطقة مطلوب تطويرها، وهناك 81

منطقة مطلوب إزالتها، ويسكن في تلك الأحياء العشوائية نحو 12.6 مليون نسمة، ويشكلون نحو 46% من إجمالي سكان المراكز. (31)

ويرجع ازدياد الأحياء الهامشية أو العشوائية في البلدان العربية لعدة عوامل، أهمها الهجرات المتزايدة نحو المدن والمراكز الحضرية، ويشير الكثير من الباحثين أن الصفة الغالبة التي تؤسس لهذا النوع من الأحياء والمساكن هي الأسر المهاجرة وبدرجة أقل الأفراد، فالأفراد عموماً يلجؤون إلى الأقارب والأصدقاء (العلاقات الأولية)، وليس لهم القدرة على تنمية هذا الشكل من الأحياء، كذلك من أسباب هذا الازدياد عدم الاهتمام بالمناطق الريفية من حيث تحسين الخدمات وتوفير فرص العمل اللازمة وتطوير الأنشطة الفلاحية وعصرتها.

وقد شهدت الجزائر كمثيلاتها من البلدان العربية هذا النمط من المساكن والأحياء القصدية، والتي شيدت ولا تزال بأطراف المدن خاصة الكبرى منها حيث اتضح أن نحو 6% من سكان الجزائر العاصمة يقيمون في أحياء عشوائية وقد لعبت الهجرة الريفية نحو المدن سبباً وعاملاً حاسماً في ظهور ونمو هذا النمط الغير مخطط من الأحياء كما شهدت الجزائر تطوراً مهماً لظاهرة الهجرة الريفية تجاه المدن، وظهرت بقوة غداة الاستقلال، فقد مثلت نسبة سكان الحضر بـ 42% كما أخذت الهجرة الريفية تجاه المدن شكلين في العموم، الأول يعني الأفراد خاصة لغرض العمل، والآخر الأسر بغية الاستقرار طويل المدى أو الأبدى في إحدى التجمعات الحضرية بالمدن. (32)

وفي غياب دراسات مسحية إحصائية للواقع الجزائري - تميزت هذه الظاهرة بهجرة الأسر، مع خصوصية حجمها الكبير وبرواسبها الثقافية والاجتماعية لتحل وتأخذ موقعا لها بالمدينة، فقد ساهم هذا النزوح الريفي لهاته الأخيرة بإحداث مشكلات كبيرة بالتهيئة العمرانية خاصة بضواحي المدن وظهور الأحياء التلقائية، والنزوح الريفي لا يعتبر فقط انتقال أهل الريف إلى المدينة، لكنه أيضا انتقال لنوع من الحضارة إلى آخر. فالهجرات لعبت دوراً مهماً في العلاقات بين الثقافة الريفية والثقافة الحضرية في إطار المتصل الريفي الحضري. وفي إطارها يحاول الريفي التأقلم مع القيم الحضرية الجديدة من جهة و الحفاظ على كل مقوماته وعلاقاته العائلية والاقتصادية والاجتماعية التي تربطه بأصله الريفي من جهة أخرى.

* لقد هاجرت الكثير من الأسر الجزائرية من الريف إلى المدن اضطرارياً لأسباب عدة وخلال فترات متباعدة والأكد أن الظروف الصعبة جعلت التأقلم مع الحياة الحضرية ليس بالأمر الهين بمعنى آخر صعوبة التكيف مع الحضرة الجديدة و حدوث بما يعرف عند علماء الاجتماع الحضري بالصدمة الحضرية. ومع غلاء المعيشة بالمدينة وغلاء قيمة الأرض والمضاربة فيها، كان البديل الوحيد هو

الاحتفاء بأطراف المدينة، وبناء سكن فوضوي دون رخصة في العموم، ودون توفر المرافق الضرورية للعيش - خصوصا في الفترة الأخيرة مع إفرزات العشرية الحمراء التي مرت بها بلادنا - وتؤكد إحدى الدراسات الميدانية بإحدى الأحياء الهامشية القريبة من مدينة سكيكدة، أن الهامشية كظاهرة اجتماعية تشكل إحدى أبرز الأعراض المتصلة ببنية اجتماعية اقتصادية متخلفة. وأشار إلى أن حل مشكلات الأحياء المتخلفة لا يمكن في تقدير السلطات المحلية لبعض الحلول الجزئية، وإنما في ضرورة تبني حلول جذرية تمس البنية الاجتماعية والاقتصادية تهدف إلى إرساء دعائم العدالة الاجتماعية، وتقليل الفوارق الطبقة في المجتمع، حتى لا يحرم البلد من فاعلية هذه الشرائح وطاقاتها البشرية التي يمكن إن أحسن استغلالها إن تدعم جهود التنمية المتواصلة.

ولعبت الهجرة الريفية المتنامية باستمرار ببلادنا- في الفترة الأخيرة - إلى إحداث شرخ كبير في نسق القيم الحضرية وأدى ذلك إلى إحداث تغيير مهم على مستوى العلاقات الأسرية، وعلى إضعاف أواصر العلاقات الجوارية بالمدن أي التحول من مجتمع ألي ستاتيكي إلى مجتمع ديناميكي بحسب الطرح الدوركامي، زيادة نسب الجريمة والانحراف والسرقة والانتحار. ونمو قيم سلبية تجاه الحفاظ على البيئة والمساحات الخضراء، زيادة حدة البطالة و أزمة السكن .. وغيرها. إن المقاربة السوسيولوجية لواقع المجتمعات المحلية في الجزائر يبرز لنا جليا طغيان ما اصطلاح عليه علماء الاجتماع الحضري بمصطلح "تريف المدن" على جل مظاهر الحياة الحضرية.

*كما يلخص الباحث احمد بوذراع أهم مظاهر الأحياء العشوائية في :

- زيادة شدة الازدحام السكاني .
- كثرة تغيير محل السكن.
- نقص الخدمات الاجتماعية و المرافق العامة.
- تدهور الصحة العامة وتقشي الأمراض.
- تدهور الحالة المعيشية وانخفاض الدخل.
- انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية.
- انتشار المظاهر المرضية مثل التفكك الاجتماعي و الجريمة و السلوك المنحرف و العزلة.(33)

3-1-3 ظاهرة تريف المدن: يعرف النزوح الريفي على أنه " تغيير لمكان الإقامة أي الانتقال من المنطقة الريفية التي تتصف بخصائص تميزها عن المنطقة الحضرية" ، وقد شهدت المدينة الكثير من المشكلات التي افرزها هذا الأخير، فأعطى الكثير من الباحثين الاجتماعيين اهتماما بها في شرح أبعادها وأسبابها ونتائجها، فمن بين المشكلات التي يتسبب فيها النزوح الريفي نجد المشاكل الديموغرافية

حيث تحدث اختلالا في الكثافة والتركييب السكاني وتوزيعهم وخصائصهم، جعل تركز السكان في بعض المناطق دون الأخرى.

إضافة إلى كون الكثير من النازحين لا يتخلون عن القيم الريفية التي تحرص على زيادة النسل وكبر حجم الأسرة، والحفاظ على العلاقات القرابية شأنها شأن ما هو موجود بالريف. ومن الواضح أن المهاجر يعيش في المدينة ولكنه في الواقع لا ينتمي إليها أي لا يندمج فيها اجتماعيا وثقافيا وأساليب الحياة الأخرى إلى درجة أن تكون علاقات المهاجر محدودة جدا،⁽³⁴⁾ فهو حيث يهاجر إلى المدينة يهاجر بعاداته وقيمه وقيم مجتمعه الأصلي وطموحاته ويبقى لمدة طويلة متمسك بها مما يعرقل عملية التحضر والتكيف مع القيم الحضرية الجديدة.

ومن نتائج النزوح الريفي ليس فقط تأثر النازحين بالنمط الحضري، بل أيضا بتأثير هؤلاء في نمط الحياة الحضرية، إذن ليس هناك تأثير يسير في اتجاه واحد وكثيرا ما يعتقد بعض الباحثين أن الجماعة المهاجرة هي التي تتأثر فقط بالمكان الحضري من خلال معيشتها بالمدينة، إلا أن الحقيقة أن أفراد هذه الجماعة يؤثرون أيضا في نمط الحياة الحضرية.⁽³⁵⁾ وفي سياق التحولات التي تشهدها مدن العالم النامي خصوصا، وتزايد الوزن النوعي وأهمية الفئات الساكنة على أطراف المدن وتعاضد دورها الفعال في تحديد اتجاهات التطور بعد بقائها لفترة طويلة على الهامش.

* وهناك ثلاث اتجاهات رئيسية للتفسير:

أ- الاتجاه الأول: ينظر للمستوطنات الهامشية باعتبارها مناطق شبه ريفية لم تكتمل بعد مع النمط الحضري.

ب- الاتجاه الثاني: فينظر لها باعتبارها خارج السياق الاجتماعي ولها ثقافتها الفرعية، ولقد تأثر هذا عن ثقافة الفقر. **O.Lewis** الاتجاه بنظرية "أوسكار لويس"

، **Conelius**، "كرنليوس" **Mangin** ج- الاتجاه الثالث: الذي ينزعه كثير من الدارسين أمثال "مانجي"، ويقوم في أساسه على دراسات عديدة أجريت في مناطق مختلفة **S.Turner** و"ترنر" **A.Leeds** و"ليدز" من البلدان النامية، وتستند فكرة هذا الاتجاه إلى تصور المستوطنات الهامشية على أنها أجزاء متكاملة مع البناء الحضري القائم، كما يتسم البناء الاقتصادي بالازدواجية حيث ينقسم إلى قطاع رسمي وقطاع غير رسمي، ويضم هذا الأخير أعدادا كبيرة من العمال أصناف المهرة وغير المهرة.

إن العلاقات بين المدينة والريف علاقة تأثير وتأثر، وبالتالي فالنازحون الجدد عند الاستقرار بالمدينة يتأثرون بالنمط المعيشي الحضري وذلك بتبنى قيم حضرية جديدة في مقابل تأثيرهم في المجتمع الحضري بإدخال بعض العناصر من الثقافة الريفية باستعمالها أو في نمط وسلوك معين. فالكثير من

بوجود هاته الرواسب **W.Bouzaz** الرواسب الريفية تنتقل إلى الوسط الحضري، وقد أشار "ويدي بوزز" الريفية الحضرية الحالية حيث أثبتت وجودها، حيث يعتبرها عبارة عن التمسك على خاصية ثقافية وانثروبولوجية .

ويرى "بورديو" أن استمرارية هاته الرواسب محدودة بزمن معين، ويؤكد اختفائها أو اندماجها في المستقبل فيقول: "إن الريفيين المتمسكين بدوام القيم الريفية يبدون تائهين، وحتى مثيرين للسخرية...". وأن القطيعة بالماضي وزوال العادات يعتبر أمر حتمي . وان عدد معتبر من المهاجرين وأسرههم يعني استقرارهم بالمدينة العيش فيها والانتماء إليها، ولكن ليس بالضرورة المشاركة في الحياة الحضرية العصرية بل قد يبقوا يحيون وفقا لاستجاباتهم وثقافتهم الأصلية.(36)

وعلى كل حال يجب الإشارة إلى أن عملية التمدين هذه كانت سببا في خلق وضعية عمرانية معقدة على أكثر من صعيد، مما جعل القطاع العام عاجزا عن إيجاد حلول أو إستراتيجية تترجمها صعوبات كثيرة جدا على كل المستويات فقد تتمثل في :

- عدم التحكم في عملية التعمير و التوسع العمراني واكتساب المدينة لطابع القروية.
- مشكل نظافة المحيط والمشاكل الايكولوجية الأكثر حساسية.
- عدم تطابق و توافق النشاطات الجديدة مع النسيج العمراني وظهور الأحياء العشوائية.
- مشكل المواصلات ، النقل و السكن ، الخدمات و التجهيزات.
- انهيار المبادئ الأخلاقية و الدينية، والقيمة للمجتمع ونقشي المظاهر المرضية .
- بروز ظاهرة فقراء الحضر والقطاع الحضري الغير الرسمي والأنشطة الهامشية .

-1-4 على مستوى الفضاء السكني:3

إن المتأمل للمجال الحضري في الجزائر يلحظ و بلا شك الاختلالات و التغيرات الواضحة التي مست و بشكل ملموس كافة الجوانب المحيطة به، و اثرت على أهم و مختلف الوظائف والأدوار التي كان يقوم بها في جل المجالات، وبخاصة المجال السيكولوجي (النفسي) و السوسولوجي(الاجتماعي) و العمراني التخطيطي.

*وقد تناولت الدراسات التاريخية و الاجتماعية التطور الذي شهده المجال الحضري في الجزائر ، والتغير الذي طرا على مختلف الوظائف الذي كان يقوم بها و يؤديها.حيث بينت الدراسات ان المراحل السابقة أو الماضية لوظائف المجال الحضري فد اتسمت ب:

* -النسيج الحضري و هيكله :

باعتبار إن التخطيط الفيزيقي للمساكن و المباني هو صورة معبرة للنظام الاجتماعي السائد، فان هذا الأخير يبرز بوضوح الاختلاف الحاصل بين المكان باعتباره فراغا فيزيقيا و الوظيفة الاجتماعية التي

يؤديها هذا الفراغ الفيزيقي. كالتنظيم الخاص بالمنازل و المساجد و الأسواق.وقد طبع الأحياء السائدة في تلك الفترة:

-الشكل الهندسي في عملية التصميم والتخطيط.

-الحجارة كمواد في عملية البناء أي المواد المحلية.

- ضيق ممرات الحي و اقتصار الدخول على الراجلين و الحيوانات فقط.

*- **الدار(المنزل):** وباعتبارها تشكل الفضاء الأساسي و المهم في اجتماع و ملتقى العائلة، فنجدها تتكون على العموم من ثلاث مستويات حول فناء مفتوح فنجد:

أ- **الطابق الأرضي:** ويظهر فيها وسط الدار محيط بغرف على ثلاث جهات يجاوره مصدر ماء ومرحاض واحد،له سلم واحد موصول بأحد أركانه، ورواق يسهل عملية المرور إلى الغرف و يطل على وسط الدار.

ب- **السطح:** الذي يمتاز بالجدران العالية باستثناء المطل على وسط الدار وذلك حتى يتم حجب النساء(الحشمة)، لان وظيفته الأساسية هي لنشر الغسيل و تجفيف المواد الغذائية ، ويستعمل ايضا مكانا للسهر في ليالي الصيف الحارة.وتأخذ الغرف في طريقة هندستها شكلا مربعا أو مستطيلا.كما تشكل المقصورة و السقيفة و الدكان فضاء انتقاليا إلى وسط الدار .

* ويعتبر وسط الدار مركز الحياة اليومية للمبنى و موضع الضوء و التهوية يستخدم في عملية شغله نظاما دقيقا يعرف باسم"الدالة أو الدور"حيث يخصص لكل عائلة يوما من أيام الأسبوع لاستعمال وسط الدار لغسيل الملابس وتنظيف المسكن.إضافة إلى هذه الصورة الاجتماعية يحافظ الجيران على الحرمة و التحجب باعتبار ان هناك حاجزا فاصلا بين الرجال و النساء.أي مراعاة الخصوصية في كافة مناحي الأنشطة المختلفة لأفراد المجتمع..الخ.

* بيد إن النمو الحضري الحاصل نتيجة عاملي الهجرة الريفية من جهة والنمو الديموغرافي من جهة أخرى ، قد أدى إلى ارتفاع في عدد السكان، هذا الارتفاع (ارتفاع الكثافة السكانية في الغرفة الواحدة) و التحسن المستمر في دخل الأسرة، ساعد على العناية بموضوع إعداد الغرف بالأثاث و التجهيزات الاليكترونية بغية تسهيل الحياة المنزلية الشيء الذي زاد من ضيق المكان و صعوبة الحركة داخله مما دفع السكان إلى إفراغ بعض الوظائف خارج الغرفة كالطبخ مثلا في فضاء آخر أمام الباب و الرواق أو الفناء ، ماجلب روح الاتكالية و الخمول و عدم النشاط بين أفراد العائلة ،وبهذا بدأت تتراى وتتجلى للعيان معالم الأدوار و الوظائف الاجتماعية المختلفة و المستحدثة على مستوى المجال الحضري.

د- **واجهة الدار:** وتتميز بقلة نوافذها و ضيقها وبخاصة التي تطل على الشارع ، تشجيعا للحياة المنعزلة و المنغلقة وحفاظا على خصوصية الحياة داخل المبنى ، بحيث يحد و يفصل ما بين ما يدور

داخل الحرم المنزلي وما يدور خارجه بواسطة جدار عازل مرتفع بعض الشيء لتأمين قدسية الحياة الخاصة و صونها و ممارسة أفراد العائلة نشاطاتهم في حرية كاملة. ولهذا كانت الغرف تفتح على وسط الدار حيث كان المتجول لايمكنه من خلال واجهة الدار التعرف على المكانة الاجتماعية(الطبقة الاجتماعية) لكونها بسيطة وغير مزخرفة مثلما نشاهده اليوم في طريقة تصميم البناء. (37)

هـ- الأرزقة: وتتميز على العموم بالضيق و الالتواء و الانحناء والانغلاق، لا تسمح للمار بالوقوف عندها. وقد أولى لها التنظيم العمراني أهمية و عناية كبيرة بالراجلين و المراكب الحيوانية في مقابل مواصلات المسافرين.وما يميز هذه الأرزقة أنها مليئة بالسكان (المارة) وطرقها نظيفة و جيدة مزودة بكل المرافق الضرورية كالإنارة ومكان الفضلات...الخ.

و- الحمامات: يلعب الحمام دورا بارزا و مهما في الحياة الاجتماعية للسكان من حيث النظافة والصحة ألا أن دوره ليقف عند هذا الحد ، بل هناك ادوار اجتماعية أخرى مختلفة يمارسها تعكس اختلاف الطبقات الاجتماعية المتوافدة إليه. حيث يعتبر بالنسبة :

- للنساء المكان الذي يتفقن فيه على الزواج ، وبهذا فهو مركز عقد صفقات الزواج...الخ.

- أما الرجال فيشكل لهم فضاء للراحة والاستجمام ومكان لعقد الصفقات التجارية...الخ.

- أما الطبقات الفقيرة و المعدومة فيتخذونه فندقا ومأوى خاصة في الليل.

- كما يعتبر للفئات الأخرى مجالا للالتقاء و التحدث إلى الأقارب و المعارف وتبادل الأخبار...الخ.

هذه بعض الأدوار التي كان يتصف بها المجال الحضري والتي عكست بوضوح تأثير الأبعاد الاجتماعية والنفسية و الثقافية...الخ ,على تصميم و تخطيط المجال الحضري.

* أما في الفترة الحالية ومع بزوغ فجر الاستقلال و اتجاه الجزائر نحو التنمية الشاملة ، شهدت البلاد نموا حضريا هائلا ساعد في ظهوره موجات حركات الهجرة الريفية المتسارعة من جهة ، والنمو الديموغرافي المتزايد من جهة أخرى . ما جعل الدولة تسعى جاهدة لإعداد الخطط و انتهاج السياسات المنتظمة و الكفيلة باستيعاب وتنظيم و احتواء هذا العدد الهائل من النمو السكاني و التخفيف من حدة انتشار الأحياء العشوائية المترامية الأطراف، والتي شوهدت جمالية و تخطيط المجال الحضري (تخطيط و تصميم المدن) وإتباع سياسة ناجعة في مجال الإسكان عرفت بالمساكن الاجتماعية.

إلا أن عملية تطبيق هذه السياسة و الرؤية أثار جدلا واسعا وطرح العديد من التساؤلات و الاستفهامات و افرز جملة من الإشكالات خاصة على مستوى التجسيد كان أبرزها:

- إلى أي مدى تجاوزت هذه المساكن الاجتماعية مع ثقافة الأسر الجزائرية ، وهل توافق التقسيم المساحي الداخلي مع حجم هذه الأسر ، وهل تلائم الإطار السكاني مع حياة وراحة و رفاهية هذه الأسر؟

وللرد و الإجابة عن جملة هذه التساؤلات و الأطروحات كان لابد من الكشف و الإفصاح عن كل التغيرات و التبديلات التي حصلت و مست كافة أبعاد و أركان هذه المساكن وتجسد ذلك بشكل لافت في:

1- **المطبخ:** حيث كان دوره الأساسي في السابق يمثل فضاء أو مكان لإعداد الطعام و اجتماع الأسرة بغرض الأكل و الطعام ، إلا أن الظروف و التغيرات الحاصلة فرضت عليه عدة و وظائف و أنشطة أخرى كان أبرزها:

* - **المطبخ غرفة للنوم:** وقد أملى عليه هذه الوظيفة ضيق المسكن من الناحية المادية و المساحية وعدم ضبطها مع حجم الأسرة ، إضافة إلى تمسك العائلة بعاداتها و قيمها التي تفرق عند النوم بين الجنسين فيخصص مكان للذكور و آخر للإناث.

* - **المطبخ مكان للدراسة:** وتبرز هذه الوظيفة عند العائلة ذات الحجم الكبير ، فيكون مكان للدراسة تحضر وتراجع فيه الدروس في الليل حتى يتم تقادي انزعاج أفراد العائلة بالضجيج و الضوضاء وعدم استعمال الضوء و الإنارة في مكان النوم.

* - **المطبخ مكان للاستحمام:** وهذا لضيق غرفة الاستحمام و قلة تهويتها ، حيث لا تتوفر على وسائل الحماية والصيانة ، لان تصميمها لا يتناسب وخصوصية العائلة . وطبعاً هذا يعود إلى الجهل و اللامبالاة من لدن المخطط (المهندس) وعدم عنايته بالتوزيع العلمي للمساحات .حيث استعملت كمكان لتجميع المياه و تخزينها ما فرض على المطبخ القيام بوظيفة الاستحمام.(38)

* - **المطبخ مكان لغسيل الملابس :** نتيجة لافتقار هذه العائلات في مساكنها إلى مكان خاص لأداء هذه الوظيفة ، فان المطبخ يتحول بموجبه إلى حوش تغسل و تنظف فيه الملابس و الزرابي و الصوف...الخ.

* - **المطبخ مكان للتجمع :** نتيجة ارتباط المرأة الدائم بالمطبخ طوال النهار، وكذا محاولة هذه الأخيرة (المرأة) الحفاظ على المكان نظيف لاستقبال الضيوف.فان مكان جلوس العائلة يتحول إلى المطبخ. كما ينسحب الحديث عن غرفة الاستقبال و المستودع اللذان يستعملان للأكل تارة و التجمع و الدراسة و النوم طورا أخرى.

* إضافة إلى المطبخ فان هناك جزءا من العمارة تغيرت وظائفها متأثرة هي الأخرى بالتحويلات الشاخصة التي شهدها المجتمع على مختلف الأصعدة و المستويات، وتجلت في الوظائف التالية:

ب- **مدخل العمارة:** ويستغل في كثير من الوظائف و النشاطات المختلفة و المتمثلة في:

- **فضاء للعب الأطفال:** باعتبار أن الحالة الجيولوجية في الخارج صعبة ولا تقدم للأطفال ادني شروط الأمان و الراحة و الاطمئنان .وهروبا من الجو الخانق بداخل المسكن يلجا الطفل إلى مدخل العمارة ليحجز ويدخر مكانا للعب و التسلية في الصيف.

*- فضاء و ملتقى الأصدقاء و الجيران: باعتبار إن هذه الأحياء الجديدة لا تتوفر على المكنة وفناءات وفضاءات للالتقاء والاجتماع.

*- فضاء ومجال للغسيل: حيث يستعمل لغسيل الزرابي الكبيرة و الصوف من اجل الأعراس و الأفراح...الخ.

ج- سلالم العمارة : ولان معظم العمارات تقتصر لاماكن خاصة باللعب نتيجة الضيق يتخذ الأطفال السلالم مكانا للجلوس و التسلية .أما في الليل فبسبب ظلمتها باتت مرتعا و ملجأ للخمر و القمار لدى الشباب ، مما ساعد على الانحراف و التشرذ .إضافة إلى الرقص و الموسيقى ما يؤثر ويفقد أهم مكونات عناصر الشخصية العربية والمتمثلة خصوصا في الحياء و الحشمة و الحرمة...الخ.(39)

د- الواجهة : حيث يلحظ على الحائط مجموعة الفتوحات (الشرفات وغيرها) التي تمكن من ملاحظة الحياة الاجتماعية التي تدور بالداخل بصورة واضحة ، كما تشهد طلاء بعض النوافذ بألوان مختلفة و متعددة.

*أما الناحية الجمالية فتكاد تكون مفقودة وشبه منعدمة نظرا لان الفضاءات قاحلة وتمدھورة تنعدم فيها المساحات الخضراء وانتشار الأوساخ و القمامة على نطاق واسع و كبير ، إضافة إلى أن المسكن من الداخل في بعض الأحيان تطل فيه النوافذ و الشرفات على مساكن أخرى."ميزها تدهور أحوالها العمرانية و المتمثلة في قدم أبنيتها وتداعياها ، وضيق مساحات أبنيتها وقلّة عدد غرفها ، وانعدام المرافق وإجمالا لما جاء يمكن القول أن المساكن و الداخلية في اغلبها ,واكتظاظ و ازدحام سكانها ...الخ." العمارات تظل مجموعة من المكعبات المتناثرة هنا و هناك.

أما الفضاءات الخارجية فهي غير منظمة وغير محددة من قبل الهندسة الحضرية ، أين يخلق سكان العمارات بطريقة فوضوية مساحات صغيرة امتدادا لشرفات الأرضية ، وأحيانا أخرى يغرس مجموعة من السكان على المساحة أو الفضاء المحيط بالعمارة نباتات أو أشجار أو تستعمل حظيرة للسيارات ...الخ. حيث يعبر هذا السلوك عن حب الملكية ويشخص حب الناس ورغبتهم الجامعة في امتلاك الحيز و المجال الحضري.

ومن هنا يتبن لنا أن كل المخططات و السياسات التي سعت الدولة الجزائرية إلى استغلال المجال الحضري و تنظيمه وفق خصائص ونمط حياة الأسرة و المجتمع الجزائري قد أثبتت محدوديته، وذلك يعود لاختلاف الرؤى في كيفية استغلال هذا المجال. فإذا كانت بعض المجتمعات تولي للبعد المادي أهمية قصوى (مواد البناء و التقنيات و شكل البناء) نجد في الاتجاه الأخر المعاكس أين يشكل البعد المادي متغيرا ثانويا أمام العوامل الاجتماعية و الثقافية و النفسية ...الخ.

3-2 آليات التخطيط :

أضحى التخطيط في مجال التهيئة العمرانية وسيلة تتبعها جميع الأنظمة و الدول بمختلف مشاربها الإيديولوجية و توجهاتها السياسية. بحيث أوجدت الضرورة الحتمية لوضع حد للفوضى في التوسع العمراني و الهجرة الريفية المكثفة. و ظهر هذا الأسلوب بعد الحرب العالمية الثانية خاصة اثر الدمار الذي خلفته، والذي أعطى فرصة للبلدان الأوروبية على اختلاف إيديولوجيتها للتدخل في الحركة العمرانية الجديدة والتركيز في الحفاظ على البيئة الحضرية، وتنظيم الوظائف الرئيسية للمدن من مسكن وعمل و ترفيه و نقل و غيرها والهياكل الحضرية الأساسية و إضفاء الطابع الهندسي المتميز للمدينة في التهيئة العمرانية .هذا العمل يقوم به مجموعة من المختصين لمسح منطقة عمرانية للوصول إلى أكبر قدر ممكن من التحضر و ضمان الراحة للسكان بشكل أحسن، والاستفادة المثلى من موارد هذه المنطقة و كذلك حل المشاكل و العوائق التي تعاني منها الحركة العمرانية بها. كما يعتبر إحدى أقوى الوسائل للتقييم البشري.(40)

بكامل أبعادها شكل هذا الأخير إحدى الركائز الأساسية في العملية التنموية 3-2-1 ماهية التخطيط: الاقتصادية و الاجتماعية لتحديد الوسائل الملائمة لبلوغ تلك الأهداف وإعمال تلك الوسائل

بالفعل قصد تحقيق الأهداف المنشودة.(41) كما يعتبر نشاط يعبر عن مهارة أساسية للبقاء ويتضمن فحص النتائج قبل الاختيار من بين مجموعة من البدائل بالرغم من أن كل فرد يستطيع ممارسة التخطيط. (42) وبهذا فهو بمثابة "مجموعة استراتيجيات تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه و ضبط النمو وتوسيع البيئات الحضرية، بحيث يحتاج للأنشطة والخدمات أفضل توزيع جغرافي، وللسكان أكبر الفوائد من هذه الأنشطة"

3-2-2 الخطوات الأساسية للتخطيط

: يمر التخطيط بعدة خطوات يمكن تلخيصها في النقاط التالية

• **إعداد الخطة:** حيث يقوم بعمليات تحليلية للموقف الراهن عن طريق خطوات غاية في الأهمية والتعقيد وتتطلب القيام بجهود مكثفة و مركزة في البحث العلمي و جمع المعلومات. والاستقصاء عن المشكلة المخطط لها و علاقتها بالمجتمع الذي تتواجد به، و دراسة النشاط الإنساني في المجتمع وأنماط الاستهلاك والادخار و معدلات الزيادة السكانية.

• **إقرار الخطة:** وهي المهام التي ترتبط باتخاذ القرارات على أعلى مستوى حول ما سيتم تنفيذه في المستقبل. و يعني بالضرورة مهام تتحملها مراكز اتخاذ القرار في المنظمة أو المجتمع المحلي ، حيث تمتلك السلطة الحق في إقرار مستقبل المجتمع والمسؤولية عن تحديد أهدافه ، ويلاحظ أن هذه المهام تعتمد على ما سبق إعداده.

• **صياغة الخطة:** الهدف منها تحديد السياسة المؤدية إلى تحقيق الأغراض والأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذه المرحلة من العمل فان الاهتمام يدور حول اتخاذ القرارات الخاصة بكيفية استخدام الموارد، ومن المهم أن نشير إلى إن هذه المهام التي يقوم بها المخطط في المرحلة الحالية من التخطيط هي آخر و أدق عمليات التخطيط وذلك أن على المخطط أن يقرر فيها الاستراتيجيات التي سوف تستخدم، وعليه أن يقوم بعمل الموازنات المختلفة بين الموارد و الإمكانيات.

• **التنفيذ:** وهي التي نسميها المهام التنفيذية، والتي تشمل تطبيق الوسائل و الأساليب الموضوعية في الخطة باستخدام الأدوات المحددة من اجل الوصول إلى الأهداف المبتغاة.

• **المتابعة و التقييم:** فالمهام الأخيرة تكمن في تتبع عمليات التنفيذ بحيث أن هذه العملية الإدارية تعتمد على الجهود المنظمة المكثفة في التسجيل ، وكتابة التقارير الدائمة طوال حياة التنفيذ و التقييم، حيث يسعى في النهاية إلى مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها مع الأهداف الموضوعية في الخطة منذ البداية و كذلك تقييم الآثار التي ترتبت على العمليات التخطيطية. (43)

3-2-3 مبادئ وأهداف التخطيط الحضري:

1- **مبادئ التخطيط الحضري:** عند وضع الخطط يجب علينا الاسترشاد بالمباني الأساسية للتخطيط والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

➤ **الواقعية:** أن تكون الخطة على أسس عملية، طبقا لواقع المجتمع وإلا كانت غير مجدية ومعرضة للفشل. (44)

➤ **الشمول:** من الواجب أن تكون الخطة شاملة لكل نواحي الحياة في المدينة اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، ومرتبطة مع بعضها البعض كوحدة، أي لا يقتصر التخطيط على جانب دون الآخر.

➤ **التكامل:** ضرورة التكامل بين احتياجات ومشكلات المجتمعات على المستويات المحلية والقومية لكي لا يحدث تضارب بالإضافة إلى تكامل مكونات الخطة. (45)

➤ **الاتزان:** يجب الاهتمام بكل عنصر من عناصر التخطيط حسب أهميته بالنسبة للمجتمع أي الاهتمام بعناصر التخطيط المختلفة ولا يعطي الاهتمام لعنصر على حساب آخر.

➤ **المرونة:** ضرورة القدرة على مواجهة وقوع أي مشكلة طارئة لم يتبأ بها المخططون، ولم تكون في حسابهم مما ييسر عملية تنفيذ الخطة، ويقتضي ذلك وجود احتياطات مالية وبشرية تساعد على مواجهة أي احتمال لوقوع مثل تلك المشكلات الطارئة، بمعنى أن توضع في عين الاعتبار كل الاحتمالات الممكن وقوعها ووضع الاحتياطات لها.

➤ **التعاون والتنسيق:** يجب العمل و التنسيق بين الأهداف التي ترمي الخطة إلى تطبيقها، وبين الوسائل التي يمكن استخدامها لتحقيق هذه الأهداف، أي تنسيق الجهود بحيث تعمل الوسائل المستخدمة على تحقيق أهداف الخطة.

➤ **إثراء التقدم في الخطة:** أي التجديد في الخطة أو التخطيط والنهوض بمستواها بصفة دائمة ومستمرة لكي لا تتكرر الخطط التي سبق تنفيذها حتى لايعزف عليها السكان.(46)

ب- أهداف التخطيط الحضري: يهدف التخطيط المادي للمدينة إلى جعل هذه الأداة مستعدة ماديا للمعيشة ورسم خطة الامتداد للمدينة عند زيادة حجمها.

ومنه فإن الدولة تقوم بإتباع سياسة التخطيط بهدف تأمين متطلبات المجتمع والتي نذكر منها:

- تأمين الوسط الحضري بالتجهيزات الجديدة.
- تحقيق التطور الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للمواطن.
- التحول من مجتمع استهلاكي بالدرجة الأولى إلى مجتمع منتج وفق نظام قطاعي منسجم.
- توفير المزيد من الإمكانيات العلمية والثقافية والتربوية لدفع وتيرة التطور العلمي والثقافي للمجتمع والحفاظ على مقوماته.
- الحفاظ على التراث العمراني باحترام الوسط القديم للمدينة والاهتمام بالأبنية الثرية.
- تنظيم عملية النقل الفردي والجماعي لتسهيل الحركة بين الوحدات السكانية بإنجاز شبكة موصلات تستوعب حركة الكثافة السكانية في أحياء المدينة.

3-2-4 مستويات وخصائص التخطيط الحضري:

— **مستويات التخطيط:** بتعدد الحياة الإنسانية والاجتماعية، وتعدد العلاقات والارتباطات اتسع بذلك نطاق التخطيط ليشمل مستويات مختلفة بداية من الوحدة التخطيطية الصغرى وهي القرية أو المدينة إلى نطاق الكل وبهذا أصبح للتخطيط ثلاث مستويات هي:

➤ **التخطيط على المستوى المحلي:** وهو يعالج القرية أو الحي أو المدينة كوحدة واحدة ، حيث يهتم بعملية التطوير العمراني وتوزيع استعمالات الأراضي وحركة النقل والمرور وما يتعلق بتحسينها

وتغيراتها لتحقيق جميع المتطلبات المعيشية المختلفة سواء الاجتماعية الصحية الثقافية السياسية الاقتصادية وغيرها.

➤ **التخطيط على المستوى الإقليمي:** وهو يعالج كوحدة تلك المجموعات من المدن والقرى والأراضي والثروات التي يصممها إقليم ذو خاصية طبيعية واجتماعية واقتصادية، تجعل منه وحدة تخطيطية متكاملة.

والعمل على التخطيط الشامل للإقليم يتم على الشكل التالي:

- إعداد مسح شامل للإقليم بهدف الكشف على موارده وكيفية استخدامها والتعرف على احتياجاته ومشاكله الحقيقية.
- تحليل بيانات المسح الشامل وإجراء الدراسات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية وذلك لتحديد الاستعمال الأمثل لكل جزء من أرض الإقليم وتحديد الحجم الأمثل من السكان الذي يمكن أن يستوعبه الإقليم..

ج- التخطيط على المستوى القومي : وهو المستوى الذي يشمل الدولة ككل وهو عبارة عن دراسة

شاملة في حالة السكان الاجتماعية وحالة البلاد الطبيعية والتي تتلخص في النقاط التالية:

- توزيع السكان وخصائصهم (مواليد، وفيات، تركيب عمري، شرائح اجتماعية.... الخ).
- التوطن الصناعي وعلاقته بالأقاليم المختلفة مع التوطن الزراعي والإصلاحات القروية.
- التوسع العمراني وإنشاء المجتمعات الجديدة .
- تحديد شبكات المواصلات المناسبة البرية وغيرها .

بالإضافة إلى هذه المستويات الثلاث نشأت مستويات أكبر كالتخطيط على المستوى الإقليمي الدولي الذي يعالج أكثر من دولة ، وفي منطقة واحدة ذات حواضر مشتركة مثل المنطقة العربية ، والسوق الأوربية المشتركة. كما أن هناك تخطيط على مستوى القارات يختص بالأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .(47)

ي-رخص التدخل المباشر في تغيير النسيج العمراني : أهم هذه الوثائق لها علاقة مباشرة بالتغيير في النسيج العمراني بواسطة البناء أو الهدم أو النسيج.

* **رخصة البناء:** يمكن الحصول على رخصة البناء من طرف الأشخاص أو الهيئات في القطاعين، العام و الخاص لغرض تسيير البنايات الجديدة، مهما كان نوعها أو استعمالها، كما تشترط لتمديد البنايات الموجودة و لتغيير البناء الذي يبني الحيطان الضخمة منه أو الواجهات المطلة على الساحة العمومية، و لإنجاز جدار صلب للتدعيم أو التسييج، حيث تحضر رخصة البناء و تسلم في الأشكال بالشروط و الآجال التي يحددها التنظيم.

* **رخصة التجزئة:** تشترط رخصة التجزئة لكل عملية تقسيم لاثنتين أو عدة قطع من ملكية عقارية واحدة أو عدة ملكيات مهما كان موقعها، و تحضر رخصة التجزئة و تسلم في الأشكال بالشروط و الآجال التي يحددها التنظيم.

* **رخصة الهدم:** يخضع الهدم الكلي أو الجزئي للبناء لرخصة الهدم في المناطق المشارا ليها سابقا وكلما اقتضت ذلك الشروط التقنية و الأمنية، و تحضر رخصة الهدم و تسلم في الأشكال و بالشروط والآجال التي يحددها التنظيم. (48)

* وما يستشف من كل هذا أن معظم الجهود التي بذلت لتنمية البنية الحضرية بدأ من الأثر الواضح، الذي خلفه الاستعمار على المجال العمراني للمدن، و ما انعكس عليه عند بداية التنمية الصناعية التي كان لها الأثر الواضح في تكثف الهجرة و النمو الديموغرافي في المراكز الحضرية، باعتبارها بؤر جذب تحضي بهياكل صحية و اجتماعية، و أهملت فيها السياسة الحضرية ، إلا ما خصص لها من مبالغ في المخططات التنموية بعد بروز أزمة السكن، و ما اعتمدت عليه الدولة في البناء المصنع الجاهز المتعدد الطرائق ذو النمط الموحد سواء كان في شمال البلاد، أو في جنوبها، دون مراعاة للمناخ و مواد البناء و لا رغبات السكان و لا الأراضي الزراعية، كما هو الشأن في مدن الجنوب التي تبدو و كأنها مدن ساحلية لولا موقعها الجغرافي.

رابعاً- واقع سياسة التهيئة العمرانية في الجزائر:

تشكل التهيئة العمرانية علم له تخصصات عديدة من حيث التشكيل و التصميم و هي مرتبطة بتنظيم و إعداد المجال سواء على المستوى الوطني أو المستوى المحلي . و هدفها بصفة عامة دراسة العلاقات العمومية للمجتمعات البشرية. مرتكزة في ذلك على مجموعة من المقاييس التقنية و الإداري والاقتصادية و الاجتماعية التي تؤدي إلى التطور الوطني و المحلي و الإنساني ، و ذلك في شكل تجمعات حضرية كما تعني أيضا الفن في التعمير و البناء و الإنشاء.

و الهدف من هذا هو تحقيق وتجسيد التنمية الشاملة و ذلك على المدى البعيد و على جميع المجالات المختلفة. و التي تدعمها السلطة و تركز اهتمامها على الاتجاهات العامة بمساعدة الممثلين الاقتصاديين و الاجتماعيين، كما تعتبر أسلوب و منهج يوضح الصورة الاقتصادية و الاجتماعية التي يهدف إلى تحقيقها لتحديد الاحتياجات و المتطلبات على المدى البعيد. و بمعنى أكثر وضوحا هي استجابة و رد فعل لعدم الاكتفاء و الإخفاق من تحقيق محاور التنمية، بالإضافة إلى تحقيق سياسة التوازن الجهوي و حماية البيئة و المحيط من التلوث و تطوير أفضل في مستوى الأحياء و إنشاء مراكز حضرية تستوعب الزيادة و التحكم في النمو السكاني.

4-1 أشكال التهيئة العمرانية:

وهذه التهيئة تخضع في عملية تطبيقها إلى مجموعة من: 4-1-1- التهيئة المنظمة و المخططة القوانين و التشريعات والتوجهات التي تراعي كافة الأبعاد المتعلقة بهذه التهيئة وتشمل:

أ- تهيئة الوسط الطبيعي: و تتمثل في تهيئة الأوساط الطبيعية مثل الجبال و الغابة و الصحراء و المياه الباطنية و معالجة مختلف الإشكاليات المطروحة في هذا المجال مثل الجفاف الانجراف التصحر التلوث البيئي ... الخ.

وينصب اهتمامها بتهيئة الأوساط القروية بصفة عامة كاستصلاح الأنشطة: ب- تهيئة الوسط الريفي الريفية الرئيسية منها مثل الزراعة و تربية المواشي، تهيئة و ترقية الاستيطان الريفي و تطوير التجهيزات الريفية و الهياكل الأساسية بها و المحافظة على البيئة الريفية و عناصرها.

ج - تهيئة الوسط الحضري و العمراني: يراعي في برنامج التهيئة الوسطية والانسجام و التكامل بحيث لا ينبغي التركيز على مجال معين و إهمال المجالات الأخرى و مراعاة التوازن الجهوي أو الإقليمي في توزيع السكان ووسائل الإنتاج و الخدمات و المرافق. (49)

4-1-2 التهيئة الغير منظمة : يمكن القول أن أغلب البرامج و المشاريع العمرانية التي أنجزت من طرف الدولة و مؤسساتها في الجزائر خاضعة لوسائل التهيئة العمرانية إلا أنه هناك بعض النقائص في البرامج و المشاريع مثل اختيار الموقع، و التعدي على الأراضي الزراعية، و إهمال المساحات الخضراء و إهمال البيئة. الخ. إلا أن الملاحظ في هذا النوع من التوسع العمراني هو عدم الانسجام بين البيوت المنجزة شكلا ، و تباين الارتفاعات من مسكن لآخر، وكذلك الخلط بين المهام السكنية التي أنشئ المنزل لأجلها و الأنشطة التجارية

كما يمكن إرجاع هذه المخالفات إلى ضعف أجهزة المراقبة المعمارية على مستوى الجماعات المحلية و انعدام التوعية المعمارية. هذه الوضعية جعلت من السلطات المعنية تعمل على إعادة النظر في قوانين تسليم رخص البناء ، وشهادة التطابق المعمارية ، و نظام المراقبة و متابعة ورشات البناء من أجل الوصول إلى تركيب عمراني منسجم و متجانس. (50)

حسب قانون تهيئة السياسات القطاعية في مجال التهيئة: 4-1-3 مهام التهيئة العمرانية في الجزائر:

إعطاء أهمية للموارد الطبيعية وخصوصا التربة و الموارد المائية.

توسيع طاقات الإنتاج الصناعي.

تنظيم هيكلية حضارية متوازنة.

تنمية و تطوير تجهيزات التربية و التكوين و الصحة في إطار ترقية اجتماعية لكل مناطق التراب الوطني.

تنمية المنشآت القاعدية للنقل و المواصلات و الاتصالات و الطاقة و التخزين.

حماية المحيط و الأماكن و المواقع الطبيعية و السياحية و التاريخية.

إلا أن الأسباب الهيكلية لعدم التوازن الجهوي من خلال تطبيق أعمال إنمائية تختلف باختلاف المناطق من حيث محتواها ووتيراتها وبهذا الصدد فإن أعمال واختيارات التهيئة العمرانية تتجسد كالأتي:

_تفضيل تنمية الهضاب العليا والمناطق الجبلية.

_تنظيم وتنمية المناطق والحدود.

_تنظيم وتنمية السهول الفلاحية والسفوح والتحكم فيها.

- حماية الساحل والجرف القاري. تنظيم التجمعات الحضرية الكبرى والتحكم فيها. (51)

4-2-2 - أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر: وهي عبارة عن مخططات عمرانية مطبقة في كل منطقة تسمح لها بالتنظيم و المتمثلة في:

4-2-1 المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT):

ويرسم الصورة المستقبلية لجزائر الغد ويحدد التوجهات والمبادئ التي ينبغي أن تتصافر لتحقيقه ، نظرا لكونه يركز على عمل منسق يشمل قطاعات الدولة ومراعاة لضرورات التنمية الوطنية ومتطلبات التضامن الوطني وكذلك خصوصيات أقاليمنا وعوائقها. من هذا فان المخطط الوطني للتهيئة العمرانية يحدد التوجيهات الأساسية في مجال تنظيم التراب الوطني وتنميته... الخ.

4-2-2- المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT):

أداة إستراتيجية لتنمية المخطط الوطني للتهيئة العمرانية. حيث يتولى في حدود مجاله شرح هو وتوضيح التوجيهات والمبادئ المقررة بالمخطط الوطني وبين المخطط الجهوي . ويبين الصورة المستقبلية لإقليم الجهة ويحدد الأهداف الأساسية لتنمين الإقليم الجهوي وقواعد التوزيع المتوازن للأنشطة وتوطين السكن. فالمخطط الجهوي تبادر به الدولة باعتبارها المسطر الرئيس للسياسة التهيئة (52) والتنمية الإقليمية.

4-2-3 - مخطط التهيئة للولاية (PAW) :

حسب التوجيهات والمبادئ المحددة في مخطط التهيئة العمرانية والمخطط الجهوي الذي يهتما. تقوم كل ولاية بإعداد مخططها المتميز. فهو يشرح ويوضح و يضبط على هذا النحو للولاية مختلف مساحات تخطيطها. والتوجيهات البلدية الرئيسية، وكذلك توجيهات التنمية والأعمال الواجب القيام بها. من اجل إعادة التوازن الضروري على مستوى توزيع الأنشطة وتوطين السكان بين مختلف المساحات المخططة ومختلف بلديات كل منها. وتبادر بإعداده الإدارة والولاية بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين للولاية والمجالس مداومة بالولاية والبلديات وممثل الجمعيات المهنية والمستعملين.

4-2-4 - مخطط العمران الموجه:

يوضع هذا الأخير لدراسة المدن الكبرى و المتوسطة حيث يرسم حدودها و يأخذ بعين الاعتبار توسع النسيج العمراني مسبقا على المدى المتوسط. و يحدد استخدام الأرض مستقبلا حسب الاحتياجات

الضرورية للتجمع السكاني من سكن و مرافق و هياكل أساسية وساحات خضراء و تجهيزات و منشآت اقتصادية وغيرها. و استمر العمل بهذا الخطط العمراني إلى غاية سنة 1990 حيث استبدل بوسيلة عمرانية أخرى. بالإضافة إلى ذلك فإن هذا المخطط يرسم معالم التهيئة العمرانية داخل المدينة باعتباره الوسيلة التقنية في العمران.

4-2-5 - مخطط العمران المؤقت:

انتهت صلاحيته في 1990 وهو يشبه مخطط العمران الموجه من أبعاد التهيئة العمرانية و أهدافها، إلا أن هذا الأخير خصص للمراكز الحضرية الصغيرة أو الشبه حضرية. والفرق بين المخططين يتمثل في قصر المدة الزمنية المخصصة لمخطط العمران الموجه. فمصادقة الوصاية على المستوى المحلي (الولاية) كافية لهذا النوع من المخططات العمرانية المؤقتة .

4-2-6 - مخطط التحديث العمراني :

وهو في الحقيقة مخطط ملحق باعتماد مالي يخصص للمدن و بالأخص المدن الكبيرة و المتوسطة الحجم، لغرض ترقية و صيانة مكتسباتها العمرانية العمومية كالطرق و الأرصفة و المساحات الخضراء و المنتزهات و الحدائق العمومية و حدائق الأطفال و غيرها... الخ. و الهدف من هذا المخطط هو تحديث الأحياء القديمة و المتخلفة و خاصة الأحياء التي تعاني من الإهمال بما أنها في حاجة ماسة إلى اعتمادات مالية ضخمة من اجل تنفيذ مخطط التهيئة العمرانية لكل حي. زيادة على ظاهرة الاكتظاظ السكاني و قلة المرافق و التجهيزات التي تعاني مثل هذه الأحياء.

4-2-7 مخطط التهيئة العمرانية للبلدية (PAC)

LE CHEMA L'AMENAGEMENT DE LA COMMUNE.

تشكل البلديات جماعات قاعدية ومجالات تتجسد فيها السياسات التي تحملها إستراتيجيات التهيئة العمرانية . فمجالاتها في الواقع هي الأطر التي يستطيع بها جميع المواطنين المساهمة بصفة ملموسة في عمليات التشاور والاستثمارات المرتبطة بسياسة التهيئة العمرانية بحيث تبادر بها المجالس الشعبية التي تشترك في إنجاز إدارة الولاية والأعوان الاقتصاديين و الاجتماعيين... الخ.

4-2-8 مخطط التوجيه للتهيئة و التعمير:

LE PLAN DIRECTEUR D'AMENAGEMENT ET D'URBANISME

جاء هذا المخطط العام 1990 بمقتضى القانون 90/29 لإعطاء دافعية قوية لسياسة التهيئة العمرانية و استغلال المجال الترابي في الجزائر، وقد لازمه في هذا المنحى أسلوبين من التخطيط - وقد كانت الغاية من استعماله هو: pud . مخطط التوجيه الحضري pos مخطط استغلال الأرض - تنظيم النشاطات الحضرية المختلفة على التراب أو المجال الوطني. - تسيير النشاطات الاقتصادية وتحويلها و إعادة تصنيعها.

- إيجاد التوازن في عملية السياسة الحضرية بين مختلف القطاعات الحضرية المختلفة (الصناعية - الإدارية - الزراعية... الخ). (53)

وهذا المخطط المعماري الجديد يختلف عن مخططات التعمير التي سبق التطرق إليها في كونه لا يهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمراني للتجمع الحضري فحسب، بقدر ما يتناول التجمع الحضري داخل إطاره الطبيعي و البيئي. وينظم العلاقات بينه وبين باقي نقاط الوسط الأخرى الموجودة على المستوى المحلي والإقليمي ويراعي جوانب الانسجام والتناسق بينه وبين جميع المراكز الحضرية المجاورة. فبالإضافة إلى كونه يهتم بالجوانب المعمارية التوسعية للتجمع الحضري، فإنه يرسم و يحدد أفاق توسعه وعلاقته الوسطية مستقبلا، كجزء من الكل على المستوى الإقليمي وكخلفية عمرانية للنسيج الحضري و المعماري على المستوى الوطني.

وهو بذلك يقضي على الطابع التقني الانفرادي المستقل الذي كان ينتهي مع حدود المخطط التوجيهي للعمران والذي انتهت صلاحيته سنة 1990. ليملا الفجوات التي كانت تفصل التجمع الحضري عن أوساطه المجاورة، بحيث لا يترك مجالا للتوسع العمراني غير المنظم. و يراعي في إعداد التوجهات الوطنية الإقليمية و المحلية لتخطيط المجال و التسيير الحضري ويحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو لعدة بلديات متجاورة تجمعها عوامل مشتركة، كما يأخذ بعين الاعتبار جميع تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويحافظ على توجهات مخطط شغل الأراضي و يحترمها، و يضبط صيغة المرجعية في استخدام الأرض و المجال حاضرا و مستقبلا. و يتكون من تقرير تقني و خرائط و رسوم بيانية و إحصائية.

أ- مجالات استعماله. وتتحدد فيما يلي:

- * دراسة تحليلية للوضع السائد في الجهة مع دراسة تقديرية مستقبلية للجهة في المجال التنموي والاقتصادي و الديموغرافي .
- * العمل على إعداد مخطط التهيئة وتعديلاته من حيث الدوافع و الأهداف المرسومة.
- * تحديد المدة و المراحل الأساسية لانجاز هذا المخطط .
- أما فيما يخص الخرائط و البيانات المرفقة مع التقرير يجب أن توضح الجوانب الأساسية التالية.
- * الاستخدام الشامل للأرض حاضرا و مستقبلا على مستوى الجهة المدروسة .
- * تحديد مختلف المناطق القطاعية ووظائفها العمرانية، مع التركيز على مراكز التوسع العمراني و مناطق لتحديث الهيكلة العمرانية .
- * تحديد مواقع المعالم الحضرية التاريخية والأثرية أو الطبيعية من اجل حمايتها
- * تحديد الأوساط و الفضاءات الشاغرة و التجهيزات العمومية.
- * التنظيم الشامل لشبكة النقل والمواصلات حاضرا و مستقبلا .

كما ترفق هذه الوثائق بتصاميم قطاعية تفصيلية ذات مقاييس رسم مكبرة لمختلف المناطق التي يتناولها العام ومع مراعاة الدقة الفائقة في وضعها . و حسب قانون التعمير الجزائري وخاصة القانون المتعلق بالمخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير فان كل بلدية من التراب الوطني مجبرة بتغطية مجالها بمخطط للتهيئة و التعمير .

ب- عمله و سير انجازه.

يتم إعداد مشروع المخطط بمبادرة من رئيس المجلس البلدي الشعبي و تحت مسؤوليته و يتم الإشراف على أعداده من طرف المجلس ألتنسيقي للمجالس الشعبية البلدية المعنية بالأمر. كما تشارك جميع المصالح الحكومية المحلية كذلك في إعداده تحت إشراف مديرية التعمير و البناء . وهو ينجز عبر ثلاث مراحل أساسية :

- مرحلة الدراسة والتقييم للأوضاع السائدة حاضرا ، والتقدير لآفاق التطور مستقبلا في المجالات ذات الأبعاد الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعيةالخ.

- طرح الاختيارات و نماذج و فرضيات التهيئة المقترحة مع إبراز جميع إيجابياتها و سلبياتها .

- تتم المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير في الجزائر تبعا للحالة و حسب أهمية البلدية أو البلديات المعنية بالأمر .

مخطط شغل الأراضي: 4-2-9-

ينظم مخطط شغل الأراضي استخدام الأرض أو المجال على ضوء توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير . وهو بالتالي إلزامي لكل بلدية عبر التراب الوطني.

أ- أهدافه:

✓ تحديد المناطق العمرانية بكل دقة و تفصيل ومجالات استخدامها(مناطق سكنية، مناطق الخدمات و التجارة، مناطق الصناعة و التخزين، المناطق الطبيعية والغابات، المساحات الخضراء، الأراضي الفلاحية و الفضاءات وأماكن الراحة و الترفيه...الخ).

✓ يحدد مخطط شبكة الطرق و المواصلات ومواصفاتها.

✓ يحدد الأحياء التي تهيك و يجري تحديثها وتطويرها.

✓ يحدد مواقع الأراضي المخصصة للتجهيزات العمومية.

✓ يحدد باقي شبكات الهياكل الأساسية كالمياه الصالحة للشرب والغاز الطبيعي والصرف الصحي وأماكن رمي النفايات.

ب- مكوناته: يتكون مخطط شغل الأراضي من عدة وثائق أهمها:

الدراسات التحليلية للمخطط و أبعاده التهيوية و التنظيمية المستمدة من السياسة الوطنية في مجال التهيئة العمرانية و الإقليمية بصفة خاصة و التهيئة القطرية بصفة عامة. وتوضح في هذا المخطط

جميع الضوابط المجالية و الأهداف المحددة بدقة لاستخدام الأرض و الوسط طيلة مدة زمنية معينة على المدى المتوسط. ويرفق مع التقرير التحليلي الخرائط و الرسوم البيانية لمختلف المناطق و الأوساط التي يغطيها مخطط شغل الأراضي، ويراعي فيها الدقة الفائقة و التفصيل الجيد باستخدام مقاييس الرسم المكبرة.

ج-الجهات المكلفة به:

يخضع تقريبا لنفس الإجراءات التي يخضع لها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بدءا من المجلس الشعبي البلدي، إلى الوصاية على مستوى الولاية محليا، فالوزارة أو عدة وزارات معنية بالأمر على مستوى المركزي. تبعا لأهمية البلدية أو البلديات التي يغطيها مخطط شغل الأراضي من الناحية العمرانية والسكانية والاقتصادي. وعادة ما تتم المصادقة على المخططين مع بعض مخطط شغل الأراضي و المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية.

ونظرا للتغيرات التي تحدث في المجال الترابي، فان مراجعة وإدخال التعديلات على مخططات شغل الأراضي واردة باستمرار. لهذا السبب تنشأ لجنة متخصصة تحت إشراف الولاية و باشتراك المنتخبين المحليين لمعاينة هذا التغيير في مخطط شغل الأراضي والتأكد من صحته و خدمته للصالح العام قبل أي اعتبار، ثم يرفع تقرير تقني إلى الوصاية المحلية أو الوزارة المعنية لإدخال هذه التغيرات بشكل رسمي أو رفضها، وكل تغيير في مخطط شغل الأراضي يجب تأكيده بواسطة قرار ولائي أو وزاري أو مرسوم تنفيذي عن تغطيته لمنطقة إستراتيجية .

كما يجب على المشاريع والبرامج و التوجيهات الواردة في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير أن تكون متناسقة مع المخطط شغل الأراضي بصفة خاصة، ومخططات التنمية والتهيئة العمرانية على

المستوى المحلي و الإقليمي و الوطني بصفة عامة.وبناء على هذه التحليلات في إطار سياسة الإقليم يتم تحضير المخطط العام للإقليم محتويا على الدراسات والتوصيات اللازمة. كما يجب على الجهات المكلفة بإخضاع هذه المخططات الى الدراسة العلمية الواقعية، وإبراز في مختلف مراحل انجازه جميع الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية...الخ.التي تتحكم في تطور وتوزيع السكان عبر مختلف مناطق الوطن.

4-2-10 المناطق الصناعية:

تعتبر المناطق الصناعية في الجزائر وسيلة من وسائل التهيئة العمرانية واستخدام الأرض وأصبحت المناطق الصناعية تكون جزءا مهما من النسيج العمراني في الجزائر، ويشترط عادة في تكوين منطقة للنشاط الصناعي بالتجمعات، تواجد خمس وحدات صناعية على الأقل قادرة على توفير ألف منصب

شغل صناعي أو أكثر. أما من حيث المساحة المخصصة للمناطق الصناعية في الجزائر فهي متفاوتة وتتراوح عموما في المناطق الصناعية التي أنجزت ما بين 50 و 2000 هكتار.

والمناطق الصناعية تندمج في المخططات العمرانية، وتنسجم مع استخدام الأراضي المخصصة لمختلف الأنشطة الحالية والمستقبلية والمنصوص عليه في مخطط شغل الأراضي، وقد أنجز عدد كبير منها من طرف الصندوق الجزائري للتهيئة القطرية في الفترة ما بين 1966 إلى غاية 1990، وصل إلى حدود 120 منطقة صناعية، إلا أن هذه المناطق الصناعية تواجه بعض الصعاب في مجال الهياكل الأساسية والتسيير، وأيضا وحدات الإنتاج بها منافسة شديدة في مجال الإنتاج بسبب استيراد البضائع المصنعة الأجنبية دون قيود أو حماية للمنتج الوطني، بعد الانفتاح على اقتصاد السوق. (54)

4-2-11- المناطق السكنية الحضرية:

بدأ العمل بهذه الوسيلة العمرانية في الجزائر منذ 1975، بهدف التحكم في التوسع العمراني، حيث شهدت أغلب المدن الجزائرية بمختلف أنماطها وأحجامها توسعا في نسيجها الحضري بواسطة هذه الوسيلة المعمارية في الثلاثين السنة الأخيرة . وتتمركز كثافة هذه المناطق السكنية الحضرية الجديدة بالأخص في المدن الكبرى المترو بولية مثل: مدينة الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة. ثم تأتي المدن المتوسطة الحجم في الدرجة الثانية مثل: تلمسان، سيدي بلعباس، الشلف، معسكر، سعيدة ، مستغانم، أخرى في المرتبة الثالثة تيارت، المسيلة، البليدة، تيزي وزو، بجاية، سطيف، المدية.. الخ، ثم تليها مدن مثل: مغنية، الغزوات، غليزان، بشار، الأغواط، ورقلة، أدرار وغيرها.

كما يلاحظ أن أكبر هذه المناطق السكنية الحضرية الجديدة أخذت مواطنها في المدن الكبرى بسبب الانفجار السكاني، في بعض هذه المناطق السكنية يضم ما بين 6000 و 10000 سكن، كما الحال في مدينة الجزائر، وهران. وإن نجحت هذه الوسيلة في حل أزمة السكن في البلاد و التخفيف من حدتها فإنها لم تتجو من الانتقادات وذلك بإخفاقها في توفير جميع الهياكل و التجهيزات الضرورية لسكانها، بحيث لا تزال بعض المساكن المتواجدة على حواف المدن عبارة عن مرافد فقط زيادة على مشكلة النقل كما وجه الانتقاد إلى الوعاء العقاري الذي أقيمت فيه هذه المناطق السكنية والذي اقتطع في أكثر الحالات من الأراضي الفلاحية الخصبة.

وقد أنجزت جميع هذه المناطق السكنية في إطار المخططات الوطنية أو المخططات الولائية والمخططات البلدية للتنمية من جراء الاعتمادات المالية الحكومية المسخرة لقطاع السكن، كما تمت جميع العمليات العمرانية في هذا المجال بواسطة الصندوق الوطني للتهيئة القطرية الذي تولى الدراسات التقنية، أما الإنجاز فقد تولته عدة شركات و مؤسسات وطنية للبناء مثل الشركة الوطنية لأشغال السكن والبناء وغيرها.

ولم يشارك القطاع الخاص الوطني و الأجنبي في الإنجاز، إلا بنسب ضئيلة مثل المناطق السكنية التي أنجزت من طرف شركة حسناوي بسيدي بلعباس، وبعض مشاريع البناء الأخرى التي تولت إنجازها شركات أجنبية في إطار الشراكة مع شركات البناء العمومية.

4-2-12- المدن الجديدة:

تبنت الحكومة الجزائرية سياسة المدن الجديدة لمواجهة التحضر السريع خاصة عبر الشريط الساحلي، وما ينجم عنه من انعكاسات خطيرة على الوسط الطبيعي وتراجع المساحات الفلاحية. ولمواجهة هذا المشكل قامت الحكومة الجزائرية سنة 1995 بإنشاء مدن جديدة قرب المدن الكبرى المتروبولية (الجزائر، وهران، قسنطينة) وذلك لتحقيق التوازن في الشبكة الحضرية و التخفيف من أزمة السكن والقضاء على الأحياء القصديرية، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

إن هذه الفكرة (المدن الجديدة) في حد ذاتها تحتاج إلى استثمارات ضخمة لإنجاز مثل هذه المشاريع الطموحة، لأن المدن الجديدة لا تقتصر على إنشاء مرقد للبشر فقط بقدر ما يشترط توفير جميع الهياكل الأساسية والتجهيزات التجارية والاجتماعية والثقافية والإدارية الضرورية زيادة على تواجد المؤسسات الاقتصادية التي تضمن لها نوعا من الاستقرار و الاستقلالية.

وبالتالي فأشكالية التحضر السريع تحتاج إلى دراسات وأبحاث معمقة لإيجاد أحسن البدائل والحلول وللاستفادة في هذا المجال ينبغي تتبع تجارب البلدان المتقدمة، حيث كانت أول تجربة في إنجلترا بعد الحرب العالمية الثانية لتظهر فيما بعد في باريس وباقي الأقاليم الكبرى بأوروبا وأمريكا الشمالية واليابان بحيث أصبحت المدن الجديدة نموذجا معماريا يقتدى به في عملية التوسيع العمراني .

4-2-13- التجزئة:

توجد مخططات عمرانية تهدف إلى توفير السكن الحضري الفردي المنظم والمنسجم مع النسيج العمراني، والمدمج ضمن مخططات توجيه التهيئة العمرانية تعرف بالتجزئة، والتي تقوم البلديات ووكالاتها العقارية بتهيئتها والإشراف على إنجازها من اجل توفير السكن الفردي في إطار البناء الأفقي المعروف بالبناء الفردي أو الذاتي.

يتولى المستفيدون من شراء الأراضي المفروزة والمهيأة في التجزئة من طرف البلدية أو وكالاتها العقارية ببناء سكنهم بشكل مستقل اعتمادا على شروط رخص بناء المسلمة من طرف مديرية التعمير

والبناء التي تحدد المظهر الخارجي للسكن وارتفاعه ومقاييس الهندسة المعمارية المطلوبة في السكن، وتحدد مدة الانجاز واستخدام المشروع بعد الانجاز...الخ. (55)

وقد ساهم نمط التجزئة في توفير السكن الفردي المنظم بشكل ملموس في مختلف أرجاء البلاد، إذ يشير الديوان الوطني للإحصائيات في وثائقه المتعلقة بموضوع السكن عن انجاز ما يقرب من 1.5 مليون سكن في المدة ما بين 1966 و 1992 في هذا الإطار وبواسطة الأفراد الذين استفاد أغلبهم من سلفة قدمها الصندوق الوطني للتوفير بفوائد منخفضة جدا ولمدة تتراوح ما بين عشرة وعشرين سنة، إلا أن هذه الوسيلة المعمارية التي تهدف إلى توفير السكن الحضري من جهة وضبط التوسع العمراني المنظم من جهة أخرى، تعرضت إلى انتقادات كثيرة خاصة فيما تعلق الأمر بالتأخير من طرف البلديات ووكالاتها العقارية في توفير الهياكل الأساسية من الماء والغاز والكهرباء وأنابيب تصريف المياه المبتذلة وتهيئة الطرق والتجهيزات الضرورية من مدارس وأسواق ومرافق عمومية وإدارية مساجد... الخ ، وغياب المراقبة والمتابعة المعمارية خلال انجاز السكن من طرف الإدارة البلدية المحلية. كما لوحظ في اغلب التجزئات غياب الوعي في طريقة التصميم المعماري لدى ملاك البيوت المنجزة بسبب كثرة مخالفتهم المعمارية وعدم احترامهم للمقاييس والتصاميم المتفق عليها مع مديرية التعمير والبناء والإدارة للبلدية المحلية الأمر الذي أدى إلى غياب الانسجام بين البيوت المنجزة من حيث الشكل الخارجي والارتفاع وعدم احترام المساحات المخصصة للحدائق داخل البيوت...الخ.

خامسا - مستقبل التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة:

تمهيد: تقاديا لكل انحراف عن المسار الصحيح للتهيئة العمرانية، و عملا على عدم تبديد الجهودات سدى، لزم وضع قواعد تسيير صارمة من أجل تجنيد و توجيه الموارد المالية و الطبيعية و البشرية؛ وعليه فإنّ الدولة بصفتها الضامن لديمومة المؤسسات و سلامة التراب الوطني و التماسك و الاستقرار الاجتماعيين، عليها أن تسطر سياسة جريئة للتهيئة العمرانية تتلاءم كليا وفق متطلبات و آليات اقتصاد السوق من جهة، و تكيف فيها تدخلها الدائرة بين التحفيز و الردع، و بين التمويل و التقنين و التنظيم من جهة أخرى.

1-5 التوجهات السياسية الكبرى في مجال التهيئة العمرانية:

إن الوضعية الحالية لترابنا الوطني تترجم على مستوى تجهيزها و نشاطاتها المتطورة أو المحدثة منذ الاستقلال ، مجهودات تنموية أكيدة ذات نتائج معتبرة من الناحية الكمية؛ و إن كان جزء منها قد أخفي بنتيجة النمو الديموغرافي الحاد أو بسبب الأزمة الاقتصادية التي أبطأت منذ 1987 عمليات التنمية نفسها و خاصة في مستوى توفير مناصب الشغل و الاستثمارات.

كما كان مسطرا له، فإنه "طراً على المسار الاستراتيجي للتهيئة العمرانية إدراج عدة عوامل، أو على الأقل التركيز عليها"، و التي بحكم فاعليتها و ثقلها من شأنها أن تلعب الدور التصحيحي لسياسة شغل المجال بالجزائر، فمن هذه العوامل:

5-1-1-1- مراجعة المنظومة القانونية والتشريعية:

إن عمليات الضبط و التعديل التي تخص هذه الفترة و التي تنصب أساسا على التطبيق الفعلي للقوانين والنصوص و الأدوات المتصلة بتسيير الإقليم الوطني و موارده، بهدف تقليص حالات تبذير الموارد المتاحة (التربة المياه، الغابات ..) و النصوص القانونية المتعلقة بقانون المياه؛ البيئة؛ التهيئة العمرانية؛ و بالعقار جديدة بأن تعدل و تتم بخصوص بعض النقاط، و نظرا لمكانة السهوب و الجبال و المدن الجديدة فإنه ينبغي إصدار قوانين تتعلق بها، وبالفعل فقد صدر في هذا الإطار بعد سنة 2000 القوانين التالية:

- القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الإقليم و تدميته المستدامة، ج ر 77.
- القانون 02-08 المؤرخ في 08 مايو 2002 يتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها، ج ر 34.
- القانون 03-10 مؤرخ في 19 يوليو 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج ر 43.

5-1-2- إيقاف النزوح الريفي:

إذا كانت هذه الظاهرة تتولد عن النسبة العالية من البطالة في المناطق قليلة الحيوية (كالجبال، سفوح الجبال، السهوب..) فإن حملة التقليل و تجنب التنقلات السكانية تتمثل في العناية بالأوساط الريفية التي يمكن أن تتم لصالحها أعمال متنوعة يتحقق الإستقرار فيها ابتداء من توفير الواسع للخدمات العمومية، و تسيير الحصول على القروض، و الترقية الناجعة لحركة الجمعيات و التعاونيات.

5-1-3- إنعاش الهياكل الكبرى الخاصة بالتشغيل و الأنشطة:

هو جانب آخر من عمليات إحداث الاستقرار، يهم الحركات الديموغرافية بين الجهات التي لا يمكن تجنبها إلا من خلال عملية توازن مستمرة (مع منح امتياز نسبي للجهات الداخلية) عن طريق الأشغال الكبرى للتهيئة العمرانية، و إنعاش التشغيل و إحداث أنشطة بواسطة اللامركزية الصناعية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و برامج سكنية اجتماعية و التجهيزات.

إن أعمال القطيعة تهم ابتداء من الأمد القصير جميع التغييرات الأساسية للمواقف و أنماط السلوك أو الإجراءات التي هي شرط لنجاح عمليات الضبط و الاستقرار ، أو التطبيق اللاحق لإستراتيجية تهيئتنا العمرانية؛ و لكي تتم عمليات القطيعة هذه يمكن أن نسجل ما يأتي:

- التخلي عن طرق التخطيط المركزي سواء فيما يخص التطور و تقييم المشاريع أو إعداد المعايير.

- نبد إعطاء الأسبقية لنتائج الأمد القصير.
 - ضرورة التنسيق القطاعي الفعلي و إصدار الأحكام في كل شفافية.
 - استئناف و توسيع الأشغال الكبرى للهياكل الأساسية المخصصة لداخل البلاد على أساس هذا التنسيق الصناعي. (56)
 - التزام الدولة و الإدارة فيما يخص التطبيق الفعلي لخيارات التهيئة العمرانية بجميع أدواتها.
- و بصدد الأمد القصير المقصود، فالأمر يتعلق في الواقع و لا سيما من حيث البرامج و الأعمال بتنفيذ كل ما يحضّر لأهداف الأمد الطويل و يتوقف عليه، و من بينها تحقيق إعادة تثمين الجهات الداخلية على الخصوص.

5-1-4- انطلاق برنامج المدن الجديدة و سياستها:

و ذلك بانطلاق أشغال إنجاز المدن الكبرى التابعة للجيل الجديد منها، و الشروع في الدراسة لإنجاز المدن الأخرى، و كما سبق أن ذكرنا أنه قد صدر القانون 02-08 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها، فحسبما ورد في أحكامه أن مصطلح "المدينة الجديدة يعني كلّ تجمّع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة، و تشكل المدن الجديدة مركز توازن اجتماعي و اقتصادي و بشري بما يوفّره من إمكانيات التشغيل والإسكان و التجهيز".

و يندرج إنشاء المدن الجديدة ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة التي تهدف إليها أدوات تهيئة الإقليم، حيث ينص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على إمكانيات إنشائها و يحدد وظائفها و موقعها، و ذلك بالتقيّد بمعيّار التلاؤم مع تنظيم و تنمية المنشآت القاعدية الكبرى و المرافق الجماعية ذات المنفعة الوطنية المقررة في المخططات القطاعية. و لا يمكن إنشاء مدن جديدة إلاّ في الهضاب العليا و الجنوب، غير أنه و بصفة استثنائية، و تخفيفا للضغط على المدن الكبرى: وهران و الجزائر و قسنطينة و عنابة، فيمكن إنشاء مدن جديدة في المنطق الشمالية للبلاد.

جاء القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ليحدّد التوجيهات و الأدوات المتعلقة بذلك، و التي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة و مستدامة على أساس الاختيارات الإستراتيجية. حيث تسيرّ الدولة هذه السياسة بالاتصال مع الجماعات الإقليمية في إطار اختصاص كلّ منها، و بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين و الاجتماعيين للتنمية، حسب خصائص و مؤهلات كل فضاء جهوي، وذلك رمياً إلى ضمان الأمور التالية:

- تعويض العوائق الطبيعية و الجغرافية للمناطق و الأقاليم لضمان تثمين الإقليم الوطني و تنميته و إعمارها بشكل متوازن.
- تصحيح التفاوت في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية و محاربة كل أسباب التهميش و الإقصاء الاجتماعي في الأرياف و المدن على حدّ سواء.

- دعم الأنشطة الاقتصادية بحسب أماكن تواجدها و ضمان توزيعها و انتشارها و تدعيمها في كافة تراب الإقليم الوطني.

- التحكم في نمو المدن و تنظيمه.

و يشير القانون إلى أن "الأداة الرئيسية و الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية في تطبيق هذه السياسة تتمثل في **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**، الذي يهدف إلى:

- الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني و خاصة توزيع السكان و الأنشطة الاقتصادية على كافة الإقليم.

- تامين الموارد الطبيعية و استغلالها عقلانيا.

- التوزيع الفضائي الملائم للمدن و المستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية و قيام بنية حضرية متوازنة.

- دعم الأنشطة الاقتصادية المعدّة حسب الأقاليم.

- حماية التراث التاريخي و الثقافي و ترميمه و تثمينه.

- تماسك الاختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية.

كما يضع المبادئ التي تحكم البني التحتية الكبرى للنقل والتجهيزات الكبرى و الخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، و يحدّد كفاءات ضمان المحافظة على المناطق الساحلية و الجرف القاري و حمايتها و تثمينها؛ و لم يهمل المخطط الجانب الاقتصادي حيث نصّ على ضرورة إقامة تنمية اقتصادية متكاملة تتنوّع فيها طبيعة النشاط و ذلك في المناطق الجبلية. و للاستزادة أكثر عن محتوى المخطط يرجع إلى المواد 07 إلى 18 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تتميته المستدامة إن استقراء و تحليل المخططات التوجيهية التي وُضعت لتطوير الإقليم و تنمية مناطقه يوصلنا إلى نتيجة أنه قد شمل اختصاص عدد كبير من الإدارات المركزية، بل و الحساسة منها، و على سبيل المثال لا الحصر نذكر: المياه، المطارات الموانئ، التنمية الزراعية، الصيد و الموارد الصيدلة، التكوين، الصحة وغيرها كثير؛ و هذا ما يبرز في الحقيقة أهمية تهيئة الإقليم و اختصاصها الأفقي.

و بالموازاة مع التوجيهات المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وُضعت المخططات التالية:

- المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل الذي يترجم الترتيبات الخاصة بالمحافظة على الفضاءات الهشة والمستهدفة و تثمينها بالنسبة للمناطق الواقعة على طول الشريط الساحلي.

- المخطط التوجيهي لحماية الأراضي و مكافحة التصحّر.

- المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم المحددة للتوجيهات و الترتيبات الخاصة بكل برنامج جهة، ولتوضيح هذا الأخير نصّ القانون في طياته على مفهوم الحاضرة الكبرى، المساحة الحضرية، المدينة الكبرى، المنطقة الحساسة. و في هذا الشأن وُضعت تسع (9) فضاءات جهوية لتهيئة الإقليم و تتميته

تشمل كافة التراب الوطني ومخططات تهيئة الإقليم الولائي التي توضح و تثمن الترتيبات الخاصة بإقليم كل ولاية.

و في سبيل تجسيد تلك البرامج و المخططات على أرض الواقع، فإن تمويلها الذي يكون عن طريق الدولة سيكون موضوع قوانين متعدّدة السنوات، كما تنصّ قوانين المالية على الإجراءات المحفّزة بغرض تطوير الفضاءات و الأقاليم و الأوساط الواجب ترقيتها. كما نصّ القانون على إمكانية إبرام عقود تنمية تشترك فيها الدولة و مختلف الفاعلين من جماعات محلية و المتعاملين و الشركاء و الاقتصاديين، للقيام بأعمال و برامج المخططات التوجيهية السالفة الذكر.

5-2 التوجهات المستقبلية :

هناك مسألتين يدور عليهما مدار التفكير العقلاني لتهيئة عمرانية صحيحة، تتمثل الأولى في مبدأ العبء الديموغرافي للمنطقة التالية، و التي طُرحت منذ المخطط الوطني للتهيئة العمرانية المعدّ في بداية الثمانينات؛ أما الثانية فتتعلق بالتحكّم في وتيرة العمران، من أجل ذلك كُتفت الأعمال في آفاق 2020 عليهما على الشكل الذي سنتعرض له في المطلبين التاليين:

5-2-1: إعادة الانتشار الديموغرافي و تقليص العبء على منطقة التل.

حيث تُوجّه الأعمال إلى التصحيح التدريجي للإختلالات الخطيرة وفقا لخيار "الهضاب العليا" من خلال ترقية الجهات الداخلية (التنمية الجهوية) ، ببرمجة عمليات متابعة لصالح فئة الشباب المقبلين على دخول الحياة العملية، فهذا الأفق يهّمهم و يمّسهم بالدرجة الأولى، و هذا كله ضمن استراتيجيه الدولة الرامية - في إطار تحقيق التوزيع الديموغرافي المتوازن- إلى:

- إنجاز الأشغال الكبرى للتهيئة العمرانية الموجهة إلى توفير شروط الاستقبال الجذابة سواء بالنسبة للنشاطات أو بالنسبة للسكان و تحقيق مدن جديدة معدّة لاستقبال هذه النشاطات.
- وضع الحوافز المالية و المادية المختلفة لتسهيل إعادة الانتشار في التراب الوطني عن طريق ترقية النشاطات و الخدمات.

و يوضح الجدول في الصفحة الموالية المنطلقات و الاتجاهات حسب أحجام التحويلات الديموغرافية المتوقعة، و ذلك وفقا للحالات الديموغرافية الحالية الخاصة بكل جهة بالنسبة لعام 2010 بالنسبة للهدف المدرج في الجدول فالمقصود منه التقليل من العبء السكاني أو الفائض و 2020. الديموغرافي.

كما يحسن بنا التذكير أن هذه التحويلات ليست تنقلات جبرية للسكان تنظمها و تنفذها السلطات العمومية، لكن ينبغي أن تكون ثمرة الحوافز على الهجرة الطوعية نحو الجهات المراد ترقيتها. حيث وُضعت فضاءات جهوية لتهيئة الإقليم و تنميته و التي من ضمنها الهضاب العليا المحسوب على العرض الجزائري شرق- وسط- غرب، إرجع إلى المادة 48 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة

الإقليم و تنميته المستدامة. أنظر المادة 57 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة.

جدول (3) تطور السكان حسب الجهات على المدى 2010 - 2020:

2020		2010		2000	1990	السنوات
السكان	الهدف	السكان	الهدف	السكان	السكان	الجهات
5900	1000 -	5993	500 -	5444	4335	الشمال الغربي
10300	2000 -	10966	1000 -	10226	8316	الشمال وسط
4700	1000 -	5188	500 -	4854	3948	الشمال الشرقي
20900	4000 -	22147	2000 -	20524	16599	المجموع الفرعي في التل

4900	1500 +	2829	500 +	1374	1435	الهضاب العليا الغربية
5300	1500 +	3066	1000 +	1629	1218	الهضاب العليا الوسطية
6400	0	6540	0	1596	2544	الهضاب العليا الشرقية
16600	3000 +	11435	1500 +	7599	6197	المجموع الفرعي للهضاب
4400	500 +	2994	300 +	2087	1566	الجنوب الغربي
2300	500 +	1431	200 +	952	705	الجنوب الشرقي
6700	1000 +	4425	500 +	3039	2271	المجموع الفرعي في الصحراء
44200	/	38007	/	31162	25067	الجزائر

و عليه فالجدول يعكس من حيث البرمجة التفاضلية تحقيقا لفائدة مناطق الاستقبال:

- أعداد إضافية بـ 736.000 و 291.000 منصب شغل على التوالي للهضاب العليا و الصحراء خلال العشرية 2010-2020.

- أعداد إضافية بـ 819.000 و 368.000 على التوالي لنفس المناطق خلال العشرية التالية لها. و في المرحلة الثانية، تُوجّه تقريبا غالبية مناصب الشغل المراد إحداثها إلى المناطق الداخلية. و هكذا تقتصر المنطقة التالية في حدود 2020 على 20.900.000 نسمة أي عدد السكان الذي تكون قد بلغت من قبل عام 2000. فلن تضمّ آنذاك سوى 47 % من مجموع سكان البلاد، و يمكن أن تتواصل حركة التقليل الديموغرافي بسهولة (حسب نفس الإجراءات) حيث تستقر عند هذا السقف: 21 مليون.

5-2-2 : التحكّم في العمران.

إن المدينة بعموم أحوالها و الجزائرية على وجه الخصوص لا يجب أن تكون مجالاً للإقامة فقط، بل يجب أن تكون مجالاً اقتصادياً واجتماعياً... الخ. يعمل على تفعيل كل العوامل المساعدة على ترقية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، ويساعد على تطوير نظام شبكة تضامنية و متناسقة و متوازنة يحرك عجلة التنمية المنسجمة و المستدامة. فبالموازاة مع الأعمال المزمع إنجازها في ميدان الشغل و المنشآت القاعدية و التجهيزات، تبرز ضرورة التحكم في العمران و السير بوتيرة تعميم عقلانية. (57)

إن خيارات إعادة تنظيم دعائم العمران تُسجّل تحت هدفين:

- التحكم في ظاهرة التعمير الساحلي، عبر شريطٍ للمدن الجديدة المتمركزة على ضواحي الحواضر الكبرى.

- إعادة تحريك المجالات الداخلية للمناطق الشمالية، و جهات الهضاب العليا و الجنوب عبر ترقية التجمعات بالتنمية الاقتصادية و التنسيق الجهوي.

و الهدف بالنسبة إلى التطور الإيجابي لسكان المدن و الأرياف هو احتواء معدّلات العمران في مختلف المناطق بنسبة 70 و 75 % عام 2020؛ فالمجهودات المطلوب بذلها في الأوساط الريفية حسب أوجهها المختلفة (الشغل و التجهيزات...) يجب الأخذ بها وفق الكيفيات الآتية:

لفترة 2010-2020 يجب تلبية الطلبات الإضافية التي تنجم عن زيادة سكان الأرياف (عدى المنطقة التالية) أي 695000 نسمة في الهضاب العليا و 320000 نسمة في الصحراء، بواقع معدّل خمسة أفراد تحت كفالة منصب عمل فلاح (بمتوسط ستة أفراد في كل عائلة) يمكن تقدير الحالة المثلى التي يجب أن تؤوّل إليها المناصب المتاحة في الأوساط الريفية في افاق 2020.

و عليه فإن الأمر يتعلق في هذه الفترة بالحث على إحداث مناصب شغل ريفية بالمناطق المُتطلّبة لتطور سكاني على الوتيرة التالية:

- على مستوى المنطقة التالية يؤدي هذا الأفق إلى تقليص سكان الأرياف (1512000) و عليه يمكن التفكير في تقليص معدل البطالة بها، و تحسين الإنتاجية الفلاحية بالخصوص، و فائض مناصب العمل المراد تخصيصها للعاطلين، سيبلغ 2268000 منصب.

- بالنسبة للمنطقتين الأخرين، فإن الفائض من سكان الأرياف سيتطلّب على العكس من ذلك مناصب ريفية كثيرة خلال الفترة، أي بالإبقاء على معدل البطالة في حدود 10 % ، بتفصيل 105700 منصب للهضاب العليا و 48000 منصب للصحراء.

و هذه الأهداف قابلة للوقوع و التحقيق تماماً لأن الأمر لا يتعلق بمناصب الشغل الفلاحية وحدها، ولكن بمجموع النشاطات التي يمكن تطويرها في الأوساط الريفية في ذلك الخدمات، و مختلف الأنشطة الصناعية أو شبه الصناعية الملائمة للأوساط الريفية، المدعمة و الضامنة لحالات الاستقرار

المنشودة.

5-2-3 خيار "هضاب عليا-جنوب" دراسة حالة الهضاب العليا الغربية.

منطقة الهضاب العليا الغربية تَوَطَّر في حدود خط غرينتش، من الأطلس التلي شمالا إلى الأراضي الصحراوية الغربية الجنوبية، و ترتمي من الحدود الجزائرية المغربية إلى الواد الطويل لغرداية شرقا؛ تتمثل الولايات المندرجة تحت منطقة الهضاب العليا الغربية في "تيارت، تيسمسلت، سعيدة، النعامة، البيّض؛ و تتربّع على مساحة قدرها 124000 كلم 2، بـ 5.8 % من المساحة الإقليم الوطني؛ يغلب عليها طابع الجفاف الذي يكثر كلما توجّهنا جنوبا.

و من حيث المنشآت القاعدية فهي ضعيفة بالمنطقة، يُحاول تدارك أزمة النشاطات التقليدية التي ارتكزت على زراعة الحبوب في الشمال، و الرعي في الوسط و الجنوب . و بقية من الصناعات المخلفة منذ الاستقلال. ولا بد لمنطقة الهضاب العليا الغربية أن توجه نحو التنمية المستدامة، حتى تسجل في آفاق سياسة تهيئة الإقليم ضمن خيار " هضاب عليا- جنوب ". و هذه الدراسة بمثابة توضيح لصورة أفق 2020 من خلال تطبيق المشروع الجهوي.

حسب اتجاه النمو الديموغرافي الحالي، فإن منطقة الهضاب العليا الغربية ستُعنى و تتكّفّل بـ 793141 نسمة تكميلية في أفق 2020 بإجمالي 2460287، و التي ستُضاف إليها نسبة 500000 نسمة عن إعادة بسط السكان شمال- جنوب باتجاه المنطقة. و عليه فإن الأمر يتعلق بمجموع 1300000 نسمة

فعلية موجهة إلى المنطقة، و هو يشكّل هاجسا حول تشغيل هذه النسبة.

جدول رقم رقم (4) يبين تطور سكان الحضر.

تطور السكان الحضري					المناطق
2020	2010	2000	1998	1987	
1010381	688230	499470	478273	275251	تيارت
310989	199475	128854	120750	56160	تيسمسلت
425722	281938	206579	191408	115285	سعيدة

198068	152099	105471	92750	65318	النعامة
259286	166195	107568	92825	62555	البيض
2204445	1487938	1047942	975826	574569	إجمالي المنطقة

إنّ رهان الشغل يستوجب حتمية توفيره بمعدل كاف يشمل كافة القطاعات، و يعمل في آن واحد على الحد من نسبة البطالة الجامحة، و على إشباع الطلب على التعمير و تثبيت السكان بالمنطقة.

و اعتمادا في حسابنا على التقليل من نسبة البطالة إلى غاية 12 % في أفق 2020، فإن مرامي خلق مناصب عمل تكون بـ:

- 90000 منصب موجهة لسدّ الحاجة الحالية (بمعدل 30 % من البطالة).

- 300000 منصب لمواجهة الطلب الإضافي في اللاحق.

و من المفترض أن تدرج نسبة 130000 من بين 390000 منصب جديد ضمن النشاطات المنتجة (الصناعة و الزراعة) و تمثّل بذلك ثلث هيكل العمل الكلي بالجزائر (حيث يتعلق باقي الثلثين بقطاع الخدمات) بمعدل خلق 6500 منصب عمل في العام إلى غاية أفق 2020.

و بتحقيق هذه الضرورة و هذا الرهان، مع مراعاة الجانب النوعي و تلبية وسائل الراحة و الرفاهية و كافة متطلبات أطر الحياة، تسهل و تزول باقي الرهانات:

- صيانة الموارد المائية و استعمالها الدائم.

- هيكلية المنشآت القاعدية، و الخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية التي تعتبر شرطا جوهريا في إقامة الاستثمارات و النشاطات المنتجة.

- التحكم في تنظيم شبكات المدن و الإطارات الحضرية، و هو دعامة ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية و ترقية أسلوب الحياة.

- إعادة و إرجاع الحيوية للمناطق الريفية مع مراعاة اختلافها.

- حماية و ترميم الأملاك التاريخية و الثقافية عبر ترقية أقطاب التنمية الثقافية.

و تتمثّل عمليات ترميم احتياطات المنطقة و منشآتها القاعدية في:

* تعبئة المياه:

هو بمثابة حجر الأساس لمشروع المنطقة كونه ركيزة كل نشاط إنتاجي خاصة إذا تعلّق الأمر بالقطاع الفلاحي.

جدول رقم (5) يبين الموارد المائية في الجزائر.

الموارد المائية بالهكتومتر المكعب في العام

الإجمالي:	مياه باطنية	مياه سطحية
367.51	295.4	96.11

و قد قُدرت الحاجة لهذا المورد لسنة 2020 بـ 181.5 هـم /3 عام مخصصة للشرب و الصناعة، و 91.5 هـم /3 عام لسقي مساحة 22870 هكتار. و هناك تسجيل لضياح نسبي لهذا المورد خاصة بولاية تيسمسلت (-6.7 هـم /3 عام) و البيض (-1.4 هـم /3 عام) و لمواجهة كافة هذه الضياحات إلى غاية 2020 أخذت الإجراءات التالية:

- تحويل 3 هـم /3 عام من منابع تيارت لفائدة تيسمسلت و 5.3 هـم /3 عام من إعادة معالجة المياه القذرة في تيسمسلت و ثنية الحد.

- معالجة المياه القذرة لمدن بوقطب، البيض، لبيوض و سيدي الشيخ.

إلا أن هذه الاستعدادات غير كافية لأفق 2020 إلا إذا أُدرجت ضمن مخطط عملي لتهيئة الموارد المائية و اقتصادها و الذي يختص بمعالجة النقاط التالية:

- الإستعمال العقلاني لمعدلات التعبئة مع استرجاع الضياحات بإنشاء شبكات بـ 25 % .

- ترميم و صيانة السدود (بخدة، دحموني، بريزينة و بوقرة) من الرواسب الوحلية و من التلوث.

- معالجة المياه القذرة.(58)

- التحكم في معدل القطير في حدود 70 % في ولايات الشمال الثلاثة (تيارت تيسمسلت، و سعيدة)،

و 30 % لولايتي الجنوب (النعامة و البيض).

- تعميم الدراسات لآفاق المياه الباطنية بالمنطقة.

* **تثمين الموارد المحلية:**

حيث لا مناص من تطوير الموارد لاستغلالها بطريقة عقلانية و دائمة و ذلك بهدف تثبيت الصناعات المصغرة و المتوسطة. و تتمثل المواد الخام المتوفرة بالمنطقة في مواد البناء أساسا، فنجد حجر البناء، و مقالع الحصى، و الرمال، ذات النوعية الجيدة (تيسمسلت، النعامة و البيض)، و طبقات الملح و الكبريت المتواجدة بالمنطقة و المستغلة بطريقة يدوية (قراقة و عين ورقة).

* **الطرق و بنيات النقل:**

بالنسبة للطرق فإن المنطقة بالإضافة إلى حاجتها إلى عصرنه و تقوية الشبكة الحالية، فهي في حاجة للاستفادة من الجزء المقام عليها من الطريق السريع المحسوب على عرضها، و ذلك انطلاقاً من الجهة الحدودية (قالول و فرطاسة)؛ إلى تمديد الربط بين (متليل و بربزينة) إلى (روقاسة و سخونة) مروراً بالتجمع الحضري (خلف الله).

*التعليم العالي و التكوين:

تتوزع جل مراكز التعليم العالي في المنطقة الشمالية (تيارت، سعيدة) ذات اختصاص الزراعة والاقتصاد، المياه و البيطرة، و المشروع يرمي إلى توسيع هذه الاختصاصات لتشمل كل حاجيات التكوين الحالية و المستقبلية.

*هياكل الصحة العمومية:

على مستوى التجهيز الصحي فإن منطقة الهضاب العليا الغربية مجهزة في إطار إصلاح المستشفيات المدرج من طرف الوزارة المعنية، إلا أن المشروع يطرح مسألة فعالية هذه الهياكل في مواجهة متطلبات السكان، حيث أن معظم المختصين في مختلف أقسام الطبّ بعيدين عن المنطقة (وهران، الجزائر). وتتصبّ اهتمامات التنمية البيئية على الحماية و الاستعمال العقلاني لكل موارد المنطقة، و إلى وضع السياسات الضرورية المختلفة حسب تقسيم المجالات داخل المنطقة. و عليه فإن إستراتيجية التثمين و العقلنة تركز على تقديم و إعطاء الأولوية لحماية تلك الموارد مهما اختلفت طبيعتها عن طريق الاستعمال العقلاني، مع ترقية كل الوسائل و الطرق المفضية إلى تجديدها و تحسين أحوالها.

إضافةً إلى اقتصاد موارد المياه المتواجدة و المتوفرة، تؤخذ بعين الاعتبار حماية الأراضي و المساحات الغابية، والإرث التاريخي و الثقافي التي تعكس شخصية مجتمعنا و في نفس الوقت تعود بالمر دودية على الاقتصاد. أما فيما يتعلق الأمر بالنسبة للأراضي فكل الاهتمام منصب على الحدّ من كوارث الانجراف من جرّاء الزيادة في نسبة المياه في الأنحاء الجبلية الرطبة و شبه الرطبة في الشمال (جبال سعيدة، تيارت، و الونشريس بتيسمسلت)، و الحدّ من التصحّر بالسهوب الجافة؛ والجدير بالذكران حماية المساحات الغابية تشارك فعلا في ترقية البيئة و الإقتصاد، كما تحمي الأراضي، و خاصة منها ذات الانحدارات البالغة أو المتأثرة سلبيا بأعمال الانجراف، و من هنا يظهر أن عمليات توفير الغابات و التشجير و حمايتها عامل من عوامل ديمومة المجتمع؛ أما عن الحماية من أعمال التصحّر فإن العملية معقدة، لأن العودة إلى التوازن البيئي تتطلب أشغالا تقنية تتمثل في إنشاء حواجز و القيام بعمليات إعادة التشجير و تتدخل فيها مؤثرات أخرى تتعلق بالرعي و رعاة الغنم.

و تعتبر منطقة سفوح الجبال و المساحات الزراعية شريطا يضم أهمّ مدن المنطقة (سعيدة و تيارت) تتحكّم في الاختلالات بين التعمير و النشاط أفلحي عبر توسيع غير المنظمّ للمدن على

حساب زراعة الحبوب التي أجهدت الأرض و نقصت مرد وديتها (10 إلى 15 قنطار في الهكتار) و التوجّه إلى نشاط فلاحي آخر متمثّل في الأشجار المثمرة، و قد طُبّق هذا التحول في النشاط على الميدان، و تبقى تُطرح مسألة توسيعه وتنويعه على كافة المنطقة.

ومن أجل إنجاز مختلف سياسات الترقية، لا بدّ من التفرّغ إلى الجهات التي تقسم المنطقة، و إلى التركيبة الحضرية و الريفية لها بالتنظيم و التصنيف بغية الإدماج الجهوي و الترقية النوعية للأوساط الحضري، وصولا إلى جلب الاستثمارات و الموارد و الطبقات البشرية. وتتجسد عمليات إعادة (Métropoles) التنظيم و التموقع للتركيبة الحضرية في إنشاء و تشييد أقطاب جهوية بديلة) تتربّع على (البيض، تيسمست، سعيدة، مشرية و عين الصفراء).

هذا يعني أن تُقابل هذه الأقطاب الجهوية بالتجهيز و الربط الاقتصادي، و تنسيق و دفع التنمية، و تُقام علاقة اقتصادية مع باقي الولايات. و هذا التجمع السكاني الحضري الكبير بمثابة مقر التجهيزات المهيكلة للمنطقة، لها مقوماتها الثقافية و تعمل على جلب الأوساط الاجتماعية، و تكوين المشاريع الجهوية، وإنشاء المؤسسات المالية و البنوك. كما تتطلب هذه التركيبة الحضرية الضخمة تكميلا عبر ترقيتها و تتميتها من خلال إنجاز شبكة مدن متوسطة، تضمن فيها الخدمات الضرورية للنشاطات الريفية و الفلاحية الرعوية، كما يهتم بالتوازي مع ذلك تنمية باقي النشاطات.

ونظرا للدور الرئيسي لأدوات التهيئة و التعمير و المتمثّل في التكفل بالتنظيم و التسيير القانوني للمدن. إلا أن الواقع يظهر أن المجموعات السكنية التي صممت وفق اتجاه معين في العمران قد أنتجت فضاءات خارجية واسعة وغير معرفة ، ودون تخصيص محدد ولم تتمكن من إدراج استعمالات المجال و الفضاءات الخارجية ضمن اجرائتها و سياساتها تحقيقا لتهيئة مستدامة. مما عزز فشل استراتيجية الدولة في تحقيق مطالب وطموحات السكان. ما عجل بالعمل على إحداث تغييرات هامة في هذه الفضاءات وجعلها محلا لاستعمالات متعددة و مختلفة. كما تباين الحكم على هذه الاستعمالات بين الباحثين فبينما يرى فيها البعض "دلالة واضحة على تحلي السكان بمؤهلات صريحة وبمقدرة واضحة على التأقلم مع أوضاع لم يؤلفوها" بينما يرى البعض الآخر "أنها عشوائية ومناقضة للقوانين ولاتمت بصلة إلى الذوق الجمالي الذي يعد من مقاصد التعمير" (59)

ويمكن استخلاص لكل ما جاء في هذا الفصل إن سعي الدولة وجهودها متواصلة وحثيثة في ظل مواكبتها للتحولات السريعة و المستمرة التي يشهدها المجتمع الجزائري وازدياد احتياجاته ومتطلباته الاقتصادية و الاجتماعية... الخ، هذا على المستوى المحلي أما على المستوى الدولي فمن واجب الدولة الجزائرية الوفاء بالتزاماتها في احترام المعايير البيئية و جعل كل مخططاتها تتوافق ومبادئ التنمية المستدامة التي ترتكز على جملة من المعايير والأسس كالعدالة و الحكم الراشد... الخ.

الهوامش:

- 1- عبد العزيز بون: المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري في الجزائر - أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع التنموية جامعة قسنطينة نوفمبر 2003/2004 ص 108
- 2- بشير التيجاني: مرجع سابق ص ص 10-14
- 3- فتيحة طويل: السياسة الحضرية و مشكلاتها في المناطق الصحراوية- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنموية - كلية الاداب و العلوم الانسانية و الاجتماعية -قسم علم الاجتماع 2003/2004 ص 39
- 4- زربي النذير و اخرون: التهيئة العمرانية بين التخطيط و الواقع.بريد المعرفة العلمية و التقنية .مجلة دورية .جامعة محمد خيضر (بسكرة) 2001 ص ص 102 103
- 5- فتيحة طويل: مرجع سابق ص 42

-6 - Monia. Saidouni : **Eléments d'introduction à l'urbanisme. Histoire - méthodologie**, réglementation Casbah, Editions Alger2000p81

7 - محمد بوقشور: الهجرة الريفية ووضعية السكن بمدينة قسنطينة -دراسة ميدانية لمدينة قسنطينة- رسالة

ماجستير في علم الاجتماع التتمية، 98-1999 ص41

8- بشير التجاني:مرجع سابق ص15

9- سليمان جميلة: دراسة في علم النفس الاجتماعي الفضائي- دار هومة للطباعة و النشر

(الجزائر)2011ص117

10- احمد هني: أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

11- محمد قويدري: أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى أداة الاقتصادي، الملتقى الدولي، تأهيل

المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الإدماج في الحركة الاقتصادية العالمية، مداخلات الجلسة السادسة،

جامعة محمد عباس، سطيف، (يومي :29-30 أكتوبر 2

12- فتيحة طويل:مرجع سابق ص45

13- بشير التجاني : مرجع سابق25

14- شريف رحمانى: الجزائر غدا- المطبوعات الجامعية (الجزائر) 1995ص65

15- عبد العزيز بouden:مرجع سابق ص143-15

17- زريبي النذير و اخرون:مرجع سابق ص102

- محمد بوقشور:مرجع سابق،ص43 18

19- عبد العزيز بouden :مرجع سابق ص ص 154-1551

20- :مرجع سابق ص65-

21- زريبي النذير و آخرون : مرجع سابق ص103-

22 شريف رحمانى : مرجع سابق ص65-

23- عبد العزيز بouden:مرجع سابق ص ص 16

24- ليلى بلعيفة: التغير القيمي السوسيوثقافي في المدينة الجزائرية المفاهيم و الأبعاد- دراسات و أبحاث

اجتماعية قسم علم الاجتماع جامعة فرحات عباس سطيف(الجزائر)-موقع **socio algerie**

25- زريبي النذير و اخرون:مرجع سابق ص103

- www crask .dz .org/article-1026html-26-التغير الاجتماعي. الأجيال و القيم في الجزائر

27- علي غربي اسماعيل قيرة:في سوسيولوجيا التنمية- ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن

عكنون (الجزائر) ص130

- mostafa boutefnouchet –la societe algerienne ent transition–office des 82
publication universitaire ben aknoun alger p79.
- 29- شريف رحمانى:مرجع سابق ص65
- 30- عبد العزيز بون:مرجع سابق ص ص 163
- 31 سناء الخولي:أزمة السكن ومشاكل الشباب- دار المعرفة الجامعية الإسكندرية (مصر) 2002ص44
- 32- ابراهيم توهامي:الأحياء المتخلفة بين التهميش و الاندماج في البناء السوسيواقتصادي الحضري- مجلة الباحث الاجتماعي- عدد 5 جانفي - قسم علم الاجتماع جامعة قسنطينة (الجزائر)2004ص48.
- boutefnouchent mostafa–la famille algerienne son uvaluations 33 –
caractiristique recent –ed sned –alger1980p155
- 34- احمد بوزراع:التطوير الحضري و المناطق الحضرية المتخلفة في المدن دراسة نظرية في علم الاجتماع الحضري-المنشورات الجامعية جامعة باتنة 1997ص ص 27- 40
- 35- بوقصاص عبد الحميد:النماذج الريفية الحضرية لمجتمع العالم الثالث في ضوء المتصل الريفي الحضري- ديوان المطبوعات الجامعية - (د-ت) قسنطينة (الجزائر)ص120
- 36- محمود الكردي: التحضر- دار المعارف القاهرة (مصر) 1986ص166
- 37- محمد قرزيز:الهجرة وتغير القيم الحضرية في الجزائر- مجلة العلوم الاجتماعية- عدد8 جامعة فرحات عباس(سطيف)الجزائر2009ص257
- 38- عبد الحميد دليمي: دراسة في العمران السكن و الإسكان- مخبر الإنسان و المدينة (الجزائر)2007ص25
- 39- عبد الحميد دليمي: مرجع سابق ص28
- 40- روبر اوزيل : فن تخطيط المدن- ترجمة بهيج شعبان-المكتبة العلمية عويدات-ط- (د-ن) ص167
- 41- فؤاد بسيوني متولي: مشكلة التخطيط- ط2- القاهرة (مصر)1998ص11
- 42- وحيد حلمي وحيد: تخطيط المدن الجديدة - دار الكتب المصرية (مصر) 1991ص196
- 43- سليمة فهمي:الإدارة في المؤسسات الاجتماعية - دار المعرفة العلمية الاسكندرية (مصر)1996ص ص34-35
- 44- السيد ابو بكر حسانين: طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمع- ط- مكتبة الانجلو مصرية 1974ص374
- 45- نبيل السمالوطي:علم الاجتماع التنموية دراسات في اجتماعيات العالم الثالث- ط3- الهيئة المصرية للكتاب القاهرة (مصر)1978ص271

- 46- راجح نايف عتريس: قواعد المدن الجديدة- دار الراتب الجامعية (د.ن) ص ص 21-22
- 47- وحيد حلمي وحيد: مرجع سابق ص ص 7-8
- 48- لبعل أمال: آلية التسيير الحضري و التنمية المحلية - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع والتنمية- قسم الاجتماع- جامعة محمد خيضر بسكرة(الجزائر) 2003-2004
- 49- بشيرالتيجاني: مرجع سابق ص 84
- 50- شريف رحمانى: مرجع سابق ص 59
- 51- **La menaement de territoire atvaver les texte en vigueur consequence sur la statu de la nat alger september 1999p03**
- 52- شريف رحمانى: مرجع سابق ص ص 324-325
- 53- بشيرالتيجاني: مرجع سابق ص 74
- 54- dahmani krimo-moudjarmessoud-praxi dhabita social-rever et couronements-office des puplication universitaires-p-p-176-177
- 55- بشيرالتيجاني: مرجع سابق ص 89
- 56- شريف رحمانى: مرجع سابق ص 327
- 57- بشيرالتيجاني: مرجع سابق ص 99
- 58- شريف رحمانى: مرجع سابق ص 333-
- 59- خلف الله بوجمعة عائشة الشايب: أدوات التهيئة و التعميرو التنمية المستدامة للفضاءات الخارجية - مجلة العمران و التقنيات الحضرية - العدد الثالث 2008 الجزائر ص 01

الفصل الثالث : التنمية المستدامة في الجزائر

أولا - أبعاد التنمية المستدامة:

تمهيد: إن المستقرى لحركية التاريخ يدرك حتما ان العلاقة بين التنمية المستدامة و العمارة ضاربة بجذورها أعماق التاريخ .وتتقاطع في كثير من المرتكزات و الأركان، حيث تراعي في عملية تطبيقها عدة أبعاد ومتغيرات متمثلة في:

1-1 الحماية: تعتبر الحماية من الآثار المترتبة على ممارسة النشاط العمراني و إحدى الركائز المهمة للعمران المستديم، واليوم لم تعد حماية البيئة مقتصرة فقط في جانبها السلبي على معالجة ما يلحق البيئة من ضرر، وإنما تتجاوز ذلك إلى الحماية الإيجابية المتمثلة في مبادرة الإنسان في جعل نشاطه التنموي معززا للبيئة نظمها، وهذا المفهوم هو الذي تشده التنمية العمرانية المستدامة وتعتبره إحدى الركائز المهمة في مسيرتها ، ويؤيده أنصار النظرية الاختيارية التفاعلية.

* وتدرج تحت هذا المحور الاتجاهات البيئية التالية:

أ - **الاتجاه نحو حماية البيئة من التلوث:** ويعني الاتجاه نحو حماية الهواء من التلوث، الاتجاه نحو حماية التربة من التلوث، والاتجاه نحو حماية المصادر المائية من التلوث.

ب- **الاتجاه نحو حماية البيئة من الاستنزاف:** ويضم الاتجاه نحو حماية الثروة النباتية من الاستنزاف، الاتجاه نحو حماية التربة من الانجراف، والاتجاه نحو حماية الرقعة الزراعية من الانحسار.

1-2 الرشادة: ما دام المنتج المعماري هو في الحقيقة عملية إشباع لمجموعة من الحاجات المتأصلة في نفس الإنسان فإننا ومن أجل تنمية عمرانية مستدامة، مطالبون بالاستجابة المعقولة والحكيمة لهذه الحاجات ومن دون إسراف. والترشيد لا يعني أبدا أننا ننقص من راحة الإنسان أو محاولة التضييق عليه، وإنما الترشيد في الأساس هو محاولة لتأسيس بيئة فكرية وعملية تسعى دوما للوصول إلى الحل الأفضل، الحل الذي يعطينا أفضل ما نريد في مقابل تفكير أكثر وموارد مادية أقل.

وتتضمن تحت هذا المحور الاتجاهات البيئية الآتية:

أ - **الاتجاه نحو ترشيد استخدام الموارد البيئية المتجددة:** ويتضمن الاتجاه نحو ترشيد استخدام الموارد المائية، الاتجاه نحو ترشيد استخدام الموارد النباتية (الخشب ومشتقاته)، والاتجاه نحو ترشيد استخدام موارد الأرض (الرمال والأتربة).

ب - **الاتجاه نحو ترشيد استخدام الموارد البيئية غير المتجددة:** ويضم الاتجاه نحو ترشيد استخدام الوقود الأحفوري (الفحم والبتروول والغاز الطبيعي ومشتقاتها)، الاتجاه نحو ترشيد استخدام المواد المعدنية (الحديد والنحاس وغيرها)، والاتجاه نحو ترشيد استخدام الطاقة الكهربائية.

1-3 الجودة: ونعني بها الجودة فيما يقدمه المنتج المعماري من بيئة داخلية وخارجية تعني الارتقاء بحياة الإنسان، وهذا من أهم ما تسعى إليه فكرة العمران المستديم. إن المنتج المعماري الذي لا يملك نصيبا معقولا من الجودة في تصميمه ومواده ونظمه فإنه في العادة قد يكون عمره قصيرا لعدم استخدامه لقصوره في تلبية حاجات المستفيد بالكفاءة المطلوبة، أو لعلو كلفة تشغيله وصيانته، وعندها نضطر إلى إحداث الكثير من التعديلات والإضافات الجذرية أملا في تحسينه وفي كلتا الحالتين هناك هدر وضياح للكثير من الطاقات والموارد الطبيعية التي استهلكت لتصميم ذلك المنتج المعماري وصناعته.

* وتأتي تحت هذا المحور الاتجاهات البيئية التالية:

أ- الاتجاه نحو الاهتمام بجودة البيئة الداخلية للمنشأة العمرانية: ويعني الاتجاه نحو الطابع الجمالي للبيئة الداخلية، الاتجاه نحو توظيف المساحات الخضراء في البيئة الداخلية، والاتجاه نحو صحة البيئة الداخلية.

ب- الاتجاه نحو الاهتمام بجودة البيئة الخارجية للمنشأة العمرانية: ويتضمن الاتجاه نحو الطابع الجمالي للبيئة الخارجية، الاتجاه نحو توظيف المساحات الخضراء في البيئة الخارجية، والاتجاه نحو صحة البيئة الخارجية للمنشأة العمرانية.

1-4 الكفاءة: هناك دائما خيارات متعددة وطرق متنوعة وعدد لا محدود من الأساليب لإشباع حاجاتنا الوظيفية والجمالية المطلوبة في المنتج المعماري، والمطلوب هو اختيار الأفضل والأكمل من بين ما هو موجود. إن الكفاءة تعني هنا حسن الاختيار، أو الإدارة الفعالة لعملية الاختيار واتخاذ القرار. هذا الحسن في الاختيار والإدارة الفعالة يتطلبان من بين عدة أشياء قاعدة واسعة من المعلومات، ومناهج متطورة لعمليات التقييم والمقارنة.

* ويتضمن هذا المحور الاتجاهات البيئية التالية:

أ- الاتجاه نحو الكفاءة في استخدام الموارد غير الدائمة للطاقة في المنشأة العمرانية: ويعني الاتجاه نحو الكفاءة في استهلاك الطاقة الكهربائية، الاتجاه نحو الكفاءة في استخدام المواد ذات المخلفات القابلة لإعادة التصنيع والتدوير، والاتجاه نحو الكفاءة في استخدام المواد الأولية الطبيعية في البيئة المحيطة.

ب- الاتجاه نحو الكفاءة في استخدام الموارد الدائمة للطاقة في المنشأة العمرانية: ويضم الاتجاه نحو الكفاءة في استهلاك المياه، الاتجاه نحو الكفاءة في استخدام الطاقة الشمسية، والاتجاه نحو الكفاءة في استخدام الطاقة المنتجة من الرياح.

1-5 الديمومة: إن المنتج المعماري يستهلك الكثير من طاقات الإنسان، وكما هائلا من المواد الطبيعية، ولذلك فلا بد لهذا المنتج أن يصمم ويصنع بكيفية تمكنه من البقاء طويلا. ولا يعني هذا البقاء ثبات وجوده كما هو، وإنما استمرارية وبقاء عناصره الأساسية وقابليته لاستيعاب عناصر وإضافات جديدة تعكس ارتفاع معرفة الإنسان وتطور نظم حياته، وحتى لا يضطر إلى هدر الكثير من طاقات الإنسان وتحميل البيئة الكثير من الأعباء الجديدة.

وتتبع هذا المحور الاتجاهات البيئية الآتية:

أ- الاتجاه نحو ديمومة المنشأة العمرانية وعناصرها الأساسية: ويعني الاتجاه نحو ديمومة مقاومتها للمؤثرات المناخية، الاتجاه نحو ديمومة متانة وصلابة مواد البناء، والاتجاه نحو ديمومة عناصرها مع تغير ظروف البيئة المحيطة.

ب- الاتجاه نحو ديمومة استيعاب المنشأة العمرانية لعناصر وإضافات جديدة تعكس ارتقاء معرفة الإنسان وتطور نظم حياته: ويضم الاتجاه نحو ديمومة تقبلها لأعمال الصيانة، الاتجاه نحو ديمومة تقبلها لإضافات جديدة تعكس تطور نظم حياة الإنسان، والاتجاه نحو ديمومة تقبلها لتعديلات جديدة دون اللجوء لعملية الهدم.

* ويمكن القول إن التنمية المستدامة جاءت كإستراتيجية بديلة عن التنمية التي كانت تعطي للبعد الاقتصادي الحظ الوفير، والأهمية القصوى التي تقتضي الاستغلال الغير منظم و الغير العقلاني للموارد الطبيعية. و بالتالي إخلال التوازن البيئي و الايكولوجي، هذه الإستراتيجية التي تراعي على خارطتها التنمية الأبعاد الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية ،بغية ضمان استمرارية لهذه الموارد وديمومتها.

ثانيا: التنمية المستدامة في تاريخ الفكر العمراني:

خلال التاريخ الإنساني مع العمارة وعمليات البناء نجد أمثلة واضحة لاحترام الإنسان لبيئته ومحاولته التكيف معها، "وكثيرا ما عرفت وتميزت المدن القديمة ببناء واحد أو أكثر من البنايات العامة فنجد الاغورة والاكروبول في المدينة الإغريقية، والساحات العامة (الفوروم) و المعابد و الحمامات الساخنة في المدينة الرومانية، والمساجد و القصور في المدينة الإسلامية ، و الكنائس و القصور في القرنين السابع عشر و الثامن عشر، المتاحف و المكتبات وبورصات التجارة و العمل و المحافظات وأمكنة التعليم في القرن التاسع عشر، ومراكز تسيير الأعمال "cbd". في أيامنا هذه".⁽¹⁾ وبهذا حاول الإنسان عبر هذه الدينامكية السوسيو تاريخية إضفاء وتجسيد مبادئ التنمية المستدامة في عملية التخطيط العمراني وقد تجلى ذلك في:

2-1 الحضارات القديمة:

2-1-1 عمران الحضارة الرافدية (العراق) :

تمتد بلاد ما بين النهرين Mesopotamia مسافة 900كم من منحدرات هضبة أرمينيا ، حيث ينبع نهري دجلة والفرات وحتى الخليج العربي الذي كان ينتهي عند مدينة "أور". وقد تعاقبت على هذه الأرض حضارات عدة منذ الألف الرابع قبل الميلاد. وكان من أهم الحضارات التي قامت في هذه المنطقة هي الحضارة السومرية في الجنوب، والحضارة الأكادية في وسط العراق، والحضارة البابلية ومركزها مدينة بابل التي وصلت في عهد "حمورابي" إلى ذروة حضارتها، ويمتاز فن العمارة في منطقة الرافدين بعدة خصائص حددتها طبيعة المناخ والأرض .⁽²⁾

فمدن ما بين النهرين أخذت في تصميمها بعين الاعتبار النواحي المناخية وتأثير الرياح الخماسية (الساخنة)، لذلك تم تغيير اتجاه الشوارع بشكل مفاجئ للتخفيف من الآثار الضارة لهذه الرياح. كما وُجد

في الكثير من هذه المدن شوارع معبدة وشبكات لتوزيع المياه العذبة، بالإضافة إلى شبكات لتصريف المياه المستعملة وتجهيزات مدنية أخرى.

وإذا تحدثنا عن الحضارة الآشورية، لا بد أن لا ننسى ما تركته هذه الحضارة للبشرية جمعاء، خاصة ما يتعلق بالجانب الطبيعي منها والمتمثل في الحدائق المعلقة التي كانت تمتاز بها مدنها. والدليل على ذلك الحدائق المعلقة لمدينة بابل، فرغم الموقع الجغرافي الذي تقع فيه هذه الحضارة والتميز بمناخه الصحراوي وقلّة غطاءه النباتي جعل من هذه الحضارة مضرب الأمثال عن ولوعها بالعناصر الطبيعية والمتمثلة في المساحات الخضراء والمياه، هذه العناصر الطبيعية كانت عبارة عن مكيفات هوائية للمدينة تلطف حرارة جوها وتعمل على تدريب الإنسان لاعتياد الذوق والجمال.(3)

ومما سبق ذكره نستخلص أن المدن الآشورية عبارة عن مزيج بين البيئة الطبيعية والبيئة المشيدة، فكان بناء هذه المدن متأقلم ومندمج مع الطبيعة.

2-1-2- عمران الحضارة الفرعونية(المصرية):

إذا نظرنا إلى مصر الفرعونية وتاريخها المعماري العظيم، فإننا نجد أن المهندس المعماري نجح في ابتكار حلول لبت احتياجات مجتمعه في ظل عدة مؤثرات يأتي على رأسها المعتقدات الدينية والظروف البيئية السائدة، فقد تم توجيه أسطح الأهرامات نحو الجهات الأصلية بدقة عالية، وتم عمل مجريان يخترقان جسم هرم خوفو فتحاتهما في غرفة الملك، أحدهما تتجه نحو النجم الشمالي حيث كانت _حسب معتقداتهم_ تستقر الروح بعد الموت ثم تأتي عن طريق هذه الفتحة لتحل في مومياء الملك ثانياً لتبعثها إلى الحياة الأخرى، أما المجرى الثاني فهو في الجهة المقابلة وذلك من أجل استمرار التهوية العرضية للغرفة من الشمال إلى الجنوب.

كما يلاحظ أن الفراعنة قد استخدموا أنظمة التهوية الطبيعية في مبانيهم، ومثال ذلك نظام التهوية غير المباشر بواسطة استخدام "مدخنة التهوية الرأسية" بمقبرة أو دار خلود "سنوسرت عنخ" (الأسرة 12، 1972 ق م)، فالمقبرة توجد تحت الأرض ويصل إليها دهليز هابط تتخلله أربعة متاريس وأعلى الممر نفق هوائي رأسي يصل إلى سطح الأرض للتهوية الطبيعية، وقد ثبت حديثاً أهمية هذا النفق في ترشيح رطوبة التربة أيضاً.(4)

كما استعمل المعماري المصري القديم الإضاءة الطبيعية لإنارة الطريق الجنائزي لهرم "أوناس" بسقارة، وهو طريق من الحجر الجيري ناصع البياض أرضية وحوائط وسقفا، عرضه 2,60 م وارتفاعه 3 م وطوله 700 م ، والطريق مغلق تماماً إلا من فتحة ضيقة جدا في السقف عرضها ستة سنتمترات وبطول الطريق تدخل منها أشعة الشمس المباشرة فتسقط على الأرضية الحجرية المصقولة فتنعكس على الحائطين الجانبيين حيث كانت تظهر النقوش الملونة والبارزة والغائرة على أجمل صورة.(5)

لقد ارتبطت عمارة المعابد في عهد المصريين القدماء مع الدورات الفلكية والكونية مثل دورات حركة انتقال الشمس في الأبراج السماوية، إذ أن الفكر المعماري في عهدهم قد تعدى مرحلة التكيف مع البيئة المحيطة ليتوافق أيضا مع الكون بأكمله. ويجب ألا ننسى تأثير البيئة المصرية والتي ظهرت في تفاصيل الأعمدة المصرية القديمة، حيث استعار المصريون القدماء في تجميلها أشكال الأزهار والنباتات التي وجدت في وادي النيل، وقد حملت هذه الأعمدة فيما بعد أسماء تلك الأزهار والنباتات كعمود البردي نسبة إلى ورق نبات البردي والعمود اللوتسي نسبة إلى زهرة اللوتس والعمود النخيلي.(6)

كما أن قيام حضارة الفراعنة بالقرب من وادي النيل كان له الدور الكبير في استيطان الفراعنة، فأقاموا زراعة جد متطورة وزرعوا الحدائق بالقرب من قصورهم فكانت لهم الجنة التي يركنون إليها طلبا للراحة والترفيه وللتذوق بالجمال الطبيعي الذي توفره، كما لا ننسى الدور الذي تلعبه هذه الحدائق في تطهير الجو داخل المدن وخارجها وحماية المدن كذلك من الرمال التي تمتاز بها المنطقة، فكانت مدنهم غاية في التوازن البيئي الحضري من الناحية الطبيعية والمناخية، فكونوا عمراننا بيئيا يتماشى وظروفهم الطبيعية.(7)

إذن كانت البيئة الطبيعية داخل المدن الفرعونية متزنة لا يشوبها خلل، وكانت المحافظة عليها وتطويرها من أولويات السلطة الحاكمة، حيث احتلت الحدائق دورا هاما في قصور ومدن مصر القديمة كبديل للحدائق المعلقة، كما سمح المخطط الشطرنجي لهذه المدن بتأمين المساحات المنتظمة الضرورية لذلك.(8)

2-1-3 عمران الحضارة الإغريقية:

في العصر الإغريقي بدأت نظريات العمارة والتخطيط في الغرب تأخذ إطارها الفلسفي، وظهر التخطيط الشبكي للمدينة الإغريقية، وقد ذكر أرسطو أن هذا النظام كان من صياغة المهندس الإغريقي "هيبوداموس" (500 ق م)، وكان من أهم العوامل التي دفعته إلى ذلك توصيات الأطباء، حيث أوصى "هيبقراط" بضرورة تخطيط المدينة بحيث يمكن للمساكن أن تدخلها الشمس، وجاء على لسان أحد الأطباء الإغريق أن ذلك يتم لو أنشأت الشوارع متقاطعة في زوايا قائمة ومواجهة نحو الجهات الأصلية فتصبح المدينة حسنة التهوية وتدخل مساكنها الشمس، وبذلك صاغ "هيبوداموس" أصول تخطيط المدن للإغريق، واشتهر باسم "التخطيط الشبكي" متأثرا بهذه التوجيهات.(9)

كما يرجع الحصول على التدفئة الطبيعية عن طريق الاستفادة من الإشعاع الشمسي إلى اليونانيين القدماء، فعلى سبيل المثال قاموا بتخطيط مدينة "أولينثيس" "Olynthus" في القرن الخامس قبل الميلاد حيث يسمح توجيه الشوارع باستقبال متساو للشمس، كما كانوا يقومون بتشييد معظم مبانيهم بمواجهة الشرق مع وجود فتحات كبيرة تجاه الجنوب، وهذا الأسلوب في التشييد يسمح بالحصول على

أكبر قدر من الأشعة الشمسية في الشتاء عندما تنخفض الشمس في السماء، وهو أكثر الفصول احتياجا للشمس. (10)

الشمس في اليونان ساطعة ومبهرة، والجو صافي وطبيعة الأرض جبلية مرتفعة، وفي هذه البيئة الطبيعية أقام المعماري اليوناني المعابد الكبيرة التي توضح تفاصيلها المعمارية المنهج العميق لرؤية الإنسان للمباني، في هذا الضوء الساطع ومدى توافقها مع البيئة الطبيعية، فلم يحاول اليونانيون أن يظفروا بمبانيهم على الطبيعة، ولكنهم حاولوا أن يضعوا المباني في الطبيعة كأحد عناصرها. وهنا يتوفر المقياس الإنساني للطبيعة، وهنا يظهر ما يعبر عنه المعماريون بالمقياس الآدمي. وهكذا تكونت المدينة اليونانية ككتلة واحدة في هذه البيئة الجبلية، وكانت المباني تُرى مع خلفياتها الجبلية، ولم يكن تجميع المباني يتم على أساس التصميم الذي يضعه المعماري في وقت واحد من الزمن. بل كان يتم على أساس من الفكر التخطيطي الذي يساعد على تكامل بناء المباني العامة على مدى أطول من الزمن، وكان تصميم الحيز الفراغي للأجورا بوسط المدينة مبني على أساس توزيع الحجوم والفراغات وحركة المشاة التي كانت توجه إلى محاور المباني والفراغات، حتى يمكن الانتقال من فراغ إلى آخر من خلال البوابات الرسمية. فكان لكل مبنى من الأجورا (وسط المدينة) ذاته الخاصة، ولم يكن ملتحما مع المباني المجاورة أو متداخلا معها، كما كان التشكيل الفراغي للأجورا مرتبطا بالطبيعة الجميلة للموقع، وقد ظهرت المدينة اليونانية بصورتها التلقائية المرتبطة بطبيعة المكان في الأرض الأم. (11)

ويعتبر الغطاء النباتي الذي يحيط بالأغورا وينتشر عبر أرجاء المدينة دليل على العناية الفائقة التي كان يوليها اليونانيون للطبيعة. لذا تم اختيار مواقع المدن في أماكن ذات طبيعة طبوغرافية معقدة مثل أثينا وعلى ارتباط بشواطئ البحر لتكون ثغورا يسهل بواسطتها تقديم النجدة كما هو الحال في "بيريه" مرفأ أثينا، وفي بعض الأحيان كانت المدينة تحاول إيجاد مرفأين لها أحدهما حربي والآخر للخدمات السلمية.

وبهذه الميزة حافظ الإغريق على السهول وبذلك المحافظة على البيئة الطبيعية، كما تم اختيار مواقع المدن في غالبية الأحيان في المواقع المحمية من التأثيرات الضارة للرياح الشديدة المسيطرة، كما كان الموقع يتمتع إلى حد كبير بإشراف جيد على المناظر الطبيعية المحيطة. (12)

وعموما جاءت الحضارة الإغريقية لتضفي طابعا مميزا للمدينة خاصة من جانبه البيئي، فاندمجت المدينة مع البيئة الجبلية والطبيعية في نفس الوقت فلم تغير من تضاريس الجبال ولم تحطم الغابات ولم تغير مجرى الوديان، فأعطت بذلك لوحة فنية طبيعية غاية في الجمال، فكان البحر يمثل واجهتها الأمامية بلونه الأزرق وواجهتها الخلفية الجبال والغابات الخضراء التي كانت تحتضن المدينة التي يغطيها القرميد الأحمر، وبهذا خلقت المدينة منحى شكله متناوبا بين اللون الأزرق فاللون الأحمر فاللون

الأخضر وبها تكون التضاد في الألوان فأعطى في الأخير التوازن، فلاحت في مدن اليونان لوحات فنية طبيعية داخل الطبيعة.(13)

2-1-4 الحضارة الرومانية:

ورث الرومان فنون الأتروسكيين الذين جاءوا من آسيا الصغرى واستعمروا إيطاليا منذ القرن التاسع قبل الميلاد، وقد تأثر الفن المعماري الروماني بالتقاليد السائدة في الشرق عن طريقين : الأول ما ورثه عن الأتروسكيين الذين جلبوا معهم استخدام القباب والعقود، والتي أخذوها أصلاً من الفن الرافدي، والسقوف الجمالونية وزخرفة الجدران بالرسوم الملونة (الفريسك)، الثاني ما أخذوه بعد احتلال الرومان لسوريا من تقاليد العمارة الشرقية.(14)

* وتمتاز العمارة الرومانية بعدة خصائص أهمها:

أ_ استعمل الرومان طرز العمارة الإغريقية نفسها (الدوري والأيووني والكورنثي) إلا أنهم أدخلوا عليها بعض التعديل، مع ملاحظة أن الطراز الروماني كان أكثر رشاقة من الطراز الإغريقي.

ب_ يقوم المنزل الروماني على الأسس الرافدية القديمة نفسها، وهي أن تفتح الغرف بنوافذها وأبوابها على الفناء الداخلي مع عدم وجود للنوافذ الخارجية، كما استعاضوا عن الأسقف الخشبية في الفن الإغريقي بالعقود والقنوات التي أخذوها عن العمارة الرافدية من خلال الأتروسكيين.

ج_ أقيمت العمارة الرومانية بالحجر المنحوت بدقة وفي بداية الأمر استعملت الفواصل المعدنية لتثبيتها، ولكن الرومان اهتموا إلى نوع من الملاط، يشبه الاسمنت، يتكون من تراب بركاني مخلوط بكسر الحجارة أو الرخام المعجون بالكلس، وقد صنعوا منه قوالب طينية صلبة استعملت في بناء الجدران.

د_ أسس الرومان مدناً عديدة في كل البلاد التي أخضعوها، وكان تخطيطها متأثراً بالتخطيط الهيبودامي (الإغريقي)، أي على هيئة شبكة من الشوارع المتعامدة وذلك لسرعة إنشائها ولسهولة حكم المدينة.

مما لا شك فيه أن الرومان استفادوا وأغنوا تجاربهم المعمارية والعمرائية من خلال ما ورثوه من العمارة اليونانية والآشورية، ورغم أن روما تعتبر من أكبر إمبراطوريات عهد الرق إلا أنها حافظت على التوازن البيئي داخل مدنها، فانتساع الإمبراطورية جعل مناطقها تتعرض لعوامل مناخية مختلفة من مناطق يسود فيها مناخ معتدل إلى أخرى ذات مناخ حار، مما أدى إلى خلق خواص معمارية تلاؤم كل منطقة على حدة، وما ينطبق على إيطاليا ينطبق على المناطق التي كانت ضمن الإمبراطورية الرومانية لهذا نرى بعض الاختلاف في التفاصيل المعمارية، أو بعض التنوع في الإضافات المعمارية وقد اعتنى الرومان بالحدائق والبساتين خاصة في العاصمة روما لما يمتاز به الرومان من حس مرهف وذوق للجمال، وحبهم للرياضة والاستجمام فبنو السرك والحمام والجمنازيوم والمكتبات فكانت رياضتهم عضلية وفكرية، فاستمتعوا بالراحة النفسية والفيزيولوجية.(15)

ونخلص إلى أن حضارة الرومان رغم كبر رقعتها إلا أنها أنتجت مدنا كبيرة وعظيمة عظمة الإمبراطورية، وميزة هذه المدن أنها بنيت بنفس المواد المحلية الموجودة بالقرب من كل مدينة وبهذا كان التنوع في شكلها العام ولونها لون موادها رغم أن المبادئ التي صممت بها كانت مستمدة من روما، حافظ الرومان على المخزون الطبيعي الذي كان يحيط بالمدن وزادوا فيه بالزراعة التي كانوا يعتمدون عليها من زيتون وتين وفواكه أخرى، زيادة على ذلك الحدائق العملاقة التي كانت تحيط بالقصور، والتي كانت تمثل المتنفس الطبيعي للسكان وأماكن الراحة والاستجمام لهم وللملوك وحاشيتهم والدليل على ذلك حدائق فلورنسا والبندقية وغيرها من المدن الرومانية.

2-2 عمران الحضارة الإسلامية:

كانت العمارة الإسلامية على مر العصور مرآة تنعكس عليها المقومات البيئية الحضرية للسكان في كل عصر سواء كانت من الناحية الاجتماعية أو الثقافية أو من الناحية الطبيعية والمناخية، والتشكيل المعماري للعمارة الإسلامية بذلك كان يعبر بصدق عن الوظيفة والبيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية السائدة، لقد اختلفت أساليب البناء في العمارة الإسلامية القديمة باختلاف البيئة الطبيعية والصناعية في كل قطر من أقطارها.

الأمر الذي أوجد الاختلافات الواضحة في التعبير المعماري في هذه الأقطار وإن كان يربط بينها وحدة حضارية تتمثل في السلوك الاجتماعي والثقافي، ويعني ذلك أنه مع اختلاف أساليب البناء فإنه يمكن أن تكون هناك وحدة تعبيرية عن العمارة الإسلامية مع أن لكل أسلوب من أساليب البناء إمكاناته المعمارية الخاصة سواء أكان البناء بالطابوق كما في العراق أو إيران أو المغرب العربي أو بالحجر كما في مصر وسوريا واليمن أو بالطين اللينة كما هو في المناطق الصحراوية .

إن المتتبع لتاريخ المدينة الإسلامية يجد أنها بنيت بالأحكام وضعت من قبل المختصين في القضاء والمفاهيم المعمارية والتخطيطية التي وضعها الخليفة الفاروق عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لإنشاء مدينتي الكوفة والبصرة، وكذلك آراء ابن الزبير وابن عباس (رضي الله عنهما) في توسعة المسجد الحرام، وكذلك المفاهيم التي أرساها المفكرون المسلمون. إن الغرض من الأحكام هو تحسين نوعية البيئة سواء كانت مبنية، طبيعية خاصة، شبه خاصة أو عامة. أما وظائف الأحكام فيمكن إجمالها في الآتي:

- تنظيم الواقع البيئي وتحسينه.

- تجنب حدوث ضرر بيئي.

- إيجاد حلول بيئية جديدة.

- وضع قواعد فنية للتصميم.

إن كل وظيفة من هذه الوظائف تعتبر مجالا عاما من مجالات أحكام البنين الإسلامية ، وعليه فإن تحسين ظروف وأحوال البيئة المعاشة هو المجال الشامل للأحكام والذي يتضمن مجالين رئيسيين هما:

التصميم المعماري، والبيئة الحضرية. من خلال وظائف الأحكام السالفة الذكر يتبين لنا أن المدينة الإسلامية كانت تحافظ على البيئة بشتى أنواعها سواء بيئة طبيعية أو بيئة مشيدة، وبذلك حافظت على التوازن البيئي داخل وخارج المدن لأن المسلمين كانوا ينظرون إلى المدينة داخل مجالها العمراني ومجالها الإقليمي والجهوي. (16)

يتضح بعد سردنا لتاريخ الإنسان مع العمارة والمباني في الحضارات القديمة- من خلال تطرقنا للعديد من نظم البناء والعمارة في مختلف هذه الحضارات، مع محاولة استقراء ملامح الاتجاهات البيئية المستديمة التي أثرت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على العمارة والعمران في هذه الحضارات وساهمت في المحافظة على التوازن البيئي-عمراني فيها- أنها تقدم لنا أمثلة واضحة لاحترام الإنسان لبيئته والتجانس معها والتكيف مع ظروفها، فقد تأثرت جميع شعوب هذه الحضارات بالعوامل البيئية عند تصميمها لمبانيها.

ولذلك حرص الإنسان في هذه الحضارات على أن يتضمن بناؤه للمأوى عنصرين رئيسيين هما الحماية من المناخ ومحاولة إيجاد جو داخلي ملائم لراحته. وهذه الأساليب هي نتاج التفاعل بين عنصرين أساسيين: الأول هو الثروات الطبيعية من المواد الخام، والثاني هو المناخ السائد في المنطقة وذلك في وجود أنشطة معينة تمارس داخل وحول هذه المباني وفي إطار هيكل اجتماعي يؤثر علي أساليب التصميم.

لذا اضطر الناس في المناطق الحارة والجافة والدافئة الرطبة إلى استنباط وسائل لتبريد مساكنهم، أو تدفئتها في فصل الشتاء في المناطق الباردة، وذلك باستخدام مصادر الطاقة والظواهر الفيزيائية الطبيعية، فنجد مثلا أنهم قد تأثروا بحركة الشمس في بناء مساكنهم، فشيّدوا معظم مبانيهم بمواجهة الشرق مع وجود فتحات كبيرة تجاه الجنوب وهذا الأسلوب في التشييد يسمح بالحصول على أكبر قدر من أشعة الشمس في الشتاء عندما تنخفض الشمس في السماء، وتتقي بسهولة حرارة الشمس العالية في الصيف. وقد تبين أن هذه الحلول عموما، أكثر انسجاما مع وظائف جسم الإنسان الفيزيولوجية، من الوسائل الحديثة التي تعمل بالطاقة الكهربائية كأجهزة التبريد و تكييف الهواء، ومن هذه المعالجات البيئية القديمة نذكر وباختصار ما يلي:

- **الفناء الداخلي:** يقوم بتخزين الهواء البارد ليلا لمواجهة الحرارة الشديدة نهارا في المناخ الحار الجاف.
- **الملقف:** هو عبارة عن مهوى يعلو عن المبنى ولها فتحة مقابلة لاتجاه هبوب الرياح السائدة لاقتناص الهواء المار فوق المبنى والذي يكون عادة أبرد ودفعه إلى داخل المبنى.
- **النافورة:** توضع في وسط الفناء الخاص بالمنزل ويقصد بالنافورة إكساب الفناء المظهر الجمالي وامتزاج الهواء بالماء وترطيبه و من ثم انتقاله إلى الفراغات الداخلية.

- السلسيل: عبارة عن لوح رخامي متموج مستوحى من حركة الرياح أو الماء يوضع داخل كوة أو فتحة من الجدار المقابل للإيوان أو موضع الجلوس، للسماح للماء بالتقطير فوق سطحه لتسهيل عملية التبخر وزيادة رطوبة الهواء هناك.

- الإيوان: وهو عبارة عن قاعة مسقوفة بثلاثة جدران فقط، ومفتوحة كلياً من الجهة الرابعة وتطل على صحن مكشوف وقد يتقدمها رواق، وربما اتصلت بقاعات وغرف متعددة حسب وظيفة البناء الموجودة فيه.

- الشخشيخة: وهي تستخدم في تغطية القاعات الرئيسية وتساعد على توفير التهوية والإنارة غير المباشرة للقاعة التي تعلوها كما تعمل مع الملقف على تلطيف درجة حرارة الهواء وذلك بسحب الهواء الساخن الموجود في أعلى الغرفة.

- المشربية: عبارة عن فتحات منخلية شبكية خشبية ذات مقطع دائري تفصل بينها مسافات محددة ومنتظمة بشكل هندسي زخرفي دقيق وبالغ التعقيد، تعمل على ضبط الهواء والضوء إضافة إلى توفيرها الخصوصية.

- الأسقف: وهي السقوف المقببة على شكل نصف كرة أو نصف اسطوانة تكون مظلة دائماً، إلا وقت الظهيرة، كما تزيد سرعة الهواء المار فوق سطوحها المنحنية مما يعمل على خفض درجة حرارة هذه السقوف.

وبالنظر إلى العمران المعاصر نجد أن الطراز الدولي للعمارة و الذي أملاه المعمارون الغربيون على المجتمع العالمي، بغرض توحيد الفكر المعماري و التخطيطي في جميع أنحاء العالم. نجده أصبح مهيمناً بالكامل دون مراعاة للاختلافات البيئية والحضارية والثقافية لكل مجتمع، بالإضافة إلى أنه ولد أزمة في العلاقة بين البيئة والعمران من خلال ما أفرزه من تلوث وتشويه للبيئة واستنزاف لمواردها... الخ.

ومن هنا تظهر أهمية التعمق في التراث المعماري الخاص بكل منطقة من أجل الاستفادة من الظروف التي أوجدت هذا التراث ثم تقييمه بغرض استلهام ما يتواءم منه ويصلح للتطبيق في البيئة والمجتمع المعاصر، بما يتوافق مع كل بيئة بشقيها الطبيعي والحضاري، و البارز في تخطيط العمارة الإسلامية و اختلافها عن تخطيط المدن الغربية، هو اعتمادها على المركز و المتمثل في الجامع أو المسجد باعتباره نقطة الالتقاء و التمركز وأداة الترابط و التجاور و التكامل الذي كان يجمع بين المركزية الاقتصادية و السياسية و المركزية الدينية و القضائية... الخ.(17)

2-3: المدينة الغربية الحديثة:

جاءت المدينة الغربية الحديثة كمرآة عاكسة للحضارة والتكنولوجيا المادية التي ميزتها فأعطت إنتاجا ماديا خاليا من الروح، فكانت عبارة عن امتداد لمدينة الرق القديمة من ناحية البيئة الاجتماعية ولكن بطريقة كان مظهرها الحرية وباطنها العبودية والاستغلال البشع، فأصبح الإنسان كآلة يطوعها رجال الأعمال والمستثمرين في مشاريعهم سواء كانت فلاحية حرفية أو صناعية وبأثمان بخسة لا تلبى احتياجاتهم اليومية الغذائية.

وبالرغم من تطور النظرة الاستغلالية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين التي طغى عليها نوع من الاهتمام بالجانب الصحي والمادي للعمال، إلا أنه كان لاعتبارات مادية بحتة، لأن المستثمر أصبح يفكر في الآلة الإنسانية بأن لا تتوقف عن العمل لأن في توقفها خسارة مادية معتبرة، فصمم العديد من الأغنياء أحياء عمالية لعمالهم بالقرب من المصانع على حساب الأراضي الفلاحية الغابية، تفنقده للعديد من المرافق الصحية كقنوات الصرف الصحي ومياه الشرب... الخ، زيادة على صغر المساكن التي كانوا يقطنوها.

وبذلك بدأت بوادر الإخلال بالبيئة سواء كانت طبيعية أو مشيدة وأصبح سكان هذه الأحياء يعانون من الأمراض العديدة خاصة المتنقلة التي فتكت بهم بل أبادت العديد من الأحياء لانتشار وباء الطاعون والكوليرا وغيرها، وبذلك تعاضم الإخلال بالبيئة شيئا فشيئا فأصبح يهدد المدينة برمتها لينتقل بعد ذلك إلى محيط المدينة، ولكن مع بداية القرن العشرين أصبح خطره على المستوى القومي والإقليمي عندما أدرك العلماء تنقل الدخان والغازات السامة في الجو.

وبدأت تظهر الأمطار الحمضية التي تتلف الغابات والمحاصيل الزراعية لتنتقل بعدها إلى سكان المدن الذين أصبغوا يعانون من هذه الغازات السامة من الناحية النفسية الفيزيولوجية، وينتقل التلوث إلى الغذاء والماء والبحار والمحيطات، وتنوع التلوث فأصبح التلوث الضوضائي (الصوتي) والتلوث البصري، حيث صار الإنسان يعاني من المشاهد اليومية التي تصادفه في طريقه والأصوات المزعجة التي يتلقاها من الماكينات المختلفة التي تجوب شوارع المدينة ونتيجة للنزوح الريفي الذي تسببت فيه الصناعة .

أصبح الإنسان يدرك الخلل بين المدينة والريف فهذا الأخير الذي يعول المدينة بالمواد الغذائية ليس بمقدوره الآن أن يقوم بتغطيتها من هذا الجانب، لذا فكروا في وسائل تكنولوجية كالبيوت البلاستيكية والأسمدة والمشاتل، واستعمال المواد الكيميائية والمبيدات، مما أثر سلبا على البيئة وعلى صحة الإنسان على حد سواء .

ويجدد بنا التتبع التاريخي لنشأة عمران المدينة الحديثة وظهوره في الغرب ليس بغرض التعرف على أشكاله، وإنما بهدف إلقاء الضوء على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أفرزت هذا النمط من العمران الذي يعكس في حقيقة الأمر أزمة العلاقة بين الإنسان والبيئة، وبالأحرى أزمة الاتجاهات البيئية في ظل هذا العمران.

ذلك أن المنتجات المعمارية في الحضر هي واحدة من المنتجات الثقافية إن لم تكن أهمها على الإطلاق لأي أمة من الأمم. وتعكس المنتجات المعمارية الحالة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والعلمية والسياسية للشعوب المختلفة، وكل ابتذال أو تدهور يلحق بالمنتجات المعمارية في مجتمع ما إنما يدل على تدهور وانحلال هذا المجتمع.

2-3-1_ عمران العصور الوسطى:

ففي العصور الوسطى جاءت المدينة كملجأ للتجار والفلاحين من الإقطاعيين الذين خلفتهم الإمبراطورية الرومانية، فكانت مثالا للارتباط الاجتماعي بين الإنسان والمدينة، وظهر ذلك في تشكيلاتها العمرانية التلقائية. كما ظهر في مركزها الذي تتوسطه الكنيسة التي تدعو إلى الدين الجديد حيث مصدر السلطة الدينية. وقد تميز التشكيل العمراني لمدينة العصور الوسطى بساحة الكنيسة ذات التشكيل الإنساني التي تختلف فيها الأضلاع وتتجانس فيها المباني ويرتفع فيها برج الكنيسة، وقد بلغ التشكيل العمراني حدا كبيرا من العناية في البناء والزخرفة.

كما تميزت ساحة المدينة بالاختلاف المنطوري لأركانها المختلفة وتوفر عنصر المفاجئة من مداخلها المختلفة، حتى أصبحت مثلا يُحتذى به في التصميم الحضري المعاصر. (18) ففي مدينة العصور الوسطى الإقطاعية ومن وجهة النظر البيئية كان الدور الإيجابي والمهم الذي لعبه الإقطاعي في المحافظة على الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن وعدم ترك الفرصة لتوسعها أفقيا على الأراضي، أدى إلى المحافظة على البيئة الطبيعية المحيطة، وبالتالي المحافظة على التوازن البيئي الجهوي، زيادة على ذلك كانت المدن الإقطاعية صغيرة من حيث مساحتها العمرانية، وبنيت بمواد بناء محلية حافظت على المنظر والمظهر العام للمدينة، الذي أدمجها داخل موقعها الطبيعي.

غير أنه ونتيجة لصغر المساحة العمرانية كانت الأبنية متراسة مما أدى إلى كثافة سكانية عالية، وفقدان المرافق الصحية في هذه المدن، فكان الوضع الصحي سيئا، كما كانت النفايات تتكدس فيها وتظهر حتى فوق الجسور وعلى أطراف الأنهار، وتعتلي الشوارع والطرق، مما أدى إلى ظهور الأوبئة والأمراض، وحدث انهيارات عند وقوع أي طوفان أو عارض طبيعي. والنتيجة هي أن المدن الإقطاعية كانت تعيش توازنا بيئيا خارج محيطها العمراني وخطا بيئيا حادا داخل المدينة.

2-3-2_ عمران عصر النهضة:

إن المتتبع لتطور مدينة عصر النهضة يلاحظ أنها اعتنت بالجماليات المعمارية والعمرانية من ناحية الشكل وغاب عنها المضمون، فوجد الحداثق ذات الأشكال الهندسية والنافورات المنحوتة التي تدخل في تركيبها المستوية والفضائية تزين القصور والمرافق الحكومية التي بدأت في الظهور كدار البلدية والخزينة ودار المالية وغيرها، وظهرت مخططات المدن بطرق مستمدة من التخطيط القديم للمدن

اليونانية والرومانية مع إدخال بعض التعديلات عليها فأخذت أشكال هندسية متعددة منها الدائري ومنها أنجمي... الخ، فأعطت بذلك لوحات فنية رائعة.

رغم هذا الاعتناء إلا أن المدينة كانت تعيش داخل جبال وأكداش من القمامة ومياه قذرة تجوب الشوارع مما تسبب في العديد من الكوارث التي اجتاحت المدن آنذاك حتى مدن العالم الثالث التي كانت تعتبر صغيرة مقارنة بالمدن الأوروبية. ومن خصائص الزمن أنه يغلف الماضي بغلالة من الرومانسية، فكثيرا منا يتصور مدينة القرن 18 وكأنها آية في الجمال والهدوء، حيث القلاع الشامخة والبيوت الجميلة الهادئة، والفنية يرتدون الملابس الجميلة المزركشة ومياه الأنهار التي تخترقها نظيفة رقراقة.

ولكن ينبغي أن لا ننسى أن في معظم المدن الأوروبية، لم تكن تستعمل الأواني والشوك سوى في بيوت الأثرياء، أما عامة الناس، فكانوا يتناولون الطعام بأيديهم ومن قدور مشتركة، وكان الصابون من الأمور النادرة، كما كان الناس يرمون كل يوم إلى الشوارع والأزقة القمامة والمياه القذرة، وكانت المدن غارقة في الأوساخ وتجتاحتها الكوارث المرضية بين حين وآخر. وقد نمت حول باريس تلال حقيقية من القمامة. (19)

ومع بداية تطور العمل الحرفي بدأت المدينة تعرف نوعا من النزوح الريفي سببه المداخل التي يقدمها الحرفيون للعمال، وكننتيجة حتمية بدأ توسع المدن أفقيا على حساب الأراضي الزراعية، وبذلك ظهر نوع من الخلل البيئي بين المدينة والغطاء النباتي المحيط بها، وعليه فالمدينة والعمران بصفة عامة في عصر النهضة كان ينم عن مشكلات بيئية كثيرة، والتي تنم بدورها عن أزمة في الاتجاهات البيئية في هذا العصر.

2-3-3_ عمران عصر الثورة الصناعية:

مع انتهاء عصر النهضة ودخول أوروبا عصر الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر بدأت النظريات التخطيطية تتطور لملاحقة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي صاحبت الثورة الصناعية. ومع تطور سبل المواصلات والاتصال بدأت المجتمعات تتحرك على نطاق أوسع خارج المدينة القائمة أو تهاجر إلى مواقع جديدة لمدن جديدة حول مواقع الإنتاج الجديدة، وكان التطور التكنولوجي ومن ثم التحول الاقتصادي أسرع من معدلاته من أن يواكب التحولات الاجتماعية بل وسبقها. الأمر الذي ساعد على إيجاد فجوة كبيرة بين التطور الاقتصادي التكنولوجي السريع بطبيعته والتطور الاجتماعي البطيء بطبيعته هو كذلك. وبالتالي ساعد على إيجاد الخلل الاجتماعي مع فقدان التوازن الايكولوجي بين السكان والبيئة العمرانية الجديدة.

إن الثورة الصناعية كانت ثورة تكنولوجية وثورة على المدينة وعلى القيم الإنسانية التي كان يعيشها الإنسان في السابق ثورة أتت على الأخضر واليابس فالتهمت ما حولها وكل ما صادفها في طريقها، فأنجبت مدنا حديثة من حيث البناء والتصميم، وأحياءا تنقند إلى الراحة بكل معانيها سواء

نفسية، فيزيولوجية، مناخية، جمالية، روحية،... الخ. فأفقد الإنسان توازنه داخل محيطه الحضري لأنه اعتاد المناظر الطبيعية التي كان يحياها في الريف والقرية وحتى المدينة في السابق.

فأصبح ساكن المدينة الصناعية يعيش داخل مجال مغلق وصغير من ناحية المساحة، تنقصه الحديقة والبستان، عكس البيت القروي الذي كان يقطنه وما يوفره له من مجال رحب داخل وخارج البيت واكتفاء ذاتي من الخضر والفواكه ناهيك عن الراحة وبعده عن الملوثات بشتى أنواعها سواء دخان وأصوات مزعجة ومناظر كئيبة وقبيحة تشمئز لها النفوس.

إذ التهمت الثورة الصناعية الحدائق العامة والمتنزهات داخل المدن، وامتدت يدها إلى خارج المدن حيث توسعت المصانع على حساب الغابات والحقول الفلاحية ذات المردود ألفلاحي والبيئي، وزاد تطاولها إلى أن وصل تأثيرها السلبي على المستوى الجهوي والإقليمي من جراء العوادم المنطلقة من مصانعها والأمطار الحمضية التي تعمل على تكوينها الغازات السامة . ولم يقتصر إيذاء المدينة والمصانع للبيئة المحيطة بالمدن. بل امتد ليصل إلى مسافات بعيدة جدا بغازاته السامة ومياه المجاري الملوثة بالفضلات الصناعية والكيماوية والأمطار الحمضية التي قضت على المحاصيل الزراعية والعديد من الغابات والبساتين، ولهذا أصبحت المدن الصناعية عبارة عن مصدر الخلل البيئي.

2-3-4- عمران المدينة المعاصرة:

في بداية القرن التاسع عشر كانت المدينة على العموم والغربية (الرأسمالية) على الخصوص تعاني من أزمة حادة ما فتئت تتعمق باستمرار. ولقد ظهرت هذه الأزمة نتيجة للكبر المفاجئ الذي نجم عن تطور وتمركز الصناعة، ولقد كان هذا التمركز والتطور فوضويا في مركز هذه المدن حيث اختفت المساحات الخضراء وحلت محلها المصانع والأبنية السكنية الكثيفة لتظهر الأحياء العمالية الفقيرة والقدرة. وتبين لنا صور ومخططات مدن العصر الحديث أن المدينة الحديثة جاءت لتتوسع على الأراضي الزراعية الخصبة وتلتهم ذات المردود العالي دون أن تولي اهتماما بالمحيط الطبيعي سواء داخل المدينة أو خارجها.

لقد أسهب رواد العمارة الغربية في تفسير نظرياتهم في العمارة والعمران في هذه الفترة، فمنهم من اعتنق العضوية والتكامل مع البيئة الطبيعية ومنهم من اعتنق الوظيفية والقواعد الإنشائية، ومنهم من اعتنق القيم الفراغية والتشكيلية ومنهم من اعتنق التبسيط، ومن اتجه إلى الخشونة في التعبير، ومنهم من ارتكن إلى النعومة والليوننة في الخطوط والمسطحات، ومنهم من انطلق إلى الآفاق المستقبلية تعبيرا عن الطفرات العلمية، ومن مال إلى الإنسانية في التصميم والتنفيذ، ومن استطلع إمكانيات الماضي في تشكيل عمارة وعمران الحاضر.

وكلها فلسفات قائمة على الانفعالات الشخصية التي ترسبت في نفس كل منهم نتيجة لخلفياته الثقافية والاجتماعية وممارساته المهنية. وقد تمسك كل منهم بنظريته وأسهب في تأكيدها بالنشر والإعلام وكذلك

بالإنجاز والتنفيذ، فجاءت النظريات في كل هذه الاتجاهات مرتبطة بالواقع وليست خالية من المضمون، فكان لها تأثيرها المباشر على المدارس المعمارية في الغرب في العلم والممارسة، كما كان لها تأثيرها الفكري على قطاعات عريضة من المجتمع، إن لم يكن عليها ككل، كما امتدت لتصيب مدن العالم الثالث فيما بعد.

هكذا ارتبطت النظريات الغربية ارتباطا وثيقا بالواقع الاجتماعي كما ارتبطت بالواقع العلمي والتكنولوجي والمهني في دول الغرب، إلا أنه رغم كل هذا البحث والأفكار والنظريات لم تخرج المدينة من الفوضى العارمة التي مست كيانها خاصة من الناحية البيئية، وتناول هذا الخلل ليمتد إلى المناخ الحضري الذي تغير بشكل ملحوظ في نهاية القرن العشرين (20) نتيجة التخريب والتلف الذي أصاب العديد من المحميات الطبيعية التي تتنفس بهم الكرة الأرضية، زيادة إلى ظاهرة الدفيئة (الاحتباس الحراري) التي أصبحت تعيشها معظم المدن، فارتفعت درجة الحرارة وتناقص التساقط ووصل التلوث الجوي داخل المدن إلى درجات خطيرة تهدد حياة الإنسان في كل لحظة.

وبذلك كانت المدينة الحديثة هي مدينة التناقضات والخلل البيئي على جميع الأصعدة خاصة ما يمس الإنسان، الذي أصبح يعيش داخل تناقضات أفرزها التطور التكنولوجي، والكبر الهائل للمدن مما أدى إلى الإخلال ببيئة المدينة سواء منها الطبيعية التي التهمت المبانى والبيئة الاجتماعية التي فقدت وحدتها وتكاملها.

ونخلص إلى القول أن الحضارة الغربية الحديثة جاءت لتعم كافة أرجاء المعمورة بكل ما تحمله بنظرياتها المعمارية وأنماطها العمرانية، التي لا تعطي للإنسان حقه في الراحة والعيش داخل المدينة، رغم كل ما بذل من جهد وتفكير وبحث لأنها اعتمدت على الجانب المادي وأهملت الجوانب الأخرى وخاصة الجانب البيئي فشكّل عمرانها انعكاسا حقيقيا لأزمة الاتجاهات البيئية.

ونتيجة لما سبق من أزمة الاتجاهات البيئية التي اتسمت بها طرق التخطيط والبناء والتعمير مع ظهور الحضارة الحديثة، مفضيا بذلك إلى تآزم العلاقة بين البيئة والعمران الحديث، مما جعل بعض الباحثين والمعماريين على وجه الخصوص يطلقون على هذا النمط من العمران اسم "العمران المريض" أو "المباني والمدن المريضة" ذلك أنها تعمل على: (20)

أ- استنزاف الطاقة والموارد.

ب- تلويث البيئة بما يخرج منها من انبعاثات غازية وأدخنة أو فضلات سائلة وصلبة.

ج - التأثير السلبي على صحة مستعملي المباني نتيجة استخدام مواد كيميائية التشطيبات أو ملوثات أخرى مختلفة.

وبناء على هذه السلبيات قامت مبادئ العمارة المستديمة الخضراء حاملة أفكار وأطروحات قادرة على التغلب على السلبيات السابقة. ذلك أن معركة تحقيق مستقبل بيئي قابل للاستدامة هي معركة نخوضها

أساسا في مدن العالم، فالآن تجمع المدن ما بين الكثير من المشاكل البيئية الرئيسية لكوكب الأرض
مجملتها في:

- النمو السكاني، والهجرة بكافة أشكالها...الخ.

- التلوث، وتدهور الموارد، وتوليد النفايات...الخ.

ومن قبيل المفارقة أن المدن تمثل أيضا أفضل فرصة متاحة لدينا لتحقيق مستقبل قابل للاستدامة. إلا
أن التحضر لن يؤدي ثماره من حيث القابلية للاستدامة تلقائيا، فهذه الثمار تتطلب الاستعداد بالعناية و
الاهتمام المتواصل بالأركان التي تقوم وترتكز عليها هذه الاستدامة من أبعاد اجتماعية و عمرانية و
بيئية وتحكمها أساليب وقوانين عقلانية في عملية التخطيط و التسيير. (21)

ثالثا: ملامح ظهورا لتنمية المستدامة في العمارة الغربية الحديثة:

3-1 الأبعاد السوسيو تاريخية:

مع بداية الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر تغيرت كل النظريات المعمارية التقليدية وبرز
تركيز كامل وشديد على الوظيفة والكفاءة الاقتصادية كمنبع للتصميم، وتجاهل المعمارين إرضاء
حاجات الإنسان الفيزيائية كدرجة الحرارة ونسبة الرطوبة وشدة الإضاءة وغير الفيزيائية كتحقيق الراحة
النفسية ومراعاة الجوانب الثقافية والحضارية والاجتماعية، كما اتجه المعمارين إلى توحيد المفردات
المعمارية عالميا، وعاملوا المنشآت كما لو كانت آلات.

ومن هنا ظهرت فجوة واسعة عميقة بين العمارة والبيئة. وقد سمي المهتمون بدراسة الطبيعة
والاتزان البيئي هذه العمارة باسم "العمارة المدمرة" "Destructive Architecture" لأنها أثرت سلبا على
البيئة واتزانها الطبيعي. وفي أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر كان التصنيع متسارع الخطى وكذلك
الاكتشافات العلمية "لداروين" و"ليل" وآخرين أعادوا تشكيل فهم الإنسان للطبيعة، كما حدثت تطورات
ملحوظة في تقنيات الإنشاء والتشييد المعماري خصوصا في مجال استخدام الزجاج والمعادن والتطور
في تقنيات الإضاءة الصناعية والتكييف.

وقد كان "جون راسكن" من الأوائل الذين رصدوا أضرار التقدم الصناعي ونادي بأن على العمارة أن
تتجاوب مع البيئة وكتب في مؤلفاته "بأن الله أعارنا الأرض لنحيا عليها بعض الوقت وهبة ومنحة
عظيمة، لكن ملكيتها تقول لأبنائنا وأحفادنا أكثر مما تعود لنا، وليس لدينا أدنى حق في أن نتجاهلهم أو
أن نشركهم في عقاب على جرائم لم يقترفوها أو حتى أن نحرمهم من نعم وهبها الله لهم، ليس لنا أدنى
حق في ذلك". فالتفاعل بين الإنسان والعمارة والبيئة هو مظهر رئيسي من مظاهر الحضارة الإنسانية.
وفي أثناء الثورة الصناعية ظهر فهم خاطئ لهذه العلاقة، فقد اعتقد الإنسان أن عليه أن يظهر قدرته
على قهر الطبيعة مستخدما أدواته وإمكانياته التقنية، ولم يتبين خطأه إلا بعد أن بدأت الأزمات البيئية
في الظهور.

ولم تدمر العمارة المدمرة البيئية فقط ، وإنما دمرت أيضا الهوية والسمات الثقافية للمكان . وعليه فقد ظهرت في الآونة الأخيرة عدة شعارات ومفاهيم تضمنت عملية الاستدامة في ميادين مختلفة ومجالات متنوعة لتخدم عملية الحفاظ علي البيئة، منها مفهوم "العمران المستديم" والذي دخل حيز الاستعمال والرواج والانتشار في الأوساط المهنية في قطاعات صناعة البناء والتشييد في الدول الصناعية المتقدمة فقط في التسعينيات من القرن المنصرم، ولكن جذور هذه الحركة يمكن تتبعها لسنوات طويلة ماضية.

فبعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها وانفجعت معاركها عن مدن أصابها الهدم والتخريب، اتجهت أبحاث المشتغلين بالعمران المدني في القارة الأوروبية إلى وضع أسس عمرانهم الجديد على قواعد سليمة، من حيث الاستجابة لمطالب السكان، والملائمة بينها وبين البيئة الطبيعية، وما يرجونه للبيئة الاجتماعية من اتجاهات سليمة وصحيحة، ولذلك برز فرع جديد من الدراسة أطلق عليه تخطيط المدن (Country and Town Planning) وجعلت له معاهد خاصة يدرس فيها الطلبة قواعد الجغرافيا الطبيعية المحلية وما تحتاج إليه البلدة أو المدينة من مصادر طبيعية كتوفير ماء الشرب واختيار البقعة الصحية التي يتوافر فيها مواد البناء من البيئة المحلية... كما يدرس الطلبة أيضا مبادئ العمارة وتخطيط المدن وتوزيع الأحياء التجارية والصناعية والعلمية والمسكن الخاصة. وبعبارة مجملية دراسة عوامل البيئة الطبيعية والاجتماعية التي تؤثر في إنشاء المدينة وتخطيط المدينة على أساس طبيعي واجتماعي سليم. (22)

وفي بداية الستينات من القرن الماضي ظهرت العديد من الصيحات التي نادى بحماية البيئة والطبيعة وظهر التفكير في المبنى كنظام بيئي مصغر يتفاعل ويتداخل مع النظام البيئي الأكبر، أتبعها ظهور العديد من الجمعيات والمؤسسات المهتمة بالعمارة البيئية والمبنى البيئي من خلال فكرة الاستدامة مثل حركة بيولوجيا البناء، والتي اعتبرت المبنى كائن حي يمثل للإنسان طبقة الجلد الثالثة (Third skin) حيث بدأ العالم يعترف بالارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والبيئة، وقد تنبه المتخصصون إلى أن الأشكال التقليدية للتنمية الاقتصادية تنحصر على الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية (23)، وفي نفس الوقت تتسبب في إحداث ضغط كبير على البيئة نتيجة لما تفرزه من ملوثات ومخلفات ضارة. فقد تعالت الأصوات البيئية المنادية بتقليل الآثار البيئية الناجمة عن الأنشطة البشرية المختلفة ونادت بخفض المخلفات والملوثات والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

ونتيجة لذلك فقد أولت القطاعات العمرانية خاصة في الدول المتقدمة في العقد الأخير من القرن المنصرم عناية خاصة واهتماماً واسعاً بمواضيع حماية البيئة والتنمية المستدامة، ذلك أن القطاعات العمرانية في هذا العصر لم تعد بمعزل عن القضايا البيئية الملحة التي بدأت تهدد العالم ، وتم التنبيه لها في السنوات القلائل الأخيرة، خاصة إذا علمنا أن هذه القطاعات من جهة تعتبر أحد المستهلكين الرئيسيين للموارد الطبيعية كالأرض والمواد والمياه والطاقة.

ومن جهة أخرى فإن عمليات صناعة البناء والتشييد الكثيرة والمعقدة ينتج عنها كميات كبيرة من الضجيج والتلوث والمخلفات الصلبة. وتبقى مشكلة هدر الطاقة والمياه من أبرز المشاكل البيئية-الاقتصادية للمباني بسبب استمرارها وديمومتها طوال فترة تشغيل المبنى، ولهذه الأسباب وغيرها ونتيجة لتنامي الوعي العام تجاه الآثار البيئية المصاحبة لأنشطة البناء، فقد نوه بعض المتخصصين أن التحدي الأساسي الذي يواجه القطاعات العمرانية في هذا الوقت إنما يتمثل في مقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها وأداء دورها التنموي تجاه تحقيق مفاهيم التنمية المستدامة الشاملة، وأضاف آخرون بأن الإدارة والسيطرة البيئية على المشاريع العمرانية ستكون واحدة من أهم المعايير التنافسية الهامة في هذه القطاعات في القرن الواحد والعشرين.

من هنا نشأت في الدول الصناعية المتقدمة مفاهيم وأساليب جديدة لم تكن مألوفة من قبل في تصميم وتنفيذ المشاريع، ومن هذه المفاهيم "التصميم المستديم" و"العمارة الخضراء" و"المباني المستدامة"، هذه المفاهيم جميعها تعكس الاهتمام المتنامي لدى القطاعات العمرانية بقضايا التنمية الاقتصادية في ظل حماية البيئة، وخفض استهلاك الطاقة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والاعتماد بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة (Renewable Sources). (24)

فالتصميم المستديم والعمارة الخضراء والإنشاءات المستدامة والبناء الأخضر... الخ هذه المفاهيم جميعها ما هي إلا طرق وأساليب جديدة للتصميم والتشييد تستحضر التحديات البيئية والاقتصادية التي ألفت بظلالها على مختلف القطاعات في هذا العصر، فالمباني الجديدة يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بأساليب وتقنيات متطورة تسهم في تقليل الأثر البيئي، وفي نفس الوقت تقود إلى خفض التكاليف، وعلى وجه الخصوص تكاليف التشغيل والصيانة (Running Costs) كما أنها تسهم في توفير بيئة عمرانية آمنة ومريحة. وهكذا فإن بواعث تبني مفهوم الاستدامة في القطاع العمراني لا تختلف عن البواعث التي أدت إلى ظهور وتبني مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة. (25) فالعمارة المستدامة تعزز وتتبنى مفهوم التنمية المستدامة الذي أكد بما لا يدع مجالاً للشك أن ضمان استمرارية النمو الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق في ظل تهديد البيئة بالملوثات والمخلفات وتدمير أنظمتها الحيوية واستنزاف مواردها الطبيعية.

والسبب في ذلك أن تأثيرات الأنشطة العمرانية والمباني على البيئة لها أبعاد اقتصادية واضحة والعكس صحيح، فاستهلاك الطاقة الذي يتسبب في ارتفاع فاتورة الكهرباء له ارتباط وثيق بظاهرة المباني المريضة (Sick Buildings) التي تنشأ من الاعتماد بشكل أكبر على أجهزة التكييف الاصطناعية مع إهمال التهوية الطبيعية، وهذا الكلام ينسحب على الاعتماد بشكل أوحده على الإضاءة الاصطناعية لإنارة المبنى من الداخل مما يقود إلى زيادة فاتورة الكهرباء وفي نفس الوقت يقلل من

الفوائد البيئية والصحية فيما لو كانت أشعة الشمس تدخل في بعض الأوقات إلى داخل المبنى. و يؤدي في النهاية إلى إصابة الإنسان بأمراض مختلفة عضوية و نفسية.

فقد أثبتت الأبحاث الحديثة أن التعرض للإضاءة الاصطناعية لفترات طويلة يتسبب في حدوث أضرار جسيمة على صحة الإنسان على المستويين النفسي والبدني. وتعد عملية التعرض للذبذبات الضوئية الصادرة عن مصابيح الإنارة (الفلوريسنت) والافتقاد للإضاءة الطبيعية من أهم الآثار السلبية التي تعاني منها بيئة العمل المكتبي، فقد ظهرت نتيجة لذلك شكاوى عديدة من المستخدمين في بعض الدول الصناعية المتقدمة تضمنت الإحساس بالإجهاد الجسدي والإعياء والصداع الشديد والأرق، كما أن الإضاءة الصناعية الشديدة تعتبر في مقدمة الأسباب المرجحة لأعراض الكآبة في بيئات العمل.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الهدر أو الاستخدام المفرط لمواد البناء أثناء تنفيذ المشروع يتسبب في تكاليف إضافية ويقود في نفس الوقت إلى تلويث البيئة بهذه المخلفات التي تنطوي على نسب غير قليلة من المواد السمية والكيميائية الضارة، وهكذا فإن الحلول والمعالجات البيئية التي تقدمها العمارة المستدامة تقود في نفس الوقت لتحقيق فوائد اقتصادية لا حصر لها على مستوى الفرد والمجتمع.

وحسب بعض التقديرات فإن مجال العمارة وصناعات البناء على مستوى العالم تستهلك حوالي (40%) من إجمالي المواد الأولية (Raw Materials) ويقدر هذا الاستهلاك بحوالي (3 مليار) طن سنوياً، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك المباني وحدها (65%) من إجمالي الاستهلاك الكلي للطاقة بجميع أنواعها، وتتسبب في (30%) من انبعاثات البيت الزجاجي.

ويشير المعماري جيمس واينز (James Wines) في كتابه "العمارة الخضراء" إلى أن المباني تستهلك سدس إمدادات الماء العذب في العالم، وربع إنتاج الخشب، وخمسين الوقود والمواد المصنعة، وفي نفس الوقت تنتج نصف غازات البيت الزجاجي الضارة، ويضيف بأن مساحة البيئة المشيدة (built environment) في العالم ستتضاعف خلال فترة وجيزة جداً تتراوح بين 20-40 سنة قادمة وهذه الحقائق تجعل من عمليات إنشاء وتشغيل المباني العمرانية واحدة من أكثر الصناعات استهلاكاً للطاقة والموارد في العالم.

كما أن التلوث الناتج عن عدم كفاءة المباني والمخلفات الصادرة عنها هي في الأصل ناتجة عن التصميم السيئ للمباني، فالملوثات والمخلفات التي تلحق أضراراً كبيرة بالبيئة ليست سوى نواتج عرضية (by-products) لطريقة تصميم مبانينا وتشبيدها وتشغيلها وصيانتها، وعندما تصبح الأنظمة الحيوية (bio-systems) غير صحية نتيجة لهذه الملوثات فإن ذلك يعني وجود بيئة غير آمنة للمستخدمين.

فالتكلفة العالية للطاقة والمخاوف البيئية والقلق العام حول ظاهرة "المباني المريضة" المقترنة بالمباني الصندوقية المغلقة في فترة السبعينات، جميعها ساعدت على إحداث قفزة البداية لحركة العمارة المستدامة. لذلك فالمؤيدون للعمارة المستدامة يراهنون على المنافع والفوائد الكثيرة لهذا الاتجاه. ففي حالة مبنى إداري كبير - على سبيل المثال - فإن إدماج أساليب التصميم المستديم (Sustainable Design Techniques) والتقنيات الذكية (Clever Technology) في المبنى لا يعمل فقط على خفض استهلاك الطاقة وتقليل الأثر البيئي، ولكنه أيضاً يقلل من تكاليف الإنشاء وتكاليف الصيانة، ويخلق بيئة عمل سارة ومريحة، ويحسن من صحة المستخدمين ويرفع من معدلات إنتاجيتهم، كما أنه يقلل من المسؤولية القانونية التي قد تنشأ بسبب أمراض المباني، ويرفع من قيمة ملكية المبنى وعائدات الإيجار.

وهكذا فإن تيار الاستدامة في قطاع البناء يعمل على توفير تكاليف الطاقة على المدى الطويل، ففي مسح ميداني أجري على 99 مبنى من المباني المستدامة في الولايات المتحدة وجد أنها تستهلك طاقة أقل بنسبة 30% مقارنة مع المباني التقليدية المماثلة. لذا فإن أي تكاليف إضافية يتم دفعها في مرحلتي التصميم والبناء يمكن استعادتها بسرعة. وبالمقارنة بذلك فإن الإفراط في النظرة التقليدية لمحاولة تقليل تكاليف البناء الأولية يمكن أن يؤدي إلى مواد مهددة وفواتير طاقة أعلى بصورة مستمرة.

بيد أن فوائد المباني المستدامة ليست مقصورة فقط على الجوانب البيئية والاقتصادية المباشرة، فاستعمال ضوء النهار الطبيعي في عمارات المكاتب - على سبيل المثال - بالإضافة إلى أنه يقلل من تكاليف الطاقة التشغيلية فهو أيضاً يجعل العاملين أكثر إنتاجاً، فقد وجدت الدراسة التي أجراها المتخصصان في علم النفس البيئي بجامعة ميتشيغان "راكال وستيفن كابلن" Rachel and Stephen Kaplan أن الموظفين الذين تتوفر لهم إطلالة على مناطق طبيعية من مكاتبهم أظهروا رضي أكبر تجاه العمل، وكانوا أقل إجهاداً وتعرضهم للأمراض كان أقل. كما أن إحدى الشركات العاملة في مجال الفضاء (Lockheed Martin) تبين لها أن نسبة الغياب هبطت بنسبة (15%) بعد أن قامت بنقل (2500 موظف) إلى مبنى مستديم مُنشأ حديثاً في كاليفورنيا، والمردود الاقتصادي لهذه الزيادة في معدل الإنتاجية عوّض المبالغ الإضافية التي أنفقت أثناء تشييد المبنى خلال عام واحد فقط.

وعلى نفس المنوال، فإن استعمال ضوء النهار الطبيعي في مراكز التسوق يؤدي إلى رفع حجم المبيعات، فالمجموعة الاستشارية المتخصصة في تقنيات المباني ذات الكفاءة في الطاقة (Heschong Mahone) ومقرها كاليفورنيا، وجدت أن المبيعات كانت أعلى بنسبة (40%) في المخازن التسويقية التي تمت إضاءتها من خلال فتحات السقف (Skylights) وقد وجدت المجموعة أيضاً أن أداء الطلاب في قاعات الدرس المضاءة طبيعياً أفضل بنسبة 20%.

كما أن حماس اليوم للعمارة والمباني المستدامة له أصوله المرتبطة بأزمة الطاقة في السبعينات، فقد بدأ المعمارون آنذاك يفكرون ويتساءلون عن الحكمة من وجود مباني صندوقية محاطة بالزجاج والفولاذ وتتطلب تدفئة هائلة وأنظمة تبريد مكلفة، ومن هناك تعالت أصوات المعماريين المتحمسين الذين اقترحوا العمارة الأكثر كفاءة في استهلاك الطاقة ومنهم: وليام ماكدونو، بروس فول، وروبرت فوكس من الولايات المتحدة، توماس هيرزوج من ألمانيا، نورمان فوستر، وريتشارد روجرز من بريطانيا.

هؤلاء المعمارون أصحاب الفكر التقدمي بدأوا باستكشاف وبلورة التصاميم المعمارية التي ركزت على التأثير البيئي طويل المدى أثناء تشغيل وصيانة المباني، وكانوا ينظرون لما هو أبعد من هم التكاليف الأولية (Initial Costs) للبناء. هذه النظرة ومنذ ذلك الحين تأصلت في بعض أنظمة تقييم المباني مثل معيار (BREEAM) الذي تم تطبيقه في بريطانيا في العام 1990م. ومعايير رئاسة الطاقة والتصميم البيئي (LEED) في الولايات المتحدة الأمريكية وهي اختصار لـ (Leadership in Energy and Environmental Design)، وهذا المعيار الأخير تم تطويره من طرف المجلس الأمريكي للبناء الأخضر (USGBC)، وتم البدء بتطبيقه في العام 2000م. والآن يتم منح شهادة (LEED) للمشاريع المتميزة في تطبيقات العمارة المستدامة الخضراء في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن معايير (LEED) تهدف إلى إنتاج بيئة مشيدة أكثر خضرة، ومباني ذات أداء اقتصادي أفضل، وهذه المعايير التي يتم تزويد المعماريين والمهندسين والمطورين والمستثمرين بها تتكون من قائمة بسيطة من المعايير المستخدمة في الحكم على مدى التزام المبنى بضوابط الاستدامة، ووفقاً لهذه المعايير يتم منح نقاط للمبنى في جوانب مختلفة، فكفاءة استهلاك الطاقة في المبنى تمنح في حدود (17 نقطة)، وكفاءة استخدام المياه تمنح في حدود (5 نقاط)، في حين تصل نقاط جودة وسلامة البيئة الداخلية في المبنى إلى حدود (15 نقطة)، أما النقاط الإضافية فيمكن اكتسابها عند إضافة مزايا محددة للمبنى مثل: مولدات الطاقة المتجددة، أو أنظمة مراقبة غاز ثاني أكسيد الكربون.

وبعد تقدير النقاط لكل جانب من قبل اللجنة المعنية يتم حساب مجموع النقاط الذي يعكس تقدير (LEED) وتصنيفها للمبنى المقصود، فالمبنى الذي يحقق مجموع نقاط يبلغ (39 نقطة) يحصل على تصنيف (ذهبي)، وهذا التصنيف يعني أن المبنى يخفض التأثيرات على البيئة بنسبة (50%) على الأقل مقارنة بمبنى تقليدي مماثل له، أما المبنى الذي يحقق مجموع نقاط يبلغ (52 نقطة) فيحوز على تصنيف (بلاتيني)، وهذا التصنيف يعني أن المبنى يحقق خفض في التأثيرات البيئية بنسبة (70%) على الأقل مقارنة بمبنى تقليدي مماثل.

لذلك فالعمارة المستدامة أو بالأحرى العمران المستديم يتبنى فكرة أن الإنسان هو محور الارتباط بين البيئة -الاقتصاد- الاجتماع. لأن تأثيرات الأنشطة الإنسانية على البيئة لها أبعاد اقتصادية

واجتماعية واضحة، والعنصر المتلقي للضرر في النهاية هو الإنسان، فمثلا استهلاك الطاقة الذي يتسبب في ارتفاع فاتورة الكهرباء له ارتباط وثيق بظاهرة المباني المريضة (Sick Buildings) التي تنشأ من الاعتماد بشكل أكبر على أجهزة التكييف الاصطناعية عكس ما كانت عليه مدننا القديمة التي تعتمد على التهوية الطبيعية والتكييف الطبيعي.

3-2 الأبعاد الهندسية المعمارية:

لم تعد قضية البيئة في القطاع العمراني مجرد فكر كمالى أو مجرد دعوة يناقشها المختصون في ندواتهم أو مؤتمراتهم الدورية، وإنما أصبحت البيئة مطلباً مهماً من الضروري التفاعل معه والاستجابة لمتطلباته. هذا الموضوع الذي بات يشكل _ هو وصناعة المعرفة_ الإطار لتقدم وحضارة الإنسان في القرن القادم. وهذا هو المعنى الذي أشار إليه "ألان موغار" رئيس المركز العلمي والتقني للعمارة في فرنسا، عندما قال: "إن التنمية البيئية وصناعة المعرفة هما اللتان ستشكلان طبيعة وهيكل مستقبلنا".

بل إن هناك اتجاهًا عالميًا متزايدًا يؤكد أن الهم البيئي ستكون له الأولوية والحضور في تكنولوجيا المستقبل وصناعته. ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن 91% من الناس، وحسب الدراسة التي أجرتها مؤسسة "جالوب"، يدعمون فكرة المزيد من الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة المنتجة من الرياح، وذلك على حساب الخيارات الأخرى في التعامل مع مشكلة الطلب المتزايد على الطاقة.

وفي الخطة التي قدمها وزير الطاقة الأمريكي "سبنسر" للسنوات العشرين القادمة، والتي أسماها "الخريطة التكنولوجية لهيكل المباني"، هناك تأكيد على توجه الحكومة الفيدرالية والمحلية، وبالتعاون مع القطاع الخاص، على دعم البحوث والصناعات التي تجعل من بيوت المستقبل أكثر كفاءة في استخدام الطاقة وأكثر مسالمة لبيئتنا الطبيعية. (26)

وبعد مخاضات طويلة وصعبة لحل إشكالية التوفيق بين متطلبات التنمية وضرورة المحافظة على البيئة وسلامتها، جاءت فكرة التنمية المستدامة. ثم تعزز حضور وتقبل هذا المفهوم على الساحة العالمية، وأصبح محور المخططات المستقبلية والأساس لتغيير الكثير من القوانين والتشريعات المحلية والعالمية والتي تمس من دون استثناء كل القطاعات التنموية. ومن هنا جاءت الدعوة لصناعة خضراء وهندسة خضراء وعمارة خضراء وحتى ثقافة خضراء، ولما كانت التنمية المستدامة لا تستثني أي قطاع تنموي أو نشاط بشري _ لأنها في الحقيقة تدعو إلى تطور الإنسان من خلال استخدام حكيم وعادل للموارد الطبيعية _.

فمن الضروري أن تكون لهذا المفهوم مساحة واسعة من التأثير والتفاعل في القطاع العمراني لما لهذا القطاع من دور كبير في العملية التنموية، وما له من تأثير ملموس وواسع في البيئة المحيطة بالإنسان،

وهذا ما دعا إليه إعلان شيكاغو الذي صدر عن الاجتماع الثامن عشر للإتحاد العالمي للمعماريين الذي عقد في مدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1993. هذا الإعلان وضع التنمية البيئية والاجتماعية محورا رئيسيا في الممارسة المعمارية، وطلب من معماريي العالم أن يطوروا ممارساتهم وآلياتهم لجعلها تنسجم ومتطلبات هذا النوع من التنمية.

لذلك يتوجب على المعماري أن يكون شاعرا ومدركا للظروف الدائمة والمتغيرة لبيئته المحيطة _ الإقليمية والعولمية _ بمكوناتها الثلاثة: طبيعية ايكولوجية كانت أم عضوية أم مشيدة. كما أن عليه أن يكون واعيا بمدى تحكم كل منها في الأخرى بالإيجاب أو السلب، وما هو مفروض عليه احترامه منها كعوامل ثابتة مستقرة. وعليه في هذه الحالة أن يؤكد بالبيئة العمرانية والمعمارية التي يُنشئها، وألا يكون سببا في الإخلال بالتوازن البيئي الطبيعي والثقافي، الذي هو مرتبط تمام الارتباط بما يشكله في القرى والمدن والصحاري وعلى شواطئ البحار والأنهار، وما قد يسببه من إضرار بالاتزان المادي والنفسي للمتلقي.

وبذلك يلزم أن تكون المحافظة على البيئة محددا لفكرة وطريقة تعامله مع ما يحيط بالمبنى؛ لإيجاد الرابطة بين العمل المعماري والعمراني والبيئة المحيطة، ولتحقيق الانسجام والتوافق بين العمل المعماري والعمراني والنسيج البيئي المحيط، وذلك من مفهوم المواءمة "Appropriateness".⁽²⁷⁾ وعليه فالعمران المستديم يُحتم على المعماري بأن يأخذ في اعتباره منظومة التوافق بين البيئة والعمران وعناصر التجانس الوظيفي والجمالي بينهما. فالقطاع العمراني يتشابه مع البيئة في ثلاثة محاور رئيسية وهي:

المحور الأول: تعديل البيئة المحيطة لإيجاد بيئة خاصة بالإنسان.

المحور الثاني: استخدام الموارد المتاحة، الطبيعية والمصنعة، لإنتاج هذه البيئة المصنعة وتشغيلها وصيانتها.

المحور الثالث: التخلص من النفايات والانبعاثات المصاحبة لعملية الإنتاج والتشغيل والصيانة.

وحركة كل محور من هذه المحاور يجب أن تجري في إطار من القواعد يجعل من موضوع البيئة وسلامتها فرصة لتطوير القطاع العمراني وجعله مستديما. ففي المحور الأول يجب أن يأتي التعديل في البيئة المحيطة، لإيجاد بيئة داخلية أفضل للإنسان بحيث يكون هذا التعديل بأقل قدر ممكن من الضرر للبيئة، ومنسجما مع متطلباتها المادية والجمالية. أما المحور الثاني فعنده يجب أن ينصب الاهتمام على استخدام حكيم للموارد غير المتجددة، وكذلك ضرورة الاعتماد أو الاستفادة بأقصى قدر ممكن من المصادر الطبيعية المتجددة.

أما المحور الثالث فيجب أن تأتي استجابة القطاع العمراني في إطار ما يطرحه من مخلفات وانبعاثات متماشية مع إمكان البيئة من هواء وماء وتربة لتقبل المخلفات العمرانية، وعلى كافة مراحل وعمر المشروع، وفي إطار هذا المحور هناك حاجة للعمل والسعي جديا للوصول إلى مرحلة تتعدم فيها

المخلفات والمنبعثات بكل أنواعها، وإن وجدت فهي بأقل قدر ممكن مع إتاحة إمكان إعادة استخدامها وتدويرها في العملية العمرانية. هذه القواعد التي من خلالها يمكن لهذه المحاور الرئيسية الثلاثة أن تتحرك، يمكن تقديمها باعتبارها القواعد الرئيسية للتنمية العمرانية المستدامة والقابلة للاستمرار.

ومنذ تزايد الإحساس في القطاع العمراني بضرورة التجاوب والتفاعل مع مفهوم التنمية المستدامة وتحمل المسؤولية في ظل هذا التوجه العالمي الجديد باعتباره قطاعا تنمويا مهما، كانت هناك محاولات لصياغة ووضع جملة من القواعد وتقديمها على أنها القواعد الرئيسية لمفهوم التنمية العمرانية المستدامة (العمران المستديم). ففي دراسة للدكتور "شارلز كيبيرت" "Charles Kibert" من مركز العمران والبيئة، بجامعة فلوريدا، والمقدمة أمام المؤتمر العالمي الأول عن القطاع العمراني والتنمية المستدامة، الذي عقد عام 1994، ذكر هذا الباحث ستة قواعد أساسية للتنمية العمرانية المستدامة (العمران المستديم)، هذه القواعد التي أشار إليها الباحث هي: الترشيح، إعادة الاستخدام، الاعتماد على المصادر المتجددة أولا ومن ثم المصادر ذات المخلفات القابلة لإعادة التصنيع والتدوير، حماية ما حولنا من نظم بيئية، تجنب المواد الضارة صحيا، وأخيرا الاهتمام بجودة البيئة التي توفرها هذه المنشأة العمرانية.

3-3 الإنسان مستقبلي تخطيط العمارة المستدامة:

إن الإنسان كمخلوق بشري تتجاذبه قوتان المحدودية الناتجة من النقص المتأصل في طبيعته وكيونته البشرية، والأخرى الرغبة والدافع الفطري لتجاوز هذا النقص من أجل تعزيز وجوده وديمومة بقاءه. والمحصلة النهائية لهذا التجاذب هي التي تحدد مقدار حركة الإنسان، إما تكاملا ورقيا، وإما تراجعاً وانحطاطاً. وما يحدد هذا وذلك هو مقدار ما يستثمره الإنسان مما أودعه الله من قدرات عقلية وبدنية لإشباع حاجاته ومتطلباته المادية والمعنوية.

ومن هنا كانت الأهمية لاتساع المعرفة واطرادها وتنامي المهارات البدنية وتنوعها باعتبارها ضرورة لتكامل الإنسان في وجوده وبقائه. وفي هذا الإطار تأتي حاجة الإنسان إلى ملجأ كمطلب وحاجة أساسية لا بد أن يسعى إلى إشباعها إذا ما أراد لوجوده البقاء والاستمرار. ومن هنا مارس الإنسان العمارة منذ القدم ليقوم بتصنيع منتجات عمرانية لتشكل له ذلك الملجأ الذي يحميه ويقيه من الفضاء المفتوح بكل ما يحويه من ظروف قاسية ومتقلبة وانعدام في الأمن وغياب في الخصوصية.

وهذا يعني أن ما أراده الإنسان هو إيجاد وتصنيع بيئة خاصة به يجد فيها خصوصيته ويحقق من خلالها الكثير من مقومات بقاءه. وما كان بمقدور الإنسان أن يمارس هذا الإبداع والتصنيع لو لم تقف الطبيعة إلى جانبه من خلال تسخير ما تحويه من إمكانات وما تخزنه من مصادر طاقة (ضوء، وحرارة، ورياح، وغيرها). ومواد أولية من (ماء، وحجر، وخشب، وغيرها).

وهذه الحاجة المتأصلة عند الإنسان للملجأ دخلت في تفاعل متبادل مع تطور فكر الإنسان واتساع نشاطاته وعندها أصبح للإنسان أكثر من ملجأ واحد يأوي إليه فهناك المسكن أو البيت وهناك محل عمله، وهناك ملجأ آخر ليتعلم فيه ،وآخر ليتعبد فيه، وهناك أماكن أخرى أوجدها الإنسان ليمارس فيها العديد من نشاطاته الاجتماعية والترفيهية المتنوعة. فمن بناء المساكن والمدارس والمستشفيات والمصانع، إلى إنشاء الطرق والجسور ونظم الخدمات، التي يستعملها الناس جميعاً، كلها مستلزمات ضرورية لتهيئة البيئة المناسبة لمعيشة الإنسان وتطوره.

هذه الأهمية الكبيرة التي تحظى بها صناعة التشييد والبناء تؤكد الأرقام الكبيرة والمتنامية للأموال التي تصرفها دول العالم على المشاريع العمرانية أو ما يسمى بالبنية الأساسية وحجم العمالة التي يُسند إليها تنفيذ هذه المشاريع والقيام بأعمالها. فمثلاً بلغ إجمالي الأموال المصروفة على المشاريع العمرانية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1989، أكثر من 400 مليار دولار، وهو ما يعادل 8% من الناتج القومي الإجمالي في ذلك العام. أما في المملكة العربية السعودية، فقد بلغت حصة مشاريع التشييد والبناء والإنفاق الحكومي، وفي خلال سنة واحدة (1984) ما يقارب 130 بليون ريال.

ومع كل هذا تبقى عملية أو تصنيع البيئة المناسبة والأفضل للإنسان تبعاً لطبيعة نشاطه هي المحور والأساس لهذا الإبداع والتصنيع. وهذا التطوير المستمر في إنتاج وتحسين البيئة العمرانية لتواكب تنوع نشاطات الإنسان المتجددة. انتهى بالإنسان في وقتنا الحاضر إلى أن يقضي 90% من يومه العادي في بيئة داخلية مصنعة.

ويجب التنويه في هذا المقام أن هناك الكثير من النجاح والكثير من الإبداع في إشباع هذه الحاجة الأساسية ولكن مازالت هناك مساحات واسعة تنتظر من الإنسان، وبفعل تطور معارفه، المزيد من اهتمامه من أجل تطويرها، سعياً إلى بيئة أفضل للإنسان حاضراً ومستقبلاً. ولعل أغلب المساحات المقصود تطويرها هنا هي موجودة داخل الإنسان وليس في خارجه، وما نعينه بالضبط هو استجابة الإنسان المتوازنة لحاجاته ومتطلباته وإلى حد ما رغباته.

الإنسان مطالب بالتوازن في حركة استجابته لحاجته المتأصلة إلى العمران، لأن كل شيء من حولنا يسير وفق توازنات دقيقة وخروج الإنسان عن هذه التوازنات أو المكابرة عليها يجلب للإنسان الكثير من المشاكل التي قد تعيق تطوره وتكامله. وهناك الكثير من الأمثلة في هذا المجال والتي ينبغي النظر إليها على أنها مؤشرات لما وقعنا فيه من استجابات خاطئة لحاجاتنا ورغباتنا في تطوير منشآتنا العمرانية. فنجد أن منظمة حماية البيئة الأمريكية (EPA) تشير إلى أن مشكلة جودة الهواء في منشآتنا العمرانية هي من المشاكل البيئية الأهم في وقتنا الحاضر.

وهناك دراسات تقدر التكلفة الصحية المباشرة لهذه المشكلة في الولايات المتحدة الأمريكية بحدود 30 بليون دولار، ويصل هذا الرقم إلى 100 بليون دولار إذا أخذنا في الاعتبار فاقد الإنتاجية

بسبب الآثار الصحية السلبية لهذه المشكلة. وإذا أخذنا هذه المشكلة في بعدها العالمي، ففي عام 1984 قدرت منظمة الصحة العالمية بأن هناك ما بين 10_30% من المباني الموجودة في العالم هي مبان مريضة حسب المقاييس الصحية المعتمدة، وهذه النسبة نفسها للناس الذين يمرضون بسبب هذه المباني.

هذا وبالإضافة إلى أن للمشاريع العمرانية تكلفة بيئية عالية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتبين أن هذا القطاع يستهلك في حدود 30% من المواد الأولية، وأن نصيبه من الطاقة المنتجة هو في حدود 42%. وفي دراسة أخرى أجريت في المملكة المتحدة خلصت نتائجها إلى أن 56% من الطاقة تذهب إلى القطاع العمراني بنشاطاته المتعددة وبكل مراحلها من تصنيع المواد الإنشائية ونقلها، ومن ثم مرحلة التشييد والتشغيل والصيانة.

هذه المساحة المهمة والمتسعة لقطاع البناء والتشييد في حياتنا ومسيرتنا التنموية تتطلب من الأطراف والدوائر الفاعلة والمهتمة بهذا القطاع أن تستجيب بحساسية أكبر للهموم البيئية، وأن تسعى إلى تبني وتطوير نظم وسياسات وطرق تفكير ومناهج تحقق درجة عالية من الانسجام بين حاجاتنا التنموية ومستلزماتها الضرورية، وبين متطلبات السلامة والحماية للبيئة من حولنا بأبعادها المتنوعة المباشرة وغير المباشرة والمعاصرة والقادمة مستقبلاً.

إن المطلوب هنا ليس إجراء تغييرات جزئية وإضافات شكلية في طرق التصميم وأساليب البناء وما إليه من أمور وتفصيلات ثانوية، بل يجب أن نعيد النظر جذرياً في الأطر التي تلامس رؤانا ومناهجنا ونظمنا ونحن نتعامل مع حاجة الإنسان المتأصلة إلى العمران. وهنا يأتي دور المهندس المعماري الذي على يديه ولما يملكه من قدر كبير من التأثير. كما تأخذ فكرة المشروع بعدها الوظيفي ودورها الاقتصادية وتأثيراتها البيئية. إذن إن المهندس المعماري مطالب بالارتقاء بالممارسة المعمارية بشقيها التصميمي والتنفيذي إلى حالة من التوافق والانسجام مع متطلبات البيئة. (28)

صحيح أن الحاجة إلى البيئة المصنعة هي التي أدخلت العمران كنشاط وممارسة في حياة الإنسان، ومن ثم أخذ هذا النشاط يتطور بفعل تفاعله مع تطور الإنسان وتطور حاجاته، ولكن تبقى هناك صورة رئيسية لهذه الحاجة يتعين على المعماري إشباعها وهو يمارس العمارة ألا وهي التناغم والانسجام مع البيئة الطبيعية. في البداية كان الإنسان يُعبر عن هذه الحاجات ويُبرزها بصورة فطرية من خلال تصنيعه بنفسه ما يريد من منتجات معمارية من قبيل المسكن والمعد وغيرهما. ومن ثم وبعد تراكم الخبرة الإنسانية واكتساب بعض جوانب المعرفة بدأت الممارسة المعمارية تحتاج إلى أفراد يشاركون ذلك الإنسان في التخطيط والتصميم والإعداد لما هو مطلوب من منتجات عمرانية، ومن ثم ينفردون إلى حد كبير في مرحلة التصنيع.

ولما كان هناك بطء في عملية التصنيع ومحدودية في تطور المعرفة كانت مساحة التأثير للمتلقي كبيرة، وبتوسع الممارسة المعمارية وتطور أشكالها بدأ تراجع دور المتلقي لحساب المعماري المصنع، الذي أصبح له النصيب الأكبر في التفكير والرؤية، وإلى حد ما الأفراد في التصنيع، ومن ثمة استجابة لتطور الإنسان نحو التخصصية، انفصلت عملية التصنيع عما يسبقها من تفكير وتصميم، والتي أنيطت مسؤولياتها للمعماري بصفته المفكر والمبدع وتُركت عملية التصنيع للحرفيين.

وبدخول الإنسان عصر المعرفة والتكنولوجيا استجدت حقول معرفية جعلت من صناعة البناء أكثر اتساعاً وأبعد تطوراً وأصبح من الضروري الإلمام بها من قبل المعماري حتى يتسنى له إنتاج ما يواكب ما وصل إليه الإنسان من تطور ورفق. وبازدياد هذا التطور تجزأت صناعة البناء إلى مجموعة من العلوم مما أدى بالمعماري أن يعمل برفقة المهندس الإنشائي والكهربائي والصحي وغيرهم من ذوي التخصصات المختلفة. ومع كل هذا بقيت الريادة وقيادة الفريق للمعماري باعتباره الطرف الذي تقع عليه مسؤولية الخروج بفكرة المبنى أو المشروع وتحديد أبعاده التصميمية وعلى الباقيين مساعدته في ترجمة هذه الأفكار كل حسب وظيفته وتخصصه.

من خلال ما سبق يتبين أن المعماري هنا بحاجة إلى معرفة ما يريد المستفيد من المنتج المعماري، مع الأخذ بالاعتبار الإمكانيات والموارد المتاحة. ومن ثم يأتي دور المعماري لتحديد عناصر المشروع أو المنتج المعماري من خلال استجابة عقلانية لحاجات المستفيد التي تم الاتفاق عليها من خلال المتأقفة فيما بينهما، مع ضرورة المحافظة على البيئة التي يتكئ عليها المعماري فيما يحتاج من مواد وموارد تمكنه من تحويل مشروعه أو منتجه من فكرة وتصور إلى واقع وحقيقة ملموسة.

وعليه فلا بد من بناء منظومة من القيم والاتجاهات البيئية الإيجابية التي تجعل للبيئة والمحافظة عليها مساحة واسعة في فكر وممارسة المعماري، وفي ظل هذه المعرفة التي تتحرك في فضاء من القيم الإيجابية، يتمكن المعماري من الخروج بأنظمة معمارية تخدم حاجة الإنسان وتستجيب في الوقت نفسه لمتطلبات البيئة من حوله.

وإجمالاً فإن دور المعماري هام في عملية حماية البيئة بالموقع المراد عمرانها، إذ أن مقياس نجاح العمران في ظل التنمية المستدامة هو مقدار جودة الشكل النهائي الذي يجمع البنيان والموارد الطبيعية والظروف الثقافية، بمعنى آخر فنجاح العمران معمارياً يكون بتحويله لامتداد طبيعي للمكان بروحه وأشكاله المختلفة. وتتطلب عملية المحافظة على الخصائص المميزة لموقع ما، تفهما عميقاً للنظام البيئي القائم، وإدراكاً للعلاقة بين الموارد البيئية المختلفة المختلفة، وبصفة أدق امتلاك اتجاهات بيئية مستدامة.

رابعاً- التوجهات العالمية والمحلية في حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة .

لقد مرت علاقة الإنسان بالبيئة بمراحل تطور، تعكس ظهور المشكلات البيئية وتعهدها من جهة ودرجة الاهتمام بها من جهة أخرى. محاولين استكشاف هذه العلاقة في سياقها التاريخي من خلال قراءة سوسيو تاريخية لتطور حياة للإنسان، ومسار تحول تفكيره باتجاه الاهتمام بالبيئة. وكذا الجهود الدولية الرسمية والعالمية المقترنة بالحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

4-1: التوجه العالمي نحو حماية البيئة:

أدى تفاقم المشكلات البيئية في الدول الصناعية والنامية على حد سواء إلى زيادة الوعي البيئي لدى الحكومات والمواطنين، فكان أن تشكلت جمعيات ومؤسسات ومعاهد لدراسة الإنسان وقد توج تعاضم الاهتمام الإنساني بالبيئة إلى عقد عدة مؤتمرات أبرزها:

4-1-1 مؤتمر ستوكهولم (سنة 1972) :

انعقد هذا المؤتمر بالعاصمة السويدية ستوكهولم ما بين (5 و 6 جوان 1972) والذي حضره ممثلو (113 دولة)، بينها (14 دولة عربية)، إضافة إلى ممثلي عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية، والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، وقد انتهى هذا الأخير إلى تبني 26 مبدأ و 109 توصيات.

و يمكن تلخيص أهم المبادئ التي أقرها هذا المؤتمر (في شكل حاجات أساسية) كما يلي:

أ- استغلال الموارد الطبيعية بشكل يمنع نفاذها وإشراك البشرية في الاستفادة من هذا الاستغلال (التنمية المستدامة) ، بما في ذلك الهواء والمياه والتربة والحيوانات، والنباتات، وذلك من خلال التخطيط والإدارة الملائمة. (29)

ب- الحاجة إلى الإبقاء على قدرة الأرض في إنتاج الموارد الحيوية المتجددة وتجديد هذه القدرة كلما تسنى ذلك.

ت- الحاجة إلى إيلاء - حفظ الطبيعة بما في ذلك الأحياء البرية - أهمية في عمليات التخطيط للتنمية الاقتصادية، واستغلال الموارد غير المتجددة بما يصونها من النفاذ، ووقف إلقاء المواد السامة وغيرها تجنباً للضرر الخطير بالنظم الإيكولوجية. (30) كما تم خلال هذه المؤتمرات مناقشة القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان بأن الفقر وغياب التنمية هما من أشد أعداء البيئة.

وعلى كل يمكن القول بأنه على الرغم من النتائج الإيجابية التي أقرها المؤتمر، وذلك من خلال إدخال الاعتبارات البيئية في عمليات صياغة برامج التنمية، والتأكيد على الترابط الوثيق بين البيئة

والتنمية، وتحقيق تنمية متواصلة تضمن حق الأجيال المقبلة، إلا أيا من أعضاء المجتمع الدولي لم يكن ليقبل أن تكون اعتبارات الحماية البيئية على حساب التنمية الوطنية المحلية.

فالدول النامية وكذلك الدول الصناعية ظلت تنظر إلى الحركة البيئية بشك، إذ لم تزل الصلة بين البيئة والتنمية الاقتصادية الاجتماعية يكتنفها الغموض ، فلقد كان الاعتقاد السائد لدى معظم مسؤولي الدول النامية أن الاعتبارات البيئية مسألة رفاة لا يمكن تحملها، في حين اعتبرت الدول الصناعية أن حماية البيئة وإدخال قيود بيئية يعني إغلاق المعامل وزيادة البطالة. هذا ما أدى إلى عقد مؤتمرات وندوات أخرى، تعمل على التحسيس بضرورة إدماج هذه العناصر في السياسات التنموية عبر العالم.

4-1-2 ندوة بلغراد حول التنمية البيئية (سنة 1975) :

كان انعقاد هذه الندوة بالعاصمة اليوغسلافية بلغراد سنة 1975 بدعوة من اليونسكو، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لذلك سطرت هذه الأخيرة غايات وأهداف وخصائص التربية البيئية ، والتي تهدف وفق ما اتفق عليه في هذه الندوة إلى:

أ- إعطاء الإنسان القدرة على فهم ما تتميز به البيئة من طبيعة معقدة نتيجة للتفاعل الدائم بين مكوناتها الاجتماعية، والثقافية، والبيولوجية، والفيزيائية.

ب- إمداد الفرد بالوسائل والمفاهيم التي تساعد على استخدام موارد البيئة بمزيد من العقلانية والحيطة لتلبية احتياجاته المادية والروحية في حاضره ومستقبله، له ولأجياله من بعده.

ج- إيجاد وعي عالمي بأهمية الحفاظ على البيئة بالنسبة لمتطلبات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بحيث يؤدي إلى إشراك كافة الفاعلين الاجتماعيين، وبطريقة مسؤولة وفعالة في صياغة القرارات التي تمس نوعية البيئة بكافة مكوناتها.

د- إيجاد وعي بأهمية التكامل البيئي في العالم المعاصر.

* ولتطوير هذه الأهداف حددت الندوة مجموعة من المتطلبات المتمثلة في :

- تأمين المعرفة الخاصة بالعلاقات بين مختلف العوامل الاجتماعية والبيولوجية والفيزيائية التي تتحكم في البيئة من خلال تطوير مناهج للسلوك واستحداث نشاطات مناسبة لصيانة البيئة.

- تطوير مواقف ملائمة لتحسين نوعية البيئة عن طريق إحداث تغيير حقيقي في سلوك الناس اتجاه بيئتهم بحيث يؤدي ذلك إلى إيجاد الشخصية المنضبطة ذاتيا والتي تتصرف في البيئة بروح المسؤولية.

- الاستعانة بأساليب شتى لتزويد الناس بمجموعة متنوعة من الطرائق العلمية والتقنية التي تسمح بإجراء أنشطة رشيدة في البيئة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التعليم (النظامي وغير النظامي)

لاكتساب المعارف المتوفرة عن البيئة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن ميثاق بلغراد يشكل إطاراً علمياً للتربية البيئية، أو هو في الواقع -**ميثاق أخلاقي عالمي**- يعتبر الأساس لكل عمل مستقبلي في مجال التربية البيئية. وقد تم على إثره (الميثاق) عقد ندوات إقليمية خلال عامي 1976 و 1977 بمناطق مختلفة من العالم من بينها ندوة عربية للتربية البيئية عقدت بالكويت في نوفمبر 1976.

4-1-3 الميثاق العالمي للطبيعة (سنة 1982) :

أقرت الجمعية العامة في أكتوبر 1982 الميثاق العالمي للطبيعة، والذي أكد بأن الجنس البشري هو جزء من الطبيعة، وأن الحياة تعتمد على العمل المتصل للنظم الطبيعية التي تعد مصدر الطاقة والموارد الغذائية وأن جذور الحضارة ممتدة في الطبيعة التي غدت الثقافة البشرية وأثرت في جميع الإنجازات الفنية و العلمية.

*كما أكد الميثاق على مجموعة من المسائل الأساسية منها :

- أن تدهور النظم الطبيعية سببه الاستهلاك المفرط وسوء استخدام الموارد الطبيعية.
- أن الإخفاق في وضع نظام اقتصادي مناسب ومتوازن يؤدي إلى انهيار الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للحضارة الإنسانية.
- يجب توجيه الاهتمام - في تخطيط وتنفيذ أنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الوطنية والدولية)- إلى أن حماية الطبيعة هو جزء لا يتجزأ من تلك الأنشطة.

وهكذا يتضح من خلال المسائل التي أقرها الميثاق، التأكيد على أن حماية البيئة ترتبط بالتنمية، ولذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار قدرة النظام البيئي على العطاء عند التخطيط لعملية التنمية، ومن ثم للتنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما.

ولتجسيد هذا الاهتمام على أرض الواقع أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأمم المتحدة في خريف عام 1983 تشكيل لجنة دولية نصفها من الدول النامية ومؤلفة من شخصيات مسؤولة في التخطيط والسياسة والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا، تكون مهمتها الأساسية إعادة النظر في القضايا الحرجة للبيئة والتنمية بغية اقتراح استراتيجيات بيئية بعيدة المدى تحقق تنمية قابلة للاستمرار، وتأخذ في الحسبان ضرورة التعاون الدولي والعلاقات المتبادلة بين الناس والموارد البيئية والتنمية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق بأن اللجنة قامت بعملها لمدة (03) سنوات وزارت عشرات المدن والدول في مختلف القارات الخمس، وتوصلت إلى خلاصة مفادها أن كثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من الناس كما تتسبب في مزيد من التدهور البيئي. وأن ثمة حاجة لا إلى رؤية التنمية في الإطار المتصل بالنمو الاقتصادي في البلدان النامية فحسب ، بل إلى قيام مسار جديد للتنمية يحفظ التقدم الإنساني لأجيال المستقبل، وقدمت اللجنة تقريرها في 27 أبريل 1987، تحت عنوان "مستقبلنا المشترك".

4-1-4 مؤتمر قمة الأرض (سنة 1992) :

شكلت قمة الأرض التي عقدت في العاصمة البرازيلية "ريو دي جانيرو" في الفترة الممتدة من 3 إلى 14 جوان 1992، منعطفا تاريخيا في التعامل الإنساني الجماعي مع قضيتي البيئة والتنمية فقد جاءت لتواكب القلق العالمي المتزايد حول نوعية الحياة ومصيرها على كوكب الأرض التي أخذت تشهد تدهورا حادا وغير مسبوق في التاريخ، بحيث بلغ التدهور أحيانا وفي العديد من المناطق، درجات قصوى وأصبح أكبر بكثير من القدرة على الإصلاح، وتجاوز كل ما هو معقول ومقبول، وربما قد دخل طور "الانتحار الإنساني العام والشامل".

وتجدر الإشارة في هذا الصدد بأن مؤتمر "قمة الأرض" حاول التوفيق بين البيئة والتنمية والإقرار بأنهما وجهان لعملية حياتية واحدة، وأن التنمية لا بد أن تكون تنمية مستدامة تلبى الشروط البيئية بقدر تلبيتها الاحتياجات الإنسانية والحياتية، من خلال الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية. كما ركز المؤتمر على عدة قضايا اجتماعية وبيئية مثل: تنمية الموارد البشرية، وتحسين شروط الحياة والعمل للفقراء في المناطق الريفية وأحزمة البؤس حول المدن وبخاصة من خلال إقامة برامج تنمية مشتركة للريف والمدينة، ووضع ترتيبات مؤسسية للمجتمع الدولي لمتابعة الإجراءات اللازمة.

وفي هذا السياق يقول موريس سترونغ أمين عام اللجنة الإعدادية للمؤتمر بالبرازيل " إن هدف المؤتمر هو وضع البيئة في مركز السياسة الاقتصادية لدى صانعي القرار، وإدماج الأبعاد البيئية في الحوار بشأن التنمية ووضع خطة عمل للسنوات الباقية من القرن الحالي وللقرن 21" وقد تبني هذا المؤتمر ست نتائج أساسية :

- وضع معاهدات بشأن مسائل ذات أهمية كونية ومتصلة بالقطاعات البيئية كمعاهدة لتغير المناخ، وأخرى للتنوع البيولوجي، وأخرى للغابات وأخرى للتصحّر...الخ.
- إعلان ميثاق للأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم بها المجتمعات والدول بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة وتؤكد على تبني استراتيجيات تنمية قابلة للاستمرار.
- تحديد جدول عمل للقرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض وصياغة الإجراءات الواجب إتباعها مع تحديد الأهداف والأساليب التي تحقق للمجتمع الدولي التنمية القابلة للاستمرار.
- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول السائرة في طريق النمو و التي تقتصر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياستها وممارستها الإنمائية.
- إقرار أصول إتاحة الثقافة البيئية للدول كافة بغية تمكين الجميع من تحقيق الأهداف المنشودة لتنمية قابلة للاستمرار. ويفترض أن تستند هذه الأصول إلى ضرورة تقديم المعرفة الكاملة بتلك الثقافة مع احترام مسألة حقوق الملكية الفكرية.
- بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

❖ وقد خرج هذا المؤتمر كذلك بعدة مبادئ منها :

- أن حق التنمية يجب أن يتجسد بما يضمن توازن حاجات التنمية والحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والمقبلة.

- أن حماية البيئة يجب أن تكون جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن أن ينظر إليها بمعزل عنها.
- يجب أن تتحمل الدول الغنية (المتقدمة) المسؤولية في التنمية القابلة للاستمرار بالنظر إلى الضغوط التي تفرضها مجتمعاتها على بيئة الأرض وبالنظر إلى نوعية الثقافة التي تستخدمها.

- الحاجة إلى تبادل المعرفة العلمية والتقنية وضرورة إشراك الفرد على المستوى الوطني في صنع القرارات العامة من خلال زيادة معرفتهم وإدراكهم البيئي. (31)

- سن تشريعات بيئية على المستويين الوطني والدولي بغية تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية القابلة للاستمرار، وبغية فرض تعويضات للمتضررين من التلوث ومن مختلف مشكلات البيئة.

هذا وينبغي الإشارة فضلا - عما سبق - إلى أن المؤتمر تناول أهمية المشاركة الاجتماعية في عملية الحفاظ على البيئة، من خلال تعزيز دور المرأة والشباب وإشراك كافة الفاعلين الاجتماعيين، والمنظمات غير الحكومية، والاتحادات العمالية، والجمعيات البيئية كطرف فاعل في تحقيق التنمية المستدامة، وفي الواقع إذا كان مؤتمر ستوكهولم وضع مسألة البيئة على جدول الاهتمامات الدولية، فإن مؤتمر الأرض كان معدا لنقلها إلى جدول التنفيذ الإجرائي والعملية.

4-1-5 الندوات التي عقدت بعد قمة الأرض :

خلال التسعينات، حددت سلسلة الندوات الدولية التي أشرفت عليها الأمم المتحدة حول القضايا الكبرى للتنمية و المتمثلة في :

- ندوات البيئة والتنمية المنعقدة "بريو دي جانيرو" سنة 1992.

- حقوق الإنسان المنعقد "بفينا" سنة 1993 .

- السكان المنعقدة "بالقاهرة" سنة 1994.

- التنمية الاجتماعية المنعقدة "بكونهاج" سنة 1995.

- النساء المنعقدة "بكين" سنة 1995

*وقد تلخصت في جملة من الأهداف الكبرى يمكن معها قياس خطوات التنمية، وتتمثل هذه الأهداف في :

أ- تقليص نسبة سكان البلدان السائرة في طريق النمو الذين يعيشون فقرا مدقعبا 50% إلى غاية سنة 2015.

ب- تحقيق تربية ابتدائية لكافة السكان في جميع البلدان إلى غاية سنة 2015.

ج- تطوير المساواة بين الجنسين وترقية مكانة المرأة والرفع من مستواها التعليمي .

د- تقليص معدلات وفيات المولودين الجدد ووفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات بالثلثين ، ومعدلات وفيات الأمهات عند الولادة بثلاثة أرباع، إلى غاية سنة 2015.

و- تفعيل الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في كافة البلدان السائرة في طريق النمو، لاسيما في مجال المحافظة على البيئة.

4-1-6 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبورغ (سنة 2002) :

انعقدت هذه القمة بالعاصمة الجنوب أفريقية (جوهانسبورغ) ما بين (21 أوت و 4 سبتمبر سنة 2002) ، وقد كانت بمثابة جسر تواصل مع قمة الأرض الأولى المنعقدة ب: (ريو دي جانيرو) البرازيلية سنة 1992. وفي ظل التغيرات التي شهدتها العالم ما بين القمتين فقد كان لهاته القمة الدور البارز للتصدي لمشكلات عديدة أبرزها:

- زيادة الفقر.
- اتساع الهوة بين دول الشمال والجنوب.
- الأضرار المتعددة التي لحقت بالبيئة والاستخدام المفرط للموارد الطبيعية وسوء توزيع هذه الموارد).
- ولذلك احتضنت مدينة " Sand ton " عددا كبيرا من المشاركين (6500 شخص) في قمة التنمية المستدامة. ممثلين للحكومات والسلطات المحلية والمنظمات الأهلية، توفدوا جميعا من أجل إيجاد سبل جديدة لمواجهة المشكلات التي يعانها العالم بداية من الفقر والتلوث والتصحر وإزالة الغابات وانتهاء بإهدار الثروة السمكية ومصادر المياه والتغير المناخي. كل هذه المشكلات - طبعا- التي لم تستطع قمة الأرض الأولى التي عقدت في "ريو دي جانيرو" في عام 1992 تجاوزها مثلما أشار إلى ذلك رئيس جنوب إفريقيا " مبيكي" بقوله أنه على الرغم من الأهداف المحققة في هذه القمة من وقف الدمار البيئي والفقر وعدم المساواة، وتحقيق التعاون بين دول الشمال ودول الجنوب. إلا أن النتيجة المأساوية لذلك هي البؤس الإنساني والتدهور البيئي الذي لا يمكن تجنبه بما في ذلك تنامي الفجوة بين الشمال والجنوب.

و من النتائج التي صدرت عن القمة الثانية (سنة 2002) في ختام أعمالها إعلان سياسي غير رسمي، تبلور في 69 توصية، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

أ- يجب أن تعمل مجتمعات العالم على دفع ودعم ثلاثة أقطاب لا يمكن الفصل فيما بينها، تتمثل في حماية البيئة، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على كل المستويات المحلية والقومية، الإقليمية والعالمية.

ب- التعهد بتنفيذ برنامج عالمي للتنمية المستدامة يعطي الأولوية المطلقة لتضييق الهوة السحيقة التي تقسم المجتمع الإنساني أغنياء وفقراء.

ج- التأكيد على ما جاء في قمة ريو دي جانيرو، من خلال الاتفاق على أن حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية هي الركائز الثلاث التي لا تتجزأ للتنمية المستدامة، ولتحقيق مثل هذا التطور يلزم تبني البرنامج العالمي "جدول الأعمال 21"

د- التعهد بتحقيق الأهداف التنموية المتفق عليها عالميا بما في ذلك تلك المتضمنة في إعلان الألفية والاتفاقات الدولية المرتبطة به ، والتي أبرمت في مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى التي عقدت منذ عام 1992.

هـ- إن أكثر التحديات التي لا تزال تواجه مجتمعات العالم هي الفقر والتخلف والتدهور البيئي وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الدول وداخلها.

و- إن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية من أجل الحفاظ على الحياة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي أهداف أساسية من أجل التنمية المستدامة.

ي- الإقرار بأن الديمقراطية وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، والحريات وتحقيق السلام والأمن، هي أمور جوهرية لتحقيق التنمية المستدامة.

ن- التركيز على توفير المتطلبات الأساسية للكرامة الإنسانية، من مياه نظيفة وصرف صحي، وأمن غذائي، وتنوع بيولوجي، والاعتراف بالأهمية المحورية للتكنولوجيا والتعليم والتدريب، وإيجاد فرص العمل.

ت- الحاجة إلى بناء القدرات، وتوفير الموارد الكافية لتقليص الفقر والبطالة.

ث- تأييد ظهور تجمعات وتحالفات إقليمية قوية ، مثل المبادرة الجديدة لتنمية آسيا لتعزيز التعاون الإقليمي وتحسين التعاون الدولي والإسراع في التنمية.

خ- التأكيد من جديد على مبدأ ريو دي جانيرو في قمة الأرض الأولى حول حق البشرية في العيش حياة صحية وبناءة في جو من التوافق والحياد.

ر- الالتزام بتطبيق كل الاتفاقات الدولية لمواجهة الكوارث البيئية مثل: التصحر والأكسدة والتلوث والتغيير البيئي والتغيرات المناخية.

ز- تتطلب التنمية المستدامة منظور طويل الأجل ومشاركة واسعة في صوغ السياسة، وصنع القرار والتنفيذ على كل المستويات مع القطاع الخاص والعمال والمجتمع المدني وكل التجمعات الكبيرة.

م- التعهد بتقوية وتحسين الإدارة على المستوى المحلي، من أجل التنفيذ الفعال لـ جدول أعمال 21 ولأهداف التنمية في الألفية الجديدة.(32)

س- الاعتراف بالمكانة المركزية للمرأة في المجتمع الإنساني ودورها في التنمية المستدامة.
ش- الالتزام والعمل على كل المستويات لحماية الكوكب(الارض) وتشجيع التنمية الإنسانية وتحقيق الرفاهية والسلام العالميين.

*وهكذا يمكن القول أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبورغ اعتبر أن التنمية المستدامة قضية عالمية تستدعي مشاركة كافة الفاعلين الاجتماعيين، من أفراد ومؤسسات وجمعيات وحكومات لتحقيق تقدم، يكون متوازيا بين احتياجات الإنسان الحالية ومتطلباته المستقبلية، والعمل على مواجهة الفقر وحماية البيئة. إضافة إلى أن التحدي الكبير أمام المجتمع الدولي -اليوم- لا يقتصر على تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية فحسب، بل جعلها تنمية متواصلة بيئيا للأجيال اللاحقة. ولا شك أن للمجتمع المدني دورا هاما وفاعلا - من خلال العمل التطوعي المؤسسي الذي تقوم به الجمعيات المشغلة بالحقل الاجتماعي البيئي.

4-2- التوجهات الوطنية في حماية البيئة :

لقد أصبحت قضية البيئة من أهم القضايا المتداولة على الساحة الوطنية، لذلك فقد تكاثفت الجهود والمسعاعى على مستوى مؤسسات و حكومات الدول من أجل إرساء سياسة بيئية، من خلال سن القوانين و التشريعات الفاعلة، بغية حماية البيئة و المحافظة عليها. و هذا نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها و كثرة المشاكل التي تطرحها البيئة . ولهذا فقد مر التشريع الخاص بقانون حماية البيئة في الجزائر بمرحلتين :

● **الفترة الاستعمارية:** و يمكن القول أن القوانين التي طبقتها فرنسا في الجزائر خلال هذه الفترة في المجال البيئي، لعبت الدور الكبير في نهب و استنزاف الموارد البيئية و تقليصها. كما عرفت سياسته الاستيطانية جملة من القوانين الجائرة في إطار ما عرف بسياسة الأرض المحروقة ، التي كانت تهدف من وراء ذلك إلى تجويع و تشريد الشعب الجزائري ونهب خيراته و ثرواته و استغلالها في نمو اقتصاده . وبالتالي القضاء على الثورة وإبقاء حلم الجزائر مستعمرة أبدية لفرنسا ولعل التجربة النووية في رقان لخير مثال على ذلك في صورة أكدت مدى التعدي على المقدرات البيئية في الجزائر والتجني على كامل القوانين و الأعراف الدولية الداعية إلى احترام البيئة.

● **مرحلة الاستقلال :**

خلال بدايات هذه الفترة أهمل إلى حد بعيد الجانب البيئي، نتيجة انشغال الجزائر بمجالات أخرى (كالتصنيع، السكن، ...الخ.) إلا أن بؤادر الاهتمام بدأت تتضح معالمها مع تزايد الاهتمام العالمي بالبيئة، و تجسد ذلك فعليا في شكل مؤسسات خصت عدة مجالات بيئية (كالسواحل ، المدن الساحلية ،المياه....). وقوانين و تشريعات في هذا الإطار. وقد صدر أول تشريع يتعلق بتنظيم الجماعات الإقليمية و صلاحيتها و المتمثل في قانون البلدية الصادر سنة 1967 ، إلا انه لم يبين صراحة

الحماية القانونية للبيئة ، مكتفيا فقط بتبيان صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره المسؤول الأول على حماية البيئة.

أما قانون الولاية الصادر سنة 1969، فيمكن القول بشأنه أنه تضمن شيئا عن حماية البيئة ، وهذا من خلال نصه على التزام السلطات العمومية بالتدخل لمكافحة الأمراض المعدية والوبائية. وفي مطلع السبعينات، وغداة دخول الجزائر مرحلة التصنيع، بدأت تظهر بوادر تشريعية تجسد اهتمام الدولة بحماية البيئة، وهذا ما نجده مبررا بإنشاء المجلس الوطني للبيئة كهيئة استشارية، تقدم اقتراحات في مجال حماية البيئة. وفي سنة 1983 صدر قانون حماية البيئة الذي تضمن المبادئ العامة لمختلف جوانب حماية البيئة.

ويعد هذا القانون نهضة قانونية في سبيل حماية البيئة والطبيعة من جميع أشكال الاستنزاف. ليفتح ذات القانون كذلك المجال واسعا للاهتمام بالبيئة، مما أدى إلى صدور عدة قوانين و تنظيمات أهمها: - القانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها،⁽³³⁾ و الذي عبر من خلاله على العلاقة بين حماية الصحة وحماية البيئة تحت عنوان "تدابير حماية المحيط والبيئة".

وأمام تزايد الاهتمام بالبيئة .وفي ظل السياسة المحدودة من جهة والثقافة المفقودة من جهة أخرى . فقد انتهجت الدولة الجزائرية في سبيل ذلك إستراتيجية في مجال حماية البيئة، لتتجلى في مجموعة من المکانیزمات وأهمها :

4-2-1 المکانیزمات المؤسسية المركزية : والتي تمثلت في المجلس الوطني للبيئة سنة 1974.

ليتم استحداث المديرية العامة للبيئة، ثم إقامة كتابة الدولة المكلفة بالبيئة سنة 1996.⁽³⁴⁾ ليتم إنشاء وزارة خاصة بهذا المجال وهي وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سنة 2001 م . و تتمثل أهم وظائفها في :
- المبادرة بالقواعد و التدابير العامة بالحماية والوقاية من كل أشكال التلوث وتدهور البيئة والإضرار بالصحة العمومية .

- الاهتمام بإطار المعيشة و اتخاذ التدابير التحفظية الملائمة .
- حماية الموارد الطبيعية والبيولوجية والأنظمة البيئية وتنميتها والحفاظ عليها.
- السهر على مطابقة المنشآت المصنفة على ضوء نصوص التشريع و التنظيم.
- المساهمة في ضبط المدونات المتعلقة بالمنشآت المصنفة وبالمواد الخطرة .
- تصنيف المواقع و المساحات التي تكتسي أهمية من الناحية الطبيعية والثقافية أو العلمية.
- إجراء دراسات التأثير على البيئة وإبداء الرأي في مدى مطابقتها وملاءمتها للتشريع والتنظيم المعمول به.⁽³⁵⁾

1- **المفشية العامة للبيئة :** والتي تشمل خمس (05) متفشيات جهوية تكلف بتنفيذ أعمال التفتيش والمراقبة. والتي بدورها تتكون من ثماني (08) مديريات مركزية وهي :

- المديرية العامة للبيئة.
- مديرية الاستقبال والبرمجة والدراسات العامة لتهيئة الإقليم.
- مديرية العمل الجهوي والتلخيص والتنسيق .
- مديرية الأشغال الكبرى لتهيئة الإقليم
- مديرية ترقية المدينة .
- مديرية الشؤون القانونية والمنازعات .
- مديرية التعاون .
- مديرية الإدارة والرسائل .(36)
- *ولقد نص قانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على إنشاء هيئة للإعلام البيئي ، تتولى جمع المعلومات البيئية و معالجتها على الصعيدين الوطني والدولي ، كما تتكفل بإعطاء المعلومات المتعلقة بحالة البيئة لكل شخص معنوي أو طبيعي بطلبها منها.
- ب- المرصد والوطني للبيئة والتنمية المستدامة : والذي تم إنشاؤه في 03 أبريل 2002 بموجب قرار تنفيذي رقم 115/02 و الذي كلف بالمهام التالية : -
- وضع شبكات الرصد و قياس التلوث ودراسة الأوساط الطبيعية .
- جمع المعلومات البيئية على الصعيد العلمي التقني والإحصائي ومعالجتها واعدادها و توزيعها .
- جمع المعطيات والمعلومات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة ، ثم نشر المعلومات البيئية و توزيعها.(37)
- ج-الوكالة الوطنية للنفايات : أنشئت في:20/05/2003 بموجب القرار التنفيذي رقم 175/02 و تتمثل مهامها في :
- تطوير نشاطات فرز النفايات ومعالجتها وتنميتها وكذلك تقديم المساعدات للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات .
- معالجة المعطيات و المعلومات الخاصة بالنفايات، وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات .
- د-المحافظة الوطنية للساحل : والتي أنشئت بموجب القانون 02/02 المتعلق بحماية الساحل و تنميتها و تتمثل أهم أدوارها :
- إنشاء مخطط لتهيئة وتسيير المنطقة الساحلية في البلديات المجاورة للبحر من أجل حماية الفضاءات الشاطئية والذي يسمى بمخطط تهيئة الشاطئ.
- إجراء تحاليل دورية ومنتظمة لمياه الاستحمام .
- إعلام الجمهور بنتائج هذه التحاليل بصفة منتظمة .
- تصنيف الكثبان الرملية كمناطق مهددة أو كمساحات محمية ، ويمكن إقرار منع الدخول إليها .

- تصنيف أجزاء المناطق الشاطئية التي تكون فيها تربة الشاطئ معرضة للانجراف كمناطق مهددة ،
و التي يمنع فيها القيام ببناءات أو منشآت أو طرق أو حاضائر سيارات.(38)

ي-الوكالة الوطنية للجيولوجيا و المراقبة المنجمية : والتي أنشئت بموجب القانون 10/01 المتعلق
بقانون المناجم وتتمثل أهم أدوارها في :

- التسيير الأمثل للموارد الجيولوجية المنجمية من جهة، وحماية البيئة من الأخطار التي قد تتجم جراء
استغلال هذه الموارد الخام من جهة أخرى .

- مراقبة مدى احترام المؤسسات للفن ألمنجمي، توخيا لاستخراج الأفضل للموارد المعدنية و لقواعد
الصحة والأمن، سواء كانت عمومية أو صناعية.

- مراقبة الأنشطة المنجمية بطريقة تسمح بالحفاظ على البيئة، طبقا للمقاييس والأحكام المنصوص
عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

- ممارسة مهمة شرطة المناجم وسلطة معاينة المخالفات.(39)

و- المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء : أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 262/02
وأبرز مهامه:

- تشجيع المشاريع الاستثمارية في المجال التكنولوجي حول الإنتاج الأكثر نقاء .
- مساهمته في تطوير تقنيات تقليص وتثمين النفايات .
- صناعة الدعم التقني اللازم للشركات .
- تعميم مفهوم تطوير الإنتاج الأكثر نقاء.

ز- المعهد الوطني للتكوين البيئي : والذي أنشئ بموجب القرار التنفيذي رقم 263/02 ومن ابرز
مهامه :

- توفير التكوين الخاص في مجال البيئة .
- تطوير النشاطات الخاصة لتكوين المكونين .
- المساهمة في برامج التربية البيئية وتنظيمها و ترقيتها والتحسيس بها. .
- حماية وإنعاش برامج التربية البيئية.

4-2-2 : المكانزمات المؤسساتية المحلية : والتي تمثلت في الجماعات المحلية (الولاية
والبلدية). في ما يخص الولاية فنجد هناك هيئتين لهما دورا مهما في حماية البيئة، لما لهما من
اختصاصات في هذا المجال وهما :

أ- المجلس الشعبي ألولائي: حيث نص قانون الولاية على تعميق اختصاصاته الأخرى المتعلقة
بحماية البيئة ومنها :

- مشاركته في تحديد مخطط التهيئة العمرانية ومراقبة تنفيذه.

- التنسيق مع المجالس الشعبية البلدية في كل أعمال الوقاية من التلوث ، والسهر على تطبيق أعمال الوقاية الصحية .

- تشجيع إنشاء هياكل مرتبطة بمراقبة و حفظ الصحة ومواد الاستهلاك.
- حماية الغابات وتطوير الثروة الغابية والمجموعات النباتية الطبيعية وحماية الأراضي واستصلاحها ، وكذلك حماية الطبيعة .
- العمل على تهيئة الحظائر الطبيعية الحيوانية، ومراقبة الصيد البحري و مكافحة الانجراف و التصحر. (40)

ب- **الوالي** : وتشمل أهم اختصاصاته :

- تسليم رخصة استغلال المنشآت المصنفة وكذا رخصة إنجاز المنشأة المتخصصة في معالجة النفايات المنزلية وما شابهها .
 - إنجاز أشغال التهيئة و التطهير و تنقية مجاري المياه في حدود إقليم الولاية.
 - اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للوقاية من الكوارث الطبيعية .
 - ضبط التدخلات والإسعافات في مجابهة كل الأخطار المحتملة .
 - تسليم رخصة البناء الخاصة بالبنائيات والمنشآت المنجزة إلى الدولة والولاية وهيكلها العمومية .
- * أما البلدية فقد تمثلت في هئتان :

- ج- **رئيس المجلس الشعبي البلدي** : تمثلت مهامه حسب المادة 75 من قانون 03/90 في ما يلي :
- المحافظة على حسن النظام في جميع الأماكن العمومية التي تجري فيها تجمع الأشخاص.
 - السهر على نظافة العمارات وسهولة السير في الشوارع و المساحات و الطرق العمومية.
 - اتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة لمكافحة الأمراض المعدية والوقاية منها .
 - السهر على نظافة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع وعلى احترام المقاييس والتعليمات في مجال التعمير.

د- **البلدية** : و تمثلت اختصاصاتها حسب قانون البلدية 1990 فيما يلي :

- معالجة المياه القذرة والنفايات الجامدة الحضرية ومكافحة التلوث و حماية البيئة.
- توسيع وصيانة المساحات الخضراء و تحسين إطار الحياة .
- السهر على النقاوة واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الصحة العمومية .
- إنشاء مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية ، ووضع نظام لفرز النفايات المنزلية و ما شابهها بغرض تجميعها .
- وضع جهاز دائم للإعلام السكان ، وتحسيسهم بآثار النفايات المضرّة بالصحة العمومية والبيئية و اتخاذ إجراءات تحفيزية بغرض تطوير وترقية نظام خاص بفرز النفايات المنزلية.

ويمكن القول ان محاولة الجزائر الحثيثة في الولوج تحت مظلة الدول الموقعة على معاهدات حماية البيئة ، جعل منها تعيد النظر في تكييف قوانينها وسياساتها المتعلقة بحماية البيئة وتجسيد التنمية المستدامة، وجعل من السياسة الحضرية و أدوات التهيئة العمرانية على المستوى المحلي تتلائم وتتوافق مع المستجدات و المعطيات الدولية الجديدة .وهذا طبعا وفق مبادئ وتوصيات المؤتمرات و الندوات العالمية على غرار مؤتمر ريو دي جانيرو وجوهانسبورغ .اضافة الى جدول اعمال 21...الخ.

وكان الهدف الرئيس من صياغة هذه القوانين والمراسيم وتفعيلها ، هو التصدي بشكل فعلي ولموس للمشاكل الايكولوجية و البيئية. وهذا ما جسده وطرحه قانون 03/10 . والذي أوجز مهام ومجهودات الدولة الجزائرية في مايلي:

- تثبيت و تاطير العناصر الأساسية في تسيير الموارد الطبيعية و البيئية.
 - تطبيق معايير التنمية المستدامة في جميع القطاعات الحياتية للمجتمع.
 - ايجاد مجالات التاطير والتكوين في المجال البيئي لدى شرائح المجتمع...الخ.(41)
- * وتحاول الباحثة سهام بلقربي في معرض حديثها عن تجربة الجزائر في مجال حماية البيئة ، بعد اسبابها في تحليل الواقع البيئي ، من خلال عرض أهم المشاكل البيئية التي تواجه الجزائر والتي لخصتها في :

- ا-استنزاف الأرض ومحدوديتها.
 - ب- محدودية المياه العذبة.
 - ج- الثقل المفرط للسكان.
 - د- انتشار النفايات بكل أشكالها خاصة الصلبة منها.
 - هـ- تاكل التنوع البيولوجي.
- * لتستعرض بعد ذلك أبعاد الإستراتيجية الوطنية في مجال حماية البيئة، والتي تسعى إلى إيجاد إطار معيشي وصحي لحياة المجتمع. والتي أوجزتها فيما يلي:

1- في مجال التلوث الجوي:

- تمويل المشاريع للتزود بمراقبة نوعية الهواء .
- اختيار أنواع الوقود الخالية من الملوثات.
- غلق المصانع المسببة للتلوث.

2- في مجال التصحر:

- معالجة الأراضي القاحلة بعملية التشجير .
- عقد الندوات و المؤتمرات الخاصة بهذا المجال.

3- في مجال تلويث المياه و البحر و المناطق الشاطئية.

- إعادة خطة للتهيئة الشاطئية.
- تأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء.
- تحديد وتوسيع منشآت التموين.
- 4- في مجال النفايات الحضرية و الصناعية:**

- فرض غرامات على المتسببين .
- استخدام تكنولوجيا حديثة ونقية.

5- في مجال التنوع البيولوجي:

- الاستغلال العقلاني والرشيد لهذه الموارد الطبيعية .
- التحسيس والتعريف بأهمية هذا التنوع البيولوجي.

6- في مجال التربية البيئية:

- تفعيل التربية البيئية من خلال طباعة الكتب المدرسية وإصدار المجلات ...الخ.
- تأسيس برامج إذاعية وتلفزيونية في هذا المجال. (42)

و خلاصة لما جاء فإن هذه المكنيزات المؤسساتية التي أنشأتها الدولة الجزائرية ، بغرض حماية البيئة والمحافظه عليها . ورغم وجود وزارات أخرى إلى جانب هذه المكنيزات مثل:

- وزارة الصحة والسكان: المكلفة بكل الجوانب المتعلقة بصحة الإنسان.
- وزارة السياحة: المكلفة بالحفاظ على الوسط الطبيعي و محاربة تدهور المواقع السياحية.
- ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي: المكلفة بالقيام ببحوث و دراسات حول البيئة كالتصحر التلوث...الخ.

- ووزارة الطاقة والمناجم: التي تعمل على المساهمة والمشاركة في الدراسات المتعلقة بالتهيئة العمرانية و حماية البيئة والتكامل الاقتصادي. إلا أن كل هذا بقي في إطاره النظري و بعيد عن كل ما هو مخطط له على أرض الواقع .

وبالتالي فإن التشريع الخاص بقانون حماية البيئة في الجزائر تبقى فعاليته محدودة ، ما لم يتم إشراك مؤسسات أخرى ، تعمل على تثبيت الثقافة والوعي البيئي داخل أوساط المجتمع . ولعل أبرز هذه المؤسسات المجتمع المدني أو المنظمات الأهلية وبخاصة المنظمات العاملة في المجال البيئي، والتي تعمل بكافة أساليبها و أدواتها في زرع مبادئ الثقافة البيئية، وترشيد وقلنة سلوك الإنسان تجاه محيطه الحضري وتحسينه .

خامسا : واقع الحركات البيئية:

لقد أثبتت الدراسات الحديثة أن تطوير المجتمعات لا يتم عن طريق السياسات الحكومية وحدها، وإنما أيضا عن طريق توليف بين الأجهزة الحكومية والتنظيمات غير الحكومية التي تستطيع بفضل

قدرتها التعبوية والتطوعية على استقطاب الأفراد وإشراكهم في حل بعض المشكلات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وخاصة البيئية. وفي هذا الإطار تعتبر الحركات البيئية أحد تنظيمات المجتمع المدني الفاعلة في المجتمع، والتي من المهم - بحكم طبيعة الموضوع المراد دراسته هنا - التعرض لها في إطار شمولي - من زاوية العناصر التالية:

أ - دوافع نشأتها:

ارتبط ظهور الجمعيات البيئية بقضية التنمية، لأن سعي الإنسان للتحضر والتصنيع أدى به إلى تلويث البيئة واستنزاف مواردها الطبيعية، مما أدى ذلك بدوره إلى ظهور بعض الحركات والتنظيمات غير الحكومية التي تبنت برامج وإجراءات، قصد التصدي لهذه المشكلات ومحاولة إبراز الأثر السلبي الذي تركته التنمية الاقتصادية على حساب البيئة الطبيعية والإنسان.

لكن إذا كان الحديث يتعلق بتطور الحركات البيئية في العقود الأخيرة فإن الحديث يأخذ مجرى آخر، إذ عرفت هذه الحركات تطورا مشهودا في معظم بلدان العالم. لذلك تزايد تأثير تلك الحركات على سياسات مختلف الدول والحكومات وبرامجها السياسية، كما كان بروزها ينبئ بنهوض وعي جديد حول قضايا البيئة العامة.(43)

ومما له دلالة أكبر أن تلك الحركات قد نمت في وقت يشهد تغيرات غير مسبوقه في معادلات القوة بين الدول والأسواق والمجتمعات المدنية. ومع إعادة تحديد بنية برامج السياسة في دول الجنوب وحكوماته في إطار عملية التحول نحو الليبرالية و الخوصصة والعولمة، اكتسب العمل الجماعي حول القضايا البيئية دلالة وأهمية إضافية نتيجة لامتداد جذور آليات التحدي والتفاوض مع المجتمع المدني . وهكذا فقد تعددت أشكال الحركات البيئية في الممارسة، بالتوازي مع بروزها السياسي واتسامها بتنوع قضاياها، أرسنها اختلاف السياقات السياسية والمؤسسية التي تعمل فيها تلك الحركات، كما يزداد الوضع تعقيدا عندما تتقاطع المواقف في ميدان العمل البيئي مع الأشكال الموازية من المواقف الجماعية في المجالات العرقية والعلاقة بين الجنسين والاستقلال الإقليمي والعمالة وحقوق الإنسان .

ب- عوامل ظهورها:

ويمكن تفسير تنامي عدد الحركات البيئية في العالم بشكل عام على أساس عاملين:

*العامل الأول:

وهو بروز ظاهرة العولمة وما نتج عنها من عدم تكافؤ القوى بين دول العالم الرأسمالي ودول العالم الثالث (سابقا) السائرة في طريق النمو، مما نتج عنه شمال يتمتع بالوفرة الاقتصادية ووتيرة إنتاج سريعة تركت آثارا سلبية على الإنسان والموارد الطبيعية والبيئة، يقابله جنوب يعاني من مشكلات جمة أبرزها ظاهرة (الفقر وتدهور البيئة الطبيعية،).

وفي هذا الإطار تم تركيز المنظمات الأهلية الغربية (الجمعيات البيئية) على ضرورة بناء مجتمع مدني عالمي، خارج الإطار الخاص بالدولة القومية، يقوم على أساس شبكات للعلاقات الاجتماعية والثقافية وخاصة البيئية التي تشكل مجالاً هاماً من مجالات اهتمام هذه المنظمات أو الحركات. (44)

*العامل الثاني:

ويتمثل في تفاقم ظاهرة التمدن وما نتج عنها من أنماط حضرية سريعة وغير مخططة ساهم التصنيع الكثيف في تبلورها، مما نتج عنه تلويث المدن، وبروز ظواهر حضرية سلبية مثل (الفقر، البطالة، تدني الوعي البيئي والإحساس بالمشكلات البيئية من قبل الأفراد) ولذلك برزت هذه الحركات والتنظيمات غير الحكومية للتحميس بخطورة هذه الظواهر، وضرورة الاهتمام بإيجاد الحلول الممكنة للتصدي لها - وقد حدد الدارسون للنزعة البيئية الحديثة ثلاث أنواع من المواقف:

- **في النوع الأول:** تتميز النزعة البيئية بالتركيز على الحاجة إلى تشريع بيئي قوي، وإلى حلول تكنولوجية (مثل إعادة التدوير) أو الرسكلة، وبالفكرة التي مفادها أن إصلاح النظام يمكن تحقيقه بالمثالية والتصميم والنيات الحسنة وجهود الأفراد واللجان المحلية.

- **وفي النوع الثاني:** تتميز النزعة البيئية بإدراك أنه في المجتمع الحديث ليست الأمور بهذه البساطة. ونتيجة لذلك زاد تشكيل جماعات الضغط التي تهدف إلى التأثير في عملية اتخاذ القرارات.

- **أما النوع الثالث:** فيتميز بتطور نقد أساس استخدام التكنولوجيا والطاقة في المجتمع المعاصر. ويدعوا إلى تطوير تكنولوجيات بديلة أو طيعة، وإلى زيادة الاعتماد على الذات.

وأمام هذه المواقف المتضاربة، فقد انتقلت مواقف التنظيمات غير الحكومية من الطابع الاحتجاجي إلى طابع تقديم بدائل وحلول ممكنة، خصوصاً بعد التوقيع على اتفاقية ستوكهولم سنة 1972. الأمر الذي لم يتعلق بإدانة أو رفض العولمة والتلوث... الخ، بقدر ما تعلق باقتراح حلول مقبولة والبحث عن تسوية بالتراضي وإيجاد حلول أرضية للتفاهم والدفاع عن المبادئ الأخلاقية في حل المشكلات البيئية.

وتجدر الإشارة في السياق ذاته، أن هذه العوامل (السابق ذكرها) يضاف إليها انسحاب الدولة من مجالات التنمية، سمح ببروز عدد من التنظيمات الاجتماعية الجديدة (الحركات البيئية) خاصة على الصعيد المحلي، ففي فرنسا مثلاً نلاحظ حالياً تكاثر التحالفات الجديدة وإجراءات التشارك بين الجمعيات والمؤسسات على جميع أصعدة الحياة المحلية، (المناطق، المحافظات، البلديات). وهكذا يمكن في عام 1999 إحصاء 1715 جمعية محلية معتمدة من قبل وزارة ترتيب الأراضي والبيئة.

وما يستشف من هذا المقال أن الحركات البيئية تمثل أحد تنظيمات المجتمع المدني الحديثة التي برزت لمواجهة بعض المشكلات البيئية التي تفاقمت في الآونة الأخيرة مثل: (التلوث البيئي، استنزاف الموارد

(الطبيعية)، وهذا عن طريق تحسيس وتوعية الأفراد بضرورة الحفاظ على البيئة وصيانتها من التلوث، وتحقيق التنمية المستدامة، التي تتطلب فضلا عن تحديث التكنولوجيا تحديث السلوكيات والممارسات في إطار ثقافة بيئية حقيقية.

ج- دورها

تلعب الحركات البيئية - كأحد أشكال التنظيمات الاجتماعية - دورا بارزا في ترقية ثقافة المجتمع البيئية، حيث تتنوع مجالات نشاطها وتعدد الموضوعات التي يشملها موضوع حماية البيئة، ومن بينها الصيد، حماية الحيوانات والنباتات والآثار... الخ.

ونظرا لخصوصية هذا التنظيم الاجتماعي، فإن الحركات البيئية بصفة عامة تمتاز بنوع من المرونة والحرية من حيث اختيار الآليات القانونية المتاحة لها لبلوغ هدفها، فلها أن تختار العمل التوعوي التحسيس، أو التركيز على المنتخبين المحليين أو اللجوء إلى طرق الطعون الإدارية والقضائية أو استعمال كل هذه الآليات بصفة عقلانية من أجل بلوغ أهدافها. وقد عدّ المجلس الوطني للحياة الجموعية الفرنسي ثمانية أصناف من النشاطات الرئيسية التي تقوم بها هذه الأخيرة وهي :

- إعلام وتوعية الجمهور.
 - تكوين أشخاص مختصين مثل المنشطين والإداريين والمنتخبين.
 - المشاركة والمشاورة مع المنتخبين والإداريين.
 - نشر المعلومات لوسائل الإعلام.
 - اللجوء إلى القضاء في حالات التلوث أو مخالفة قوانين حماية البيئة.
 - إصدار النشرات والمجلات.
 - حيازة أو تسيير الأوساط الطبيعية.
- كما تقوم بأعمال ميدانية كالحملات التطوعية للتنظيف والتشجير والقيام بدور المراقب للأخطار البيئية الواقعة أو المحتمل حدوثها . وبالتالي فإنها تعتبر ضمانا ضد تعسف الإدارة في استعمال الوسط، ومن أجل ذلك تقوم بتمثيل المحكومين والتعبير بالنيابة عنهم، كما تندد بالمشاريع الضارة بالبيئة أو تطالب بتعديلها إذا كانت تندمج بصورة صحيحة في البيئة.(45) كما تلعب الحركات البيئية كأحد أشكال التنظيمات الاجتماعية دورا بارزا في ترقية ثقافة المجتمع من خلال اعتمادها على مجموعة من الآليات والميكانيزمات التي يمكن توضيحها فيما يلي :

* العمل التطوعي :

يمثل العمل التطوعي مسلكا اجتماعيا مهما مستمدا من قيم وثقافة أي مجتمع، حيث يكرس من الناحية الاجتماعية قيم التعاون والتكافل والتضامن بين مختلف فئات المجتمع، كما أنه يعتبر مطلبا تنمويا لطالما نادي به الباحثون والمصلحون الاجتماعيون لاعتقادهم بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون المشاركة الواسعة والفاعلة لكافة أفراد المجتمع.

وتجدر الإشارة في السياق ذاته، أن العمل التطوعي هو أحد ركائز المجتمع المدني الحديث، حيث يقوم على المشاركة الإيجابية لمختلف التنظيمات، بما فيها الحركات البيئية التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال القيام بحملات تطوعية لنظافة وتزيين المحيط، وغرس قيم التعاون وإنجاز بعض الأهداف العادية المتكررة بالحياة اليومية للسكان مثل: أعمال النظافة، حيث تخضع مشاركة الأفراد في مثل هذه الأنشطة إلى الضغط المعنوي أو بالإحساس بالمسؤولية تجاه البيئة. (46)

والواقع أن الاهتمام بالعمل التطوعي أصبح من هذا المنظور التنموي الشمولي حاجة إنسانية ملحة تتسابق من أجلها الدول والمنظمات الدولية، وقد برز ذلك من خلال المؤتمرات الدولية التي عنيت بالبيئة، بحيث ركزت معظم الدول في العديد من المناسبات (مثل مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل عام 1992) على أهمية الدور التنفيذي لتلك الجمعيات والهيئات الخاصة والخيرية في مجال الإدارة والبيئة والتنمية.

وبهذا يتضح أن الاهتمام بالعمل التطوعي في عملية التنمية على أساس أنه ارتبط بظهور المشاركة الشعبية التي تعني الاستثمار في قدرات البشر على العطاء، والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية التي تعترض المجتمع. وفي هذا الإطار يعتبر **كلارك CLARK** أن إسهام القطاع التطوعي في عملية التنمية يتوجه غالبا إلى تقليص الفقر وحماية البيئة وتطوير المشاركة.

ومن هنا فإن دور هذه التنظيمات - لاسيما البيئية - تحول من منطلق تقديم الخدمات إلى منطلق مساعدة الناس على المشاركة التطوعية في عمليات التنمية من خلال المشاركة في حماية البيئة وتحسين جماليات المحيط. ولاشك أن العمل التطوعي هنا (في المجال البيئي) يتميز بصفتين أساسيتين تجعلان منه عملا لا مناص منه في عملية التغيير الاجتماعي، وهما:

- قيامه على أساس المردود المعنوي أو الاجتماعي المتوقع منه، مع نفي أي مردود مادي يمكن أن يعود على الفاعل.

- ارتباط قيمة العمل بغايته المعنوية والإنسانية.

لهذا السبب يلاحظ أن وتيرة العمل التطوعي في حقل الثقافة البيئية لم تتراجع مع انخفاض المردود المادي له وإنما بتراجع القيم والحوافز التي تكمن وراءه، والمتمثلة في القيم والحوافز الدينية والأخلاقية والاجتماعية والإنسانية.

* التأثير في سياسات التنمية :

تلعب الحركات والتنظيمات غير الحكومية دورا مهما - كما سبق وأن أشرنا - في تشكيل وعي بيئي لدى الجميع، والتحسيس بأولوية العمل على تحقيق تنمية مستدامة تضمن حق الأجيال الحالية في التمتع ببيئة نظيفة وموارد طبيعية مصانة ولذلك فهي تتجه للتأثير في سياسات التنمية، لاسيما بالمتابعة الميدانية لها. وكمثال على ذلك، تتابع شبكة عمل المناخ (RAC) عن قرب، تنفيذ إجراءات بروتوكول طوكيو حول التغير المناخي وتقدم تحاليل من أجل اتخاذ الإجراءات الممكنة للكفاح ضد الاحتباس الحراري والتلوث....الخ.

وبالتالي تبرز هنا احترافية تنظيمات المجتمع المدني في التفاعل مع القضايا العالمية (خاصة القضايا البيئية) وذلك بالتفكير والتحليل وحتى اقتراح سياسات تنموية تتماشى ومتطلبات التنمية المستدامة، فهي تطورت من مجرد الحفاظ على الطبيعة، إلى الاستثمار حتى في كبريات المسائل السياسية والاقتصادية للتنمية المستدامة، فالصندوق الدولي للطبيعة مثلا، يتوفر على وحدة للتجارة والاستثمارات. وهناك العديد من التنظيمات غير الحكومية مثل: المركز العالمي لقانون البيئة والتنمية (CIEL)، والمؤسسة من أجل التنمية للدولة والقانون (FIELD) المختصة في ميدان القانون الدولي للبيئة، والتي تقدم خبرة ذات مستوى عال، مثل إدراج قواعد البيئة في المنظمة العالمية للتجارة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن جل اهتمامات هذه التنظيمات تتمحور حول ضرورة تحقيق الاستدامة البيئية، ودمج سياسات البيئة في الاعتبارات التنموية، كما اتخذت مواقف أكثر شدة خاصة مع النظام الرأسمالي القائم على أساس الربح السريع ولو كان ذلك على حساب البيئة الطبيعية، ولذلك اعتمد تجمع الخضر في أوروبا (مثلا) على رؤية اقتصادية وسياسية جديدة من خلال اعتبار أن الغايات البيئية والاجتماعية لسياسة الخضر لا تتسجم مع الاقتصاد الذي توجهه الدولة ولا مع اقتصاد السوق الحر، فالاثنان يقومان على النمو والتوسع غير المحدودين. إذ يجب تطوير نماذج جديدة وتطبيقها، ترتكز على قيام اقتصاد السوق محكوم بيئيا واجتماعيا. (47)

هذا في الدول الغربية المتطورة، أما في الدول السائرة في طريق النمو، فإن الحركات والتنظيمات غير الحكومية العاملة في الحقل البيئي، أصبحت هي الأخرى تفرضها متطلبات التنمية المتزايدة، لاسيما وأن الدولة المركزية لا تستطيع بمفردها مواجهة مشكلات التخلف الثقافي والاجتماعي، وكذا الوضع البيئي المتدهور الذي تشهده العديد من هذه الدول. (48) وفي هذا الإطار ظهرت الدعوة ملحة إلى تعاون الجهود والتنظيمات التطوعية والحكومية في مواجهة متطلبات التنمية. ولذلك فإن جانبا من المسؤولية في حماية البيئة يقع على عاتق هذه الحركات والتنظيمات التطوعية غير الحكومية، في كل بلدان العالم النامي وعلى كافة المستويات المحلية والقومية .

5-1 الحركات البيئية في العالم الغربي:

* حركة السلام الأخضر : GREEN PEACE

(غرينبيس): منظمة دولية تتمتع بتمثيل في 40 دولة في أوروبا و أمريكا و آسيا والمحيط الهادي ؛ و حرصا منها على استقلالية قرارها فهي ترفض المساهمات المالية من الحكومات و الشركات و المؤسسات الملحقة بها وعليه فهي تعتمد على مساهمات فردية من داعميها و هبات من جمعيات خيرية حيث يبلغ عدد داعميها حوالي 2.8 مليون مساهم في العالم .وتتجلى أهم مبادئها الرئيسية :

- **الوقوف شهودا** : تأسست غرينبيس (السلام الأخضر) على مبدأ الوقوف شهودا وينص هذا المبدأ على أنك عندما تشهد ظلما ما، فمن واجبك الأخلاقي أن تختار إما مواجهته أم لا.
- **العمل السلمي المباشر**: تلتزم بالواجب الأخلاقي في مواجهة الجرائم التي ارتكبت بحق البيئة والسلام ومواجهة تلك الجرائم مباشرة في الأماكن التي يرتكبون فيها جرائمهم و المنظمة ترفض الاعتقاد بان العنف و سيئه مشروعة أو فعالة لإحداث التغيير في العالم .
- **الاستقلال السياسي** : لا ينتمي أعضاؤها لأي حزب سياسي ، ولا تؤيد المنظمة المرشحين لمناصب حكومية و لا تصادق على الأحزاب السياسية .
- **العالمية** : التلوث لا يعرف حدودا ، و المنظمة لاتتحاز في هذا العالم لأي دولة معينة و تسعى لحلول عالمية للتهديدات البيئية . و تعتبر منظمة غرين بييس GREEN PEACE منظمة دولية تعطي الأولوية للحملات البيئية العالمية ، يقع مقرها الرئيس في أمستردام بهولندا ، كما تتوزع مكاتبها الإقليمية في أكثر من 40 دولة .

* صندوق الحياة البرية العالمي (WWF) :

المعروف باسم الصندوق العالمي من أجل الطبيعة ، تأسس عام 1971 ، يهتم بشكل أساسي بالحيوانات المهددة بالانقراض كما انه يهتم بمسائل بيئية أوسع ، وله أهداف مماثلة لمنظمة السلام الأخضر . مثل التعرض للأسباب البشرية للتغير المناخي . أما جوانب الاهتمام الرئيسية الأخرى فتتعلق بالحملة لإنقاذ المحيط (المعروفة بأوركا ORKA)،(49) ومحاربة المتاجرة غير الشرعية بالحيوانات المهددة بالانقراض .

* منظمة أصدقاء الأرض (المعروفة FOE):

تأسست عام 1971، ولهذه المنظمة أهداف عديدة تشترك فيها مع منظمة السلام الأخضر مثل التغييرات المناخية ، و سلامة الأغذية (بما في ذلك ممارسة الضغط ضد التعديل الوراثي) ، كما أنها تقوم بـ:

- الحملات المناهضة لاستخدام المواد الكيميائية ذات المخاطر المحتملة في المنتجات اليومية و التلويث

- مناهضة التأثيرات البيئية لأنظمة النقل .

- استخدام الموارد فيما يتعلق بالتخلص من النفايات .

لها أعضاء في 66 دولة، إلا أن منظمة أصدقاء الأرض مبنية على تحالف فيدرالي بينها وبين منظمات بيئية مستقلة واعتمادها بشكل اكبر على الجماعات المحلية الموجودة في كل بلد بدلا من الاعتماد على مكتب مركزي.، إذ تعتمد على القاعدة الجماهيرية و نشاطها يتفاعل مع الأحداث اليومية، و لا تخطط لأحداث مدروسة و مرتبة مسبقا .

5-2 الحركات البيئية في العالم النامي :

يعزو الباحثون نهوض الحركات البيئية و نموها في الجنوب إلى الاستغلال الصارم للموارد الطبيعية التي تغذي عملية التنمية في المجتمعات الرأسمالية الغنية التي تتحكم في استخدام الموارد الطبيعية واستغلالها فضلا عن التفاوت في توزيع الموارد ، و يعتبرون أن النضالات البيئية تقوم في الجزء الأكبر منها بين الذين استفادوا من التنمية الاقتصادية وبين الذين يتحملون تكاليفها ، ويذهب شيفا SHIVA إلى أن الحركة البيئية الهندية تعد بمثابة رد فعل إزاء مشروع تنمية الموارد و الطاقة لدى النخبة الاقتصادية بالبلد.

لقد أدى الطلب على موارد التنمية إلى تضيق قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لحياة الفقراء والعاجزين اقتصاديا ، إما عن طريق نقل الموارد مباشرة بعيدا عن الاحتياجات الأساسية ، أو عن طريق تدمير العملية الايكولوجية الجوهرية التي تكفل تجدد الموارد الطبيعية الداعمة للحياة ، و في ضوء هذه الخلفية انبثقت الحركة الايكولوجية كرد فعل من جانب الناس ، إزاء هذا التهديد الجديد لمعيشتهم، و كمطالبة بالحفاظ الايكولوجي على النظم الأساسية الداعمة للحياة ومن بين الحركات البيئية النشطة في الجنوب نذكر:

*-حركة شيبكو الهندية - ، والتي تدافع عن حق المواطنين في الموارد من خلال منع قطع الغابات و الأشجار في الهمالايا للاستفادة تجاريا من أخشابها ، في محاولة لحمايتها و الحفاظ عليها و الاستفادة منها في حدود ما يسمح ببقائها .

*حركة أغوني النيجيرية: يتبنى العمل في هذه المنظمة ، المنظمات الشعبية و جماعات العمل في أوجوني إلى جانب منظمة غرين بيس و غيرها من المنظمات الدولية غير الحكومية ، إذ تعتمد في نضالها على المظاهرات السلمية ، وهي تدافع ضد شركات النفط متعددة الجنسيات مثل شركتي شل و شيفرون نظرا للتهديدات التي تمثلها من تلويث الأرض و المياه.(50)

5-3 الحركات البيئية في العالم العربي والإسلامي:

شهد العالم العربي - ضمن نطاق العالم السائر في طريق النمو- حركة ديناميكية للجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في تفاعلها مع القضايا البيئية، واقترن هذا الفهم من خلال المشاركة الواسعة لهذه الجمعيات والتنظيمات التي ساهمت في عقد العديد من المؤتمرات والملتقيات، مما زادت من احتكاك

هذه التنظيمات البيئية بالجماهير، وتجعلها أكثر قدرة على التعرف على خصائصها الاجتماعية والثقافية وتوجيه سلوكياتها في التفاعل إيجابيا مع البيئة.

ومن بين الدول العربية التي شهدت ظهور هذه التنظيمات (الجمعيات) البيئية نجد:

* في الأردن:

ومن أبرز الجمعيات المساهمة في الحفاظ على البيئة داخل الأردن نجد:

- الجمعية الملكية لحماية الطبيعة تأسست عام 1966.

- جمعية إغاثة الطفل تأسست عام 1989.

- الجمعية الأردنية لمكافحة التصحر وتنمية البادية الأردنية والتي تأسست عام 1990 .

- الجمعية الأردنية للتنمية المستدامة تأسست عام 1997. (51)

* - في مصر:

فقد شهدت ظهور العديد من المنظمات غير الرسمية "الجمعيات" منذ الثمانينات والتي وصل عددها في

التسعينات إلى ثمانين " 80 " جمعية والتي اشتملت على:

• الجمعيات ذات الاهتمام المحلي مثل:

- جمعية محبي الشجر: وهي جمعية مهتمة بالحياة البرية.

- جمعية الحماية من أمراض البيئة.

• الجمعيات ذات الاهتمام الواسع بقضايا البيئة مثل:

- المكتب العربي للشباب والبيئة: التي اعتبرت أن الإنسان هو المشكلة وهو الحل.

- جمعية أصدقاء البيئة بالإسكندرية: والتي أكدت على حماية التراث الحضري.

- جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية في مصر العربية : والتي نظمت ملتقى عربيا حول "دور التنظيمات

غير الحكومية والجمعيات في دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة في القاهرة خلال الفترة بين

16-18 أكتوبر 1995. " وهدف هذا الملتقى العربي إلى :

- تعزيز الجهود بين التنظيمات غير الحكومية والجمعيات المهتمة بالبيئة والتنمية من أجل تحقيق

التكامل في العمل (النشاط) بينها، من خلال تبادل المعارف والخبرات والتجارب في سبيل تحقيق التنمية

المتواصلة للمجتمعات الفقيرة.

- تعزيز بناء القدرات (المادية والمعنوية) للتنظيمات غير الحكومية على المستويين المحلي والإقليمي.

- تعزيز التعاون الإقليمي بين التنظيمات غير الحكومية والهيئات والمؤسسات الدولية.

- توفير الآليات الرامية إلى تعزيز دور التنظيمات غير الحكومية في رسم السياسات وصنع القرار

والمشاركة في تصميم برامج التنمية الملائمة بيئيا وتنفيذها وتقييمها.

- إقامة حوار مثمر على نحو متبادل على الصعيدين (المحلي والدولي) بين الحكومات والتنظيمات غير الحكومية بغية الاعتراف بدور كل منها في تنفيذ التنمية السليمة بيئياً وتعزيز هذه الأدوار.

- تشجيع وتيسير المشاركة والحوار فيما بين التنظيمات غير الحكومية والأجهزة المحلية ضمن الأنشطة الرامية إلى التنمية المتواصلة.

- تمكين الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية من الوصول إلى البيانات والمعلومات الدقيقة حول الوضع البيئي في حينها لتعزيز فاعلية أنشطتها وأدوارها في دعم التنمية المتواصلة.

- تكامل دور الإعلام بجميع وسائله مع دور الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في تشكيل الوعي لدى الجماهير والمؤسسات العربية حول قضايا البيئة والتحضر والتنمية المتواصلة.

وكل هذه الجمعيات لا تلعب دوراً مباشراً في التأثير على السياسة الدولية.

❖ **حزب الخضر:** وهو تنظيم سياسي يعمل على الساحة السياسية ويتبنى قضايا البيئة وكان اتجاهه مركزاً على المشكلات البيئية المحلية مثل: التلوث بكافة أشكاله... الخ. (52)

❖ * - في الكويت :

- **جمعية حماية البيئة:**

التي تقوم بدور كبير في ترسيخ الثقافة البيئية أو التوعية البيئية في المجتمع، من خلال جملة من النشاطات أبرزها إعداد برامج تلفزيونية خاصة عن البيئة، كما تحتفل سنوياً بيوم البيئة العالمي (5 جوان من كل عام) وذلك باستخدام كافة وسائل الإعلام لتبنيه الرأي العام بأهمية وضرورة حماية البيئة، والتركيز على توعية المواطنين بالموضوع الخاص الذي يحدده برنامج الأمم المتحدة للبيئة كل عام، ومن نشاطاتها أيضاً القيام بحملة إعلامية مكثفة في أسبوع من كل سنة تحت اسم أسبوع البيئة تعقد خلالها الندوات وتصدر النشرات وتشارك التلاميذ في حملات توعية خاصة (التربية البيئية). كما أن الجمعية تشجع الناس على المشاركة في مسابقات للصور البيئية تتضمن كيفية تعامل الإنسان مع البيئة، إضافة إلى إصدار مجلة البيئة إلى جانب كتيبات تحت اسم قضايا البيئة، ونشرت إلى الآن خمسة عشر (15) قضية بيئية تغطي مختلف مجالات البيئة الطبيعية.

وما يمكن قوله هو أن فعالية هذه الجمعيات في مجال حماية البيئة في الوطن العربي تعد محدودة وذلك لعدم امتلاكها وسائل الدعاية الكافية لتعريف أفراد المجتمع بأنشطتها المختلفة، وكذلك إجماع شريحة كبيرة من شرائح المجتمع العربي عن المشاركة في العمل العام الذي هو أساس نشاط هذا النوع من هذه الجمعيات. فضلاً عن هذا فإن مؤتمر الدور التكاملية للتنظيمات غير الحكومية والحكومية والدولية في التنمية المستدامة الذي عقد في دولة (قطر) من 4 إلى 6 مارس 2002، قد نوه بدوره أيضاً بأهمية دعم الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة. وتم التطرق إلى هذا الأمر من خلال ورشتنا عمل الأولى تحت عنوان:

- بناء القدرات الذاتية للجمعيات والتنظيمات غير الحكومية ، حيث تم التأكيد هنا على أهمية بناء القدرات الذاتية لهذه الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية ، من خلال منحها الاستقلالية اللازمة، والدعم (المادي والمعنوي) حتى تضطلع بدورها في تحقيق التنمية المستدامة، وكذا جعلها تتميز بالقدرة على التواصل الاجتماعي والاحتكاك بشرائح المجتمع المختلفة، مما يعزز ذلك من مكانتها في الرفع من الوعي الاجتماعي والثقافي للأفراد باتجاه الاهتمام بحل مشكلات البيئة.(53)

أما ورشة العمل الثانية فكانت بعنوان: **احتياجات الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية وكيفية التعامل مع المؤسسات الدولية للتسريع في دفع عجلة التنمية المستدامة للمجتمعات:** حيث تم التأكيد هنا على تدعيم الجمعيات (لاسيما البيئية) من أجل أن تقوم بالدور المنوط بها في التحسيس والتوعية وتعديل السلوكيات والممارسات تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة. ولقد جاء في هذا الإطار - في تقرير الورشة الثانية - أن القدرات الذاتية المفترض تميمتها تتلخص في الموارد البشرية عبر تأهيلها وتدريبها، وتطوير التقنيات والآليات المعرفية، وتطوير القدرات المالية والقانونية والبنى التحتية وذلك عبر إعداد خطة عمل إستراتيجية للبناء المؤسسي.

ويتضح هذا من خلال ما تقدم، أن العالم العربي شهد حالياً جانباً من الاهتمام بالقضايا البيئية، وتبلور هذا الاهتمام من خلال السعي إلى دعم الجمعيات البيئية التي بدأت تشهد حضوراً ونشاطاً في الساحة. وما يمكن قوله هو أن فعالية هذه الجمعيات في مجال حماية البيئة في الوطن العربي تعد محدودة وذلك لعدم امتلاكها وسائل الدعاية الكافية لتعريف أفراد المجتمع بأنشطتها المختلفة وكذلك إجهام شريحة كبيرة من شرائح المجتمع العربي عن المشاركة في العمل العام الذي هو أساس نشاط هذا النوع من هذه الجمعيات أي غياب ثقافة العامل الجمعي التي تركز على مجموعة من المفاهيم أبرزها (الوعي البيئي-المشاركة-المواطنة...الخ).

5-4 الحركات البيئية في الجزائر:

يتسم البحث في مجال الحركة الجموعية في الجزائر بالحدائثة النسبية، لأن هذا المفهوم برز في الآونة الأخيرة، بعد التحول الذي عرفته الجزائر نحو التعددية، وفسح المجال أمام الجمعيات لتضطلع بدورها في جميع المجالات الحياتية خاصة البيئية منها. وبالنظر إلى قلة الدراسات المعمقة والمتعلقة بالدور الاجتماعي للحركة الجموعية خاصة (التطوعية)، ومعرفة التحولات التي عرفتها، فإننا نحاول في هذا الفصل تتبع - قدر الإمكان - الصيرورة التاريخية لنشأة وتبلور الحركة الجموعية في الفكر والممارسة الجزائرية.

إلا أن حديثنا سيقصر على الجمعيات العاملة في الحقل البيئي . بيد أن العمل التطوعي في المجال البيئي لم يقتصر على الجمعيات العاملة في لمجال البيئي بل تعداه إلى الجمعيات و المنظمات الأهلية على غرار الجمعيات الثقافية والطرق الصوفية و الأخويات الدينية حيث وحسب الإحصائيات

المقدمة من طرف وزارة الداخلية فقد وصل عدد الجمعيات 75000 جمعية على المستوى المحلي و1000 جمعية على المستوى الوطني. بينما تطرق المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي إلى تواجد 890 جمعية ذات طابع وطني. (54)

و في ظل هذه الدينامكية التي شهدتها تطور الجمعيات .فقد حظي المجال البيئي بقدر لا بأس به من الاهتمام والعناية , إلى جانب ظهور جمعيات متخصصة هدفها الحفاظ على البيئة و حمايتها من التدهور الذي قد تؤول إليه ، و هذا تزامنا مع الاهتمام العالمي بالبيئة و تحذير المنظمات الدولية و الحركات البيئية العالمية بالأخطار التي تواجه البيئة من جراء الكوارث الطبيعية و أفعال البشر في حد ذاتهم الأمر الذي ولد شعورا لدى بعض الفئات بضرورة الاهتمام بالبيئة و الحفاظ عليها .

لذا ظهرت العديد من الجمعيات الوطنية و المحلية وأصبحت تلعب دورا هاما في الحفاظ على البيئة و العناية بالطبيعة ، و تشارك في التسيير اليومي للنشاطات المتعلقة بنوعية الحياة .ولم يعد نشاطها يقتصر على نشر الوعي الايكولوجي بين المواطنين بتنظيم الحملات الإعلامية و التعبوية وحسب ،بل تعدت ذلك لتصبح العين الساهر و المراقب الصارم لسلامة البيئة ،حيث شهد العمل الجمعي في مجال حماية البيئة تطورا و حركية متسارعة ساهمت في تطورها عدة أسباب أهمها:

- التدهور البيئي الذي تشهده الولاية (التلوث، التصحر...).
 - انتشار الوعي لدى أفراد المجتمع المحلي بأهمية المحافظة على البيئة .
 - *وقد تتوع نشاط الجمعيات على مستوى تراب الوطن بين :
 - **جمعيات وطنية:** وهي جمعيات تمارس نشاطها على مستوى الوطن ولها مكاتب فرعية منتشرة في ولايات الوطن .
 - **جمعيات ولائية :** وهي جمعيات تمارس نشاطها على مستوى تراب الولاية ، ولها مكاتب فرعية منتشرة في بلديات الولاية .
 - **جمعيات محلية:** وهي جمعيات تمارس نشاطها في نطاق محدود على مستوى تراب البلدية.
- و بهذا الشكل أصبحت تشكل طرف رادعا تقف في وجه كل من تسول له نفسه المساس بالبيئة. في الإطار نذكر:

* **الجمعية الجزائرية لحماية الطبيعة و البيئة:** حيث رفعت قضية للمحكمة بعين بسام بولاية البويرة على اثر التلوث الخطير الذي تعرض له سد واد لكحل ببلدية عين بسام نتيجة رمي الفضلات الصناعية للوحدات المحاذية للواد الذي يصب في هذا السد .

* **جمعية البيئة ومكافحة التلوث ببني يزقن و جمعية حماية البيئة و الثروة الحيوانية للعطف:** واللذان أصبحتا تتخذان مواقف بشأن انجاز بعض المشاريع الخاصة بإنتاج أو تخزين مواد ملوثة ، كما حدث بولاية غرداية اثر رواج أنباء مفادها إنشاء مشروع لتخزين و معالجة النفايات السامة (زيوت

الاسكارال) حيث نظمتا ندوة علمية لبحث و دراسة هذا المشروع و تحسيس المواطنين بانعكاساته السلبية على المحيط

* الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث:

برزت أطروحة الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث والتي تأسست (في البداية) واعتمدت رسميا من قبل السلطة بتاريخ 11 مارس 1990 (أي بعد صدور قانون 31/90 الخاص بالجمعيات)، وذلك كجمعية محلية بولاية عنابة، نتيجة لحاجة المنطقة إلى التقليل من التدهور البيئي الناجم عن نفايات المصانع كأسمدة الحديد والصلب (الحجار)، والضرر المحدق بالصحة العمومية وسلامة المحيط بشكل أخص لاسيما في ظل قلة الثقافة البيئية لدى السكان عموما.

وقد اتخذت مقرا رئيسيا لها ببلدية البوني، ثم استطاعت شيئا فشيئا من أن توسع من دائرة نشاطاتها لترتقي إلى المستوى الوطني وتصبح جمعية وطنية، بعد الاعتماد المقدم لها من طرف وزارة الداخلية تحت رقم 106 والصادر بتاريخ 20 جانفي 1996. وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الطابع الوطني لجمعية حماية البيئة ومكافحة التلوث مكن من فتح مكاتب ولأية عبر 12 ولاية، تمكنت من أن تتوزع عليها لحد الآن وهي : تيزي وزو، قسنطينة، سوق أهراس، الأغواط، سكيكدة، بسكرة، سعيدة، المسيلة، باتنة، الجزائر العاصمة، عنابة.

- أهدافها : ارتسمت الأهداف الكبرى والجزئية للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث كما يلي:
- تعزيز الوعي والاهتمام بترابط المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية (الإيكولوجية) في المناطق المدنية والريفية.

- إتاحة الفرص لكل شخص أو مواطن جزائري لاكتساب المعرفة والقيم والمواقف وروح الالتزام والمهارات الضرورية لحماية البيئة وتحسينها.

- خلق أنماط جديدة من السلوك تجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع الجزائري ككل.

*ودعت أن تسترشد التربية البيئية في هذا الإطار بالمبادئ التالية :

- البيئة وحدة متكاملة - بجوانبها الطبيعية والتي صنعها الإنسان، و التكنولوجيا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية والجمالية.

- التربية البيئية عملية متواصلة مدى الحياة تبدأ في مرحلة ما قبل المدرسة وتستمر في جميع المراحل التربوية النظامية وغير النظامية.

- الأخذ بمنهج جامع بين فروع المعرفة يستعين بالمضمون الخاص لكل فرع منها لتيسير التوصل إلى نظرة شمولية متوازنة.

- التعرف على القضايا البيئية الكبرى من منظور محلي (جزائري) وإقليمي ودولي.

- التركيز على الأوضاع البيئية الحالية والمحملة مع مراعاة الإطار التاريخي لهذه الأوضاع.

- تعزيز التعاون على الصعيد المحلي (الجزائري) والإقليمي والدولي في تلاقي المشكلات البيئية والإسهام بحل هذه المشكلات.

- أن تؤخذ صراحة بعين الاعتبار الجوانب البيئية في مخططات التنمية والتطوير.

- الربط بين الحس البيئي والثقافة أو المعرفة البيئية والمهارات البيئية و المهارات الكفيلة بحل مشكلاتها وتوضيح القيم المتعلقة بها في كل مرحلة من مراحل العمر.

- مساعدة الدارسين والباحثين على اكتشاف أعراض المشكلات وأسبابها الحقيقية.

- التأكيد على تشعب المشكلات البيئية ، مع ضرورة تنمية الفكر النقدي والمهارات الكفيلة بحل المشكلات.

- استخدام بيئات متنوعة للتعليم ومجموعة كبيرة من النماذج التربوية في التعلم والتعليم عن البيئة مع التأكيد على الأنشطة العملية والتجارب المباشرة.

وخلاصة لما جاء في هذا الفصل، يمكن القول أن قضية البيئة أصبحت من أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية والوطنية، ومن أجل المحافظة على النظام البيئي فقد تبنت الدول عدة سياسات في مجال حماية البيئة ، فعلى المستوى العالمي (الدولي) كان هناك انعقاد عدة مؤتمرات ابرزها (ستوك هولم 1972 ، ريو دي جانيرو 1992 ، جوهانسبورغ 2002 . الخ) بغية المساهمة في نشر التربية والثقافة البيئية على أوساط المجتمع ، و التأكيد على أن سلامة البشرية جمعاء تكمن في الحفاظ الموارد البيئية والاستغلال الأمثل والرشيد لمواردها .كما كان لها تأثير واضح على سياسة التهيئة العمرانية في بلد ،وأصبحت محل اهتمام كل القائمين و المهتمين بعملية التخطيط و التسيير الحضري، وصار لها حيز كبير في كل مرحلة من المراحل التاريخية التي تمر بها هذه التهيئة العمرانية. أما على المستوى الوطني، فقد شهدت البيئة سياسة بيئية تجلت في جملة من القوانين والتشريعات. ساهمت بقسط كبير في حمايتها، إلا أنها كانت محدودة الفاعلية، لان هذه السياسة لم تراعي البعد الثقافي والاجتماعي للبيئة، مما استوجب العمل على تشجيع الحركات والجمعيات البيئية وطنيا ومحليا و التي تسعى إلى ترسيخ الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.

بيد انه بالرغم من نشاطها وحركتها إلا أن دورها مازال محدودا وهامشيا تعتريه بعض العراقيل

والمعوقات:

منها المادية مثل المقر الإعتمادات المالية .و الغير مادية كالبيروقراطية ، إضافة غياب التنسيق في ما بينها و كذا مع بقية المؤسسات العاملة في الحقل البيئي الأخرى. إضافة إلى غياب الاتصال مع المواطن والذي يعتبر عنصر الأساسي في نجاحها من خلال إرساء الثقافة والوعي البيئي.

الهوامش:

- 1- علي حجاج، سعيدة مفتاح: المسار التاريخي للتطور العمراني لمدينة الجزائر خلال الفترة 1930/1999- مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع (الجزائر) 2011ص ص3-6
- 2- البهنسي عفيف: الفنون القديمة- الرائد اللبناني(بيروت)1982ص.119
- 3- مصطفى صالح لمعي: عمارات الحضارات القديمة، دار النهضة العربية للطباعة و النشر 1997ص63.
- 4- محمد فاضل الشيخ بن الحسين:آلية الحضرية في مدن الواحات وتأثير الزحف العمراني على توازنها الايكولوجي ، رسالة دكتوراه دولة ف العمران غير منشورة -جامعة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم الهندسة المعمارية والعمران 2001/2000ص69
- 5- يحي وزيري:العمارة الإسلامية و البيئة ، سلسلة عالم المعرفة- رقم04 -المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب(الكويت)2004ص14.
- 6- لجنة الفنون التشكيلية :الطابع القومي لفنوننا المعاصرة، (القاهرة) مصر 1971ص.73
- 7- يحي وزيري ، مرجع سابق ص ص:15_16
- 8- محمد فاضل الشيخ بن الحسين ، مرجع سابق ص73
- 9- عبد الجواد توفيق أحمد: تاريخ العمارة و الفن في العصور الاولى،القاهرة (مصر)1971ص73
- 10- عبد الله محمد : تاريخ تخطيط المدن، مكتبة الانجلوالمصرية القاهرة (مصر) 1981ص38.
- 11- رودمان دافيد مالين ولينسن نيكولاس : ثورة في عالم البناء، ترجمة شويكار ذكي ، الدار الدولية للنشر و التوزيع القاهرة (مصر) 1997ص60
- 12- محمد فاضل الشيخ بن الحسين ، مرجع سابق :78)
- 13- بوبيش فريد: الاتجاهات البيئية للطلبة في ظل طروحات العمران المستدام ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع البيئية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر 2010/2011ص ص 127-134
- 14- محمد فاضل الشيخ بن الحسين ، مرجع سابق ص99
- 15- الريحاوي عبد القادر: العمارة العربية السورية، دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1979ص20
- 16- البهنسي عفيف ، مرجع سابق، ص239:

- 17- تاريخ العمران البيئي، متاح على:
<http://www.alhandasa.net/forum/showthread>
- 18 علي حجيج، سعيدة مفتاح: مرجع سابق ص ص 9-10
- 19- سلوى سقال عمر وصفي مارتيني : نظريات تخطيط المدن، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب (سوريا)1992ص ص 57-58
- 20- محمد العويدات : مشكلات البيئة، الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع، دمشق(سوريا)1995ص ص 151-152-
- 21- التصميم المستدام والعمارة الخضراء متاح:
<http://www.alhandasa.net/forum/showthread>
- 22- ثريا أحمد عبيد: حالة سكان العالم 2007، إطلاق إمكانات النمو الحضري، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، متاح على: www.unfpa.org
- 23- محمد سيد غلاب: البيئة و المجتمع-تطور في التفكير بين البيئة و المجتمع، ط3، مكتبة الانجلو المصرية الاسكندرية 1963ص ص 347 348.
- 24- محسن محمد إبراهيم: العمارة المستدامة: Email: m1ines12@hotmail.com .
 التصميم المستدام والعمارة الخضراء <http://www.m3mare.com/vb/showthread-25> (
- 26- التصميم المستدام والعمارة الخضراء .
<http://www.alhandasa.net/forum/showthread>
- 27- هاشم عبد الله الصالح: العمران و البيئة ضرورة البحث عن طرق لتفعيل الموضوع البيئي في التنمية العمرانية، مجلة عالم الفكر عدد3 المجلد 32 المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت مارس 2004ص ص 58-113 -
- 28- USDOE (Green Building News,) May 2001, "Project to map Future of Building" available at: <http://www.Oikos.Com/news/2001/05/> Announces
- 29- علي رأفت : العمارة البيئية الخضراء و التنمية العمرانية ، مجلة عالم الفكر، العدد4 المجلد 34 المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت 2006ص ص 193-205.
- 30- هاشم عبد الله الصالح ، مرجع سابق :ص ص 87- 94
- 31- فتحي دردار : البيئة في مواجهة التلوث ، طبعة منقحة دار الأمل، تيزي وزو(الجزائر) 2003ص171.

- 32- هشام، حمدان : الضوابط البيئية واثرها في التنمية الوطنية في الوطن العربي ،مجلة المستقبل العربي ، عدد 51 ، بيروت (لبنان) عن مركز دراسات الوحدة العربية سبتمبر 2000
- 33- قريد سمير : دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التتمية، قسم علم الاجتماع جامعة باجي مختار عنابة(الجزائر) 2006 ص ص 54-55-
- 34 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 05/85 المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها الجريدة الرسمية عدد8، 17 /02/1985 ص2
- 35- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : القانون رقم 09/90 المتضمن قانون الولاية العدد15 الجريدة الرسمية 11/04/1990 ص3
- 36- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المرسوم 185/98 الجريدة الرسمية، المؤرخ 16/05/1998 : 4-5
- 37- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، مجلة الجزائر البيئة عدد01 1999 ص7
- 38- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :المرسوم التنفيذي رقم493/03 الجريدة الرسمية ،المؤرخ في 17/12 2003 ص10
- 39- وزارة البيئة تهيئة الإقليم : مرجع سابق : 12-13
- 40- محمد بومخلوف : التوطين الصناعي وقضايا المعاصرة الفكرية و التنظيمية و العمرانية و التنمية و التحضر، شركة دار الامة (الجزائر) 2001 ص222
dahmani krimo- moundjar massoud-op.cit-p178 41
- 42- بلقرمي سهام: تجربة الجزائر في حماية البيئة ،مجلة العلوم الانسانية، العدد الرابع، 2008(المسيلة) ص ص 102-103
- 43- لحرش موسى: المجتمع المدني كبديل اساسي في دعم التنمية الملائمة بيئيا ،عدد2 مجلة البحوث و الدراسات الانسانية ،جامعة 20 اوت سكيكدة (الجزائر) 2008 ص ص 121-139
- 44- لحرش موسى، مرجع سابق ص12)
- 45- وناس يحيى: المجتمع المدني وحماية البيئة ، دار العرب للنشر و التوزيع، وهران (الجزائر) 2004 ص 57
- 46- لحرش موسى : مرجع سابق ص 16
- 47- قريد سمير : مرجع سابق ص 132

- 48- مريم، أحمد مصطفى، إحسان حفزي : قضايا التنمية في الدول النامية ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية (مصر) 2001 ص ص 224-225
- 49- قريد سمير : مرجع سابق : 132
- 50- مريم، أحمد مصطفى وإحسان، حفزي : مرجع سابق ص ص 224-225
- 51- الابرش محمود، الخير مراد: دور المجتمع المدني في حماية البيئة ، يوم دراسي حول البيئة ، كلية الآداب و العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، قسم علم الاجتماع، جامع بسكرة 2006-2007
- 52- عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد أبو زنت: التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسها ط- دار صفا للنشر و التوزيع، عمان (الاردن) ص ص 306-313
- 53- مريم، أحمد مصطفى وإحسان، حفزي (405-407)
- 54- omar drass : **la phenomaine associatif en algerie** –fondation fridriche Elbert bureau algerie 72007p

الفصل الرابع:

الاجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة:

* الاجراءات المنهجية و مجالات حدود الدراسة

أولاً: منهج الدراسة:

لاشك أن المنهج يشكل علامة فارقة في جسم البحث العلمي، إذ بدونه لا يستقيم بل لا يقوم أساساً، فهو يمثل المسلك الذي يسلكه الباحث لبلوغ هدفه المسطر مسبقاً، ولعل أوضح ميزة لهذا المسلك هي شموله مجموعة من العمليات المنظمة والمقننة التي تتيح للباحث الوصول الى الهدف بيسر، كما تتيح الاستقصاء والاقتفاء لمن يأتي بعده سالكا نهجه ناشدا الهدف البحثي ذاته. ولأن المنهج واختياره لا يتم اعتباطاً، بل انطلاقاً من محددات عديدة تملئها بالأساس طبيعة الموضوع المطروق بالبحث ، وكذا مجال تخصص الباحث البحثي و الأكاديمي.

و لما كان موضوع الدراسة (واقع سياسة التهيئة العمرانية و التنمية المستدامة في المنطقة الصحراوية) هو الذي يفرض الطريق و المنهج الذي يسلكه الباحث في معالجة الإشكالية على أرض الواقع. نرى أن أكثر المناهج استجابة لملاءمة لطبيعة الموضوع هو أسلوب المنهج الوصفي. لأن هذا الأخير يقوم" بدراسة الظروف أو الظواهر أو المواقف أوالعلاقات كما هي موجودة في الواقع"⁽¹⁾ دون أي تدخل من الباحث، إضافة الى قيامه بعمل الوصف الدقيق و التحليل الشامل للمساعدة على تفسير الإشكالية التي تتضمنها الدراسة ، كما يعمل على جمالمعلومات حولها و محاولة استخلاص المعاني و الدلالات التي تحويها هذه البيانات التي أمكن الحصول عليها من أجل التنبؤ بها.⁽²⁾

و لهذا اعتمدنا على المنهج الوصفي، لأن أساس الدراسة تنطلق من محاولة الكشف عن عمل هذه المؤسسات الرسمية منها (مديرية التهيئة العمرانية- مديرية البيئة- والجماعات المحلية) ومنظمات المجتمع المدني(الجمعيات البيئية) والتطرق الى مختلف الاليات المطبقة في مجال السياسة العمرانية ومدى احترامها لمبادئ التنمية المستدامة ، أي من واقع و مميزات وخصوصيات معينة لهذه المنطقة ،على غرار المميزات الجيولوجية البيئية و الاجتماعية الثقافية ...الخ، نبحث فيه عن حقيقة هذه المؤسسات و المنظمات و مختلف مراحلها، و مجمل آلياتها وميكانيزماتها التي تساعدنا في حفظ وصيانة المجال البيئي من كل أشكال التلوث والتدهور. وكذا تحليل مختلف الجوانب التي تنطوي عليها مجمل الادوار التي تساعد هذه المؤسسات و المنظمات على تشخيص الواقع اجتماعيا وبيئيا و محاولة معالجته.

ثانياً: أدوات جمع البيانات:

تنفيذا لهذا المنهج وتجسيده ميدانيا، فقد استرشدنا بمجموعة من الادوات البحثية المرتبطة بموضوع الدراسة، بغرض جمع البيانات و تبويبها وتحليلها و عرضها بغية الوصول الى النتائج المرجوة، ومن ثمة الاجابة عن تساؤل مشكلتنا، وتجسدت في:

2-1- السجلات و الوثائق: و هي إحدى أدوات جمع البيانات، فيها يرجع الباحث إلى جمع المعلومات حول الموضوع، أو فقط بعض المحاور من الوثائق و السجلات الإدارية، لتكملة المعلومات في التحليل و التفسير، و التي لم يتمكن من الحصول عليها عن طريق باقي أدوات جمع البيانات الأخرى (الملاحظة و المقابلة...).

و تتمثل أهم البيانات والمعلومات التي استعنا بها من مختلف السجلات والوثائق في:

- النصوص التشريعية الخاصة بالبيئة.

- إحصاءات ومعطيات عن المؤسسات العاملة في مجال التهيئة و التعمير كمديريات التهيئة و التعمير والبيئية و الجماعات المحلية إضافة الى الجمعيات البيئية الموجودة في مدينة بسكرة.

- معلومات عن تطور هذه المؤسسات من الناحية التاريخية و الديموغرافية والاجتماعية و العمرانية وإبراز أهم الانجازات المحققة.

- إبراز أهم المخططات العمرانية التي اشتملت عليها الولاية، إضافة إلى معلومات عن واقع البيئة في هذه الولاية.

وإن كان الحصول على مثل هذه الوثائق من الصعوبة بمكان في كثير من الأحيان، وهذا ما جعلنا نستعين بالملاحظة و المقابلة، لاستدراك هذا النقص. وتكملة لجمع البيانات عن كل ما يحيط بموضوع الدراسة.

2-2- الملاحظة: هي أداة أخرى لجمع المعلومات، بها ينفذ المنهج الوصفي، و تعمل على توجيه الانتباه و الإدراك إلى ظاهرة معينة أو لشيء ما، بهدف الكشف عن أسباب الظاهرة و قوانينها. (3) و في ضوء إشكالية الدراسة و أهدافها استخدمنا الملاحظة البسيطة المباشرة كأداة و طريق لاستقصاء الحقائق من الواقع، بالمتابعة و المشاهدة للتركيب الداخلي للمدينة من أنماط المباني و نظام الشوارع و الأحياء، و البيئة المحيطة بالإنسان و مختلف المشاكل التي تعاني منها الأحياء و المباني، وممكن الضرر من هذه المشاكل كالأحياء القصدية، التي يجب معاينتها بدقة و التدهور البيئي ومختلف مظاهره في المدينة، و أغلب الأنشطة الهامشية و مكان تمركزها و ما تعانيه و ما تخلفه من تلوث بيئي، هذا مع محاولة تسجيل كل مقومات الحياة الحضرية كما استعنا بالصور الفوتوغرافية لتوثيق ما تم ملاحظته في الواقع، من أجل معاينة المشاكل الاجتماعية للسياسة الحضرية المطبقة في مدينة بسكرة.

2-3- المقابلة: لقد استعنا بالمقابلة كأداة لجمع البيانات باعتبارها خبرة ديناميكية بين الباحث و المبحوث، بهدف الوصول إلى الحقيقة أو موقف معين، من خلالها يسعى الباحث لمعرفة الواقع و الحصول على البيانات التي يريدتها من أجل تحقيق أهداف الدراسة. (4) بالإضافة إلى التعرف على

الملاحم و المشاعر أو تصرفات المبحوثين وملاحظاتهم و آرائهم و معتقداتهم و خبرتهم عن مواقف معينة، يصعب الحصول عليها عن طريق أدوات جمع البيانات الأخرى.(5) و تمثلت في:

2-3-1 المقابلة الحرة: حيث وجهت المقابلة إلى بعض المسؤولين في الإدارة والأجهزة المختصة بالشؤون البيئية في هذه الولاية وخصت المقابلة بالتحديد الاعضاء العاملين في هيئات (مديرية البيئة، ومديرية التهيئة و التعمير والجماعات المحلية (البلدية). و التي يمكن أن تمدنا بالمعلومات حول العلاقة بين العمران و البيئة، وبين السياسة الحضرية و المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها المنطقة.

كما وجهت المقابلة إلى بعض رؤساء جمعيات حماية البيئة باعتبارها سلطة غير رسمية . وهذا للوقوف على الدور الميداني والفعلي الذي تقوم به هذه المؤسسات الاجتماعية في مجال حماية البيئة.

باعتبارها تلعب دور المراقب و العين الساهرة على ملاحظة عملية التهيئة العمرانية، ومدى تجسيدها وتفعيلها على أرض الميدان هذا من جهة، و لمعرفة الحقائق و الوقوف على ما تعانيه المنطقة من المشاكل البيئية، وتشخيص علاقة هذه المشاكل بسياسة التخطيط و التسيير الحضري من جهة أخرى و هذا من أجل تدعيم موضوع البحث و تأكيد المعلومات المتحصل عليها من خلال الأدوات السابقة، ولنكتشف معلومات أخرى مباشرة وواقعية من خلال دليل يشمل قائمة واضحة من الأسئلة و محددة انطلاقا من الإشكالية و بما يخدم الموضوع.

2-3-2 استمارة المقابلة : هي أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة عن طريق الاتصال بين الباحث والمبحوث، تضم مجموعة من الأسئلة يجيب عليها المبحوث، ويقوم الباحث بجمع وتدوين المعلومات بنفسه. و لقد استعنا بهذه الأداة لمحاورة أعضاء الجمعيات البيئية لمدينة بسكرة و بالخصوص (الأعضاء التنفيذيين)، و ذلك باعتبارهم أكثر دراية بالواقع البيئي، كما أنهم مخولون قانونيا بحمل لواء التغيير من أجل الحصول على بيئة أفضل وعلى هذا الأساس تم إعداد الاستمارة التي احتوت على أربع محاور أساسية :

- **المحور الأول: بيانات عامة حول وضعية الجمعية :** اشتملت على سبعة (07) أسئلة. و تهدف الى معرفة بعض المعطيات حول أعضاء الجمعية و كذا حول الجمعية بصفة عامة.

- **المحور الثاني : بيانات حول الدور الفعلي للجمعيات البيئية :** احتوت على ثمانية (08) أسئلة والهدف منه التعرف على أهم نشاطات هذه الجمعيات و مساهمتها في الحفاظ على البيئة.

- **المحور الثالث: بيانات حول الآليات و الأساليب المعتمدة من طرف هذه الأخيرة.** تضمنت إحدى عشر (11) سؤالا و الهدف منه هو معرفة الآليات و الأساليب التي تستخدمها في مجال النشاط البيئي

- المحور الرابع: بيانات حول معوقات العمل الجماعي في مجال حماية البيئة: إشتملت على ستة (06) أسئلة و الهدف منها معرفة العراقيل التي تواجه مسار العمل الجماعي ، في مجال حماية البيئة.

ثالثا- المجال البشري (العينة و أساليب اختيارها) :

إن الضبط الدقيق لنوع العينة وطريقة المعاينة يعتبر صمام الأمان الذي يركن إليه الباحث والمستقصي لبحثه لقبول البحث في عمومه والتحكم بعملياته، ولعل الحرص على ضبط العينة التي مالت إلى غير العشوائية. زيادة وإمعان في التحليل من جهة وكسر لحجم العينة من جهة أخرى ،يشكلان عامل ثقة في النتائج بما ينسجم والأهداف المحددة للبحث، والتي تتجسد في كشف مقدار توافق تطبيق سياسات التهيئة العمرانية و أدواتها مع متطلبات التنمية المستدامة..

3-1 حسب موضوع الدراسة واشكاليته: فإن مجتمع الدراسة المراد دراسته في هذا البحث هم مسؤولي الجهات أو المؤسسات الحكومية و الرسمية المكلفة باعداد برامج التهيئة العمرانية. لذلك قام الباحث باختيار مديرية التهيئة و التعمير ومديرية البيئة وكذا البلدية (مصلحة البيئة و العمران) كعينة للبحث، وهي العينة القصدية باعتبار أن العينة القصدية أو العمدية تعرف على اختلاف المسميات بأنها تلك التي يقوم فيها الباحث باختيار افراد أو وحدات العينة عن عمد و يتوقف الاختيار على عدة عوامل مختلفة مثل: خبرة الباحث و معلوماته...الخ.

اضافة الى الجهات غير الرسمية أي منظمات المجتمع المدني، و المتمثلة في مسؤولي الجمعيات العاملة في الحقل البيئي مثل الجمعيات البيئية، وباعتبار ان هذه الجمعيات غير معلومة او محددة المكان، لذلك اعتمدنا على نوع عينة كرة الثلج.

رابعا: المجال الزمني:

لقد تم اجراء الدراسة الميدانية على فترات زمنية متعاقبة تحددت فيمايلي:

4-1 الفترة الاولى الاستطلاعية: (12 فيفري الى 20 مارس 2013):وهي فترة استكشاف اولية لمعظم المجتمع المراد دراسته والمتمثل في مديرية التهيئة و التعمير- مديرية البيئة - الجماعات المحلية- الجمعيات البيئية. حيث قمنا بزيارات استطلاعية لها في محاولة لمقابلة القائمين عليها واعضاءها من اجل التزود بالمعطيات الاساسية الاولى حولهم (النشأة-التطور -الاهداف...الخ).

4-2 الفترة الثانية الجمع: (04أفريل الى 10ماي2013) : وهي فترة مراجعة وتدقيق للمعلومات المأخوذة عن هذه المؤسسات السالفة الذكر، وهذا طبعا بالاستعانة ببعض الاعضاء العاملين و المشتغلين فيها. فضلا عن التأكد من صدق البناء و المحتوى لدليل المقابلة /استمارة المقابلة من خلال عرضه وتجريبه على بعض الاعضاء المنتمين لهذه المؤسسات و الهيئات.

4-3 الفترة الثالثة النهائية (من 20 سبتمبرالى 20 فيفري2014): التي تم فيها جمع البيانات وتفرغ المعلومات بصورة نهائية من مائتي الاستثمارات و الاجابات وذلك عن طريق دليل المقابلة /استمارة المقابلة كاداة اساسية في النوع من البحوث العلمية.

خامسا- المجال المكاني:

5-1 الاطار التاريخي: ظلت التسمية الحقيقية لمدينة بسكرة محل خلاف بين المؤرخين سواء منهم العرب أو الأجانب، فيرى الجغرافي المؤرخ " شارل تيسو" أن اسمها " فيسير" وهي كلمة رومانية، تعني المحطة التجارية أو "بيسينام" "Pisicinam" نسبة إلى المنبع المعدني حمام الصالحين، وهو اسم مدينة بسكرة حاليا، أما المؤرخ زهير الزاهري فيرى بأن اسم مدينة بسكرة نسبة إلى حلاوة تمرها، وبين تعدد التسميات تبقى مدينة بسكرة مرتبطة بتاريخ منطقة الزيبان، وقد قال فيها الرحالة البكري " وبسكرة كورة فيها مدن كثيرة قاعدتها بسكرة، وهي مدينة كثيرة النخيل والزيتون وأصناف الثمار، وهي مدينة مسورة عليها خندق وأهلها على مذهب أهل المدينة في القرن السابع ميلادي ، وقد مرت عبر تاريخها الطويل بعدة مراحل أولها المرحلة الرومانية في الضفة اليسرى لوادي سيدي زرزور، وقد تم تحريرها من طرف الجيوش الإسلامية على يد الفاتح عقبة بن نافع الفهري، وتم طرد الحاميات الرومانية منها، وبعد الفتح الكامل دخلت مدينة بسكرة مرحلة الحكم الإسلامي، فدخلت في البداية تحت حكم الخلافة الأموية ثم أصبحت مقاطعة تابعة للدولة الأغلبية بتونس من " 182-296" هـ، كما حكمها الفاطميون من " 296-262" هـ، وبعد انهيار دولة الموحيدين وقعت بسكرة تحت سلطة الحفصيين في تونس وفي هذه المرحلة اكتسبت مدينة بسكرة خصائص المدينة الإسلامية، حيث وصفها كل من الحازمي والبكري بقولهم " مدينة بسكرة فيها مسجد، مدرسة، بئر ماء عذب، يحيط بها سور ولها بوابات خارجية، باب المقبرة، باب الحمام وباب ثالث"، ولم تطل مدة إقامة الحفصيين في مدينة بسكرة حتى دخلها حسن آغا التركي وجعل فيها حامية تركية سنة 1541، وفي أيام صالح رابح خضعت المدينة لنظام الجزائر 1552 وبني بها الأتراك برجاً عند منبع المياه، وفي القرن السابع عشر تمكنت بسكرة من المحافظة على أهميتها الاقتصادية والتجارية ، وظلت منطقة اهله بالسكان ، تتميز بموقع خاص بين التل و الصحراء، زاد من اهميتها انتعاش تجارتها وازدهار زراعتها، مقسمة بذاك الى سبع(07) مناطق وهي الكرة، قداشة، باب الضرب، باب الفتح، لمسيد، راس القرية، مجنيس. وبعد دخول الاستعمار الفرنسي الجزائر، أدرك الموقع الاستراتيجي الذي تحتله هذه المدينة، لكونها بوابة الصحراء فاستولى عليها سنة

1844، وقد تم في هذه المرحلة تشييد حامية بها عرفت باسم قلعة "سان جرمان"، لكن صمود المواطنين بقيادة الحاج محمد الطيب العقبي قضى على هذه الحامية، واستمرت المقاومة على عدة جبهات تصدت للفرنسيين وعملائهم إلى غاية ثورة الزعاطشة سنة 1848 بقيادة الشيخ بوزيان إلى أن وقعت ثورة العامري سنة 1876 قرب طولقة. لتستمر المسيرة النضالية بمختلف توجهات ومشارب اطيافها السياسية والاجتماعية وتعدد وسائلها واساليبها الكفاحية(السياسي الى الثوري المسلح) في مواجهة غطرسة ووحشية المستدمر، ليبقى بذلك شعبها يقود مسيرته الثورية، مستخدما في ذلك شتى الوسائل والوسائل ضد الاستعمار الفرنسي. كما كانوا سباقين إلى تنظيم صفوف الثورة التحريرية الكبرى. (الدكتور سعدان، العربي بن مهدي، العقيد سي الحواس و غيرهم). وقد كانت منطقة الزيبان إحدى المناطق الحصينة التي لجأ إليها الثوار، وساعدهم على ذلك التفاف الشعب حولهم ومعرفتهم لطبيعة الأرض التي تميز بسكرة و ما حولها حتى نالت الجزائر استقلالها وحريتها.

5-2 الاطار الجغرافي:

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد؛ تحت سفوح كتلة جبال الأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي تقع بينها وبين الشمال، وتتربع على مساحة تقدر بـ 21 509.80 كلم² وتظم 33 بلدية و 12 دائرة و يحدها:

- ✚ ولاية باتنة من الشمال.
- ✚ ولاية مسيلة من الشمال الغربي.
- ✚ ولاية خنشلة من الشمال الشرقي.
- ✚ ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.
- ✚ ولاية الوادي من الجنوب الشرقي.
- ✚ ولاية ورقلة من الجنوب.

5-3 الإطار الإداري:

صنفت بسكرة "ولاية" أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 و كانت تظم آنذاك 22 بلدية وستة (6) دوائر. وبعد التقسيم الإداري لسنة 1984 انقسمت إلى شطرين: ولاية بسكرة وولاية الوادي التي تشكلت بضم دائرتي الوادي والمغير فأصبحت تضم 33 بلدية وأربعة (4) دوائر، هي أولاد جلال، سيدي عقبة، طولقة، الوطاية أما بسكرة كونها تمثل مقر الولاية فبقيت بلدية على حدى، وقد ألحقت بالولاية بلديات جديدة على إثر هذا التقسيم وهي:

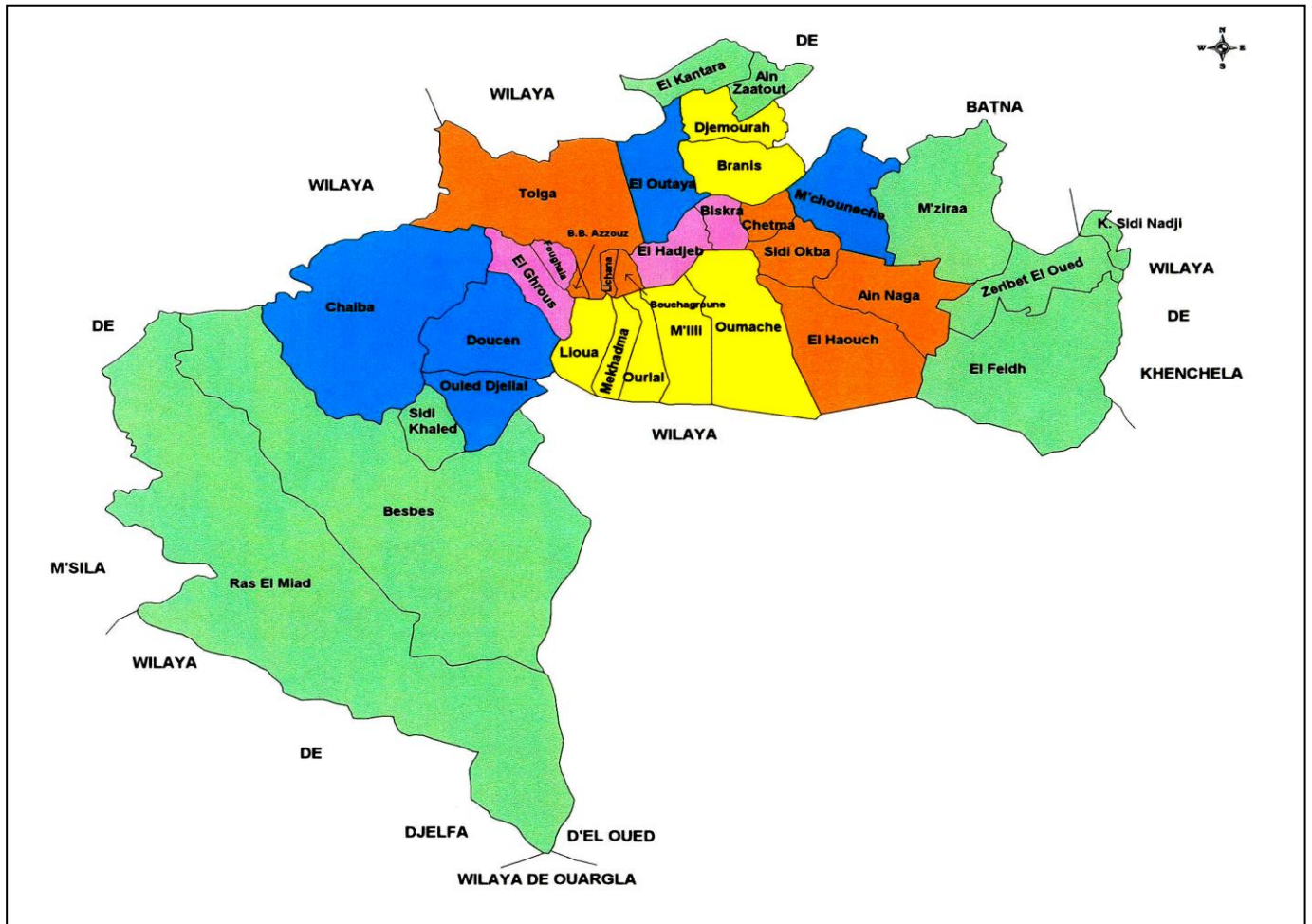
- ✚ بلدية خنقة سيدي ناجي من ولاية تبسة.

بلدية القنطرة و عين زعطوط من ولاية باتنة.

بلدية الشعبية (أولاد رحمة) من ولاية المسيلة.

في سنة 1991 تم تعديل إداري طفيف على الدوائر حيث أصبح عددها 12 دائرة وبقي عدد البلديات على حاله أي 33 بلدية، أعيد توزيعها على الدوائر حسب التقسيم الحالي.

شكل رقم (01) يمثل خريطة للولاية بسكرة



المساحة (هكتار)	المساحة (كلم2)	الرمز الجغرافي	
12 770,00		خريطة ولاية بسكرة المساحة : 21509.80 كلم عدد الدوائر : 12 عدد البلديات : 33	بسكرة
20 810,00			الحاجب
40 610,00			لوطاية
25 080,00			جمورة
37 010,00			برانيس
23 910,00	239,10		07 17

17 070,00	170,70	07 18	عين زعطوط
25 410,00	254,10	07 11	سيدي عقبة
75 490,00	754,90	07 13	الحوش
11 020,00	110,20	07 04	شتمة
50 780,00	507,80	07 14	عين الناقة
50 090,00	500,90	07 15	زريبة الوادي
96 080,00	960,80	07 28	امزيرعة
137 510,00	1 375,10	07 16	الفيض
8 010,00	80,10	07 33	خ. سيدي ناجي
50 440,00	504,40	07 12	امشونش
121 430,00	1 214,30	07 21	طولقة
5 790,00	57,90	07 29	بوشقرون
2 320,00	23,20	07 27	برج بن عزوز
3 960,00	39,60	07 23	ليشانة
8 030,00	80,30	07 26	فوغالة
23 760,00	237,60	07 31	الغروس
32 090,00	320,90	07 05	اولاد جلال
62 160,00	621,60	07 09	الدوسن
168 650,00	1 686,50	07 10	الشعبية
21 730,00	217,30	07 08	سيدي خالد
,003 360,00	3 633,60	07 07	البسباس
15 160,00-478 390,00	151,60-4 783,90	07 06-07 30	راس الميعاد - امخادمة
15 160,00-19 010,00	816,80-190,10	07 02-07 24	اورلال - اوماش
24 210,00-37 160,00	242,10-371,60	07 22-07 25	امليلي - ليوة

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية

4-5 المجال الطبيعي:

أ- التضاريس: سوف نختصر حديثنا عن تضاريس الولاية في تقديم المكونات المتجانسة الأساسية

وهي كالتالي:

* الجبال: تمثل الجبال نسبة قليلة من مساحة الولاية أي 13%، تتمركز غالبيتها في الشمال تتكون من:

- ✚ جبل القايد.
- ✚ جبال حمارة.
- ✚ جبل قسوم (1087م).
- ✚ جبل رباح (712م).
- ✚ جبل قارة.
- ✚ جبل بورزال.
- ✚ جبل امليلي (1496م).
- ✚ جبل حوجة (1070م).
- ✚ جبل أحمر خدو .

✚ وآخرها جبل تاكتيوت ويضم أعلى قمة 1942م.

* غالبية هذه الجبال معراة وفقيرة من الغطاء النباتي الطبيعي.

* الهضاب:

أقل علوا من المنطقة الجبلية، تتمثل في مناطق السفوح وتمتد حتى الناحية الجنوبية الغربية مكونة ما يعرف بهضبة أولاد جلال (دائرتي أولاد جلال وسيدي خالد).

* السهول: تمتد على محور الوطاية- طولقة ممتدة إلى الشرق لتشمل سهول سيدي عقبة وزربية الوادي.

* المنخفضات:

تقع في الناحية الجنوبية الشرقية للولاية. عبارة عن مسطحات ملساء من الغضار التي تحجز طبقات رقيقة من المياه ممثلة بذلك الشطوط وأهمها شط ملغيغ. يبلغ متوسط الانخفاض (- 33م) تحت مستوى سطح البحر، فهي بذلك تكون المجمع الطبيعي الرئيسي للمياه السطحية في المنطقة.

5-4-1 الجيولوجيا:

جيولوجية المنطقة يغلب عليها الكريطاسي وخاصة في المناطق التي تتبين فيها الجبال من الناحية الشمالية للولاية: القنطرة، جمورة، برانيس والوطاية.

من الناحية الشمالية الغربية للولاية: فوغالة، طولقة، الشعبة، رأس الميعاد والبساس أغلبية التكوينات هي الميولوسين.

أما المناطق الباقية فهي عبارة عن ترسبات الحقبة الرباعية.

* المناخ:

مناخ الولاية شبه جاف إلى جاف، يمتاز فصل الصيف بالحرارة والجفاف وفصل الشتاء بالبرودة والجفاف أيضا.

* الحرارة: على ضوء دراسة "سلتزار" المناخية، فإن متوسط درجة الحرارة لبسكرة يقارب 22.6⁰ م، أما بالنسبة لدرجات الحرارة القصوى والدنيا المسجلة على مستوى محطة بسكرة فنسجل خلال سنة 2010 درجة حرارة قصوى تقدر بـ 35.1⁰ م في شهر جويلية ودرجة حرارة دنيا تقدر بـ 12.4⁰ م خلال شهر ديسمبر و فيما يلي

جدول رقم (07) يوضح درجات الحرارة المسجلة خلال سنة 2010

الأشهر	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	المعدل
درجات الحرارة	12.6	14.5	18.3	22.0	24.2	31.0	35.1	34.4	28.6	22.3	16.6	12.4	22.6

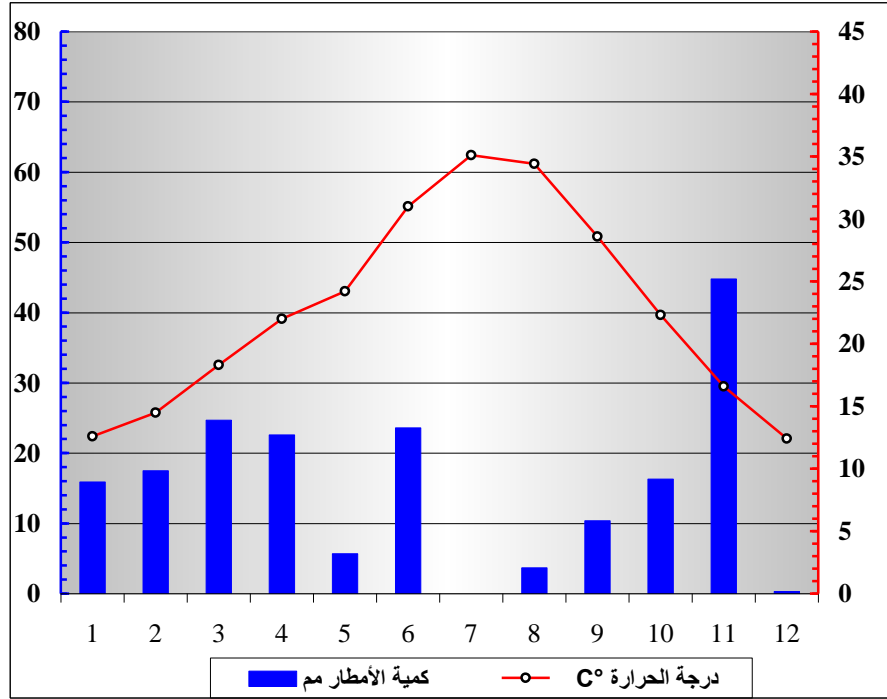
المصدر مديرية النقل

*الأمطار: إذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات الأمطار خلال 25 سنة الأخيرة؛ فإن بسكرة تقع في منطقة 0 - 200 مم ما عدا المناطق الجبلية أو السنوات الممطرة. غير أن معدل الأمطار هذا ليس مؤشر قويا على مناخ المنطقة إذ أن كمية و كيفية سقوط هذه الأمطار مهمان جدا. قد تكون 60 إلى 70% من كمية الأمطار محصورة في الفصل البارد تنزل على شكل أمطار غزيرة إلى طوفانية تسبب إنجرافا للتربة و أضرارا للزراعة.

فيما يلي كمية الأمطار التي سقطت خلال سنة 2010 والمقدرة بـ 185,5 ملم وهي كمية معتبرة إذا ما قارناها بالسنة الماضية أين وصلت إلى 139,8 ملم ، تجدر الإشارة إلى أن اكبر كمية تساقط عرفتها الولاية وصلت مقدار 294.1 ملم سنة 2004 وهذا منذ أكثر من 36 سنة.

جول رقم (08) يبين كمية الأمطار المتساقطة خلال السنة 2010

الأشهر	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	مجموع
كمية الأمطار	15.9	17.5	24.7	22.6	5.7	23.6	0.0	3.7	10.4	16.3	44.8	0.3	185.5



ب- المياه السطحية و الجوفية: تنقسم إلى ثلاثة مجموعات هي كالتالي:

* **الأودية ذات المنبع الأوراسي:** تأخذ منبعها من قلب الأوراس . تحتوي على أحواض كبيرة نذكر منها : وادي الحي ووادي عبدي اللذين يمثلان وادي بسكرة عند التقائهما. وادي العرب ووادي قطان اللذان يلتقيان عند زريعة الوادي ليشكلان وادي الزريعة.

جريان المياه في هذه الأودية قليل في فصل الشتاء ويجف من بداية شهر أبريل.

* **أودية السفوح الجنوبية للأوراس:** تتميز بصغر أحواضها مما جعل جريانها قليلا و غير منتظم. فأودية الزاب الشرقي لا تصل إلى الشط إلا في حالة فيضانها. أما أودية ناحية أولاد جلال فتصب أغلبها في وادي جدي. أودية منطقة لوطاية تساهم في تغذية المياه الجوفية عن طريق نفوذها في التربة.

* **وادي جدي:** يبلغ حوضه 26 000 كلم² وطوله 500 كلم فهو المجمع الرئيسي والطبيعي لكل مياه الأطلس الصحراوي. كبقية الأودية الصحراوية فهو في أغلب الأوقات جاف فلا يمتلئ حوضه الكبير إلا في أوقات الفيضان.

* **المياه الجوفية:** و نذكر منها نوعين هما:

- طبقة المياه الجوفية السطحية.

- طبقة المياه الجوفية العميقة.

* **طبقة المياه الجوفية السطحية (Phréatique):** طبقة المياه الجوفية السطحية ونعني بها طبقات المياه المستغلة عن طريق الآبار والتي لا يزيد عمقها عن 40م، هذه الطبقة من المياه تجمعت في

الطبقات الرسوبية و مصدرها يكون مياه الأودية المجاورة عن طريق النفوذ: كثيرة في المنطقة لكن منسوبها قليل. نذكر منها طبقة مياه وادي جدي، الدوسن، السعدة، طولقة و ليشانة.

* طبقة المياه الجوفية العميقة: نلخص أهم طبقات المياه الموجودة هنا في ما يلي:

- الطبقة الألبية (La nappe Albienne): يبلغ متوسط عمق هذه الطبقة حوالي 1500م، تستغل حاليا في أولاد جلال، سيدي خالد والدوسن.

- طبقة المياه الجوفية الكلسية (La nappe des Calcaires): متواجدة شمال طولقة حيث تدعى طبقة مياه طولقة. هذه الطبقة متوسطة العمق و نوعية مياهها تزداد ملوحة.

- طبقة المياه الجوفية الرملية (La nappe des Sables): تتواجد هذه الطبقة في منطقة الزاب الشرقي فهي متوسطة العمق ومستغلة و لكنها تتطلب تقنيات خاصة للحفر والصيانة بسبب تواجد مخزون مياهها في طبقة من الغضار والرمل.

5-5 الاطار البشري:

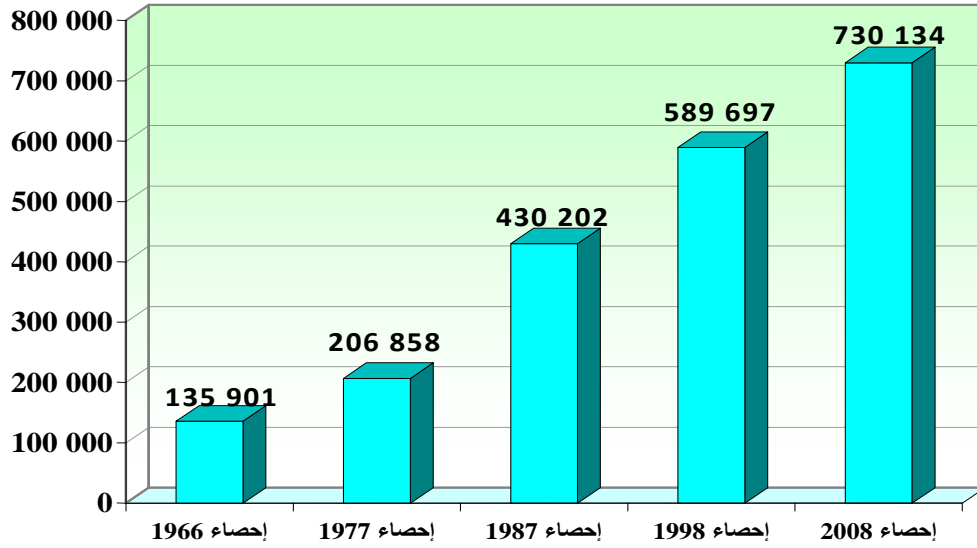
5-5-1 تطور عدد سكان الولاية من 1966 إلى 2008: تطور عدد سكان الولاية منذ الاستقلال

تطورا مهما، حيث قدر سنة 1966 بـ 135.901 نسمة ، ليرتفع في سنة 1977 إلى 206.856 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 3.8% .

في إحصاء سنة 1987، ونتيجة لتحسن الأوضاع المعيشية للسكان من جهة وكذا عامل الهجرة نحو الولاية من جهة أخرى، تضاعف عدد سكان الولاية إلى 430.202 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 6.88% .

وفي إحصاء سنة 1998، ارتفع عدد السكان إلى 589.697 نسمة بنسبة نمو تقدر بـ 2.9%، ليرتفع بعدها إلى 730.134 نسمة في آخر إحصاء للسكن والسكان لسنة 2008 بنسبة نمو تقدر بـ 2.30% .

فيما يلي شكل رقم (03) لرسم بياني يوضح تطور عدد سكان الولاية منذ سنة 1966 إلى 2008.

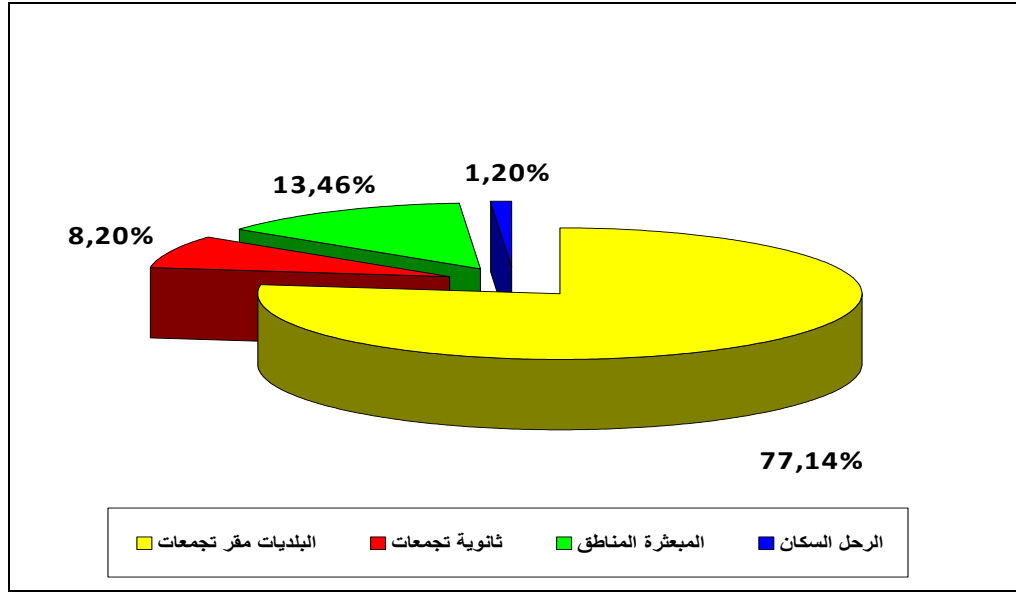


تقديرات السكان الى غاية 2010/12/31

أعطت تقديرات السكان الى غاية 2010/12/31 النتائج النهائية التالية :

- نسبة النمو السنوي 2.30 %
- الكثافة السكانية 36 ساكن / كلم²
- العدد الإجمالي للسكان بلغ 775797 نسمة منهم
 - 395656 ذكور بنسبة 50.60 %
 - 380141 إناث بنسبة 49.40 %
- توزيع عدد سكان الولاية حسب التشتت :
 - تجمعات مقر البلديات 598437 نسمة أي بنسبة 77.14 %
 - تجمعات ثانوية 63600 نسمة أي بنسبة 8.20 %
 - المناطق المبعثرة 104436 نسمة أي بنسبة 13.46 %
 - السكان الرحل 9324 نسمة أي بنسبة 1.20 %

شكل رقم (04) يبين توزيع سكان الولاية حسب التشتت



المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

جدول رقم (10) . توزيع السكان حسب الجنس والبلديات (إلى غاية 2010)

المجموع	التوزيع		البلدية
	إناث	ذكور	
218467	107049	111418	بسكرة
12129	5943	6186	القنطرة
35604	17446	18158	سيدي عقبة
23332	11433	11899	زربية الوادي
59334	29074	30260	طولقة
67192	32924	34268	اولاد جلال
46025	22552	23473	سيدي خالد

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.

التعليق: من خلال قراءتنا للشكل والجدول المبينان اعلاه و الخاص بتوزيع سكان منطقة بسكرة ،نلاحظ ان فئة السكان الرحل هي الغالبة ،وهذا طبعا يعود الى طابع المنطقة ،باعتبارها منطقة رعوية فلاحية ، اضافة الى المهنة السائدة فيها. اما توزيعها حسب الجنس فنرى تمركز جنس الذكور اكبر من الاناث ،وان كان هذا التقوت في عملية التمركز و التقوت بفارق ضئيل،اما من حيث البلدية فنجد بلدية بسكرة ،المنطقة الاكثر سكانا وهذا طبعا لانها مقر الولاية. وهي النتائج الأولية متحصل عليها من الجداول

الإجمالية للبلديات (TRC)

جدول رقم (11). توزيع السكان حسب التجمعات السكانية والتشتت .

(النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكن 2008)

مجموع البلدية	عدد السكان				البلدية
	السكان الرحل	مناطق مبعثرة	تجمعات ثانوية	تجمعات مقر البلدية	
205.608	-	947	-	204.661	بسكرة
11.415	-	369	-	11.046	القنطرة
33.588	79	1.956	2.054	29.499	سيدي عقبة
21.958	417	3.429	871	17.241	زريبة الوادي
55.842	33	4.317	917	50.575	طولقة
63.237	-	2.710	2.046	58.481	اولاد جلال
43.315	-	735	3.593	38.987	سيدي خالد

جدول رقم (12)- توزيع الأسر العادية حسب البلديات

(النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكن 2008 دون الرحل)

عدد الأفراد للأسرة الواحدة	عدد الأسر 2008	عدد السكان 2008	البلدية
5,91	33 962	205 608	بسكرة
5,31	2 153	11 415	القنطرة
5,98	5 542	33 509	سيدي عقبة
6,34	3 463	21 541	زريبة الوادي
6,14	8 926	55 809	طولقة
6,26	10 021	63 237	اولاد جلال
6,90	6 270	43 315	سيدي خالد

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

التعليق: من خلال الجدولان المبيان اعلاه الخاصان بتوزيع السكان حسب التجمعات السكانية، وكذا الاسر العادية نلاحظ ان هذه التجمعات تتمركز بشكل كبير بجانب مقرات البلديات ، وهذا طبعا لتوفر بها كامل الشروط و المتطلبات ، ولو بشكل متفاوت بين البلديات، اما من حيث الاسر فغلب عليها الاسر ذو الطابع الممتد، وهذا لطبيعة المجتمع التقليدي البسكري و الجزائري بشكل عام.

جدول رقم (13) - توزيع السكان حسب الجنس نهاية 2010

الجنس	العدد	النسبة المئوية (%)
الذكور	395656	50,60
الإناث	380141	49,40
المجموع	775797	100

جدول رقم (14) - توزيع السكان حسب التشتت نهاية 2010

التوزيع	العدد	النسبة المئوية (%)
تجمعات مقر البلديات	598437	77,14
<u>تجمعات ثانوية</u>	63600	8,30
مناطق مبعثرة	104436	13,46
سكان رحل	9324	1,20
المجموع	775797	100

التعليق:

من خلال الجدولين المبيئين اعلاه نقرا توزيع سكان الولاية الى غاية 2010/12/31، انه بتطبيق نسبة النمو السنوية للولاية المقدر بـ 2.30% (بين احصاء 1998 واحصاء 2008 للسكان والسكن) ، يقدر عدد سكان الولاية إلى غاية 2010/12/31 ، 775797 نسمة بكثافة سكانية تقدر بـ 36 نسمة/كلم² وتتباين من بلدية لأخرى، حيث تصل إلى 1711 نسمة/كلم² ببلدية بسكرة مقابل 3 نسمة/كلم² ببلدية البساس جنوب غرب الولاية.

توزيع السكان بين حضرين و ريفيين يعطي لنا 473934 حضرين أي بنسبة 61.09% مقابل 301863 متركزون في الأرياف أي بنسبة 38.91% وهذا باعتبار اثني عشر تجمع سكني مصنّف (أي مقرات الدوائر) كمناطق حضرية نظرا لدورها الإداري بالإضافة إلى توفر بعض المرافق الإدارية، الاجتماعية والثقافية الأخرى. (6)

جدول رقم (15) توزيع الكثافة السكانية حسب البلديات إلى غاية 2010/12/31

الكثافة السكانية ساكن / كلم ²	المساحة (كلم ²)	تقديرات السكان	البلدية
1711	127,70	218467	بسكرة
51	239,10	12129	القنطرة
140	254,10	35604	سيدي عقبة
47	500,90	23332	زريبة الوادي
49	1 214,30	59334	طولقة
209	320,90	67192	اولاد جلال
212	217,30	46025	سيدي خالد

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

التعليق : من خلال الجدول المبين اعلاه و الخاص بتوزيع الكثافة السكانية ، نجد ان هذه الاخيرة تتفاوت من بلدية لآخري، والذي تتحكم فيه عدة عوامل ابرزها عدد السكان ونسبة تمركزهم. حيث تبلغ الكثافة السكانية للولاية 36 نسمة في الكلم المربع الواحد ، تتباين من منطقة إلى أخرى ، حيث تصل إلى 1711 نسمة/كلم² في بلدية بسكرة ، مقابل 3 و 5 نسمة/كلم² في البلديات الآخري فنجد منطقة طولقة مثلا رغم شساعة مساحتها مقارنة بمنطقة بسكرة ، نجد الكثافة السكانية بها ضئيلة .وهذا طبعا يرجع لكون منطقة بسكرة تعد مركز استقطاب السكان ،لما تتوفر عليه من عوامل الجذب و الاستقرار،والخدمات في كل مناحي الحياة الحضرية.

جدول رقم (16) - توزيع السكان حسب الجنس والبلديات إلى غاية 2010/12/31

المجموع	التوزيع		البلدية
	إناث	ذكور	
218467	107049	111418	بسكرة
12129	5943	6186	القنطرة
23332	11433	11899	زريبة الوادي
59334	29074	30260	طولقة
67192	32924	34268	اولاد جلال
46025	22552	23473	سيدي خالد

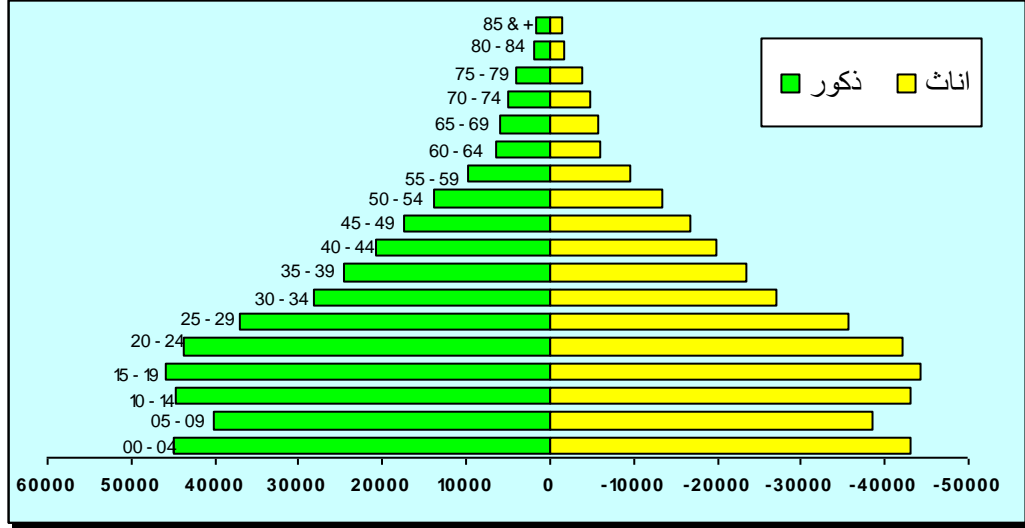
المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

جدول رقم(17)- توزيع السكان المقيمين حسب الفئات العمرية والجنس إلى غاية 31
2010/12/.

المجموع	التوزيع		الفئات العمرية
	إناث	ذكور	
87961	43101	44860	04 - 00
78639	38533	40106	09 - 05
87667	42957	44710	14 - 10
90122	44160	45962	19 - 15
85695	41991	43704	24 - 20
72612	35580	37032	29 - 25
55219	27057	28162	34 - 30
48075	23557	24518	39 - 35
40610	19899	20711	44 - 40
34110	16714	17396	49 - 45
27325	13389	13936	54 - 50
19332	9472	9860	59 - 55
12422	6087	6335	64 - 60
11517	5643	5874	69 - 65
9758	4781	4977	74 - 70
8011	3925	4086	79 - 75
3658	1792	1866	84 - 80
3064	1501	1563	85 فما فوق
775797	380141	395656	مجموع الولاية

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

شكل رقم (05) يمثل هرم الأعمار



جدول رقم (18) - توزيع السكان حسب التجمعات السكانية والتشتت إلى غاية 2010/12/31

مجموع البلدية	تقديرات السكان				البلدية
	السكان الرحل	مناطق التشتت	تجمعات ثانوية	تجمعات مقر البلدية	
218467	-	1007	-	217460	بسكرة
12129	-	392	-	11737	القنطرة
35604	84	2074	2176	31270	سيدي عقبة
23332	444	3644	926	18318	زريبة الوادي
59334	36	4587	974	53737	طولقة
67192	-	2880	2174	62138	اولاد جلال
46025	-	781	3817	41427	سيدي خالد

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

جدول رقم (19) - توزيع السكان الحضري والريفي حسب البلديات إلى غاية 2010/12/31

المجموع	توزيع السكان حسب المناطق		البلدية
	الريفية	الحضرية	
218467	1007	217460	بسكرة
12129	392	11737	القنطرة
35604	4334	31270	سيدي عقبة
23332	5012	18320	زريبة الوادي
59334	5597	53737	طولقة
13269	2233	11036	فوغالة
67192	5054	62138	اولاد جلال
46025	4598	41427	سيدي خالد

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

التعليق:

من خلال الجداول 16-17-18-19 والشكل - 5- ان توزيع السكان غلب عليه جنس الذكور عن جنس الاناث ولو بفارق ضئيل، وهذه الفئة العمرية تراوحت ما بين العمر (15-29)، وهذا ما يعكس ان الفئة الغالبة في هذه المنطقة هي فئة فتية شابة، تجعل من السلطات العمل على الاهتمام بهذه الشريحة الواسعة في نهضتها التنموية الحضرية. اما في ما يخص عملية التجمع و التمركز ، فنجد منطقة بسكرة كان لها الاولوية و السبق في عملية التمركز والاستقرار لهؤلاء السكان، متفاوتة بذلك بقية البلديات و المناطق بفارق كبير و شاسع، ما يعطي الانطباع المميز التي تزخر بها هذه البلدية باعتبارها مقر الولاية تشكل عوامل جذب واستقطاب لهؤلاء السكان. اما من حيث نوع المناطق الاكثر توزيع وتجمعا فنجد المناطق الحضرية ، والتي شملت كل البلديات ، وهذا طبعا بنسب متفاوتة، وقد حظيت منطقة بسكرة بالخط الاوفر في تجمع هذه المناطق، وتحاول كل البلديات ان تضيف على طابعها، وتوفر كامل متطلبات شروط الحضرية، من خدمات ارتكازية و اخرى جوارية... الخ.

جدول رقم (20) - توزيع السكان حسب التجمعات السكانية والتشتت (الدوائر) إلى غاية
2010/12/31

المجموع	تقديرات السكان			التجمعات السكانية	البلدية
	الرحل	مناطق التشتت	تجمعات ثانوية		
229227	0	4278	2996	221953	دائرة بسكرة
16137	0	449	1927	13761	دائرة القنطرة
68641	551	13415	7696	46979	دائرة سيدي عقبة
48196	602	12414	5643	29537	دائرة زربية الوادي
97254	46	9896	2784	84528	دائرة طولقة
109688	4526	17529	10573	77060	دائرة أولاد جلال
80790	3239	13622	12054	51875	دائرة سيدي خالد

جدول رقم (21) - الحركة الطبيعية للسكان حسب البلديات سنة 2010

البلدية	الولادات الحية	الوفيات المسجلة	وفيات الأطفال أقل من سنة	الفائض الطبيعي	عقود الزواج المسجلة
بسكرة	8606	1538	454	7068	2292
القنطرة	249	30	2	219	94
اعقبة	1212	208	10	1004	375
زري	844	105	9	739	226
طولقة	4030	384	39	3646	581
اولاد جلال	3539	315	76	3224	622
سيدي خالد	755	97	3	658	503

جدول رقم (22) - المعدل الخام بالألف للولادات والوفيات حسب البلديات سنة 2010

البلدية	متوسط عدد السكان 2010/2009	المعدل الخام بالألف لـ		
		الولادات	الوفيات	وفيات الأطفال
بسكرة	216011	39,84	7,12	52,75
القنطرة	11992	20,76	2,50	8,03
سيدي عقبة	35204	34,43	5,91	8,25
زربية الوادي	23069	36,59	4,55	10,66
طولقة	58667	68,69	6,55	9,68
اولاد جلال	66436	53,27	4,74	21,47
سيدي خالد	45507	16,59	2,13	3,97

المصدر: مديرية التخطيط والتنمية العمرانية

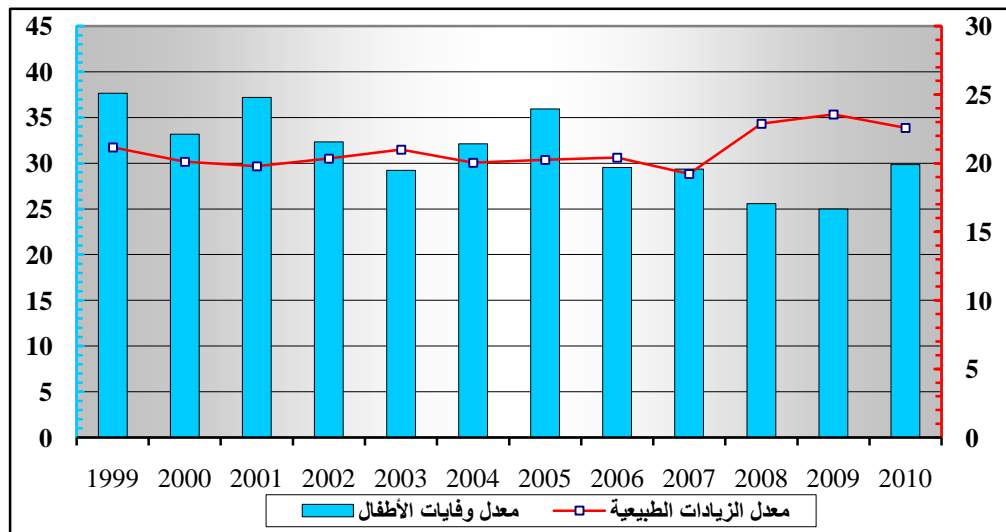
التعليق: من خلال الجدولين المبينين اعلاه للحركة الطبيعية للسكان، والتي تبين التزايد المستمر في عدد السكان، والذي يعود الى النسبة المتزايدة في عدد الولادات على حساب الوفيات و العايد الى تحسن الظروف الصحية و المعيشية من جهة، و الاقبال على الزواج وتشجيعه، خاصة وان الزواج المبكر هو احدى سمات المجتمع البسكري و الجزائري بشكل عام. طبعاً هذه الزيادة الطبيعية تتفاوت من منطقة لآخرى، حيث نجد منطقة طولقة حظيت بزيادة طبيعية هائلة مقارنة مع بقية المناطق، اما منطقة بسكرة فسجلت بها نسبة اعلى في وفيات الاطفال الذي يعكس تدني المستوى الصحي لدى شريحة واسعة في اوساط المجتمع البسكري.

جدول رقم (23) - تطور الحركة الديموغرافية للولاية منذ سنة 1999 المعدل بالآلف

السنة	معدل الولادات	معدل الوفيات	معدل وفيات الأطفال اقل من سنة	الزيادة الطبيعية
1999	25,99	4,83	37,65	21,16
2000	24,15	4,04	33,18	20,10
2001	24,01	4,22	37,20	19,79
2002	25,07	4,73	32,33	20,34
2003	25,00	4,00	29,21	21,00
2004	24,50	4,15	32,12	20,05
2005	24,51	4,26	35,92	20,25
2006	24,32	3,92	29,55	20,41
2007	14,32	3,92	3529,	23,19
2008	27,29	4,41	25,59	22,88
2009	6527,	084,	24.45	23,57
2010	27,15	4,57	29,86	22,58

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

شكل رقم (06) يبين تطور نسب الزيادة الطبيعية و وفيات الأطفال (1999-2010)



التعليق : من الجدول و الشكل المبيين اعلاه تظهر تقديرات حضيرة السكن 2010 حيث يقدر عدد السكنات إلى غاية نهاية سنة 2010 بحضيرة سكنية اجمالية 145587سكن منهم:

▪ سكنات مشغولة 111083 سكن بنسبة 76,30%

▪ سكنات شاغرة 34504 سكن بنسبة 23,70%

- توزيع عدد السكنات حسب التشتت :

▪ تجمعات مقر البلديات 115083 سكن أي بنسبة 79,05%

▪ تجمعات ثانوية 11486 سكن أي بنسبة 7,89%

▪ المناطق المبعثرة 19018 سكن أي بنسبة 13,06%

5-6 المجال البيئي:

تعتبر الولاية منطقة شبه صحراوية ذات نشاط صناعي متوسط حيث نلاحظ أن أهم المشاكل البيئية التي تتخبط فيها الولاية تتمثل جلها في المشاكل الطبيعية والتي تلحق أضرارا جد جسيمة بالمنطقة، زيادة على ذلك المشاكل الناجمة عن النمو الديموغرافي والتوسع العمراني .

1-المشاكل البيئية الطبيعية:

• مشكلة التصحر:

إن ظاهرة التصحر وزحف الرمال مشكل جهوي أكثر منه محلي، لذا لا بد من إيجاد تصورات إستراتيجية تهدف إلى وضع برنامج جهوي لمكافحة هذه الظاهرة بإشراك جميع الولايات المجاورة (باتنة، مسيلة،... الخ) وفي هذا الإطار وفي انتظار المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لبسكرة (P.D.A.U) تم برمجة مشروع إنجاز الحزام الأخضر للمدينة زيادة إلى تشجيع كل المبادرات التي من شأنها إنشاء مساحات خضراء كما هو الحال في إستراتيجية الحظائر المنتهجة محليا لمكافحة التصحر منها حظيرة السلام، حظيرة الشبيبة الجزائرية،...الخ، دون أن ننسى السعي لحماية وترقية المساحات الخضراء المتواجدة حاليا.

• مشكلة انجراف التربة:

ومن أهم المناطق المتضررة من هذه الظاهرة الطبيعية نجد الأودية التي تشق مختلف البلديات والتجمعات السكانية والتي تهدد بدورها السكان المتمركزين على حافتيها تخوفا من زحف هذه الإنجرافات كما تشكل خطرا على السدود المتواجدة بالمنطقة وأهمها سد فم الغرزة، الذي تقلص منسوب المياه به إلى 21 مليون م³ مقابل 43 مليون م³ عند أول انطلاق لهذا السد حيث نجد نسبة التربة المتجمعة به تصل إلى حوالي 50% من حجمه الكلي مما قلل من منسوب المياه المتجمعة به، ونفس الشيء يمكن

توقعه بالنسبة للسد (سد منبع الغزلان) الذي هو في طريق الإنجاز في حالة ما إذا لم تأخذ الإجراءات الضرورية لمكافحة وإيقاف هذه الظاهرة الخطيرة.

• مشكلة صعود المياه و ترسب الأملاح :

ونخص بالذكر هنا منطقة الزيبان أين يتواجد أكبر عدد من النخيل المعروفة بجودة تمورها على المستوى الوطني والدولي حيث تتسبب هذه الظاهرة في اختناق هذه النخيل و إتلافها مما يزيد خطورتها والتي تستوجب التعجيل في إيجاد الحلول لها لحمايتها والحد من تفاقم الأوضاع التي هي عليها وذلك عن طريق انتهاج الطرق العلمية والتقنيات الحديثة في مجال مكافحة صعود المياه و المتمثلة في حفر خنادق صرف المياه (Drainage) ، علما أن الدراسة والملف التقني للعملية يتواجد حاليا على مستوى وزارتي الفلاحة والتجهيز حسب المعلومات الواردة إلينا من المصالح المعنية على المستوى المحلي .

لكن ولحد الآن لم تتلقى هذه العملية أية مبادرة رغم حجم الخسائر المسجلة كل عام.

ب-المشاكل البيئية الناتجة عن النمو الديموغرافي والتطور الاقتصادي:

*مشكلة شبكات صرف المياه :

كما هو الحال بالنسبة لجل الولايات عبر التراب الوطني فإن مشكلة تصريف المياه القذرة تبقى من أخطر العوامل التي تساعد على انتقال التلوث من الوسط الحضري و الريفي إلى الوسط الطبيعي، مع الإشارة أنّ الولاية لا تمتلك لحد الآن أية محطة لتصفية المياه القذرة وبالتالي يتم صرفها مباشرة في الأودية بدون أية معالجة.

وفي المقابل، يمكننا حصر أهم العراقيل التي تعرفها شبكة صرف المياه عبر كل الولاية من خلال العناصر التالية:

- معظم البلديات التابعة للولاية تعاني من تردي شبكات صرف المياه القذرة.
- نسبة الربط بهذه الشبكة على المستوى الولائي تقدر بحوالي 84 % (أكثر من 50%) أصبح غير صالح للاستعمال نظرا لقدمه ويحتاج إلى تجديد كلي.
- شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب تحتاج بدورها الى تجديد،خاصة في معظم الأحياء القديمة حيث تسبب بعض المواطنين في تفاقم أكثر مما هو عليه من جراء القيام بعملية الربط الغير قانونية و الغير سليمة في شبكة المياه دون تصريح مسبق ودون دراسة تقنية لذلك مما أدى إلى التسبب في بعض الحالات إلى ظهور بعض حالات التيفويد.

وعليه من خلال هذه العناصر تم تسجيل عدة حالات من وباء التيفويد في الأحياء ذات الشبكات القديمة ،حيث تم تسجيل أكثر من 16 حالة تيفويد ببلدية بسكرة .

* تأثير شبكات المياه على الأقبية الصحية بالعمارات:

من بين المشاكل البيئية الحضرية أيضا نجد مشكلة الأقبية الصحية بالعمارات (LES VIDES SANITAIRE) التي تهدد المباني و تشكل خطرا عليها من عدة نواحي يمكننا ذكر البعض منها كما يلي :

- خطورة، انهيار البنايات من جراء إتلاف القواعد الأساسية لهذه الأخيرة.
- انتشار كل أنواع الحيوانات و الحشرات الضارة من بعوض و ناموس.
- انتشار الأمراض المتقلة عبر المياه وعن طريق الحيوانات و الحشرات.
- انتشار الروائح الكريهة و القمامات الفوضوية بجانبها .

و كل هذا يمكن إرجاعه إلى تخلي المصالح المعنية (ديوان الترقية و التسيير العقاري للولاية +مؤسسة توزيع المياه للولاية + البلدية...إلخ) عن صيانة هذه الأقبية الصحية و قنوات صرف المياه المتواجدة بها رغم تسجيل بعض التدخلات لهذه المصالح، لكن تبقى غير مجدية دون أن ننسى اللاوعي المسجل لدى المواطنين الذين يقطنون هاته العمارات و تهربهم من مسؤوليتهم المشتركة رفقة المصالح التقنية السالفة الذكر لمواجهة تفاقم مشكلة الأقبية الصحية التي أصبحت لا تطاق وتتطلب التدخل السريع.

*** مشكلة صرف المياه القدرة في الطبيعة :**

وأمام هذه الوضعية المتدهورة لشبكة صرف المياه القدرة والتي تصرف معظمها في الوديان أي مباشرة في الطبيعة دون أية معالجة أو تصفية أين نجد أن هذه الظاهرة أصبحت من أهم منابع التلوث البيئي على المستوى الولائي، و من بين المناطق الأكثر تضررا من هاته المشكلة نذكر أهمها :

- **منطقة الزيبان (طولقة -أورلال -فوغالة):**

أين تتجمع جل المصارف الرئيسية والنهائية لقنوات صرف المياه القدرة لهذه الدوائر و تصرف منذ السبعينات في مستنقع طبيعي نتج من جراء الفيضانات 1969 والذي أصبح عبارة عن بركة مائية ضخمة من المياه القدرة تعادل حجم بحيرة مما يزيدا خطورة على المنطقة ككل وخاصة البلديات المجاورة لها وذلك كما يلي :

- انتشار الروائح الكريهة عن طريق الرياح المشبعة برطوبة المستنقع التي تنبعث على المنطقة وتؤثر سلبا على المصابين بمرض الربو وكذا الأطفال،

- انتشار الناموس والبعوض وتلوث المياه الجوفية المجاورة للبلديات المعنية دون أن ننسى التأثير السلبي لهذه البركة الذي شجع على ظاهرة صعود المياه وبالتالي إتلاف النخيل.

- انتهاج طريقة عشوائية لصرف المياه القدرة أدى إلى تشجيع ظاهرة أخرى لا تقل خطورة ألا وهي ظاهرة السقي بالمياه القدرة والتي تعتبر من بين العناصر التي تشجع على انتشار الأمراض المتقلة عبر المياه وخاصة في فصل الصيف .

- **منطقة واد الأبيض :**

بالنسبة لهذه المنطقة أين نجد أن هذا الواد (واد الأبيض) ، الذي يمتد طوله من أعالي جبال شليا - باتنة - إلى غاية سد فم الغرزة ، بدائرة سيدي عقبة و الذي أصبح عبارة على المصب النهائي و الأخير بدون أية معالجة أو تصفية، لكل المصارف الرئيسية لشبكات صرف المياه القذرة ، لجل البلديات والتجمعات السكانية المجاورة له، مما أدى إلى تلوث هذا الواد وبالتالي تلوث مياه السد لكون أن هذا الأخير يعتبر بمثابة المورد الرئيسي للمياه المتجمعة في السد ، الذي يستعمل أساسا في سقي الأراضي الفلاحية بالمنطقة .

و بالتالي أصبح يشكل خطرا على البيئة مما يزيد الوضع خطورة و نفس الشيء بالنسبة لواد لبيض الذي يمر عبر دائرة القنطرة والذي يعد أيضا المورد الرئيسي (مستقبلا) لسد منبع الغزلان - في طريق الإنجاز - وسيكون مصيره كمصير سد فم الغرزة إن لم نتدارك الوضع.

• منطقة بسكرة :

مع أنها أكبر بلدية و عاصمة الولاية و أهمها من ناحية التعداد السكاني والتواجد لمختلف الهياكل الأساسية ، إلا أننا نجد هذه الأخيرة تنتهج نفس الطريقة في تصريف المياه القذرة وذلك عبر الواد الحي ، الذي يصب في شط السعدة أين نجد هذه المناطق تستعمل أساسا المياه القذرة في السقي الفلاحي نظرا لكونها الوسيلة الوحيدة المتوفرة لدى الفلاحين لكون هذا الأخير في السابق ، المورد الرئيسي للسقي الفلاحي بالمنطقة التي تجاور امتداد هذا الواد كبلدية سيدي عقبة، الفيض... الخ . مما أصبح يشكل خطورة على البيئة ككل و صحة السكان المجاورة لهذا الواد بصفة خاصة . وعليه أصبح من الضروري تسجيل عملية انجاز محطة للتصفية للمياه القذرة المتدفقة من مدينة بسكرة والاستفادة منها في الميدان الفلاحي.

و أمام هذا الوضعية التي تتطلب التدخل السريع بحيث يجب تسجيل عدة عمليات ضمن البرامج القطاعية التنموية تتماشى وحجم مختلف المشاكل التي تتخبط فيها الولاية كما تم التعرض إليها فيما سبق .

ج- النفايات الصلبة :

إن ظاهرة رمي القمامات تعتبر هي الأخرى، أحد أخطر أنواع التلوث، بحيث نجد أن أغلب مواقع رمي القمامات العمومية غير مراقبة ولم يتم اختيارها على أساس دراسة تقنية مسبقة و هذا عبر كل البلديات المتواجدة بتراب الولاية .

ومن هنا تم إنجاز عدة عمليات إحصاء و تصنيف كل الأماكن المخصصة لرمي القمامات العمومية، ودراسة مواقعها. و هذا بغية التعرف عليها وتحديد المخاطر التي يمكن أن تنجم عنها، و عليه تم استخراج عدة عناصر يمكن التعرض إليها كما يلي :

- انتشارها بطريقة فوضوية حيث نجد بعضها محاذي للأودية التي تشق معظم البلديات .

- لا يمكن التعرف بالتدقيق للمكونات والكمية المفترزة لهذه القمامات لعدم وجود متابعة تقنية لهذه الأخيرة .

- كل البلديات تتبع طريقة الحرق كوسيلة للتخلص من النفايات ،مما يشجع على تلوث الجو من جراء الغازات الملوثة التي تنبعث منها.

- خطورة هذه القمامات التي تتسرب إلى مياه الأودية، عند سقوط الأمطار الرعدية المعروفة بالمنطقة، وقوع السيول وبالتالي تلويث المياه الجوفية.

وكل هذا يمكن إرجاعه إلى التدهور الذي تعرفه مختلف البلديات في ميزانيتها وكذا ضعف المداخل لمعظمها و بالتالي عدم الاهتمام بهذا الجانب لكونه لا يشكل خطرا في المدى القريب و عدم الدراية الكافية بما يمكن أن يلحقه من ضرر. هذا التجاهل المستمر للوضعية التي آلت إليها القمامات العمومية لمختلف البلديات و من جهة أخرى جهل مسيري هذه البلديات للفوائد التي يمكن الاستفادة منها من خلال الطرق الحديثة المتبعة في كيفية التعامل مع النفايات الصلبة التي يمكن أن تكون مورد مالي ذو أهمية لا يستهان بها .

د- نظافة المحيط:

بالنسبة لهذا المحور الذي لا يقل شأنًا عن ما ذكرناه و أهميته في البيئة الحضرية والذي يتطلب العناية اللاتقة به و أخذه بعين الاعتبار، بحيث نجد أن النظافة في الأحياء و الشوارع الرئيسية لمختلف البلديات (بسكرة - طولقة - القنطرة - أولاد جلال - سيدي عقبة -...إلخ) في تدهور مستمر ولا تجد العناية اللازمة و الاهتمام الضروري وهذا راجع لعدة أسباب تم استخلاصها بعد دراسة دقيقة للوضعية على مستوى الولاية بغية تسطير برنامج عمل للتدخل و الحد من هذا التدهور المستمر ومن أهمها هذه الأسباب.

- ضعف المداخل لدى معظم هاته البلديات و عدم الاهتمام بهذا الجانب الحيوي بالنسبة لإطار الحياة - غياب الوعي لدى معظم المواطنين و الهروب من هذه المسؤولية المشتركة.

- نقص الوسائل الضرورية للنظافة و انعدامها في غالب الأحيان ، نفس الشيء بالنسبة للبرامج الخاصة بهذا المحور .

- غياب البرامج التحسيسية و التربوية في هذا المجال .

- عدم تطهير البالعات و شبكات صرف المياه مما يجعلها معرضة لأن تطفو على سطح الأرض و تلويث المحيط عند انكسارها.

- رمي الفضلات السائلة مباشرة عبر الطرقات من طرف المطاعم ومتاجر الحلويات مما ينجم عنه تخمر هذه الأخيرة وانتشار الروائح الكريهة عبر الشوارع و تبقى بدون مراقبة.

- النقص في مراقبة ومعاينة المحطات الخاصة بتصليح وغسل وتشحيم السيارات ومدى احترامهم للأماكن و المحيط المجاور لهم.

- كثرة الحفر والتنقيب لإصلاح قنوات صرف المياه دون إتمام الأشغال، مما ينتج عنه كثرة الغبار والأوساخ حتى في أهم الشوارع الرئيسية.

- حركة جمع الفضلات المنزلية غير منتظمة و تسير بطريقة شبه فوضوية وتكاد تنعدم في بعض الأحياء. مما أدى إلى تراكم هذه الأخيرة و انتشار الروائح الكريهة في المحيط المجاور .

- عدم احترام أدنى مقاييس النظافة من طرف البائعين في الأسواق اليومية وكذا الحال بالنسبة للقائمين على تنظيف المكان.

- عدم وجود حاويات مخصصة لرمي الأوساخ العادية من طرف الراجلين في أهم الطرقات و الشوارع الرئيسية مما أدى إلى تدهور نظافة العمومية وانتشار الأكوام و القمامات الفوضوية عبر الأحياء .

- عدم مراقبة وتطهير الأقبية الصحية للعمارات و نظافة المحيط المجاور والقيام بعملية التجميل له.

- عدم حماية الساحات العمومية والحدائق العمومية والعناية بها و ترقيتها وصيانتها، حتى أصبحت في تدهور مستمر .

- ارتفاع عدد السيارات مما زاد من تلوث الهواء و المحيط.

- عدم متابعة و مراقبة كيفية التخلص من الفضلات المفترزة من المذابح.

وكل هذا يؤدي بنا إلى استنتاج خلاصة جد حيوية بالنسبة لتفانم الوضع الذي تعرفه الولاية. وهي أنه

لا يوجد تنسيق - بمعنى الكلمة - بين مختلف المصالح المشتركة و التي يمسها الموضوع ولا تنتهج أي

برنامج مبني على دراسة تقنية أو علمية ، بعيدة المدى تطبق على مراحل محددة ومعينة تمكن التدخل

لكل طرف من المصالح المعنية بصفة متداولة و منتظمة ولن يجد هذا المشكل حلا إلا بوضع هذا

النظام الذي يجب أن يحترم من طرف الجميع كما هو الحال بالنسبة لتكييف المخططات التوجيهية

التي تم وضعها على أساس دراسات علمية و تقنيات شاملة .

ه- المساحات الخضراء وأماكن الاسترخاء :

بالرغم من تواجد عدة أماكن و حدائق جد هامة بحيث يزخر البعض منها بتنوع بيولوجي جد هام ، إلا

أننا نجد أن نسبة الغطاء الأخضر على مستوى الولاية دون المتوسط بالنسبة للمستوى المطلوب علميا

، بحيث نجد أن معظم البلديات تكاد تقتصر إلى مساحات خضراء و حتى الأحياء المتواجدة بها

أصبحت شبه جرداء مما يشجع على زحف الرمال وانتشار ظاهرة التصحر التي تهدد المنطقة.

كما نلاحظ أيضا، أن المساحات الخضراء الموجودة والقديمة العهد في تدهور ملحوظ ومستمر، و

فيما يخص أماكن الاسترخاء فهي شبه معدومة وتقتصر لأدنى وسائل وشروط الصيانة مما يجعلها

عرضة لتراكم الأوساخ والقمامات الفوضوية مما يجعلها في تدهور ملحوظ بحيث منذ إنشائها لم تتلقى أي ترميمات ولا العناية وكعينة لما ذكر يمكننا أن نأخذ مدينة بسكرة عاصمة الولاية كمثال عن ذلك.

بحيث يمكننا تلخيص أهم أسباب التدهور من خلال النقاط التالية:

- عدم وجود عناية ومراقبة مستمرة من طرف خلية مكلفة للقيام بهذه المهام.
- عدم تسطير برامج تخص هذا الجانب في ميزانية البلديات وكل القطاعات الأخرى تهتم بهذا الجانب.

- عدم وجود عمال دائمين مكلفين للقيام بهذه المهام.

- عدم توفر الوسائل الضرورية لصيانة هذه الأماكن وعدم وجود الدراسة النوعية اللازمة من الأشجار الخاصة بالمنطقة وتوفيرها.

- غياب الوعي والحس لدى المسؤولين والمواطنين بهذه الكائنات الحية وأهميتها في إطار الحياة نظرا لغياب برامج التوعية والتحسيس في هذا الميدان

و- النفايات الصناعية:

بالرغم من وجود بعض المركبات الصناعية ذات الطابع الوطني مثل (ENASEL ، ELATEX ، ENICAB، إلا أن الولاية لا تحتوي على نشاط صناعي ضخم، إلا أن المخلفات الصناعية المفترزة ذات أهمية بالغة والتي يمكننا أن نذكر أهمها :

- **مركب الملح الوطاية :** حيث تبرز خطورة مخلفاته في تشكيل مستنقعات من الأملاح والتي تهدد المنطقة ككل بطبيعتها الفلاحية من جراء تشكيل شط أو شبه سبخة بالمنطقة ، لا يمكن استرجاعها ومعالجتها في المستقبل أي لا يمكن إسترجاع الأرض الى طبيعتها وهنا تكمن خطورة هذه النفايات السائلة المفترزة من طرف المركب.

• **مشاكل التلوث الجوي:**

عند التطرق لهذا المحور الذي يولى أهمية لا تقل أهمية عن باقي الملفات التي تخص البيئة بالولاية و عليه ففي إطار المتابعة و مراقبة الوضعية ككل تم حصر أهم منابع التلوث الجوي الذي يتمثل في العناصر التالية :

- انتشار الغازات من الشاحنات و السيارات و في هذا المجال نجد أن هناك ارتفاع جد ملحوظ بالنسبة لعدد السيارات و الشاحنات على مستوى الولاية زيادة عن ذلك نجد العديد منها في حالة متدهورة تزيد الوضع خطورة من جراء الغازات السامة المنبعثة من محركاتها التي لا تلق المراقبة و المتابعة التقنية لها من طرف المصالح المخولة لذلك نظرا لنقص الأجهزة التقنية لذلك و التهاون الملحوظ في التعامل مع أصحاب هاته السيارات و الشاحنات هذا من جهة ونجد أيضا أن مخطط حركة المرور المعمول به حاليا أصبح غير مجدي و لا يتماشى مع المقاييس العلمية و التقنية لذلك من جهة أخرى .

بحيث نجد أن التواجد الغير منتظم و بصفة فوضوية للعديد من هذه السيارات عبر الأحياء و الأماكن التي يكثر فيها إقبال المواطنين تشكل خطرا على صحتهم و بيئتهم وخاصة المصابين بداء الربو و لديهم مشاكل في التنفس وكذا الأطفال و الرضع الذين نجدهم أكثر عرضة لهذا الخطر. و لهذا أصبح من الضروري إنجاز دراسة جديدة لمخطط حركة المرور بالولاية و المدن الرئيسية بها خاصة عاصمة الولاية بسكرة التي تعرف ازدحام جد معتبر دون أن ننسى تشديد المراقبة على أصحاب الشاحنات القديمة و التالفة بضرورة إصلاحها أو إزاحتها من حركة المرور نهائيا.

• الغبار الناتج من المصانع :

بالرغم من عدم وجود نشاط صناعي يشكل خطرا ذو أهمية بالغة على مستوى الولاية ، إلا أنه يمكننا التطرق هنا إلى عينتين على مستوى الولاية والمتمثلتان في مركب الملح بالوطاية و مصنع الجبس بأولاد جلال الذين يفرزان غازات جافة في شكل غبار يمكنه أن يشكل تهديدا للبيئة المجاورة، و خاصة بالنسبة لمصنع الجبس نظرا للنسبة المرتفعة للغبار الذي يفرزه يوميا رغم بعده عن النسيج العمراني ، إلا أنه يشكل أحد أنواع التلوث الجوي بالمنطقة .

• الغازات المستعملة في مجال تخزين التمور :

من بين الغازات التي تستعمل في مجال تخزين التمور التي تمثل إحدى أهم النشاطات التجارية و الصناعية التي تعرفها الولاية نجد غاز C.F.C المعروف بـ R11 - R12 أو R22 الذي يستعمل في سلسلة التبريد لتخزين التمور وقد تم حصر جل مستعملي هذه المادة تبعا للبرنامج الوطني لاستخلاف مادة " CFC " طبقا لاتفاقية مونتريال التي أمضتها الجزائر للحد من استعمال هذه الأخيرة و التي تدخل حيز التطبيق في سنة 2005 وقد قدرت الكمية المستعملة سنويا بحوالي 8،1940 كلغ /السنة مع وجود العديد من مستعملي هذه المادة الذين لم يصرحوا بالكمية المستعملة إلا أن الكمية المذكورة تعتبر جد مهمة نظرا لما تشكله من خطر على طبقة الأوزون و الغاز المستعمل أيضا في نفس النشاط المذكور، أعلاه نجد غاز " Br-Me " الذي يستعمل بغرض القضاء على الطفيليات و الحشرات التي يكثر تواجدها في داخل التمرة علما أن هذه المادة السامة أصبحت ضمن قائمة المواد المضرّة بطبقة الأوزون.

وقد برمجت حملة خاصة خلال هذا الموسم المقبل لتقدير الكمية المستعملة كما برمجت عدة محاور أخرى تدخل في إطار حث مستعملي هذه المواد على التخلي عنها و استخلافها و تقديم دراسة تقنية حول ذلك لنظر في كيفية مساعدتهم لإنجاح هذه العملية.(7)

جدول رقم (24) يبين المشكلات البيئية الموجودة في مدينة بسكرة:

الرقم	المؤسسة هيئة /	نوع النفايات الموجودة	طريقة معالجتها
01	مؤسسة صناعات الكوابل ENICAB	نفايات صلبة : - PVC (250 طن / عام) - PRC (200 طن / عام) - STEARATES DE PLOMB) (3,802 كغ) - SULFATE DE PLOMB (9,406 كغ) . نفايات سائلة : - (Acide Sulfirique (usé) - (12 طن / عام) - Huiles d'Emulsion 3 - 4 م ³ / الشهر) - المياه القذرة (صرف صحي) 200 م ³ / اليوم .	- ترمى في القمامة العمومية - ترمى في قمامات خاصة ومخزنة في براميل من 1986 إلى 1996 . - ترمى في القنوات الصرف الصحي - ترمى في القنوات الصرف الصحي
02	وحدة نפטال بسكرة	- تتوفر على نفايات سائلة متمثلة في زيوت التفريغ .	- توجه مباشرة إلى شركة سونطراك لإعادة إستعمالها .
03	مؤسسة سوناطراك	نفايات صلبة :- النحاس (Cu) . - الحديد (Fe) - الألمنيوم (Al) . نفايات سائلة :- زيوت التفريغ	- تخزين داخل حاويات . - تخزين داخل حاويات . - تخزين داخل حاويات . - تخزين داخل براميل وتسترجع من طرف شركة نפטال .
04	مؤسسة صناعة النسيج والتجهيز TIFIB (ex- ELATEX)	نفايات صلبة : - نفايات الورق - الألياف . - قطع معدنية . - قطع خشبية . نفايات سائلة :- مياه صناعية قذرة	- الرمي في القمامات العمومية . - الرمي في القمامات العمومية . - الرمي في القمامات العمومية . - الرمي في القمامات العمومية . - معالجة عن طريق محطة التصفية .
05	مؤسسة معالجة الأملاح . ENASEL	نفايات صلبة : - مواد كيميائية مختلطة - الأوحال - مواد بلاستيكية (PVC) - 188 - نفايات سائلة : مياه المخابرة ملوثة بمواد كيميائية .	- ترمى في أحواض في حجر جبل الملح - إعادة إستعماله من طرف شركات الرسكلة - ترمى داخل خندق مستعمل لهذا الغرض

المصدر: مديرية البيئة.

هوامش الفصل الميداني:

- 1- محمود عبد الحليم منير: **مناهج البحث العلمي التربوية والنفسية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2000 ص 201.
- 2- عبد الوهاب إبراهيم: **أسس البحث الاجتماعي**، ط، مكتبة الشروق، القاهرة (مصر) 1985 ص 100.
- 3- سامي ملحم: **مناهج البحث في التربية و علم النفس**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2000م، ص.226
- 4- سعيد ناصف : **محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها** ، نماذج للدراسات والبحوث الميدانية، مكتبة زهراء الشرق مصر ، 1997 ص 48.
- 5- فوزي غارسة و آخرون : **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع عمان (الأردن) 2002 ص 71.
- 6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: **منوغرافية مدينة بسكرة 2010**
- 7- وزارة البيئة وتهيئة الاقليم: **مديرية البيئة لولاية بسكرة : تقرير حول حالة البيئة في بسكرة بسكرة 2006، ص 1 .**

الفصل الخامس:

واقع التهيئة العمرانية المستدامة في ضوء
التنمية المستدامة.

اولا: واقع التهيئة العمرانية في منطقة بسكرة:

1-1- مديرية التهيئة و التعمير:

بموجب للتقسيم الاداري لسنة 1975 اصبحت بسكرة ولاية ،ومنها ظهرت عديد المديريات ومن بينها مديريةية "la duch." التي تهتم بالسكن و النقل و الري, وفي سنة 1998 انقسمت الي مديريتين ". duc" و "dlep." نظرا لقرار وزاري مشترك المؤرخ في 98/04/22 و الذي يحدد عدد المديريات الولائية التابعة لوزارة السكن ويطبقت التنظيم الداخلي للمصالح المكونة لها. اذن مديريةية البناء و التعمير " duc " هي مديريةية تنفيذية انشأت من انقسام ". تهتم بالتعمير و البناء وهي من تضم اربع وعشرين(24) مديريةية تنفيذية على مستوى ولاية بسكرة وتعتبر مديريةية تابعة لوزارة السكن .

1-1-1- مهامها : نشاطاتها.

- تنفيذ سياسة التعمير و البناء على المستوى المحلي.
- السهر بالتعاون مع مصالح الجماعات المحلية على تطبيق النيات التعمير.
- الحرص في اطار القوانين و التنظيمات المعمول بها على تنفيذ تدابير نظام التعمير و احترام الجودة الهندسية بالبناء، مع المحافظة على المعالم التاريخية و الثقافية و الطبيعية المتميزة.
- اتخاذ كل الاجراءات القانونية، قصد تحسين الاطار المبني و تطوير السكن طبقا للمتطلبات الاجتماعية و المناخية و التهيئة العقارية.
- متابعة تطوير محل المعطيات المتعلقة بالدراسات و الانجاز وكذا عقلنة البناء.
- السهر على التحكم في التكنولوجيات وفي تكلفة البناء التي لها علاقة مع الظرف الحالي.

1-1-2-الهيكل التنظيمي لمديرية التعمير و البناء : من البيان التخطيطي للهيكل التنظيمي لمديرية

البناء و التعمير نجدها تتكون من ثلاث مصالح و هي :

ا- مصلحة الادارة و الوسائل :وتحوي ثلاث مكاتب:

* مكتب تسيير المستخدمين .

* مكتب المزانة و المحاسبة و الوسائل العامة .

* مكتب المنازعات.

ب-مصلحة التعمير:وتحتوي على اربعة مكاتب وهي :

* مكتب النيات التعمير.

* مكتب التطوير و الترقية العقارية و التهيئة .

*مكتب الهندسة المعمارية.

ج- **مصلحة البناء** : وتضم ثلاث مكاتب :

* مكتب الدراسات و مقاييس البناء .

* مكتب التنظيم التقني ونوعية البناء .

* مكتب انماط ومواد البناء .

1-1-3- مهام المصالح و المكاتب لمديرية البناء و التعمير: وتضم المصالح التالية:

ا- **مصلحة الادارة و الوسائل:** وتتمثل اهم نشاطاتها في:

- التسيير الاداري طبقا للتنظيم و الاجراءات المحددة و الوسائل البشرية و المادية و الموضوعية تحت تصرف المديرية.

- تنفيذ الاجراءات الموجهة الى ضمان تطبيق التنظيم العام ومعرفة و متابعة تطبيق التنظيم وتقييم نتائجه دوريا بالتعاون مع الهياكل المعنية.

ب- **مكتب تسيير المستخدمين:** ويسهر على:

- تسيير المستخدمين طبقا للتنظيم المعمول به.

- السهر على وضع الوسائل البشرية الضرورية لسير المصالح.

ج- **مكتب الميزانة و المحاسبة و الوسائل العامة:**

- تحضر بالاشتراك مع المصالح المعنية الاخرى ميزانية التسيير مع الحرص على تنفيذها حسب الكيفيات المحددة.

- ضمان تسيير الوسائل المادية للمديرية .

- تطوير كل اجزاء المصالح بما يضمن لكل مصلحة الوسائل الضرورية لسيرها المنتظم.

ج- **مكتب المنازعات:** ويقوم بتنفيذ:

- تنفيذ الاجراءات الموجهة لضمان تطبيق التنظيم .

- متابعة القضايا القانونية المرتبطة بالنشاط وتنفيذ الاجراءات التابعة لها.

- معرفة و متابعة وتسوية المنازعات العامة في اطار نشاطات المديرية ، لا سيما النزاعات الناتجة عن انجاز المشاريع بمشاركة المصالح المعنية وكذا تقييم نتائجها دوريا.

د- **مصلحة التعمير:** وتتكفل بمايلي:

- السهر بالتعاون مع مصالح الجماعات المحلية على ايجاد وسائل التعمير وتنفيذها.

- الادلاء بآراء تقنية لاعداد عقود التعمير .

- ضمان مراقبة اجراءات التعمير .

- هـ - مكتب اليات التعمير: وتضطلع بالادوار التالية:
- متابعة دراسات التهيئة و التعمير الرامية الى التحكم في تطوير الاقليم البلدي بالتعاون مع الهياكل المعنية.
 - ضمان التشاور في اطار اعداد وسائل التعمير بالتعاون مع الجماعات المحلية.
- و- مكتب التاطير و الترقية العقارية:
- البحث على عمليات التجديد الحضري و متابعتها.
 - المساعدة التقنية للمتعاقدين المكلفين بتسيير عملية التجديد الحضري و الترقية العقارية.
 - تاطير المتعاملين العقاريين لاستعمال العقلاني للاراضي.
 - متابعة عمليات ترقية النشاطات الهيكلية.
- و- مكتب شهادات التعمير و المراقبة : وتقوم ب:
- السهر على تطبيق الاحكام الشرعية و التنظيمية في مجال التهيئة و التعمير.
 - ضمان المحافظة و تسيير الوثائق المتعلقة بعقود التعمير.
- ي- مكتب الهندسة المعمارية: وتتركز اعماله في :
- السهر على الدراسات الخاصة بالمشاريع الهيكلية و المعالم الحضرية .
 - المشاركة في دراسة الملفات الخاصة برخص البناء والتحقق فيها.
 - ترقية اجراءات ادماج البناءات التلقائية و التجمعات السكنية في مجال التعمير و الهندسة المعمارية
- ر- مصلحة البناء:وتعمل على:
- متابعة سير واتجاهات اسواق مواد البناء .
 - المشاركة في اعداد و تطبيق التنظيم التقني في مجال البناء .
 - تنفيذ السياسة التقنية في البناء .
 - تطوير انظمة البناء وقواعده.
 - السهر على التحكم في تكنولوجيات البناء و كذا اسعاره التي لها علاقة بالظرف الحالي.
- ز- مكتب الدراسات ومقاييس البناء:ويقوم:
- متابعة تطور وسائل الدراسات و الانجاز في الولاية و البحث عن الطرق ووسائل استقرارها و تطويرها.
 - ب- ضمان جمع و استغلال مجمل المعطيات المتعلقة بالدراسات و الانجاز وتوفير البناء .
 - تنفيذ في اطار الصلاحيات المخولة له المخطط السنوي للقطاع طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية.
- ط- مكتب التنظيم التقني و نوعية البناء:وتسهر على:

- المشاركة في تطوير التنظيم التقني في مجال البناء .
- تنفيذ السياسة التقنية في البناء و التأكد من نشر القواعد التقنية و تطبيقها.
- المشاركة في فحص البناءات و الحالات المتدهورة.
- ضمان الدعم التقني لمصلحة التعمير اثناء الدراسات المختلفة لملفات رخص البناء لا سيما بالنسبة للمشاريع الهيكلية.
- ضمان المتابعة وجمع واستغلال عمليات الدراسات و انجاز التجهيزات العمومية وكذا توفير البناء .
- السهر على تطبيق النصوص التشريعية و التنظيمية في مجال المحاسبة العمومية و الصفقات العمومية و التحكم في تقنيات البناء و الاستشارة الفنية.
- ***المادة الخامسة:** تتكفل مصالح مديرية التهيئة و التعمير و البناء المذكورة في المادة الرابعة اعلاه و المكاتب المكونة لها بما ياتي:
- ا- **مصلحة التعمير:** وتتكفل ب:
 - السهر بالتعاون مع مصالح الجماعات المحلية على ايجاد وسائل التعمير و تنفيذها.
 - الادلاء بآراء تقنية لاعداد مختلف عقود التعمير .
 - ضمان مراقبة مطابقة اجراءات التعمير .
 - السهر في اطار التشريع و التنظيم المعمول بهما على تنفيذ اجراءات نظام التعمير ، و احترام الجودة المعمارية ، و حماية المعالم التاريخية و الثقافية و الطبيعية المتميزة.
 - القيام بكل الاجراءات قصد تحسين الاطار المبني وتطوير سكن مطابق للمتطلبات الاجتماعية الجيو اقليمية و التهيئة العقارية.
- ب- **مكتب اليات التعمير:** يكلف بمايلي:
 - متابعة دراسات التهيئة و التعمير الرامية الى التحكم في تطوير الاقليم البلدي بالتعاون مع الهياكل المعنية.
 - تنفيذ ومتابعة سير تعلم و اعداد وسائل التهيئة و التعمير بالتعاون مع الجماعات المحلية.
 - ضمان التشاور في اطار اعداد وسائل التعمير بالتعاون مع الجماعات المحلية.
 - السهر على اتخاذ التدابير التشريعية و التنظيمية الخاصة لبعض المناطق من الاقليم بالتعاون مع المصالح المؤهلة.
 - تنظيم وتنشيط لقاءات ذات طابع اجرائي و منهجي بما يخص وسائل التعمير مع مكاتب الدراسات و البلديات.
- ج- **مكتب التاطير و الترقية العقارية و التهيئة:** يهتم بمايلي:
 - البحث على عمليات التجديد الحضري ومتابعتها.

- المساعدة التقنية للمتعاملين المكلفين بتسيير عمليات التجديد الحضري و الترقية العقارية.
- تاطير المتعاملين العقاريين للاستعمال العقلاني للأراضي .
- متابعة عمليات ترقية النشاطات الهيكلية.
- د- مكتب شهادات التعمير و المراقبة :** و يكلف بما يأتي:
 - السهر على تطبيق الاحكام التشريعية و التنظيمية في مجال التهيئة و التعمير.
 - شهادات الادلاء طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما بالاراء التقنية او المطابقة المتعلقة بتسليم شهادات التعمير و مراقبة تنفيذها.
 - ضمان المحافظة و تسيير الوثائق المتعلقة بعقود التعمير.
 - اعداد الإحصائيات في مجال التهيئة و التعمير.
- هـ- مكتب الهندسة المعمارية:** و يكلف بما يأتي:
 - القيام بجرد العناصر المكونة المميزة للهندسة المعمارية المحلية قصد المحافظة عليها و اعادة ادماجها بالتعاون مع السلطات المحلية.
 - السهر على الدراسات الخاصة بالمشاريع الهيكلية و المعالم الحضرية.
 - ترقية اجراءات ادماج البنايات التلقائية و التجمعات السكنية في مجال التعمير و الهندسة المعمارية.
 - المشاركة في دراسة الملفات الخاصة برخص البناء و التحقق منها.
 - ضمان الدعم التقني لمصلحة التعمير اثناء الدراسات المختلفة لملفات رخص البناء لاسيما بالنسبة للمشاريع الهيكلية.
 - المشاركة في فحص البنايات و الحالات المتدهورة.
- و- مكتب انماط ومواد البناء :** و يكلف بما يأتي :
 - متابعة سير و اتجاهات سوق البناء.
 - المشاركة مع الادارات و الهيئات المعنية في دراسة و تطوير المنتج المتمثلة في المواد و المكونات الجديدة او التقليدية المستعملة في البناء و مراقبة استعمالها.
 - ضمان النشر المحلي لمكونات وطرق البناء المعتمدة و متابعة تنفيذها.
 - ضمان جمع و استغلال كافة المعطيات المتعلقة بالانتاج و استعمال المنتج و المكونات على المستوى المحلي.
- ر- مصلحة الادارة و الوسائل:** وتكلف بما يلي :
 - تسيير طبقا للتنظيم و الاجراءات المحددة و الوسائل البشرية و المالية و المادية و الموضوعية تحت تصرف المديرية.

- تنفيذ الاجراءات الموجهة لضمان تطبيق التنظيم العام و معرفة و متابعة تطبيق التنظيم وتقييم نتائجه دوريا بالتعاون مع الهياكل المعنية.

ز- مكتب تسيير المستخدمين : يكلف بما يأتي:

- تسيير المستخدمين الاداريين و التقنيين طبقا للتنظيم المعمول به.

- السهر على وضع الوسائل البشرية اللازمة لسير المصالح.

- مكتب الميزانية و المحاسبة و الوسائل العامة : يكلف بماياتي:

- تحضير- بالتعاون مع المصالح الاخرى المعنية - ميزانية التسيير و ضمان تطبيقها حسب الكيفيات المحددة.

- ضمان تسيير وسائل المديرية.

- تطوير كل نشاط من شأنه ضمان وفرة الوسائل الضرورية للسير المنتظم لكل مصلحة.

ظ- مكتب الشؤون القانونية و المنازعات : يكلف بما يلي :

- تنفيذ الاجراءات الموجهة لضمان تطبيق التنظيم العام .

- معرفة و متابعة و معالجة المنازعات العامة في اطار نشاطات القطاع بالتعاون مع الهياكل المعنية وتقييم النتائج دوريا.

*المادة 6 : تتكفل مصالح مديريات السكن و التجهيزات العمومية المذكورة في المادة 4 اعلاه و المكاتب المكونة لهل بما يأتي:

ا- مصلحة السكن:وتعمل على :

- اقتراح - من خلال التقييم الدوري- عناصر سياسة السكن المكيف مع شروط و خصوصيات المنطقة.

- السهر على تنفيذ الاعانات العمومية و مراقبتها.

- القيام بدراسات و مقاييس في مجال السكن .

- توفير شروط بعث انجاز عمليات السكن الاجتماعي و تشجيع الاستثمار الخاص في مجال الترقية العقارية بالتعاون مع الجماعات المحلية.

- السهر على النشر الدائم للتنظيم التقني لوسائل و اراء دعم سياسة السكن .

- القيام بمتابعة متواصلة للعمليات المنجزة و تقييمها دوريا قصد ارسالها الى السلطة الوصية.

ب- مكتب السكن الاجتماعي:ويكلف بما يأتي:

- التقييم الدائم لشروط السكن و اعداد احتمالات الاحتياجات في مختلف المراحل .

- تنفيذ البرامج المخططة فيما يخص توزيع و متابعة الانجازات طبقا للتنظيم المعمول به. (1)

ثانيا:الجماعات المحلية (البلدية).

-2-1- قراءة تاريخية لتطور نظامها:

1- البلدية في المرحلة الاستعمارية 1830-1962:

لم تختلف البلدية عن الولاية في مهامها اثناء هذه الفترة، فقد كانت هي الأخرى أداة لتحقيق طموحات الإدارة الاستعمارية وفرض هيمنتها ونفوذها. و كان يديرها مواطن من الإدارة الاستعمارية و هو متصرف المصالح المدنية، يساعده موظفون من جنسية جزائرية خاضعون للإدارة الفرنسية وهم القواد، ويساعده في لجنة بلدية تتكون من أعضاء أوروبيين منتخبين وبعض الجزائريين المعنيين. وبذلك كانت البلدية مجرد أداة لخدمة الإدارة الفرنسية سواء كانت ذات طابع مدني او عسكري. وبهذا كانت بعيدة كل البعد من أن تتحقق طموحات الجزائريين.

ب: بعد الاستقلال :

* البلدية في المرحلة الانتقالية 1962-1967

تعرضت البلدية في هذه المرحلة لنفس الأزمة التي هزت باقي المؤسسات على اختلاف أنواعها. وهذا بحكم مغادرة الأوربيين أرض الوطن وتركها شاغرة. ولقد اثبتت الدراسات على أن أكثر من 1500 بلدية كانت مشلولة عن العمل، بحكم ظروفها الصعبة على المستوى المالي و التقني. هذا الفراغ فرض على السلطة آنذاك العمل على إنشاء لجان خاصة لتتولى مهمة تسيير شؤون البلدية يقودها رئيس عهد إليه مهام رئيس البلدية.

ولقد كان لدستور الجزائر 1963 و ميثاق الجزائر و ميثاق طرابلس بالغ الأثر في إبراز مكانة البلدية على المستوى الرسمي و الاعتراف بدورها. و لعل من الأسباب التي دفعت السلطة آنذاك إلى ضرورة الإسراع في التفكير و إصدار قانون للبلدية هي :

- خضوع البلديات أثناء الفترة الاستعمارية للنظام القانوني الفرنسي، مما أجبر السلطة إلى ضرورة التعجيل بإصلاح المؤسسات الموروثة و منها البلديات.

- عدم مواكبة هذه النصوص لفلسفة الدولة المستقلة ، والتي تبين الاتجاه الاشتراكي كنظام لها بحسب النصوص الرسمية.

- رغبة السلطة في عدم إطالة الفترة الانتقالية خاصة و قد نجم تباين محسوس على المستوى التطبيقي أو العملي.

- تعاظم دور البلدية بالمقارنة مع دور الولاية، بحكم اقترابها أكثر من الجمهور و تنوع مهامها لذا وجب أن يبدأ الإصلاح منها أولاً.

* مرحلة قانون البلدية لسنة 1967-1990:

ماتميزه هذا القانون هو التأثير بنموذجين مختلفين هما النموذج الفرنسي و النموذج اليوغسلافي . و يبدو ان التأثير بالنظام الفرنسي كان اكثر. خاصة بالنسبة لإطلاق الاختصاص للبلديات و كذا في

بعض المسائل التنظيمية الأخرى بحكم العامل الاستعماري . أما التأثير بالنموذج اليوغسلافي فيعود سره إلى وحدة المصدر الإيديولوجي النظام الاشتراكي، واعتماد نظام الحزب الواحد وإعطاء الأولوية في مجال التسيير للعمال والفلاحة.

* مرحلة قانون البلدية لسنة 1990

وهذه المرحلة تميزت بخضوعها لمبادئ وأحكام جديدة ، أرساها دستور 1979 وعلى رأسها إلغاء نظام الحزب الواحد ، واعتماد نظام التعددية الحزبية. ولم يعد في ظل هذه المرحلة للعمال والفلاحة أي ثبات في ظل هجر النظام الاشتراكي.

1-2-3- دورها : وقد اضطلعت بالمهام و الادوار الآتية:

* - المحافظة على الممتلكات.المتمثلة في المنشآت الإدارية، التربوية، الثقافية و المنشآت القاعدية كالطرق و السدود و الجسور و الشبكات المختلفة، التي تتطلب جهدا و أموالا في الصيانة و التجديد و التصليح و الحماية.

1-2-4- **صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز.**

وتندرج تحته عدة صلاحيات منها:

1- إعداد المخططات العمرانية (التموية):

لقد أعطيت للمجالس صلاحية إعداد المخططات التتموية والعمرانية على الصعيد المحلي وهذه المخططات هي :

* - **المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية pdau:**

ويتم بمقتضى هذا المخطط تحديد المناطق والتجمعات السكانية والتجهيزات العمومية لاستقبال الجمهور والمناطق اللازم حمايتها، وضبط المرجعية لمخطط شغل الأراضي. وتقسّم البلدية بموجب هذا المخطط للأراضي إلى ثلاث قطاعات تتمثل في القطاعات المعمرة والقطاعات المبرمجة للتعمر و قطاعات التعمر المستقبلية في 20 سنة .

* - **مخطط شغل الأراضي pos:**

ويتم تحضيره ورسمه من قبل رئيس البلدية على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية ليحال على المجلس للمصادقة عليه وبمقتضى هذا المخطط يتم مايلي :

-التحديد المفصل للمناطق المعنية باستعمال الأراضي وتحديد حقوق البناء .

-تحديد الكمية الدنيا والقصى من البناء المسموح به والمعبر عنها بالمتر المربع.

-ضبط القاعدة المتعلقة بالمظهر الخارجي للبلديات وتحديد الارتفاعات العامة.

-تحديد الأحياء والشوارع و النصب والمواقع التذكارية.

-تحديد الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها.
-أعطاء رخص البناء وهدم الأبنية المتداعية التي يخشى خطر سقوطها أو المضرة بالصحة العامة ومراقبة الأراضي المكشوفة والإنشاءات وإقامة الأسوار حولها.

ب- الرقابة الدائمة لعمليات البناء .

إذ يختص المجلس في قطاع التهيئة والتخطيط والتجهيز العمراني بمراقبة عمليات البناء الجارية على مستوى البلدية ، والتأكد لمدى مطابقتها للتشريعات العقارية ومدى خضوعها للتراخيص المسبقة من المصالح التقنية.

ج- حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية .

إذ أن المشرع وضع على عاتق البلدية ممثلة في مجلسها مهمة حماية المواقع التي لها قيمة طبيعية تاريخية وأثرية أو جمالية.
بالإضافة إلى تجانس المجموعات السكانية والطابع الجمالي للبلدية حيث تعد البلدية المخطط العام لتنظيم المدن وتدعيم البناء. ويمكن أن تقوم به بنفسها وتدير الأموال العقارية المهيئة للسكن والتي لا تعود لدوائر الدولية الخاصة بالسكن.

د- حماية البيئة .

حيث أقر صراحة للمجلس سلطة إصدار التراخيص فيما يتعلق بالمشاريع المنطوية على مخاطر ماسة بالبيئة. وذلك بالعمل على حماية الطابع الجمالي والمعماري وانتهاج أنماط سكنية متجانسة إضافة إلى وجوب مراعاة حماية الأراضي الزراعية و المساحات الخضراء أثناء إقامة المشاريع المختلفة في إقليم البلدية.

1-2-5- المصلحة التقنية:

تلعب المصالح التقنية البلدية دورا هاما، خاصة أن البلدية تلعب دورا أساسيا في تجسيد المخططات الإنمائية للبلدية وانجاز المشاريع...فوجود المهندسين المعماريين يساعدها على تحسين السير لمختلف نشاطات البلدية في قطاع الانجاز أو في ميدان التعمير والبناء .

يتولى المدير تحت سلطة الأمين العام تنشيط المصالح التي يشرف عليها و التنسيق بينها وتضم هذه المديرية ثلاث مصالح و هي :

1- مصلحة الصيانة : وتضم مكتبين:

*- مكتب الاستغلال المباشر : ويقوم بإنجاز بطاقة تقنية لكل مشروع .

*- مكتب الترميم: ويتولى هذا المكتب متابعة :

•الترميمات.

- التسيق مع مصلحة العتاد والمخازن .
- مسك سجلات أشغال كل فرقة.
- مراقبة الأشغال ميدانيا .
- وبه ثلاثة فروع وهي على التوالي (إنارة ، طرقات ، التنظيف).
- ب-**مصلحة البناء والتعمير** : وتضم بدورها ثلاث مكاتب:
- * - **مكتب البناء و التعمير** : ويقوم بالمهام التالية:
- السهر على احترام قواعد التهيئة و التعمير .
- إعداد الوثائق الخاصة بالتعمير و البناء .
- متابعة الاحتياطات العقارية .
- محاضر اختيار الأرضية .
- رخص البناء .
- رخص الهدم .
- رخص التقسيم .
- رخص التجزئة .
- إصدار الحيازات .
- إصدار بعض الشهادات الإدارية .
- متابعة السكن الهش .
- تحليل المخططين: POS و PDAU .
- الإنارة العمومية و شبكة التطهير و الغاز .
- * - **مكتب متابعة المشاريع** : ويقوم بالمهام التالية:
- يتابع كل مشاريع البلدية (المراقبة التقنية).
- يقوم بتحرير تقرير مفصل عن المشاريع التي تقوم بها البلدية وإعطاء الوضعية المالية.
- * - **مكتب الأشغال الجديدة**: ويتولى المهام التالية:
- تحضير الملفات للمشاريع الجديدة واقتراحها .
- متابعة جميع المشاريع من الناحية التقنية.
- تزويد المشاريع باحتياجاتها المادية.
- * - **المشروع** : بطاقة تقنية لضبط قيم المشروع و طلب الاعتمادات المالية.
- مقرر تسجيل العملية (الوالي).
- دفتر الشروط : يحدد الشروط العامة للمشروع و الذي يعد قبل العملية :

- رسالة عرض .
- تصريح بالاكتساب .
- تصريح بالنزاهة .
- كشف كمي و تقديري .
- جدول الأسعار الوحدوية .
- دفتر الشروط العامة و الإدارية و التقنية .
- مصادقة لجنة الصفقات في حالة صفقة .
- الإعلان و التعليق عن الصفقة أو الاستشارة في الجرائد .
- عملية فتح الاظرفة .
- عملية تقييم العروض : تنقيط ثم الإسناد .
- الإعلان عن المنح المؤقتة في حال صفقة .
- إبرام الصفقة أو العقد .
- المصادقة على الصفقة .
- مداولة المجلس الشعبي عن الصفقة .
- مصادقة الوصاية عن الصفقة (الدائرة) .
- الأمر بالعمل : لينطلق المقاول في الأشغال .
- كراس الورشة : يحضره المقاول لكتابة الملاحظات .
- بعد نهاية الأشغال :
- يحضر المقاول كفالة التعهد 5% من قيمة المشروع .
- محضر الاستلام .
- ملحوظ : إذا كانت هناك أشغال إضافية أو ناقصة .
- وضعية الأشغال .
- تسديد حقوق الأشغال .
- بعد سنة من استلام الأشغال .
- محضر الاستلام النهائي للمشروع .
- قرار رفع اليد عن كفالة التعهد .
- ملف غلق العملية .
- مقرر غلق العملية (الوالي) .
- - مصلحة الوسائل العامة : وتضم مكتبين :

*- مكتب العتاد : يتولى هذا المكتب المهام التالية:

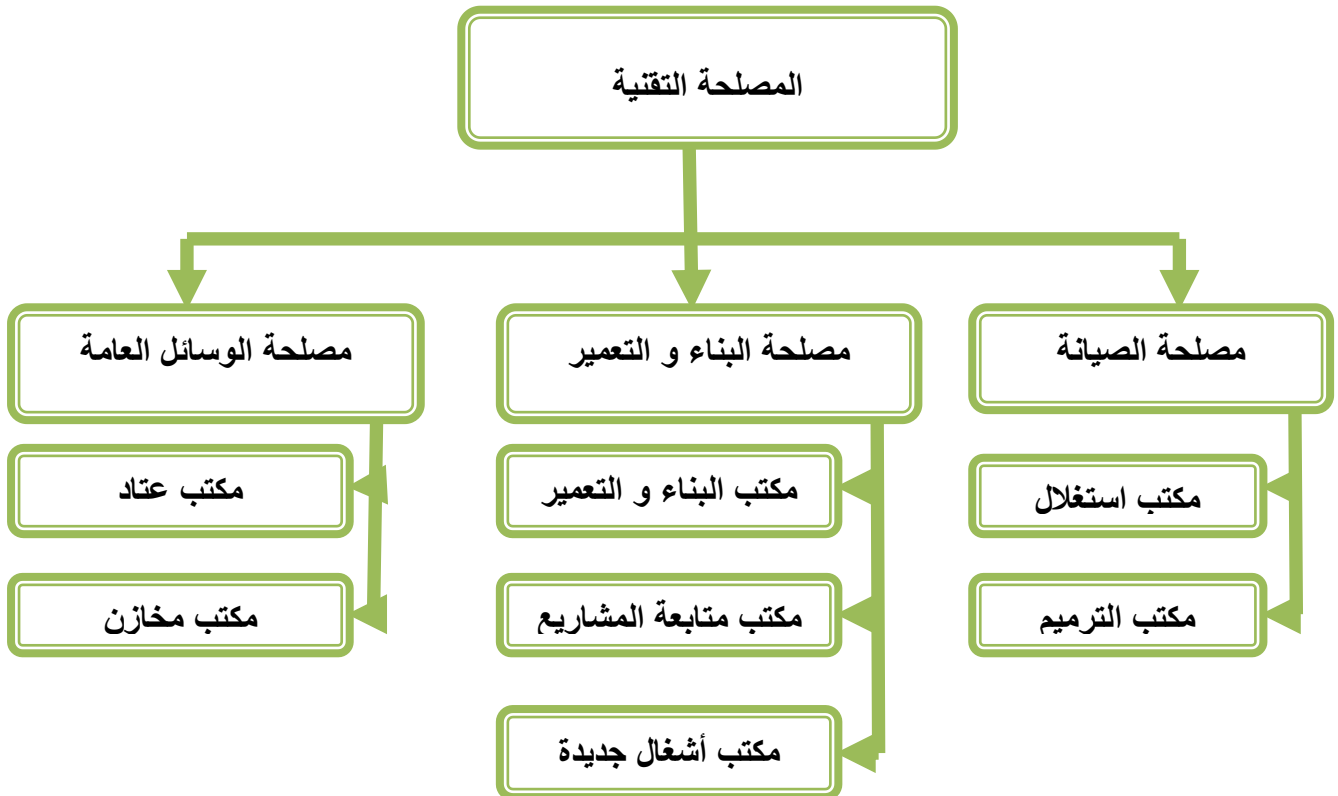
- وضع ملف لكل عتاد بالبلدية.
- متابعة تصليح وصيانة العتاد.
- برمجة العتاد للتنسيق مع كل الفرق.
- متابعة وثائق العتاد (التأمين ، سجل الصيانة).
- اقتراح العتاد غير صالح للبيع.

*- مكتب المخازن : يتولى هذا المكتب المهام التالية:

- متابعة جميع مخازن البلدية.
- مسك دفاتر و سجلات لجميع المخزونات.
- إدخال و إخراج المخزونات بواسطة سند دخول أو سند خروج.
- متابعة استهلاك محروقات وزيوت العتاد

• 1-2-6 - هيكله المصلحة التقنية للبلدية :

شكل رقم (07) يمثل هيكل مصلحة التقنية للبلدية



المصدر: مصلحة البيئة والعمران-بلدية بسكرة

1-2-7 - المواد المتعلقة بالعمران و التعمير من قانون البلدية :

قانون رقم 90 - 08 مؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق 7 أبريل 1990

أ- التهيئة والتنمية المحلية:

المادة 86 : تعد البلدية مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى وتصادق عليه، وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونيا، وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية.

المادة 87: تشارك البلدية في الإجراءات المتعلقة بعمليات التهيئة العمرانية. وبهذه الصفة تعلن عن آرائها وقراراتها وفقا لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما.

ب- التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز:

المادة 90: يتعين على البلدية أن تتزود بكل وسائل التعمير المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

المادة 92: تشترط الموافقة القبلية للمجلس الشعبي البلدي على إنشاء أي مشروع على تراب البلدية يتضمن مخاطر من شأنها الإضرار بالبيئة.

المادة 93: تتحمل البلدية في إطار حماية التراث العمراني مسؤولية ما يأتي:

. المحافظة على المواقع الطبيعية والآثار نظرا لقيمتها التاريخية والجمالية

. حماية الطابع الجمالي والمعماري وانتهاج أنماط سكنية متجانسة في التجمعات السكنية.

المادة 94 : على المجلس الشعبي البلدي أثناء إقامة المشاريع المختلفة عبر تراب البلدية مراعاة حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء.

المادة 95 : تقوم البلدية بأعداد الأعمال المتعلقة بأشغال تهيئة الهياكل القاعدية والأجهزة الخاصة بالشبكات التابعة لممتلكاتها وبكل العمليات الخاصة بتسييرها وصيانتها.

ج- السكن:

المادة 106: تختص البلدية في مجال السكن بتنظيم التشاور وخلق شروط الترقية العقارية العمومية والخاصة وتنشيطها.

ولهذا الصدد تقوم بما يأتي:

. المشاركة بأسهم لإنشاء المؤسسات وشركات البناء العقارية طبقا للقانون.

. تشجيع إنشاء التعاونيات العقارية في تراب البلدية.

. تشجيع كل جمعية للسكان وتنظيمها من اجل القيام بعمليات حماية العقارات أو الأحياء وصيانتها أو تجديدها،

. تسهيل ووضع تحت تصرف كل أصحاب المبادرة التعليمات والقواعد العمرانية وكل المعطيات الخاصة

بالعملية المزعم القيام بها،
. تساعد على ترقية برامج السكن أو تشارك فيها.

د- المناقصات والصفقات:

- المادة 117 :** يتم إبرام الصفقات الخاصة بالأشغال والخدمات والتوريد للبلدية والمؤسسات العمومية للبلدية ذات الطابع الإداري طبقاً للتشريع والتنظيم الخاصين بالصفقات العمومية.
- المادة 118:** يساعد رئيس المجلس الشعبي البلدي عندما يجري مناقصة علانية لحساب البلدية علانية لحساب البلدية مندوبان بلديان يعينهما المجلس الشعبي البلدي ويحرر محضر المناقصة. ويحضر القابض البلدي جميع المناقصات على سبيل الاستشارة.
- المادة 119:** عندما تجري السلطة المكلفة بتسيير مؤسسة عمومية مناقصة علنية، تستعين في ذلك بمندوبين من البلدية التي تنتمي إليها المؤسسة، ويحضر القابض البلدي المناقصة حضوراً استشارياً.
- المادة 120:** يصادق المجلس الشعبي البلدي في إحدى مداولاته على المناقصة والصفقة ثم ترسلان إلى الوالي مصحوبتين بالمداولة الخاصة بهما.
- 1-2-8 - المواد المتعلقة بقانون الصفقات العمومية :**

- المواد 113-121 و 107-193 و 189 من القانون رقم 11\10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل : 22 يوليو 2011 المتعلق بالبلدية .
- المرسوم التنفيذي رقم 91\26 المؤرخ في 92 فيفري 1991
- القانون الأساسي للبلديات المادة 110 الجريدة الرسمية رقم 91\06

يحتوي قانون البلديات على:

- ✓ القوانين التي تسيير المصلحة.
- ✓ مهام وصلاحيات و ادوار المصلحة.

عدد المصالح في البلدية يتماشى مع عدد سكان البلدية و يمكن تغييره كلما اقتضت الضرورة في حدود عدد السكان.

- **المادة 06 :** المعدلة في المرسوم الرئاسي رقم 12 - 23 المؤرخ في 18 جانفي 2012 (ج.ر. 04.ص.4)

حررت في ظل المرسوم الرئاسي رقم 10 - 236 المؤرخ في 7 أكتوبر سنة 2010 كما يلي :
كل عقد أو طلب يساوي (80000000 دج) أو يقل عنه لخدمات الأشغال أو اللوازم و أربعة ملايين دينار(4000000 دج) لخدمات الدراسات أو الخدمات ، لا يقتضي وجوباً إبرام صفقة في مفهوم هذا المرسوم .

يجب أن تكون الطلبات المذكورة في الفقرة أعلاه، و المفصلة كما ينبغي محل استشارة بين ثلاثة متعهدين مؤهلين على الأقل، لانتقاء أحسن عرض من حيث الجودة و السعر. و في حالة طلبات الأشغال ، فان المصلحة المتعاقدة يمكن ان تستشير الحرفيين ، كما هم معروفون بموجب التشريع و التنظيم المعمول بهما . و يجب أن تكون الطلبات المذكورة أعلاه محل عقود تحدد حقوق الأطراف و واجباتهم .

غير انه إذا تحتم على المصلحة المتعاقدة إن تقوم بعدة طلبات لخدمات مماثلة لدى نفس المتعامل خلال السنة المالية الواحدة ، و كانت مبالغها تفوق المبالغ المذكورة أعلاه ، تبرم حينئذ صفقة تدرج فيها الطلبات المنفذة سابقا و تعرض على الهيئة المختصة للرقابة الخارجية للصفقات . إذا لم تتمكن المصلحة المتعاقدة من إبرام صفقة ، طبقا للفقرة السابقة و عرضها على هيئة الرقابة الخارجية المسبقة خلال السنة المالية المعنية ، بالنسبة لعمليات اقتناء اللوازم و الخدمات من النوع الكثير الخدمات و ذي الطابع المتكرر ، تبرم صفقة تسوية بصفة استثنائية خلال السنة الموالية. و تحدد قائمة الخدمات و اللوازم المذكورة أعلاه بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية و الوزير المعني. ولا تكون محل استشارة وجوبا ، ولا سيما في حالة الاستعجال طلبات الخدمات التي تقل مجموع مبالغها خلال نفس السنة المالية عن خمسمائة ألف دينار (500000 دج) فيما يخص الأشغال أو اللوازم و عن مائتي ألف دينار (200000 دج) فيما يخص الدراسات أو الخدمات . و يمنع تجزئة الطلبات بهدف تفادي الاستشارة المذكورة في الفقرة 2 من هذه المادة . لا تكون الطلبات المذكورة في الفقرة السابقة محل عقد و جوبا إلا في حالة الدراسات . تحسب المبالغ المذكورة أعلاه باحتساب كل الرسوم، و يمكن تحيينها بصفة دورية بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية وفق معدل التضخم المسجل رسميا.

***يحتوي قانون البلديات على :**

✓ القوانين التي تسير المصلحة.

✓ مهام وصلاحيات و ادوار المصلحة.

المواد 113-121 و 107-193 و 189

من القانون رقم 11\10 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل : 22 يوليو 2011 المتعلق بالبلدية

مجموعة الوثائق و المستندات و المخططات المستعملة

✓ طلب الاعتمادات المالية .

✓ دفتر الشروط.

✓ إعلان عن المناقصة.

✓ محاضر فتح الأظرفة.

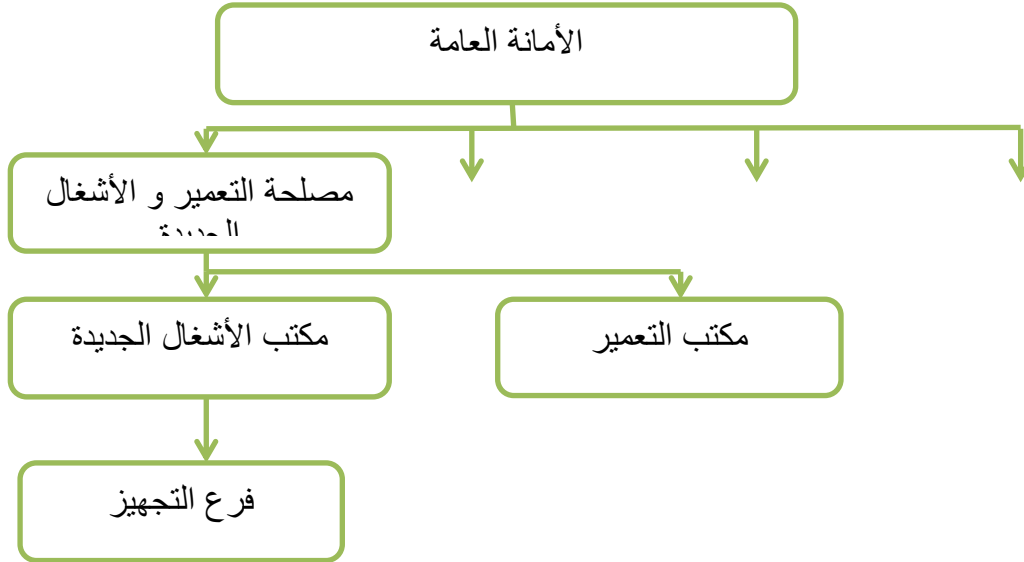
- ✓ محاضر تقييم العروض.
- ✓ بطاقة تقنية.

مداولة م ش ب:

المرسوم التنفيذي رقم 91\26 المؤرخ في 92 فيفري 1991
القانون الأساسي للبلديات: المادة 110 الجريدة الرسمية رقم 91\06

1-2-9- هيكل تنظيم البلدية

شكل رقم (08) يمثل هيكل تنظيمي للبلدية



المصدر: مصلحة البيئة والعمران-بلدية بسكرة

عدد المصالح في البلدية يتماشى مع عدد سكان البلدية و يمكن تغييره كلما اقتضت الضرورة في حدود عدد السكان

1- مصلحة التعمير و الأشغال الجديدة:

* - مصلحة الأشغال الجديدة:

- تسيير مشاريع التجهيز العمومية و هي:

- ✓ المشاريع المسجلة في ميزانية البلدية (تمويل ذاتي)
- ✓ المشاريع المسجلة في المخطط البلدي للتنمية PCD
- ✓ المشاريع المسجلة في صندوق الأموال المشتركة FCCL
- المساهمة في تسيير المشاريع القطاعية :

- المشروع : بطاقة تقنية لضبط قيم المشروع و طلب الاعتمادات المالية
- مقرر تسجيل العملية (الوالي)
- دفتر الشروط : يحدد الشروط العامة للمشروع و الذي يعد قبل العملية :
- ✓ رسالة عرض
- ✓ تصريح بالاكْتساب
- ✓ تصريح بالنزاهة
- ✓ كشف كمي و تقديري
- ✓ جدول الأسعار الوحدوية

* دفتر الشروط العامة و الإدارية و التقنية و الذي يختص:

- مصادقة لجنة الصفقات في حالة صفقة.
- الإعلان و التعليق عن الصفقة أو الاستشارة في الجرائد
- عملية فتح الاظرفة.
- عملية تقييم العروض: تنقيط ثم الإسناد.
- الإعلان عن المنح المؤقتة في حال صفقة.
- إبرام الصفقة أو العقد.
- المصادقة على الصفقة.
- مداولة المجلس الشعبي عن الصفقة.
- مصادقة الوصاية عن الصفقة (الدائرة).
- الأمر بالعمل : لينطلق المقاول في الأشغال.
- كراس الورشة : يحضره المقاول لكتابة الملاحظات.
- * بعد نهاية الأشغال يقوم بمايلي:
- يحضر المقاول كفالة التعهد 5% من قيمة المشروع .
- محضر الاستلام.
- ملحق : إذا كانت هناك أشغال إضافية أو ناقصة.

* **وضعية الأشغال :**

- تسديد حقوق الأشغال.
- * بعد سنة من استلام الأشغال.
- محضر الاستلام النهائي للمشروع.
- قرار رفع اليد عن كفالة التعهد.

- ملف غلق العملية.
- مقرر غلق العملية (الوالي).

ب- مكتب التعمير: يصدر

- ✓ محاضر اختيار الأرضية .
- ✓ رخص البناء .
- ✓ رخص الهدم .
- ✓ رخص التقسيم .
- ✓ إصدار الحيازات .
- ✓ إصدار بعض الشهادات الإدارية (2)

وكانت النتيجة شكلا عمرانيا جديدا يتميز باستهلاك المخرب للمساحات ، و محور قيمتها وهويتها المعمارية، ونتاج مجتمعات بنائية فوضوية، ذات قيمة متكافئة، مبعثرة فوق اي نوع من الاراضي مساهمة، بذلك في توسيع الحدود العمرانية للمدينة . و التي ما تزال متواصلة الى غاية الساعة بوتيرة متزايدة، وبشكل يعكس فوضى التخطيط العمراني بهذه الولاية.

2-2 : مساهمة .: مديرية البناء و التعمير:

ان المستقرى لسياسة التهيئة العمرانية في منطقة بسكرة يجدها هي الأخرى عرفت عدة تحولات خلال الفترات التاريخية المتعاقبة، حاولت من خلالها الأجهزة المكلفة و الهيئات والوصية التكيف مع كل مرحلة من مراحل تطورها العمراني، وقد تجلت هذه المراحل في :

2-2-1مرحلة- 1964 - 1974 :

فابتداءها من سنة 1963 انتقلت المدينة من البلدية المختلطة إلى القانون الواحد لتسيير البلديات، وإثناء هذه المرحلة لم تول لمدينة بسكرة ولم تحظ بالأهمية القصوى رغم موقعها المميز ومكانتها التاريخية والحضارية، باعتبارها كانت تابعة لولاية الاوراس، بيد أن هذه المرحلة كانت بمثابة الانطلاقة التنموية بعد مرحلة ركود طويلة عرفتھا الفترة الاستعمارية .

كما عرفت هذه الفترة مخططين بارزين كدراسات شاملة وهما:

*** مخطط لسنتي 67/68:.**

وقد تناول المحاور التالية:

1- المساحات المخصصة للتعمير والمساحات الخضراء: حيث اقترح المخطط توسع المدينة نحو الشرق

- منطقة التجهيز: اقترحت على شكل مجتمعات بمناطق محددة لتتمكن من تأدية دورها

- مساحات للتعمير: خصصت في أقصى الجنوب الغربي يتوسطها مركب سباق.

اشتملت المخططات الخاصة بالطرقات ثلاثة ابعاد:

ا - الطرق التي لا بد أن تهيأ لتمكين من تأدية الحاجة (طرقات وسط المدينة).

ب - الطرق التي لا بد من انجازها (تربط المساحات المعدة للتعمير والمعمرة).

ج - الطرق التي تمر خارج المدينة.

وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن هذا المخطط لم يستهدف المناطق والأماكن السياحية طبقا للامر 67/66 المؤرخ في 26 مارس 1966. أخذنا بعين الاعتبار حماية الطبيعة حفاظا على الواحة

1973: (pud) * المخطط التوجيهي

وعالج مسألة حماية و صيانة الواحة ووضع كل الاحتياطات المالية وإبقاء الواحة وتخصيص ميزانيات واقية تشمل الأماكن المحمية التي تشكل الواحة الكبيرة للمدينة (واحة فلياش ، واحة سيدي الحاج ، واحة شتمة ، الواحة الصغيرة المقابلة في الضفة الشرقية لضريح سيدي زرزور) ، والمناطق التي اقترحت لتوسيع المدينة هي: المنطقة الكائنة في الضفة الشرقية للوادي، والمنطقة الغربية للمدينة والمنطقة الكائنة بالشمال الغربي.

كما يجب الإشارة إلى أن مهام البلدية تتمثل في تطبيق قوانين وتعليمات أو أوامر تأتيها من السلطات الأعلى منها ، "من خلال مخططات شاملة وطنية أو جهوية منها :

ا- المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية: (SNAT) .

ب- المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية الإقليمية: (SRAT) .

ج- **Zone Habitation Urbanisme en Priorité (ZHUN)** .

الا ان المدينة عرفت تسيرا عشوائيا و فوضويا لمختلف المنشآت بفعل غياب الإطار القانوني و التشريعي وبذلك فقدان سياسة دقيقة و واضحة المعالم تتلاءم والوضع الحضري الجديد

2-2- **مرحلة ما بعد 1974:** حيث تحولت المدينة إلى مقر ولاية واصبحت المدينة العاشرة من حيث

الاهمية والاستقطاب حسب الترتيب العام للمدن الجزائرية. مهمة بتجهيز نفسها بالمرافق الضرورية وانطلقت قدما في التوسع و التنمية ، وسوف نعتمد على تقسيم هذه المرحلة الى جانبين فيهما قسمين متباينين :

2-2-1 **مرحلة المخططات الكبرى (1974-1986م):** وكانت نتيجة الدراسات التطبيقية التي أعدها

الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية (CADAT) في إطار تحديث المدينة من خلال منطقتي السكن

الحضري الجديدة الشرقية والغربية إضافة إلى إحداث المنطقة الصناعية، ودراسة تحديث خمسة أحياء

قديمة وهي وسط المدينة، حي الوادي الشمالي، حي الوادي الجنوبي، حي فرحات، الحي الاستعجالي

وكذلك بعض الطرق الرئيسية. وعلى هذا الأساس صمم مخطط لسنة 1976 م من طرف

(ECOTEC).

2-2-1-1 مخطط (ECOTEC) لسنة 1976:

و جاء هذا المخطط في إطار قوانين جديدة خاصة بالاحتياجات العقارية وهذا طبقا للأمر 2674 المؤرخ في فبراير 1974 المتضمن تكوين احتياجات عقارية لصالح البلدية. والأمر رقم 76-48 المؤرخ في 20 ماي 1967 المتعلق بقواعد نزع الملكية من أجل المنفعة العامة . و قدعالج هذا الأخير المجالات التالية :

- تخطط وتوزع الاحتياجات المعنية على الأراضي الصالحة للتعمير وخاصة الاحتياجات الملحة من السنة الماضية لتحديد محيط عمراني مؤقت.
- وضع قانون عمراني عبارة عن أداة ناجعة لتسيير توسيع المدينة.
- وضع تقديرات لتحديد احتياجات السكان من سكن ومرافق وتجهيزات في المدى القريب جدا .

واهم المحاور التي استهدفها المخطط هي:

- **النسيج العمراني:** وذلك بانجاز أحياء جديدة ذات السكن المنسجم مع بيئة الطبقة السائدة في المنطقة، وذلك في المناطق التالية: (شمال، شمال وغرب المدينة). ليتمكن من تلبية الطلب المتزايد على السكن، خاصة وان المدينة تعرف نزوحا كبيرا للسكان . حيث قفز عدد السكان من حوالي 60 ألف حسب الإحصاء العام لسنة 1966 إلى ما يفوق 100 ألف سنة 1976.
- **التجهيزات:** شملت شبكة الطرق الرئيسية و الثانوية المعبدة و الغير معبدة، إضافة إلى اقتراح طريق موازي لشارع الحكيم سعدان، ينطلق من نهج الأمير عبد القادر الى بسكرة القديمة. وتمديد النهج المواجه للوادي نهج حكيم سعدان و نهج الزعاطشة الى المنطقة الشرقية وطريق المنطقة الغربية إلى طريق الجانبية.

وما يلاحظ أن معظم هذه الطرق كان قد تضمنها مخطط (DERVAUX) ولكن لم تعرف الانجاز، وبالنسبة لمياه الصالحة للشرب اقترح المخطط انه بإمكان تغطية الطلب المتزايد بجلب المياه من المنطقة الغربية، وذلك حسب التعداد السكاني.

2-2-1-2 المخطط التوجيهي لسنة 1979 (CADAT):

صمم كمراجعة مخطط (ECOTEC) لسنة 1976 اخذا بعين الاعتبار المعطيات الجديدة التي افرزها الواقع العمراني وقضايا التنمية المحلية في إطار حماية الأراضي الفلاحية والزراعية وانجاز وثيقة تمكن من توجيه القرارات الميدانية بغية تحقيق تسيير حضري لفضاء المدينة و تحديد برنامج مطابق لمبادئ التخطيط و تصميمات التنظيم الحضري وتوجهات التنمية المحلية.

* إلا أن واقع الحال كان مخالفا لهذه الأهداف وافرز عدة معطيات ونتائج سلبية تجلت في:

- بقاء مساحات شاسعة و شاغرة في الضفة الشرقية وغياب المرافق و التجهيزات والمقاييس القانونية في مجال البناء و التهيئة العمرانية.

- التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية، و شمل توسع سطر الملوك شرقا في اتجاه شارع الحكيم سعدان ، وجنوبا اتجاه المنطقة المعروفة بحوزة الباي. وهذا في ظل غياب السلطات المعنية ، رغم ماكد عليه الامر 26/74 المؤرخ في 1974/01/20 المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلدية، ومراسيم سنة 1975 (رقم 103/75 بتاريخ 1975/08/21)، وسنة 1976 التي تشرع لكل مواطن الحق في الحصول على سكن في إطار المحيط العمراني

2-2-1-3 المخطط التوجيهي لسنة 1984:

ويعتبر هو أيضا مخطط مراجعة، و قد عالج مختلف الأنشطة الاقتصادية الأساسية لهذه المنطقة و المتمثلة في:

- **"الفلاحة:** و بشكل خاص التمور نظرا لطابعها الصحراوي، بحيث تعطي واحة النخيل للمدينة ثلاثة ادوار هي (اقتصاديا: وفترة التمور، سياحيا : الجمال الطبيعي، وطبيعيًا: المناخ المتميز) لكن الشئ الملاحظ أن هذه المنطقة صارت تفقد بريقها من فترة لآخرى.
- **الصناعة:** عرفت انطلاقة حقيقية مع بداية الثمانينات ، حيث سجل العديد من المركبات الصناعية الضخمة منها: مركب الكوابل مركب النسيج، قاعدة سوناتارك و مركب نفضال، هذا إضافة إلى وحدات التوزيع و الوحدات الصناعية الصغيرة و المتوسطة.
- **الخدمات:** إن المدينة تزخر منذ القديم بهذا النوع من النشاط، خاصة وكونها مقر ولاية فهي تشكل همزة وصل بين الشمال و الجنوب ، كما تعتبر قطبا جهويا، حيث نجد قطاع الخدمات يمتص أكثر من نصف الطبقة الشغيلة للمدينة.
- **المنطقة الغربية للمدينة (ZHUN OUEST):** عرفت توسعا كبيرا بالنسبة للنسيج العمراني فقد أنجز بها أربعة تجمعات للسكن الجماعي: حي 726 مسكن، حي الأمل 1000 مسكن ثم حي 830 مسكن شمالا، بجانبه حي بلعياط " هذا بالإضافة إلى حي عمال مؤسسة الكوابل (ENICAB) الذي اعد مبدئيا إلى عمال المشروع، بالإضافة إلى المساحات المخصصة للسكن الفردي بالشمال الغربي و الجنوب الغربي للمنطقة. بجانب هذه المنشآت يظهر للوجود حي سيدي غزال بكثافة نسيجه العمراني الذي أنجز بطرق غير مشروع في إطار البناء الفوضوي .
- **المنطقة الشمالية للمدينة:** لم تعرف توسعا كبيرا ما عدا بعض التجهيزات الخاصة بالصناعة (مثل مؤسسة: EAPAL مؤسسة الرياض للحبوب و العجائن، ومحطة نقل المسافرين وبعض الحظائر، اما بالنسبة للتعليم تم انجاز متقنة و مركز تكوين مهني و بالشمال الغربي، كما يلاحظ ان الحي الجديد " حي المجاهدين" بدأ يأخذ حجما معتبرا بحيث شمل مساحة الهضبة

• المتواجدة بها .وغرب هذا الحي تم انجاز المركب حمام الصالحين الذي حول من مكانه الاول ليصبح قطبا سياحيا .

• **وسط المدينة:** اضافة الى وسط المدينة الاصلي ، تضاف له الاحياء العمرانية المجاورة (سطر الملوك، كبلوتي، البخاري، السايحي) ومن الجهة الشرقية (حي الوادي، وكل الشريط المحاذي للوادي الى مشارف حي المصلى).اي ان وسط المدينة هو المنطقة المتواجدة ضمن الحيز الذي تشكله البنايات التالية:السكة الحديدية غربا، الطريق الجديد الذي يشق حوزة الباي و امتداده الذي يمر بالقرب من حي شاطوني لتصل بشارع 8 مارس ثم يمتد في الاتجاه الشرقي لهذا الشارع عن الطريق الموازي للضفة الغربية من الوادي، يغلق الحيز بالطريق الذي يحيط بالثكنة ليصل الى محطة القطار شمالا.و النسيج العمراني بهذه المنطقة يعد عموما معقولا من حيث التصميم والتخطيط. فما يخص التجهيزات، تتزخر هذه المنطقة بالعدد الكافي من المرافق الضرورية إدارية ثقافية، اجتماعية ،اقتصادية و صحية، كما تشمل هذه المنطقة فيما يخص المساحات الخضراء على اكبر حديقة بالمدينة (الحديقة العمومية) وحديقة لاندو.

المنطقة الجنوبية وشملت التجمعات السكنية التي كانت تشكل نواة لكل منطقة من الواحة (باب الضرب - سيدي بركات،قداشة، مجنيش)و التي كانت بناياتها هشة منجزة بوسائل تقليدية (طوب طين وجذع النخيل) لتشهد توسعا عمرانيا وتطورا في استعمال الوسائل العصرية الحديثة.

فيما يخص التجهيزات و المرافق الضرورية للحياة، تبقى هذه الاخيرة في حاجة ملحة لهذه التجهيزات بالنظر لمحدوديتها و نقصها بعد الاهمية التي صارت تحظى مثل: مستشفى حكيم سعدان، بالنسبة للصحة و ثانوية مكي مني بالنسبة للتعليم.و عدد من مدارس الطور الأول و الثاني و لم تكف العدد الهائل من التلاميذ نظرا لعدم برمجتها لأخذ هذه الأهمية.

وفي هذا الظرف القصير تبقى المنطقة في حاجة إلى العديد من المرافق الضرورية على اختلاف اختصاصاتها. كما اهتم هذا المخطط بانجاز شبكة الطرق الرئيسية منها والثانوية . بحيث صممت شبكة الطرق الخاصة بالمنطقة الصناعية في الجهة الغربية للمدينة و كذلك شبكة الطرق بشمال غرب المدينة مع التهيئة العمرانية الشاملة لهذه المنطقة.

وقد صدرت عدة قوانين و أوامر تضمنت حماية البيئة تمثلت في:

- الأمر رقم 66-62 المؤرخ في 26 مارس 1966 المتعلق بالمناطق والأماكن السياحية.

- الأمر 71-73 المؤرخ في 18-11-1971 المتضمن الثورة الزراعية.

- الأمر 26-4 المؤرخ في 20-02-1974 تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات .

- القانون رقم 02-82: المؤرخ في 06 فيفري 1982 المتعلق برخصة البناء و رخصة التجزئة للأراضي المخصص للبناء (معدل و متمم).

- القانون 03-83: بتاريخ 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة.

2-2-2 مرحلة مخططات التقشف 1987-1997: عرفت نهاية عشرية الثمانينات ظاهرة كبح وتيرة التنمية الاقتصادية للبلاد جراء تراجع سعر البترول . و استدعت تطورات المرحلة إلى إعادة النظر في التوجه التنموي للبلاد و إعداد برنامج وطني يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التنموية على الصعيدين الوطني و المحلي.

-2-2-1 المخطط التوجيهي لسنة 1987 PUD حيث اخذ بعين الاعتبار التوجيهات الأساسية للسياسة المتبعة و اعتمدت مواجهة طلبات السكن بصفة عامة اضافة الى بعض التجهيزات الجماعية و الاستثمارات الموجهة لتنمية المنطقة و الجدير بالذكر ان مدينة بسكرة في ظل النظام الموجه عرفت مخطط توجيهي PUD سنة 1974 لم تتم المصادقة عليه إلا في سنة 1990 في 28 نوفمبر 1990 وإثناء تصميمه شابه بعض العوائق الطبيعية كشساعة و مرفولوجية الأراضي الفلاحية الواقعة جنوب شرق و جنوب و سط المدينة اضافة إلى وجود المنطقة العسكرية و المطار, والمنطقة الصناعية تعيق توسع المدينة غربا.

لذلك تم سن و تعديل قوانين تتماشى و السياسة المتبعة و من ضمن هذه القوانين:

- القانون رقم 03/87 المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية.

- القانون رقم 01/88: المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن توجيه المؤسسات العمومية

الاقتصادية.

القانون رقم 02/88 المؤرخ في 12 يناير 1988 المتعلق بالتخطيط العمراني.

و استهدف مخطط 87 اساسا تكثيف النسيج العمراني في اطار الحيز القانوني للمحيط العمراني و ذلك باعادة هيكلة الاحياء و استحداثها اصلا و كذلك برمج تمديد المنطقة السكنية (ZHUN) الشرقية، و لمعالجة مشكل شبكة الطرقات (ضيقها، قدمها) تم استحداث و تجهيز المدينة بمخطط لحركة مرورية يأخذ بعين الاعتبار مستلزمات المدينة من مختلف انواع الطرقات.

المخطط التوجيهي للانشاء و التعمير (PDAU) سنة 1997:

من خلال قانون التهيئة و التعمير رقم 29/990 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 الصادر من طرف وزير التهيئة و التعمير و الذي ينص و يرمي لانجاز مخطط توجيهي للانشاء و التعمير (PDAU) و الذي اعطيت به اشارة الانتقال الى مرحلة جديدة في عملية التسيير واحداث تغيير في صيرورة القرارات و انتقال مركزية السلطة.

وجد انه في بلدية بسكرة لم يتوقف العمل بالمخطط العمراني التوجيهي (الموجه) في سنة 1990، و استمر العمل به الى غاية 1998 تقريبا. وتماشيا مع معطيات التوسع العمراني الذي عرفته المدينة فقد طرأت تعديلات جذرية في القوانين التي تتضمن العقار و منها:

- القانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجه العقاري.
- القانون رقم 90-03 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتضمن أملاك الدولة.
- القانون رقم 91-11 المؤرخ في 27 افريل المحدد للقواعد المتعلقة بنزع الملكية من اجل المنفعة العامة، حيث طرا هذا التغيير فيما يخص التصريح بالمنفعة العمومية و كذا الطرق و اساليب نزع الملكية و الشيء الجديد الذي جاء به هذا القانون هو تحديد الأملاك و الحقوق العقارية المطلوب نزع ملكيتها وهوية المالكين و اصحاب الحقوق المعنيين.

وعموما فمذ تعيبتها كولاية للمرسوم رقم 74-69 ل20 جويلية 1974 و انطلاق الوحدات الاقتصادية الرئيسية ذات الطابعة (ELATEX/ENICAB) وغيرها، سعت بسكرة الى تطبيق ادوات مثل (P.U.D) و وضع الطرق و الوسائل العلمية الكفيلة باستحداث مجموعات كبرى (ZHUN) وتهيئة مناطق صناعية".

وعلى كل حال يجب الاشارة الى ان عملية التمدين هذه كانت سببا في خلق وضعية غير عادية من العواقب الوخيمة و الثقيلة، وهذا على اكثر من مستوى، مما جعل القطاع العام عاجزا عن ايجاد حلول او استراتيجية تترجمها صعوبات كثيرة جدا على كل المستويات فقد تتمثل في :

- عدم التحكم في عملية التعمير .
- عدم تطابق او توافق النشاطات الجديدة مع النسيج العمراني.
- اكتساب المدينة لطابع القروية.
- التهديد المستمر للاراضي الفلاحية .
- مشكل تسيير الاحياء بصفة عامة و ظهور احياء فوضوية " سيدي غزال".
- مشكل نظافة المحيط.
- المشاكل الايكولوجية الاكثر حساسية.
- المشاكل الاجتماعية و التقنية للبنية التحتية.
- التشعب التدريجي للبنية التحتية اجتماعيا و اقتصاديا.
- مشكل المواصلات .
- الاحتلال الفوضوي للمساحات العمرانية.
- نقص المساكن، المترجم بتجمع السكان في الاحياء المركزية او حول المركز.

- التوسع المعتبر للبناء غير الشرعي.
 - نقص الخدمات و التجهيزات واخلال التوازن بينهما و بين الاحتياجات الحقيقية للسكان كالصحة والتعليم....الخ.
 - التشوه الحاصل بين مختلف وظائف النسيج العمراني.
 - انهيار المبادئ الأخلاقية و الدينية، وقيم المجتمع التقليدي.
- إذن يمكن استنتاج إن أسباب الأزمة الحالية للمدينة تتجاوز الأسباب السياسية أو الاقتصادية ولكنها تبقى داخل السياسة العمرانية نفسها و فروعها، ورأينا انه هذا الفشل يعود في معظمه إلى عدم تلاؤم الوسائل و التقنيات المستعملة إلى حد ألان في تنمية المدينة و الأسلوب المتبع لتسييرها.
- كذلك يمكن حصر النقائص و العوائق التي تحول دون تسيير فعال للبلدية في:
- ثقل كتلة الأجور في شطر النفقات التي تصل إلى 70% وذلك نظرا للعدد الهائل من العمال و الموظفين.
 - ثقل المديونية على عاتق البلدية و المعتبرة و الملزمة للدفع اتجاه القطاعين العام و الخاص.
 - ثقل مساهمة البلدية في ميزانية بعض الصناديق .
 - ضعف الإدارات بالنظر إلى كثرة الانشغالات.
 - تذبذب مداخيل البلدية من غير الجبائي نتيجة عدم تسديد بعض مشتغلي ممتلكات البلدية لمسنحاتهم، وهذا نتيجة غلق المؤسسات المستأجرة.
 - تقلص المصدر الأساسي للميزانية والمتمثل في الجباية نتيجة النشاط التجاري الصناعي المتأثر بالركود الملاحظ في المحيط الاقتصادي العام.(3)
 - عدم إتمام إجراءات التعويض الخاصة بالأراضي المدمجة، و التي لم تتم في حينها مما أدى إلى تراكم الملفات و عدم قدرة البلدية على تسويتها.
- وفي نفس المخطط **PDAU 1977** تجدر الإشارة انه قد سطرت عدة مواقع من اجل التهيئة و التعمير بمدينة بسكرة تأتي على الشكل التالي: من خلال ما هو مبين في الجدولين ادناه. فبعد تقديم هذه الاقتراحات لمديرية التعمير و الاسكان تقرر في اجتماع مؤرخ في 1997/02/24 ما يلي:
- اعداد موقع عمراني في الموقع (3)
 - الموقع رقم (4) يحذف من محيط التعمير.
 - انشاء حسب الحاجة محيط عمراني بالموقع (5) وهذا لتمكين من تعديل الهيكله الحاليه لهذه المنطقه.
 - الجنوبية فتخصص للفلاحة.

*إضافة إلى ذلك فقد استحدثت مناطق حضرية جديدة ، تعد قطبا حضريا ، ومركز استقطاب يمكنه من التخفيف من حدة التزايد السكاني على المنطقة الغربية.
الجدول رقم (25): المواقع المبرمجة و المهياة لتعمير مدينة بسكرة.

الطبيعة	1	2	3	4	5
المكان	شمال/غرب (N/O)	شمال المدينة (N)	شرق المدينة (EST)	جنوب شرق المدينة(S/E)	جنوب المدينة (SUD)
المساحة(كم)	5	/	/	/	/
الطبيعة الثانوية	ملاك الدولة	ملاك الدولة و البلدية	خاصة	خاصة	خاصة
اخرى	ارض	شمال منطقة التوسع	شعبة غير صالحة	ارض فلاحية	ارض فلاحية

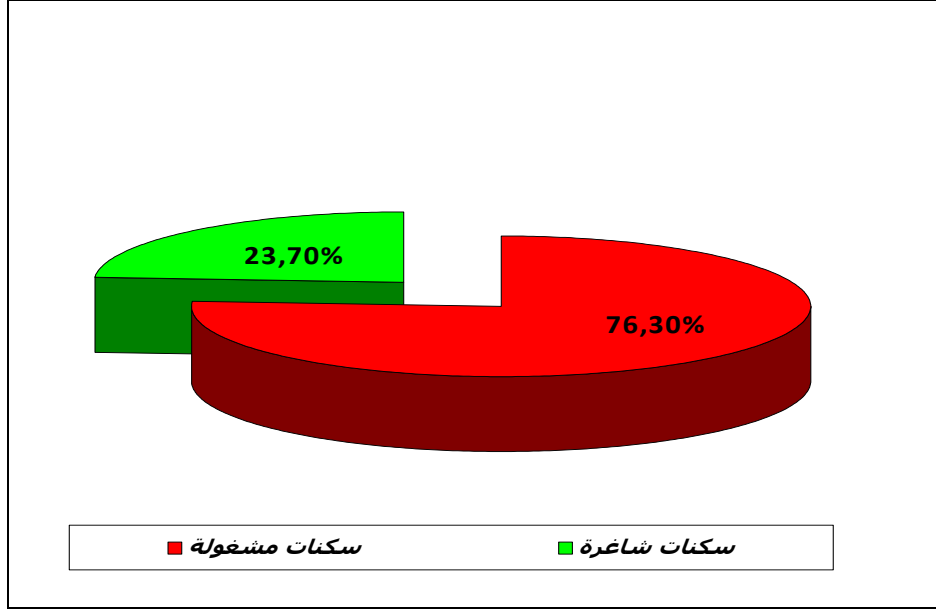
المصدر 97/ PDAU. La commune De Biskra Phase B12

الجدول رقم (26): المناطق الحضرية الجديدة.

05	عدد المناطق الحضرية السكنية الجديدة
7287	المساحة الإجمالية
22217	قدرة الاستيعاب من السكنات
8624	إجمالي السكنات المنجزة
24519	عدد المساكن المشغولة 1998
143	المناطق المبعثرة
17223	حاضرة السكنات تعداد 1997
24519	حاضرة السكنات تعداد 1998
710	عدد السكنات المنجزة

المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

شكل رقم (09) يبين توزيع الحاضرة السكنية للولاية



المصدر : مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

التعليق:

من خلال الجدول و الشكل المبين اعلاه يتضح توزيع الحاضرة السكنية لولاية بسكرة يشهد نوع من الخلل والاضطراب في عملية شغور السكنات ،حيث مثلت شغور السكنات نسب عالية جدا مقارنة بنسب السكنات المشغولة. ومنه يمكن القول على انه بالرغم من توفر المنطقة على اراضي شاسعة وصالحة للبناء، وقدرتها على استيعاب كم هائل من السكنات ، والسرعة في انجازها ، الا ان شغل هذه السكنات يبقى بعيد كل البعد عن المعدل المطلوب من عملية الاشغال. وهذا يعود طبعا الى صعوبة التكيف و التأقلم مع نمط بناء و مرفولوجية وطريقة تخطيط هذه السكنات. اضافة الى غياب تهيئة اغلب المرافق الضرورية التي تحتاجها هذه السكنات ، ذات الابعاد الاجتماعية و العمرانية و الترفيهية و البيئية ،مثل المساحات الخضراء،الخدمات (قاعات العلاج- ملاعب..الخ)،المناطق المخصصة لرمي النفايات...الخ.

جدول رقم (27). توزيع عدد السكنات حسب البلديات

(النتائج النهائية للإحصاء العام للسكان والسكن 2008)

البلدية	عدد السكنات	المجموع
---------	-------------	---------

(*)	عدد الخيم	مناطق مبعثرة	تجمعات ثانوية	تجمعات مقر البلدية	
44097	-	242	0	43855	بسكرة
2797	-	164	0	2633	القنطرة
6396	11	541	379	5476	سيدي عقبة
4052	61	597	175	3280	زريبة الوادي
9721	4	704	137	8880	طولقة
10855	-	478	415	9962	اولاد جلال
8480	-	203	791	7486	سيدي خالد

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

جدول رقم (28). توزيع عدد السكنات حسب البلديات (تقديرات حضيرة السكن 2010)

البلدية	السكنات المشغولة	السكنات الشاغرة	المجموع
بسكرة	34135	10603	44738
القنطرة	2246	698	2944
سيدي عقبة	5550	1724	7274
زريبة الوادي	3317	1030	4347
طولقة	8236	2558	10794
اولاد جلال	10337	3211	13548
سيدي خالد	6392	1985	8377

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

جدول رقم (29) توزيع السكنات حسب التجمعات السكانية والتشتت (تقديرات السكن 2010)

البلدية	عدد السكنات		
	مناطق	تجمعات	تجمعات
مجموع البلدية			

	مبعثرة	ثانوية	مقر البلدية	
بسكرة	246	0	44492	44738
القنطرة	173	0	2771	2944
سيدي عقبة	615	431	6228	7274
زريبة الوادي	641	187	3519	4347
طولقة	782	152	9860	10794
اولاد جلال	597	518	12433	13548
سيدي خالد	201	781	7395	8377

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

جدول رقم (30) - معدل شغل المساكن لبلديات الولاية

البلدية	عدد السكان دون 2010 الرحل	عدد السكنات الإجمالية 2010	عدد السكنات المشغولة 2010	معدل شغل المسكن للسكنات المشغولة	معدل شغل المسكن للسكنات الإجمالية
بسكرة	218467	44738	34135	6,4	4,9
القنطرة	12129	2944	2246	5,4	4,1
سيدي عقبة	35520	7274	5550	6,4	4,9
زريبة الوادي	22888	4347	3317	6,9	5,3
طولقة	59298	10794	8236	7,2	5,5
اولاد جلال	67192	13548	10337	6,5	5,0
سيدي خالد	46025	8377	6392	7,2	5,5

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية

التعليق: من خلال الجداول 27-28-29-30 يتضح ان بلدية بسكرة تعد مركز استقطاب للتجمعات السكانية، حيث انها تحظى بالاولوية باعتبارها مقر الولاية، كما تشهد بها اقبال على اقتناء السكنات وشغلها، وان معدل شغل السكنات بها مرتفع، ومن هذا يمكن القول ان فسيفساء الحضيرة السكنية للولاية موزعة على الشكل التالي وكما ياتي:

* الحضيرة السكنية للولاية الى غاية 2010/12/31

تقدر الحضيرة السكنية الإجمالية بالولاية الى غاية 2010/12/31 بما فيها الخيم بـ 147358 مسكن ، وتتوزع الحضيرة المسكونة بين مقرات التجمعات الرئيسية للبلديات و باقي تراب البلدية حسب الشكل التالي:

116619 مسكنا في التجمعات الرئيسية أي بنسبة 79,14 %.

11524 مسكنا في التجمعات الثانوية أي بنسبة 7,82 %.

19245 مسكنا في المناطق المبعثرة أي بنسبة 13,06 %.

أما بخصوص المناطق المقننة بالولاية فتقدر بـ 17 منطقة مقننة ، بمساحة إجمالية تقدر بـ 654.33 هكتار موزعة كالتالي :

جدول رقم (31)-يوضح المناطق المقننة بالولاية

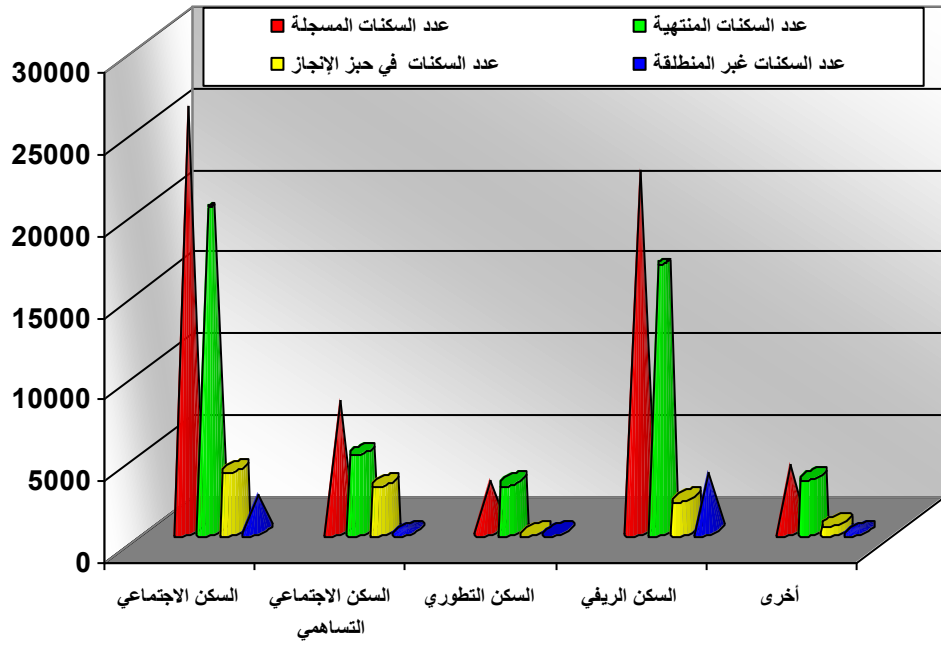
المناطق	العدد	المساحة (هكتار)
المنطقة الصناعية	01	77,163
منطقة التجهيزات	02	83,70
منطقة الحضائر	02	46,147
منطقة النشاطات	12	27,272
المجموع	17	654.33

جدول رقم (32) - الوضعية المادية للسكن حسب نوعية البرامج إلى غاية 2010/12/31

نوعية البرامج	عدد السكنات		
	المسجلة	المنتهية	في حيز الانجاز
السكن الاجتماعي	26004	19915	3882
السكن لاجتماعي التساهمي	7999	4918	3021
السكن التطوري	3100	3100	/
السكن الريفي	22130	16448	2122
أخرى	4096	3450	9621
المجموع	63329	47831	9621

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية

شكل رقم (10) يمثل الوضعية المادية للسكن حسب نوعية البرامج



جدول رقم (33) - وضعية السكنات الاجتماعية حسب البلديات إلى غاية 2010/12/31

البلدية	عدد السكنات			
	المسجلة	المنتهية	في حيز الإنجاز	الغير منطلقة
بسكرة	8852	7708	644	500
القنطرة	932	655	207	70
سيدي عقبة	2118	1821	297	0
زريبة الوادي	1040	776	168	96
طولقة	2067	1746	221	100
اولاد جلال	2175	1641	334	200
سيدي خالد	1110	844	216	50

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية

جدول رقم (34) وضعية السكنات الاجتماعية التساهمية حسب البلدي إلى غاية 2010/12/31

البلدية	عدد السكنات		
	المسجلة	المنتهية	في حيز الإنجاز
بسكرة	4497	2586	1851
برانيس	0	0	0
القنطرة	90	90	0
سيدي عقبة	512	354	158
زربية الوادي	241	241	0
طولقة	768	228	540
اولاد جلال	420	290	130
سيدي خالد	350	210	140

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية

جدول رقم (35) - وضعية السكنات التطورية حسب البلالي إلى غاية 2010/12/31

البلدية	عدد السكنات		
	المسجلة	المنتهية	في حيز الإنجاز
بسكرة	420	420	0
القنطرة	180	180	0
سيدي عقبة	200	200	0
زربية الوادي	160	160	0
طولقة	160	160	0
اولاد جلال	110	110	0
سيدي خالد	210	210	0

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية

التعليق: من خلال الجداول 32-33-34-35 و الشكل 10 نرى ان معدلات انجاز السكنات في تقدم ملووظ ودينامكية ومتسارعة، وتتركز بشكل خاص على السكنات ذات الطابع الاجتماعي و الريفي. إضافة الى السكنات الاخرى لكن بنسب متفاوتة، وطبعاً كان لبلدية بسكرة النصيب الاكبر من هذا الطابع من السكنات.

جدول رقم (36) - وضعية السكنات الريفية حسب البلديات إلى غاية 2010/12/31

البلدية	عدد السكنات		
	المسجلة	المنتهية	في حيز الإنجاز
بسكرة	285	219	55
القنطرة	460	290	82
سيدي عقبة	698	493	56
زريبة الوادي	615	344	150
طولقة	675	534	21
اولاد جلال	756	528	85
سيدي خالد	655	506	29

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية

أما في مجال الموارد المائية، يمثل قطاع الري أهمية كبيرة في مجال التنمية بحيث يحظى بدور استراتيجي في السياسة العامة للدولة من حيث توفير الحاجيات الأساسية للمواطن .
تبلغ كمية المياه المسخرة على مستوى الولاية 820,00 مليون م³، منها 22 مليون م³ مياه سطحية أي بنسبة 2,68 %، و 798,00 مليون م³ مياه جوفية أي بنسبة 97,32 %.

تتوزع كمية المياه المسخرة الجوفية المستغلة كالتالي :

- 679,20 مليون م³ موجهة للفلاحة أي ما يعادل 89 %

- 77,54 مليون م³ موجهة للشرب أي بنسبة 10 %

- 7 مليون م³ مخصصة للصناعة 1 %

يوجد بالولاية سدين (02) موجهين خصيصا للسقي الفلاحي، هما:

- سد فم الغرزة بطاقة تخزينية أولية تقدر بـ 47 مليون م³، يغطي هذا السد احتياجات 130000 نخلة من المياه بقدرة سنوية نظامية تقدر بـ 8 مليون م³.

- سد منبع الغزلان بطاقة تخزينية أولية تقدر بـ 55.5 مليون م³، يؤمن سقي محيط مكنيات بلدية الوطاية (تبلغ مساحة المحيط بـ 950 هكتار) بقدرة سنوية نظامية تقدر بـ 14 مليون م³.

- وضعية التزود بالمياه الصالحة للشرب و شبكة التطهير:

أغلبية مناطق الولاية تم ربطها بشبكة المياه الصالحة للشرب، حيث بلغ طول الشبكة خلال سنة 2010 ، 1565 كلم بنسبة ربط تقدر بـ 92 % . بهذا بلغ حجم التوزيع اليومي للمياه للفرد الواحد 220 لتر/يوم، و هنا ينبغي التذكير بالمشكل الرئيسي للمياه المتمثل في الملوحة حيث تبلغ ملوحة المياه الموجهة للشرب إلى 2 غ/ل خاصة بالمناطق الجنوبية للولاية (بسكرة، الحوش، زريبة الوادي، عين الناقة).

فيما يخص شبكة التطهير فقد بلغ طول الشبكة 1329 كلم بنسبة ربط تقدر بـ 90 % . كما يجدر بالتذكير أن الولاية قد استقادت بمحطة لمعالجة المياه القذرة بأولاد جلال ، بعدما كانت سابقا لا تملك أية محطة لتصفية هذه المياه فجميع مياه الصرف تلقى في الأودية دون أية معالجة مما قد يسبب تلوثات كبيرة للبيئ.

جدول رقم (37)-يمثل المخزون المائي المتواجد سنة 2010

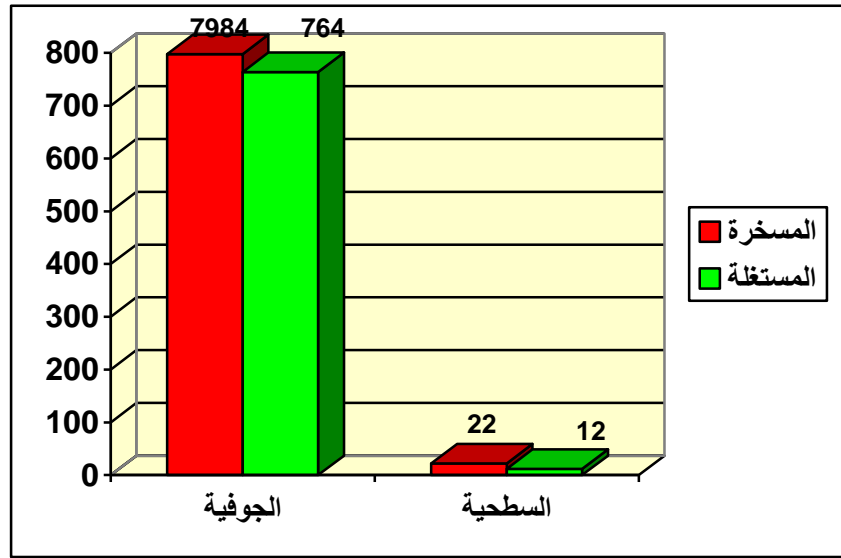
الوحدة: مليون م³

المصادر المائية	التحت أرضية (الجوفية)	الفوق أرضية (السطحية)	المجموع
المخزون	/	/	/
نسبة المخزون %	/	/	/
المسخرة	,00798	22,00	820,00
نسبة التسخير %	/	/	/
المستغلة	763,74	12,00	775,74
نسبة الاستغلال %	/	/	/

المصدر: مديرية الري

ملاحظة : المخزون المائي الجوفي والسطحي سيتم تحديدهما بعد دراسة النموذج الرياضي من طرف الوكالة الوطنية للموارد المائية بورقلة .

شكل رقم (11) المخزون المائي المتواجد



جدول رقم (38) - يمثل السدود بالولاية سنة 2010

الوحدة: مليون م³

السد	سنة الإنجاز	القدرة	الحجم المنتظم
فم الغرزة	1947	47	8
منبع الغزلان	استلام مؤقت سنة 2001	55,5	14

المصدر: مديرية الري

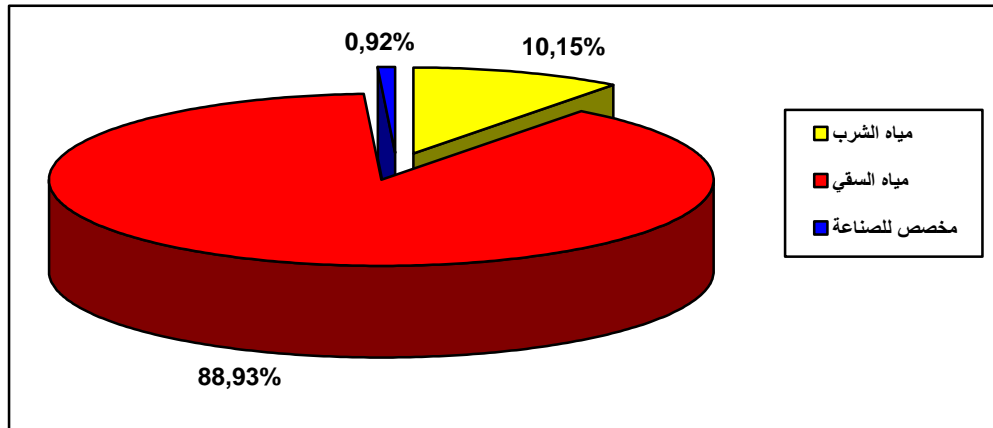
جدول رقم (39) - توزيع استعمال المياه سنة 2010

الوحدة: مليون م³

التوزيع	حجم المياه	النسبة (%)
مياه الشرب	77,54	10
مياه السقي	679,20	89
الصناعة	7,00	1
المجموع	763,74	100

المصدر: مديرية الري

شكل رقم (12) يمثل توزيع استعمال المياه



التعليق: من خلال الجداول 37-38-39 والشكل 11 المتعلقين بمصادر الثروة المائية المتواجدة على مستوى منطقة بسكرة، نجد ان اماكن تواجدها بين ما هو موجود تحت الارض (المياه الجوفية)، والتي تتوفر عليها الولاية بشكل كبير ،والمياه السطحية كذلك ،ويشكل سدي فم الغرزة والغزلان اهم منابع ومصادر الولاية، اما من حيث التوزيع ، فيشكل قطاع السقي اهم قطاع يتم فيه استعمال وتوزيع هذه المياه ،وهذا راجع طبعا الى الطابع الفلاحي الذي يهيمن على شريحة واسعة من السكان، يليه بعد ذلك قطاع الشرب ،خاصة وان منطقة بسكرة تشهد في كل فترة عملية نزوح وهجرة واسعة لدى مختلف المناطق ،سواء المجاورة او البعيدة . ومن هذا يظهر جليا في اهمية مصادر وتنوع الموارد المائية من جهة ، وخلق مكانزمات واليات للمحافظة عليها.

جدول رقم (40) - توزيع المساكن الموصولة بشبكتي المياه والتطهير سنة 2010

التوفير اليومي لمياه الشرب ل/يوم/ساكن	شبكة التطهير		شبكة مياه الشرب		البلدية
	نسبة الربط (%)	الطول (م ط)	نسبة الربط (%)	الطول (م ط)	
260	99	264 337	99	300 458	بسكرة
219	94	27 010	96	34 474	القنطرة
255	97	60 066	98	79 613	سيدي عقبة
262	86	57 909	95	55 149	زربية الوادي
160	83	86 357	97	120 208	اولاد جلال
150	98	67 685	90	90 664	سيدي خالد

المصدر: مديرية الري

التعليق:

من خلال الجدول المبين اعلاه يتضح ان نسبة المساكن الموصولة بشبكتي المياه و التطهير ، قد بلغت نسبا عالية حيث فاقت 90 في المئة في البلديات الكبرى للولاية، اضافة الى التوفير اليومي لمياه الشرب لكل ساكن، ما يؤكد حرص السلطات الوصية على تزويد السكان بهذه الحاجة الملحة لدى جميع السكان، وطبعاً نلاحظ ان منطقة بسكرة بلغت بها الانجاز نسبة 99 في المئة في كلا الشبكتين ، وهذا طبعاً لخصوصية المنطقة و البلدية ، باعتبارها مقر الولاية.

جدول رقم (41) - الآبار والمنابع عبر الولاية سنة 2010

عدد تراخيص حفر الآبار للقطاع الخاص	مصادر المياه					البلدية
	الآبار في القطاع العام			المنابع		
	التدفق (ل/ثا)	العمق الإجمالي (م ط)	العدد	التدفق (ل/ثا)	العدد	
172	2 378	13 790	90	15	1	بسكرة
80	120	2 803	7		1	القنطرة
602	950	11 587	47	0	0	سيدي عقبة
546	369	7 649	27	0	0	زريبة الوادي
244	1 016	9 614	53	0	0	طولقة
164	706	9 709	20	0	0	اولاد جلال
142	388	6 786	9	0	0	سيدي خالد

المصدر مديرية الري

التعليق: من خلال الجدولين المنينين اعلاه نلاحظ ان الولاية تتوفر على عدد هائل من الخزانات تجاوز 43 على مختلف مناطق الولاية، وكانت منطقتي اولاد جلال و بسكرة النصيب الاكبر في توفرها على هذه الخزانات ، اضافة الى الابار والمنابع.

كما تتوفر على قدرة استعاب هائلة من المياه، اضافة الى جهود الهيئات المسؤولة في انجازها من خلال منح التراخيص الخاصة في هذا المجال للقطاع الخاص بغية حفر ابار اخرى. وهذه العملية شملت مختلف مناطق الولاية ، وبنسب مختلفة و متفاوتة.

جدول رقم (42) - خزانات المياه عبر الولاية سنة 2010.

البلدية	الخزانات		خزانات في طريق الإنجاز	
	العدد	قدرة الإستيعاب (م ³)	العدد	قدرة الإستيعاب (م ³)
بسكرة	9	42 000	0	0
سيدي عقبة	5	4 600	0	0
زريبة الوادي	7	1 850	0	0
طولقة	4	10 150	1	150
اولاد جلال	11	24 800	0	0
سيدي خالد	7	6 270	0	0

المصدر: مديرية الري

البيانات الخاصة بالآليات المنتهجة في سياسة التهيئة العمرانية:

استناد على جملة المهام و الأدوار المخولة لمديرية البناء و التعمير وبالتنسيق مع مصالح الجماعات المحلية ، حسب القرار الوزاري المشترك و المؤرخ في 1998/04/22 و المحدد لعدد المديريات الولاية المهمة بالتعمير و البناء التابعة لوزارة السكن و يضبط التنظيم الداخلي للمصالح المكونة لها. فإن مديرية البناء والتعمير " duc " ، تنتهج مجموعة من الآليات و الإستراتيجيات في سياسة البناء والتعمير على المستوى المحلي لولاية بسكرة ، انطلاقا من تحديد و تشخيص المتطلبات الاجتماعية و المناخية و الطبوغرافية و التهيئة العقارية ، أي السهر و الحرص على تنفيذ تدابير نظام التعمير واحترام الجودة الهندسية للبناء.ومن هذا تتجلى مهمة هذه المديرية في :

*إعداد أدوات ومخططات التهيئة و التعمير المتمثلة في مخطط التهيئة و التعمير و مخطط شغل الأراضي. حيث إن هذه العقود تتكون من ثلاث رخص وهي رخصة البناء و رخصة التجزئة و رخصة الهدم. اما الشهادات فتتمثل في شهادة التعمير وشهادة المطابقة وشهادة القسمة. كما ان مكتب الدراسات المعماري للمؤسسة هو الذي يشرف على نمط الانجاز مع مكاتب الهندسة المدنية و المديريات الأخرى. *كما تقوم هذه المديرية بالإشراف على انجاز المشاريع ، إلا انه وفي السنوات الأخيرة تقلص دورها واقتصر على دور المراقبة للمشاريع فقط ، إضافة الى وجود مكاتب في المؤسسة تعمل مع مؤسسة Ctc لمراقبة الأعمال وهي مكتب الدراسات و المقاييس ومكتب أنماط البناء ،مكتب نوعية البناء،اما المكتب

الرابع يمكن اعتباره مكتبا متخصصا في الانجاز، لقيامه ببعض المشاريع، وهو مكتب التهيئة و التاطير

والانجازات التي يختص بها هي تحسين المجال الحضري للمدينة ، وتسوية الطرقات وتهيئتها ، تصليح قنوات صرف المياه وشبكات الإنارة و الأرصفة ، وقد قدرت قيمة الانجازات والمشاريع في الفترة الممتدة من (1999-2013) في مكتب واحد ب(15الى14 مليار دينار) . كما يعمل هذا المكتب على تهيئة الأراضي التي تباع بطريقة عشوائية ، وإعادة تنظيمها وتزويدها بكل الشبكات الحيوية مثل قنوات المياه وشبكات الصرف الصحي و الكهرباء.... الخ .

وقد امتدت هذه التهيئة من منطقة أولاد جلال إلى غاية مدينة بسكرة ، وشملت هذه التهيئة الأحياء و الأراضي. كما إن البرامج التي كانت المؤسسة تتكلف بها في الخماسي الماضي، ضم كل المرافق الخاصة و التابعة لمديرية الثقافة وأسواق الجملة ومحلات برنامج الحكومة الخاص بدعم الشباب (100 محل) ومديرية التشغيل .

كما يقوم مكتب الدراسات التقنية للتهيئة و التعمير بعدة مهام ،من بينها اشاء المخططات المتعلقة بالتهيئة العمرانية و المتمثلة في ادوات التعمير(مخطط شغل الاراضي "pos" و المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير "pdau")،وفي هذا المجال تم انجاز عدة مخططات تواكب سياسة التهيئة العمرانية في اطار التنمية المستدامة ، على مستوى المدينة على غرار "مخطط شغل الاراضي زعبوب" و المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير للبلدية. الال ان هذه البرامج تبقى غير كافية ،وهذا يعود الى عدة اسباب من بينها عدم تطبيقها في اجالها.

جدول رقم (43) يمثل برامج الاستثمارات التنموية العمومية

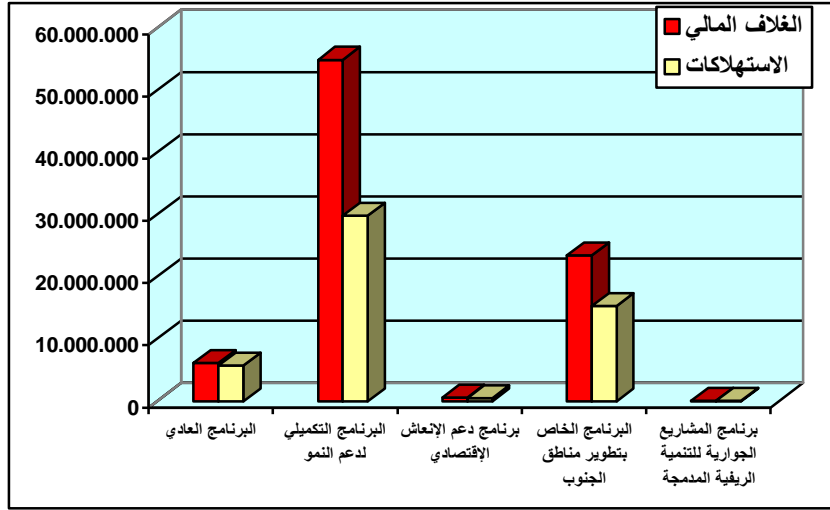
(برامج في طور الإنجاز إلى غاية 2010/12/31)

و: 1000 دج

البرامج	عدد العمليات	الغلاف المالي إلى 2010/12/31	مجموع الاستهلاكات إلى 2010/12/31	باقي الانجاز إلى 2010/12/31	نسبة الاستهلاك %
البرنامج العادي	41	6222952	5822939	4000013	93,57
برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي	11	668308	516603	151705	77,30
البرنامج التكميلي لدعم النمو	248	52283292	28748611	23534681	,9954
البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب	138	21639904	14042192	7597712	,8964
مجموع البرامج القطاعية	438	80814456	49130345	35284111	,6972
البرنامج التكميلي لدعم النمو	332	2689071	1192282	1496789	44, 34
برنامج تطوير مناطق الجنوب	143	1912099	1308379	603720	68,43
برنامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة	7	189230	121067	68163	63,98
مجموع برامج م.ب.ت	482	4790400	2621728	2168672	58,92
المجموع الكلي	920	85604856	51752073	37452783	65,81

المصدر: مديرية التهيئة و التعمير.

شكل رقم (13) برامج الاستثمارات التنموية العمومية



المصدر: مديرية التهيئة و التعمير.

التعليق:

من خلال الجدول والشكل المبين اعلاه الذي يوضح برامج الاستثمارات التنموية العمومية، يتضح ان هذه الاخيرة بمختلف انواعها و اسهاماتها ، سواء القطاعية او مخططات البلدية للتنمية بلغت نسبة متقدمة من عملية وقدرة الاستهلاك،حيث يمثل البرنامج التكميلي لدعم النمو ،و البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب اعلى نسب الاستهلاك.

وطبعا هذا يعود الى سعي الدولة على استكمال المشاريع المتاخرة و الناقصة في المخططات السابقة.وكذا الاهتمام بمناطق الجنوب ،باعتبار منطقة بسكرة، من اهم هذه المناطق الصحراوية.وبذلك حرص الدولة على اعادة الاعتبار لهذه المناطق ،بغية التخفيف على بقية المناطق الاخرى خاصة الشمالية منها، وفي اطار ما يعرف بسياسة التوازن الجهوي، من اجل توفير كل متطلبات الحياة الحضرية ، التي تحقق لهم كل شروط التمركز و الاستقرار.

جدول رقم (44) يمثل البرنامج العادي

نسبة الاستهلاك	باقي الانجاز إلى 2010/12/31	مجموع الاستهلاكات إلى 2010/12/31	الغلاف المالي إلى 2010/12/31	عدد العمليات	القطاعات الفرعية والقطاعات
31,94	86950	1441374	1528324	6	32.الرى الكبير
79,93	72620	1096080	1168700	2	33.الرى الصغير والمتوسط
94,08	159570	2537454	2697024	8	م قطاع الفلاحة والرى
99,99	2	41998	42000	1	54.المطارات
87,80	174352	7125439	1428749	9	57.المنشآت الادارية
88,15	17435	1296394	1470749	10	م قطاع المنشآت الادارية
96,09	37378	791839	955775	15	62.التربية
98,28	11829	677210	689039	2	64.التعليم العالى
97,01	49207	7159560	1644814	17	م قطاع التربية والتكوين
99,95	36	69334	69370	1	74.الشباب والرياضة
94,34	8671	144514	153185	2	75.الثقافة
97,83	1367	61633	63000	1	77.المجاهدين
96,47	10074	275481	285555	4	قطاع م ث والاجتماعية
94,55	6806	118004	124810	2	82.السكن
94,55	6806	118004	124810	2	مجموع قطاع السكن
93,57	2430092	11386893	6222952	41	المجموع العام

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية

جدول رقم (45) يمثل البرنامج دعم الانعاش الاقتصادي

- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (برنامج في طور الإنجاز الى غاية 2010/12/31)

نسبة الاستهلاك	باقي الانجاز إلى 2010/12/31	مجموع الاستهلاكات إلى 2010/12/31	الغلاف المالي إلى 2010/12/31	عدد العمليات	القطاعات الفرعية والقطاعات
57,56	144938	196576	341514	3	57. المنشآت الادارية
57,56	144938	196576	341514	3	م قطاع المنشآت القاعدية
99,78	369	169631	170000	2	61. البحث العلمي
93,51	6283	90511	96794	5	62. التربية
97,51	6652	260142	266794	7	م قطاع التربية والتكوين
99,81	115	59885	60000	1	72. الشؤون الدينية
99,81	115	59885	60000	1	م قطاع م ث والاجتماعية
77,30	151705	516603	668308	11	المجموع العام

التعليق:

من خلال الجدولين المبينين للبرنامج العادي و برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ، يتبين لنا ان جل القطاعات عرفت نسبة استهلاك واسعة وكبيرة فاقت 90 بالمئة ، باستثناء قطاع الري الصغير و الكبير ، وطبعا بنسب متفاوتة. هذا بالنسبة للبرنامج العادي. بينما نجد برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ، بلغت به هذه القطاعات ايضا نسب مرتفعة و عالية في عملية الاستهلاك ، على غرار قطاع البحث العلمي ، و قطاع التربية ، و قطاع التكوين ، و قطاع الشؤون الدينية و الشؤون الاجتماعية و الثقافية. هذه القطاعات التي اصبحت الدولة تولي لها الاهمية القصوى ، نظرا لدورها الفعال في تفعيل وتجسيد التنمية المستدامة ، التي يشكل فيها الانسان لاعبا اساسيا في هذه التنمية.

جدول رقم (46) يمثل البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب (غاية 2010/12/31)

نسبة الاستهلاك	باقي الانجاز إلى 2010/12/31	مجموع الاستهلاكات إلى 2010/12/31	الغلاف المالي إلى 2010/12/31	عدد العمليات	القطاعات الفرعية والقطاعات
,0569	64373	143627	208000	4	17. م الصغيرة والمتوسطة
69,05	64373	143627	208000	4	م الصناعات المعملية

81,55	568816	2514124	3082940	11	32. الري الكبير
74,93	254489	760511	1015000	4	33. الري المتوسط والصغير
76,95	41724	139306	181030	3	34. الغابات
44,32	590219	469781	1060000	7	36. البيئة
72,74	1455248	3883722	5338970	25	م قطاع الفلاحة والري
7,97	127003	10997	138000	5	42. السياحة
21,57	282363	77637	36000	3	43. النقل
17,80	409367	88633	498000	8	م قطاع دعم الخدمات م
79,58	603965	2353887	2957852	9	52. الطرقات
59,25	30560	44440	75000	2	54. المطارات
87,90	5445	39555	45000	1	56. الرصد الجوي
1,96	1026413	20557	1047000	4	57. المنشآت الإدارية
59,60	1666413	2458439	4124582	16	م قطاع م الادارية و ق
88,97	26140	2105896	2367036	27	62. التربية
82,86	76327	502673	579000	6	63. التكوين
55,77	224057	774085	998142	3	64. التعليم العالي
85,76	561524	3382654	3944178	36	م قطاع التربية والتكوين
50,29	196370	198630	395000	2	72. الشؤون الدينية
86,51	1015679	1094080	2109759	7	73. الصحة
58,30	638703	281297	920000	6	74. الشباب والرياضة
34,26	804400	419245	1223645	12	75. الثقافة
88,42	2655152	1993252	4648404	27	م قطاع م الثقافية و ج
75,09	617160	1860340	2477500	20	81. التعمير
88,57	168476	231524	400000	2	82. السكن
70,72	785636	2091864	2877500	22	مجموع قطاع السكن
89,64	7597712	14042192	21639634	138	المجموع العام

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمران

جدول رقم (47) يمثل البرنامج التكميلي لدعم النمو (2010/12/31)

نسبة الاستهلاك	باقي الانجاز إلى 2010/12/31	مجموع الاستهلاكات إلى 2010/12/31	الغلاف المالي إلى 2010/12/31	عدد العمليات	القطاعات الفرعية والقطاعات
40,3	9660	340	10000	2	17.م الصغيرة والمتوسطة
3,40	9660	340	10000	2	م الصناعات المعملية
56,70	2464514	3227590	5692105	16	32.الري الكبير
3,36	676501	23499	700000	1	33.الري المتوسط والصغير
42,39	136534	100466	237000	8	34.الغابات
32,48	155961	75039	231000	3	36.البيئة
49,95	3433511	3426594	6860105	28	م قطاع الفلاحة والري
000	673977	0	673977	1	43.النقل
3,74	214670	8330	223000	2	46.التخزين والتوزيع
0,93	888647	83230	896977	3	م دعم الاخدمات المنتجة
72,23	1532831	3987551	5520382	17	52.الطرق
49,48	754288	738712	1493000	3	54.المطارات
45,33	2472250	2050003	4522253	47	57.المنشآت الادارية
58,74	4759370	6776265	11535635	67	م قطاع المنشآت الادارية
69,51	2170620	4947942	7118562	62	62.التربية
48,73	199597	189745	389342	7	63.التكوين
78,62	1146103	4214197	5360300	9	64.التعليم العالي
72,67	3516320	9351884	12868204	78	م قطاع التربية والتكوين
79,91	55342	220158	275500	2	72.الشؤون الدينية
42,29	2367151	986912	3354063	16	73.الصحة
99,44	1130868	924796	2055664	20	74.الشباب والرياضة
14,35	1335569	223794	1559364	9	75.الثقافة
10,53	128981	146019	275000	2	76.الحماية الاجتماعية
97,08	1022	33978	35000	2	77.المجاهدين
33,56	5018934	2535657	7554591	51	م قطاع المنشآت الثقافية

49,62	5231178	5151402	10382580	13	81.التعمير
68,87	677061	1498139	2175200	6	82.السكن
95,92	5908239	6649541	12557780	19	مجموع قطاع السكن
99,54,	23534681	28748611	52283292	248	المجموع العام

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية

جدول رقم (48)-يوضح البرنامج التكميلي لدعم النمو.

نسبة الإستهلاك	باقي الانجاز إلى /12/31 2010	مجموع الاستهلاكات إلى /12/31 2010	البرنامج الجاري إلى /12/31 2010	عدد العمليات	- القطاعات الفرعية والقطاعات
31,95	222364	104404	326768	61	391- مياه الشرب
46,08	473548	404771	878319	103	392- التطهير
73,34	53905	148293	202198	20	591- الطرق
75,70	2681	8371	11052	1	593-بريد ومواصلات
83,56	25303	128651	153954	19	691- تربية وتكوين
36,96	223708	131155	354863	59	793التهيئات الحضرية
3,82	70304	2789	73093	9	794- الصحة
2,74	19618	552	20170	1	795- ثقافة وتسلية
45,27	18624	15407	34031	4	796- الشباب
33,02	136938	67516	204454	27	797- الرياضة
41,93	249796	180373	430169	28	891- مباني تابعة للبلديات
44,34	1496789	1192282	2689071	332	المجموع العام

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية

التعليق :

من خلال الجدولين المبينين للبرنامج التكميلي لدعم النمو، نجد ان اغلب قطاعات هذا البرنامج بلغت نسب الاستهلاك بها نسب عالية ومتفاوتة من قطاع الى اخر ،حيث نلاحظ ان قطاعات مثل الطرق والبريد و المواصلات ،التربية و التكوين ،بلغت بها نسب الاستهلاك درجة متقدمة،بينما في الاجهة الاخرى ان بعض القطاعات لم تتجاوز الاحد الادنى ،ومعدل الاستهلاك بها تراوح بين المتدني و الضعيف ،على غرار الصحة ،الثقافة و التسلية...الخ.

جدول رقم (49) يمثل البرنامج تطوير مناطق الجنوب.

القطاعات الفرعية والقطاعات	عدد العمليات	الغلاف المالي إلى 2010/12/31	مجموع الاستهلاكات إلى 2010/12/31	باقي الانجاز إلى 2010/12/31	نسبة الاستهلاك
391- مياه الشرب	14	154788	81892	72896	52,91
392- التطهير	14	167054	122347	44707	73,24
591- الطرق	7	86876	65947	20929	75,91
691- تربية وتكوين	5	41579	31852	9727	76,61
793- التهيئات الحضرية	81	1181537	833894	347643	70,58
794- الصحة	8	67201	47527	19674	70,72
795- ثقافة وتسلية	2	16818	9835	6983	58,48
796- الشباب	2	19670	6821	12849	34,68
797- الرياضة	4	143868	82535	61333	57,37
891- مباني تابعة للبلديات	6	32708	25729	6979	78,66
المجموع العام	143	1912099	1308379	603720	68,43

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية

التعليق:

من خلال الجدول المبين لبرنامج تطوير مناطق الجنوب ،نجد ان معظم القطاعات التي شملها هذا البرنامج ،قد تجاوزت المعدل المطلوب ، وتجاوزت في نسب استهلاكها المستوى او نسبة 50 في المئة.حيث نجد قطاعات مثل التطهير والتربية و التكوين و التهيئات الحضرية و الصحية،الطرق ،المباني التابعة للبلديات فاقت 70 في المئة.

بينما قطاعات مياه الشرب،الثقافة و التسلية،الرياضة، تجاوزت 50 في المئة.لتبقى قطاع الرياضة الوحيد يتدنى دون 50 في المئة.وطبعا يبقى هذا التفاوت يخضع لعوامل الطلبات الاجتماعية المستعجلة من طرف السكان،وخصوصية المنطقة من جهة،و الامكانيات التي تتوفر عليها الدولة من جهة اخرى.

جدول رقم (50) يمثل البرنامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة .

القطاعات الفرعية والقطاعات	عدد العمليات	الغلاف المالي إلى 2010/12/31	مجموع الاستهلاكات إلى 2010/12/31	باقي الانجاز إلى 2010/12/31	نسبة الاستهلاك
391- مياه الشرب	2	39980	18988	20992	47,49
392- التطهير	3	107000	102079	4921	95,40
591- الطرق	1	40000	0	40000	00,00
793- تهيئة عمرانية	1	2250	0	2250	00,00
المجموع العام	7	189230	121067	68163	63,98

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية

نشاطاتها:

- تنفيذ سياسة التعمير و البناء على المستوى المحلي.
- السهر بالتعاون مع مصالح الجماعات المحلية على تطبيق اليات التعمير .
- الحرص في اطار القوانين و التنظيمات المعمول بها على تنفيذ تدابير نظام التعمير .
- احترام الجودة الهندسية بالبناء ، مع المحافظة على المعالم التاريخية و الثقافية و الطبيعية المتميزة.
- اتخاذ كل الاجراءات قصد تحسين الاطار المبني و تطوير السكن ، طبقا للمتطلبات الاجتماعية و المناخية و التهيئة العقارية.
- متابعة تطوير محل المعطيات المتعلقة بالدراسات و الانجاز وكذا عقلنة البناء .
- السهر على التحكم في التكنولوجيات وفي تكلفة البناء التي لها علاقة مع الظرف الحالي .
- السهر و التكفل على اعداد برامج خاصة و تكميلية في اطار دعم البرامج القطاعية كما هو مبين في الجداول (54 الى 50).

- اعداد و الاشراف على وضعيات تطبيق مختلف مخططات التهيئة و التعمير لاسيما المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، و مخطط شغل الارض ، و مخطط التجزئة ... الخ. كما هو مبين في الجدول (51-52-53).

* أما عن عملية التنسيق بين مديرية البناء و التعمير مع الهيئات الرسمية الاخرى لتطبيق القوانين و السهر على تطبيق اليات التعمير و متابعة المخالفين وهي: - مصالح الجماعات المحلية- مؤسسة CtC- مكتب التهيئة و التاطير- مديرية الري - شرطة حماية البيئة و العمران - مديرية السكن - مؤسسة الصحة و الموارد المائية و الطاقة و المناجم- مديرية السياحة- مديرية البيئة.

* و تتجلى أهم مجالات هذا التنسيق في:

- التبادل المعلوماتي حول الوضع البيئي و المعماري.
- تجسيد مشروع عمل يهدف إلى وضع آليات سياسة تهيئة عمرانية تضمن مشاركة ومساهمة كل هذه الهيئات بغية الخروج بإطار معيشي مستدام يوفر ويبي جميع متطلبات الحياة الكريمة لأفراد المجتمع ويحقق لهم تهيئة عمرانية مستدامة.
- اعتماد إستراتيجية عمل متبادلة ومتكاملة من أجل المساهمة في حماية البيئة من جهة ، وتفعيل أدوات ومخططات التهيئة العمرانية من جهة أخرى. وبهذا ضمان سيرورة المجال الحضري وتجسيد بما يعرف " مشروع التنمية المستدامة"
- نقل التجارب والخبرات في مجال إعداد و انجاز المشاريع الخاصة بسياسة البناء و التعمير بشكل خاص، وعملية التهيئة العمرانية بشكل عام التي تراعي وتحترم معايير التنمية المستدامة.
- * إلا أن مجال هذا التنسيق يبقى منحصرا في عمليات الاستشارة في الملفات ذات البعد التقني، ومن ناحية تطبيق أدوات وعقود التعمير، هذا على مستوى الهيئات الرسمية . اما على مستوى الهيئات الغير رسمية أي المجتمع المدني فهناك تنسيق منقطع وغير دائم يفتقد إلى الفاعلية و الاستمرارية ، وينحصر فقط في إبداء الرأي، بعيدا عن التدخل المباشر في عملية التهيئة وكيفية إعداد وتطبيق أدوات التعمير. اي التأثير بشكل مباشر مؤثر في قرارات السياسة العمرانية . (3)

جدول رقم (51)- وضعية المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير (PDAU) إلى غاية

2010/12/31

البلدية	الدراسات			
	المسجلة	المنتهية	في طور الانجاز	غير منطلقة
بسكرة	1	1	0	0
القنطرة	1	1	0	0
سيدي عقبة	1	1	0	0
زربية الوادي	1	1	0	0
طولقة	*1	1	0	0
اولاد جلال	1	1	0	0
سيدي خالد	1	1	0	0

المصدر : مديرية التعمير والبناء

التعليق:

من خلال الجدول الذي يوضح وضعية المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير بمنطقة بسكرة، نلاحظ ان الدولة من هيئاتها و المتمثلة في الجماعات المحلية و المخولة بتطبيق و انجاز هذه المخططات، قد استكملت جميع الدراسات المتعلقة بوضعية هذه المخططات في الاجال المحددة ،وبذلك فهي مستوفية كامل الشروط بغية تنفيذها و تفعيلها على ارض الواقع.

وهذا طبعا بعد مراجعتها من طرف اللجان المختصة.وهذا ما يعكس الحرص الشديد من طرف هذه الهيئات الى التقيد و الالتزام المحدد في انجاز هذه المخططات ،ومسايرة الحركية و الدينامكية التي يعرفها قطاع التهيئة العمرانية بشكل خاص. هذا وقد استكملت وضعية هذه المخططات في كل مناطق بلديات الولاية. ليملا الفجوات التي كانت تفصل التجمع الحضري عن أوساطه المجاورة، بحيث لا يترك مجالاً للتوسع العمراني غير المنظم. و يراعي في إعداد التوجهات الوطنية الإقليمية و المحلية لتخطيط المجال و التسيير الحضري ويحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو لعدة بلديات متجاورة تجمعها عوامل مشتركة، كما يأخذ بعين الاعتبار جميع تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويحافظ على توجهات مخطط شغل الأراضي و يحترمها، و يضبط صيغة المرجعية في استخدام الأرض و المجال حاضرا و مستقبلا.

جدول رقم (52) - وضعية مخططات شغل الأراضي (POS) إلى غاية 2010/12/31

البلدية	الدراسات			
	المسجلة	المنتهية	في طور الانجاز	غير منطلقة
بسكرة	25	25	0	0
القنطرة	5	5	0	0
سيدي عقبة	3	3	0	0
زربية الوادي	4	4	0	0
طولقة	5	5	0	0
بوشقرون	3	3	0	0
برج بن عزوز	3	3	0	0
ليشانة	3	3	0	0
فوغالة	2	2	0	0
الغروس	3	3	0	0
اولاد جلال	4	3	0	0
سيدي خالد	3	3	0	0

المصدر: مديرية التعمير والبناء

التعليق: من خلال الجدول الذي يوضح وضعية مخططات شغل الاراضي، نلاحظ ان الدولة من هيئاتها و المتمثلة في الجماعات المحلية و المخولة بتطبيق و انجاز هذه المخططات، قد استكملت جميع الدراسات المتعلقة بوضعية هذه المخططات في الاجال المحددة، وبذلك فهي مستوفية كامل الشروط بغية تنفيذها و تفعيلها على ارض الواقع.

وهذا طبعا بعد مراجعتها من طرف اللجان المختصة. وهذا ما يعكس الحرص الشديد من طرف هذه الهيئات الى التقيد و الالتزام المحدد في انجاز هذه المخططات، ومسايرة الحركية و الدينامكية التي يعرفها قطاع التهيئة العمرانية بشكل خاص. هذا وقد استكملت وضعية هذه المخططات في كل مناطق بلديات الولاية. حيث ينظم مخطط شغل الأراضي استخدام الأرض أو المجال على ضوء توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير. وهو بالتالي إلزامي لكل بلدية عبر التراب الوطني.

جدول رقم (53) - وضعية الأراضي المجزأة (Lotissements)

إلى غاية 2010/12/31

المساحة بالهكتار	عدد القطع		عدد الأراضي المجزأة		البلدية
	اجتماعية	ترقوية	اجتماعية	ترقوية	
216,049361	5618	0	29	0	بسكرة
85,476762	1530	0	8	0	القنطرة
54,2766	418	0	4	0	سيدي عقبة
91,4261	1523	0	7	0	زريبة الوادي
48,3095	771	0	7	0	طولقة
288,07	5724	0	50	0	اولاد جلال
71,296	1337	0	11	0	سيدي خالد

المصدر: مديرية التعمير والبناء

التعليق:

من خلال هذا الجدول الذي يبين وضعية الاراضي المجزأة، نرى ان عدد هذه الاراضي المجزأة و عدد القطع قد اقتصرت مشاريع مساكنها على نماذج السكن الاجتماعي، دون السكن الترقوي والذي طبع مناطق الولاية، بخاصة منطقتي اولاد جلال و بسكرة (29-50)، وبدرجة اقل بقية المناطق الاخرى .

وهذا نظرا لكثافة السكانية التي تشهدها مثل هذه المناطق. وهي بذلك تعد مركز استقطاب لهذه التجمعات السكانية، ما يجعل هذا النوع من السكن يتلاءم مع خصوصية البيئة الصحراوية، والوضعيات الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء السكان.

اما من حيث استغلال المساحات، فتعتبر بلدية بسكرة، البلدية الأكثر مساحة (216,049361) في عملية تجزئة الاراضي، ومن هنا فقد حظيت بالحصة الأكبر من هذه المساكن وانجازها. وتهدف هذه مخططات إلى توفير السكن الحضري الفردي المنظم والمنسجم مع النسيج العمراني، والمدمج ضمن مخططات توجيه التهيئة العمرانية تعرف بالتجزئة، والتي تقوم البلديات ووكالاتها العقارية بتهيئتها والإشراف على انجازها من اجل توفير السكن الفردي في إطار البناء الأفقي المعروف بالبناء الفردي أو الذاتي.

جدول رقم (54) - المناطق الصناعية والنشاطات سنة 2010.

البلدية	المنطقة	المساحة الإجمالية (هكتار)	عدد القطع		نسبة أشغال التهيئة %
			الموزعة	غير موزعة	
بسكرة	46,22	80	125	0	124
	115	41	147	83	230
	163,77	100	28	29	57
الغنطرة	16	75	12	31	43
	24,61	11	21	7	28
سيدي عقبة	25,03	87	22	33	47
زريبة الوادي	16,65	71	15	82	97
	32,46	0	-	-	-
طولقة	24,80	44	51	1	86
اولاد جلال	19,41	22	57	21	61
سيدي خالد	14,78	26	28	27	55

المصدر: مديرية التعمير والبناء

التعليق: الملاحظ لهذا الجدول الخاص بالمناطق الصناعية والنشاطات، يلحظ ان اماكن تتركزها وتواجدها وتوزيعها بشكل كبير على اراضي واسعة في منطقة بسكرة، اضافة الى ان نسبة اشغال التهيئة بها بلغت نسب متقدمة. وطبعاً تعتبر المنطقة قطبا صناعيا وتحتل مكانة اقتصادية وصناعية وهمة على مستوى الوطن، وتتركز اغلب الصناعات في بلدية بسكرة في المنطقة الغربية. وبذلك فهي تشهد تطورا

ملحوظا على مستوى القطاع الصناعيو النشاطات وغيرها، خاصة في ظل الانفتاح على الاستثمارات الصناعية سواء الوطنية او الاجنبية.

جدول رقم (55)- نشاطات مصالح العمران خلال سنة 2010

العدد	التعيين
5	رخصة التجزئة permis de lotir
24	رخصة الهدم permis de démolir
1558	رخصة البناء permis de construire
12	شهادة التقسيم certificat de morcellement
14	شهادة المطابقة certificat de conformité
26	شهادة العمران certificat de l'urbanisme

المصدر: مديرية التعمير والبناء

- البيانات الخاصة بالمعوقات والصعوبات التي تواجهها في تحقيق مهامها:

- تتعدد الصعوبات و المعوقات التي تواجه مديرية البناء و التعمير في أداء دورها وتحقيق سياسة التهيئة العمرانية ، ومن ذلك يتضح وجود بعض التقصير الجزئي في تحقيق الهدف من إنشاء الدولة لهذه الهيئات الرسمية المعنية بعملية البناء و التعمير من ونذكر أهمها:
- 1- صعوبة معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية...الخ الناجمة من سياسات التعمير العشوائي ، أو ما يعرف بالإحياء العشوائية ، وكذا إمدادها بكافة شروط عملية التهيئة العمرانية كقنوات الصرف الصحي و الإنارة وشبكات المياه وتعبد الطرقات...الخ.
 - 2- تكاسل بعض الجهات الرسمية عن تطبيق فحوى القوانين لاعتبارات اقتصادية أو فردية.
 - 3- صعوبة معالجة الملفات المتعلقة بالعقارات واستحالة تسويتها .
 - 4- السلطات الإستثنائية الممنوحة للإدارة فيما تخص تعطيل القواعد البيئية. أي للإدارة الحق في إصدار تراخيص مخالفة الأحكام العامة لحماية البيئة حسب الضرورة.
 - 5- ضعف اليات التنسيق و التواصل بين الجهات الرسمية الأخرى التي لها دور في عملية التهيئة العمرانية ، وكذا منظمات المجتمع المدني(الجمعيات البيئية وجمعيات الإحياء) العاملة في مجال التهيئة العمرانية.

6- ضعف الآليات القانونية الراجعة إلى سوء عملية التنسيق بين الهياكل المؤسساتية منذ الاستقلال، مما أدى إلى تداخل في المهام بالنسبة للإدارات في المؤسسة الجزائرية ، والذي كان من الممكن أن يوافق مبدأ تعدد السبل لتحقيق الهدف الواحد ، وهو تحقيق تهيئة عمرانية تستجيب إلى متطلبات وطموحات المجتمع.

7- سوء التخطيط في مجال التعمير ، مما جعل بعض القنوات تتعرض لتلف بسبب الصيانة، وبذلك تهدد الصحة العمومية للمواطن من خلال الاختلاط بين قنوات الصرف الصحي والمياه الشروب والتوسع العمراني السريع الذي طال المناطق الصناعية، والخطر الكبير لبعض المنشآت خوفا من حدوث أخطار .

8- غياب الثقافة الحضرية في كثيرا من الايان بين اوساط المجتمع البيئية في ظل غياب سلطة التشريع والقانون هذا من جهة، ومجموعة السلوكات المضرة بالبيئة السكنية من الأفراد من جهة اخرى ، كعدم المحافظة على المساحات الخضراء وإتلافها بتربية الحيوانات داخل المنازل ، والرعي الجائر لهاته الفضاءات البيئية ، نظرا لسوء تقدير الأخطار ونقص الوعي البيئي الكافي.

9- التشوه العمراني الناتج من جراء رمي النفايات في الأماكن الغير مخصصة لها كالحدائق والعمارات والوديان، وما ينجر عنها من أخطار على الصحة العمومية و جمال المحيط البيئي.

10- عدم مراعات خصوصية المنطقة المتميزة بالطابع الصحراوي في عملية البناء و التعمير مثل اختيار المواد المحلية و اللون..الخ. و الجانب البيئي مثل توسيع عمليات التشجير في اطار سياسة التنمية المستدامة.

11- صعوبة اختيار الارضية والموقع الجيولوجي في عملية البناء والتعمير .

12- بروز ظاهرة التعمير العشوائي المتمثلة في الاحياء العشوائية على اطراف المدينة ، وصعوبة التحكم في انعكاساتها الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية و المعمارية...الخ.(4)

جدول رقم (56) - وضعية السكنات الهشة عبر الولاية سنة 2010

البلدية	السكنات الهشة				عدد العائلات التي تم أخذها بعين الاعتبار في البرامج المختلفة
	قصدير ي	بدون هيكل	طوب ترابي	مجموع المساكن	
بسكرة	76	479	2	557	640
القطرة	0	0	267	267	265
سيدي عقبة	0	0	332	332	278
زريبة الوادي	1	339	237	577	278
طولقة	3	53	139	195	260

482	1694	1540	1155	277	108	اولاد جلال
255	687	571	316	255	0	سيدي خالد

المصدر: مديرية التعمير والبناء

ثالثا : مديرية البيئة:

3-1- البيانات الخاصة بالأليات المنتهجة لمواجهة المشكلات البيئية:

إستناد على جملة المهام و الأدوار المخولة لمديرية البيئة حسب المرسوم التنفيذي رقم 60/96 و المحدد لإنشاء مديريات البيئة بالولايات الجزائرية ، فإن مديرية البيئة تنتهج مجموعة من الأليات و الإستراتيجيات لحماية البيئة لولاية بسكرة إنطلاقا من تحديد و تشخيص المشكلات البيئية التي تعاني منها الولاية ، حيث وأنه في البداية وحسب تقرير الحالة البيئة لولاية بسكرة ، فإن أهم المشكلات البيئية التي تواجه مدينة بسكرة هي :

أ- مشاكل البيئة الطبيعية :

* مشكلة التصحر:

الذي يظهر نتيجة توسع الرقعة الصفراء على حساب الرقعة الخضراء، كما انه يشكل ظاهرة زحف الصحراء على الأراضي الزراعية . وحسب تقرير المركز الوطني للمراقبة (CNTS) الذي يشير إلى الوضعية الخطيرة التي آلت إليها الولاية ، نتيجة توسع رقعة هذه الظاهرة. ويعتبر مشكل زحف الرمال مشكل جهوي ليس فقط محلي يخص مدينة بسكرة ، وهذا راجع لعدة أسباب منها:

- زحف الرمال من الجنوب وفي أغلب الأحيان تعتبر ولاية بسكرة منطقة عبور لهذه الرمال عن طريق الرياح والعواصف الرملية.
- بعض عمليات استصلاح الأراضي الغير ناجحة وتحولها الى أراضي جرداء عارية بدون أي حماية طبيعية ،مما يجعلها عرضة للتصحر. أي القضاء على أهم وسائل الدفاع الطبيعية للتربة.
- تقلص عمليات التشجير وبرامج مكافحة التصحر .

* مشكلة انجراف التربة:

وأهم المناطق المتضررة من هذه الظاهرة الطبيعية ، نجد الأودية التي تشق مختلف البلديات والتجمعات السكانية والتي تهدد بدورها السكان المتمركزين على حافتها، كما تشكل خطرا على السدود المتواجدة بالمنطقة وأهمها سد فم الغرزة الذي تتعدى نسبة الانجراف به % 75 والتي تسببت في خفض منسوب المياه من 43 مليون م³ إلى 21 مليون م³ والأودية الأخرى كواد العرب وواد جدي ، واد الحي بسكرة...إلخ.

* مشكلة صعود أو احتباس المياه وترسب الأملاح :

ونخص بالذكر منطقة الزيبان (أورال - طولقة- فوغالة) أين يتواجد عدد كبير من النخيل المعروفة بجودة تمورها، مهددة بالإختناق والإتلاف خاصة منها دقلة نور ، وتأثيرها على الاقتصاد الوطني . حيث ترجع الأسباب لهذه الظاهرة حسب التقارير الميدانية إلى:

- تجمع المياه القذرة المستعملة المتدفقة والمصرفة من دائرتي طولقة وفوغالة نحو بحيرة تتوسط بلدية مخادمة وليوة تكونت جراء فيضانات 1969 ، مما يزيد تقادم الوضع وخطورته على البيئة وصحة السكان .

- كذلك التتقيب العشوائي للآبار السقي الفلاحي بالمنطقة بدون مراقبة ، والتي فاق عددها الحد الأقصى ، مما تسبب في تلفها . ونظرا لخصوصية المنطقة لكونها مسطحة ولا تتوفر على مسلك أو منحدر كمصرف طبيعي، مما يجعل المياه المستعملة تطفوا على السطح مشكلة بذلك تهديدا حقيقيا للمنطقة ككل .

* الكوارث الطبيعية:

تجتاح مدينة بسكرة كوارث طبيعية عديدة والتي تقدر بمعدل مرة واحدة كل عشر سنوات ومن بين الكوارث التي لدينا معلومات عنها:

- فيضانات سبتمبر 1969 :

هذه الفيضانات أثرت على المحاصيل الزراعية وكذلك العمران ، فشردت العديد من العائلات وأتلفت محاصيل التمور ذات الجودة العالية والتي تشتهر بها المنطقة . إذ اقتلعت الآلاف من النخيل خاصة القريبة من واد الحي كما حدث في غابة بوخالفة - فلياش . فوصل العدد الإجمالي إلى 7000 نخلة وهدمت العديد من السواقي المخصصة لغرض السقي الزراعي .

- البرد (الحجر) سبتمبر 1979:

أتلف البرد المحاصيل الزراعية بكل أنواعها خاصة التمور التي أصابها العفن قبل نضجها . كما أثر على المباني التي انهارت منها العديد من المنازل خاصة المبنية بالطوب الطين .

- العواصف الهوجاء سبتمبر 1989 :

اقتلعت هذه العواصف النخيل فوصل العدد إلى 1000 نخلة متلفة ، كما حطمت العديد من المنازل وقد وصلت أضرارها المادية إلى قرابة 5 مليار سنتيم آنذاك .

-الحرارة العالية جويلية 1999:

إجتاحت المدينة ولمدة زمنية طويلة موجة من الحرارة العالية التي فاقت 50م° خاصة شهر جويلية ولمدة 3 ايام . زيادة على ذلك بقيت درجة الحرارة عالية في شهر أوت من نفس السنة ، ولكن أقل نسبيا من حرارة شهر جويلية فكان مردود المحاصيل الزراعية أسوأ محصول تعرفه المنطقة منذ زمن بعيد، كما قتلت الحرارة العديد من السكان خاصة الرضع الصبيان .

2- مشاكل البيئة الحضرية: تتخلل هذه البيئة مجموعة من المشاكل التي تتمثل في ملفات بيئية

كمايلي:

أ- النفايات السائلة :

- مشكلة شبكات الصرف الصحي للمياه القذرة :

هذه المشكلة ساعدت على انتقال التلوث من الوسط الحضري والريفي إلى الوسط الطبيعي (أودية ، سبخة ... إلخ) و إلى المياه الجوفية ، مما شجع انتشار الأمراض المتنقلة عن طريق المياه ، نظرا لأعمال بعض المواطنين عند الربط الغير قانوني والغير سليم دون أدنى خبرة لقنوات الصرف الصحي في شبكة المياه ، و إصابة معظم سكان منطقة حوزة الباي بالتقوييد سنة 2003 .

- كذلك قدم شبكة الصرف الصحي، مما يعرض حياة وصحة السكان للخطر وتأثير شبكات الصرف الصحي على الأقبية الصحية بالعمارات نظرا لتهديدها بالسقوط ، جراء تلف الأساسات وانتشار البعوض والحشرات الضارة والروائح الكريهة وكذلك صرف المياه القذرة في الطبيعة .

ب- النفايات الصلبة :

إن ظاهرة رمي القمامات تعتبر هي الأخرى أحد أخطر أنواع التلوث بحيث نجد أن كل مواقع رمي القمامات العمومية غير مراقبة ولم يتم اختيارها على أساس دراسة تقنية مسبقة مما يشكل عبئا كبيرا على نظافة المحيط الذي يتضح أنه في تدهور مستمر بالشوارع الرئيسية وأحياء المدن ، حيث يرجع هذا التدني إلى الأسباب التالية :

- تسيير فوضوي لحركة جمع النفايات المنزلية .
- نقص وسائل النظافة في بعض الأحياء خاصة بالأسواق الأسبوعية .
- كثرة الحفر والتقيب لإصلاح قنوات صرف المياه دون إتمام الأشغال مما ينتج عنه كثرة الغبار والأوساخ حتى في أهم الشوارع الرئيسية للمدينة..
- عدم التطهير الدوري للبلاعات وشبكات صرف المياه.
- ظاهرة رمي الفضلات عبر الطرقات من طرف المطاعم والمتاجر الخاصة بالحلويات مما ينتج عنه تخمر هذه الأخيرة والروائح الكريهة المنبعثة منها.
- تتبع بعض البلديات طريقة الحرق كوسيلة للتخلص من النفايات ، مما يشجع على تلوث الجو جراء انبعاث الغازات السامة و الملوثة منها.
- خطورة تلويث هذه القمامات للمياه الجوفية عند تسرب مياه الأمطار إلى جوف الأرض.
- عدم نظافة المحيط جراء النفايات وتدهور المساحات الخضراء وأماكن الإستجمام والإستراخاء . أي تدهور النظافة العمومية التي يرجع لسوء تسيير التقني للنفايات توزيعا ورميا.

3- البيئة الصناعية : نظرا لتواجد بعض المنشأة الصناعية بالولاية فإنه توجد عدة مشاكل بالبيئة

الصناعية نورد بعضها كمايلي:

*مشكلة النفايات الصناعية:

التي تبرز فيها كأهم مشكلة ببعض المركبات الصناعية مثل: ENICAB, ELATEX ENASEL ، مع وجود بعض الوحدات الصناعية التي تعرف تطورا ، حيث لا تحتوي الولاية على نشاط صناعي **جدول رقم (57):** يبين بنك المعلومات البيئية للمؤسسات المصنفة لولاية بسكرة.

01	وحدة نفضال بسكرة	تتوفر على نفايات سائلة متمثلة في زيوت التفرغ	توجه مباشرة إلى شركة سوناتراك لإعادة استعمالها
02	مؤسسة سوناتراك	<u>نفايات صلب</u> : النحاس (Cu) الحديد (Fe) - الألمنيوم (Al) <u>نفايات سائلة</u> : - زيوت التفرغ	تخزن داخل حاويات تخزن داخل حاويات - تخزن داخل حاويات - تخزن داخل براميل وتسترجع من طرف شركة نفضال
03	مؤسسة صناعة النسيج والتجهيز (- TIFIBEX ELTEX)	<u>نفايات صلبة</u> : - نفايات الورق الألياف - قطع معدنية - قطع خشبية <u>نفايات سائلة</u> : - مياه صناعية قذرة	الرمي في القمامة العمومية الرمي في القمامة العمومية الرمي في القمامة العمومية الرمي في القمامة العمومية معالجة عن طريق محطة التصفية
04	مؤسسة معالجة الأملاح ENASEL	<u>نفايات صلبة</u> : - مواد كيميائية مختلطة - الأوحال - مواد بلاستيكية (PVC) <u>نفايات سائلة</u> - مياه المخابرة ملوثة بمواد كيميائية	- ترمى في أحواض في حجر جبل الملح. - ترمى في أحواض في حجر جبل الملح 1 - إعادة إستعماله من طرف شركات الرسكلة - ترمى داخل خندق مستعمل لهذا الغرض
05	مؤسسة توزيع المواد الصيدلانية	مواد صيدلانية فاسدة	- معالجة بطريقة الحرق
06	محطة الضخ (ب) رأس الميعاد SONATRACH	- نفايات غازية - نفايات سائلة	- ترمى في الجو - تحرق داخل خندق
07	مؤسسة معالجة التمور بسكرة OND	<u>نفايات صلبة</u> : - فضلات ناتجة عن معالجة التمور - خشبية - حديدية - قرورات الغاز غير مستعملة - 251 - <u>نفايات سائلة</u> : مياه قذرة - مياه المخابرة	- موجهة إلى تغذية الأنعام - ترمى في القمامات العمومية - ترمى نحو شبكة صرف المياه القذرة

المصدر: مديرية البيئة لولاية بسكرة 2009.

التعليق على الجدول:

يمثل الجدول أعلاه و الموسم "بنك المعلومات البيئية" للمؤسسات المصنفة بولاية بسكرة نوع وحجم النفايات و الملوثات التي تفرزها كل مؤسسة تتنوع حسب طبيعة عمل المؤسسة، حيث يتضح مثلا من خلال الجدول طبعا أن مؤسسة صناعة الكوابل تفرز ما يقدر ب200م 2 في اليوم من المياه الفذرة التي توجه إلى قنوات الصرف الصحي، والنفايات المفترزة ترمى مباشرة في القمامات العمومية وأخرى من خلال البيانات مخزنة في براميل منذ 1986.

كما تتوفر وحدة سوناطراك و نفضال على زيوت التفريغ التي يعاد استعمالها ومواد أخرى كالحديد و النحاس، بعد تخزينها في حاويات خاصة، إضافة للنفايات الغازية والسائلة التي ترمى في الجو أو تحرق داخل الخنادق كما هو معمول به في محطة الضخ رأس الميعاد .

وبناء على الطبيعة الغذائية لمؤسسة معالجة التمور بسكرة ، فإن النفايات الصلبة بها توجه إلى تغذية الأنعام و الخشبية منها ترمى في القمامات العمومية .

كما تعتمد مديرية الصحة في التخلص من النفايات و الفضلات الإستشفائية الضارة بالبيئة و صحة الإنسان إلى حرقها بجهاز خاص بكل القطاعات الصحية بالولاية.

من الجدول نخلص إلى أن كل مؤسسة من المؤسسات بولاية بسكرة تقوم بالتخلص من مخرجاتها (النفايات)، بطرق تتنوع حسب درجة خطورة المواد إما بالحرق، أو إعادة استعمالها بعد إعادة تدويرها - رسكلتها- وهذا للتقليل من حدة الرمي المباشر لهذه المخرجات نظرا لتأثيرها المباشر على الصحة العمومية للمواطن و البيئة بشكل عام.

* ملف التلوث الجوي و الضجيج: الذي يكتسي أهمية بالغة في المعالجة والتدقيق وحصص أهم منابع التلوث الذي يتضح من خلال متابعة ومراقبة الوضعية الميدانية بأرض الولاية ككل في العناصر التالية: - انتشار الغازات من الشاحنات والسيارات خاصة محطة الحافلات بمنطقة بسكرة جراء الغازات السامة والضجيج التي تحدثه المحركات ، مما يشكل تهديدا على صحة السكان وتلويث المحيط .

ويمكن أن ترجعه إلى عدم جدوى المخططات الموضوعية خاصة بتنظيم حركة المرور، مع الانتشار الفوضوي لمواقف السيارات دون ترخيص، مما يشكل تهديدا قائما على أمن المواطنين ، وكذلك المحيط من جراء عملية تبديل زيوت التشحيم بعين المكان في غياب تدخل المصالح المعنية وبناء على شكوى سكان مدينة بسكرة و خاصة سكان الحي .

هنا نلمس نوع من الوعي البيئي للمواطنين والحق في بيئة نظيفة وهادئة بالنسبة لحياتهم و راحتهم من خلال الشكايات الدائمة عن وضع المحطة المزري والمعلق لإطارهم المعيشي اليومي.

- الغبار الناتج من المصانع :

نذكر منه مركب الملح بالوطاية ومصنع الجبس بأولاد جلال وحدة ريم كولور ومحاجر البرانيس ،المسببة للتلوث الجوي المؤثر على الغطاء النباتي والغبار فوق الأرض الذي يحولها إلى أراضي غير صالحة للزراعة ، كذلك الغازات المستعملة في مجال تخزين التمور -CFC.BRME-

- الغبار الناجم عن مختلف المحاجر والمشاكل المترتبة عن عدم إحترام القواعد الخاصة باختيار مواقع هذه المحاجر لعدم إنجاز دراسات التأثير على البيئة قبل الموافقة على الترخيص لها بالنشاط في تلك المواقع الحالية ، لاسيما المحاذية للطريق الوطني رقم 46 المؤدي إلى طولقة .
- تعد الأليات التي تستخدمها المديرية الولائية للبيئة من أجل حماية البيئة- حسب المسؤول الأول (المدير)- في ثلاث مراحل وهي المراقبة والتفتيش والحماية المتجسدة في تطبيق القوانين وعمليات التفتيش والمراقبة في الميدان. فطبقا للقوانين والصلاحيات المخولة لمديرية البيئة قامت بالعديد من الزيارات الميدانية خصت أهم القطاعات وهذا بالإستعمال المباشر للصلاحيات الممنوحة للمديرية ،عن طريق لجان ولائية تنفذ محاضر معاينة بالتعاون مع الهيئات الرسمية الأخرى، و باعتبارهم أعضاء في هذه اللجنة ، حيث يعد رفض عضو من الأعضاء بمثابة إلغاء للمشروع، وتقوم بمتابعة مدى احترام القوانين المتعلقة بحماية البيئة في إطار العلاقات التي تربطها بمختلف المصالح ، وتترأس بإشراف السيد الوالي واللجنة الولائية لحراسة ومراقبة المنشآت المصنفة ، وكذلك الإشراف على اللجنة الولائية لمراقبة التجهيزات الكهربائية التي تستغل بزيوت الأسكرال. وهي عضو في عدة لجان ولائية أخرى من بينها:

- اللجنة الولائية لمكافحة الأمراض المتقلة عبر المياه.

- اللجنة الولائية المختلطة لمراقبة وحماية المحيطات الأمنية للمنشآت الطاقوية.

* كما شاركت مديرية البيئة مع هيئات رسمية أخرى بإصدار قرارات ولائية مثل:

- القرار الولائي رقم 186 المؤرخ في : 16-02-2000 يتضمن منع سقي الأراضي الفلاحية بالمياه

القدرة على مستوى إقليم الولاية .

- القرار الولائي رقم 1183 المؤرخ في 19-10-1999 المتضمن إنشاء اللجنة الولائية المكلفة بمراقبة التجهيزات التي تحتوي على زيوت ذات الأساس المتعدد الكلور وبيفينيل (الأسكرال).
- * ويتم التدخل في مجال حماية البيئة وتدارك هذه المشكلات البيئية عن طريق إجراءات ميدانية تقوم بها مديرية البيئة ، حسب ما قاله المسؤول الأول عن حماية البيئة في الولاية حيث تم التدخل لتدارك خطر التصحر في إطار إستراتيجية جهوية تهدف المديرية إلى:
- وضع برنامج جهوي لمكافحة هذه الظاهرة بإشراك جميع الفاعلين في الولايات المجاورة (باتنة - مسيلة - الوادي ... إلخ) والواضحة من خلال مشروع الحزام الأخضر للجزء الجنوبي وعملية تثبيت الرمال ببلدية أوماش، بالإضافة إلى جملة من العمليات والتي شملت:
 - التسيير العقلاني والمتابعة الدقيقة لعمليات إستصلاح الأراضي في إطار الدعم الفلاحي وغيره من البرامج الجارية والمستقبلية .
 - الحفاظ على المراعي والمساحات الطبيعية خاصة منها التي تقع في أهم الأروقة المعروفة بكثافة زحف الرمال.
 - إستراتيجية الحضائر المنتهجة محليا لمكافحة التصحر منها: حضيرة السلام ، حضيرة الشيبية الجزائرية وكذلك ترقية المساحات الخضراء وغرس 1000 شجرة PNUE في إطار عملية الموجة الخضراء ،التي بادرت بها هيئة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية يوم 22ماي 2009، كمبادرة من بين المبادرات الكبيرة التي تتشارك فيها مديرية البيئة مع مديرية الغابات لولاية بسكرة .
 - الحفاظ على البيئة والتقليل من حدة مشكل آخر يصيب البيئة ، ألا وهو مشكل **إنجراف التربة** ، والتي تم التدخل فيه بتكثيف عمليات التشجير على حافة الأودية وبرامج حماية السدود CORRETION TORRENTIELLE نظرا لنسبة الأتربة المرتفعة بسد منبع الغزلان.
 - القضاء على ظاهرة الإستغلال العشوائي لرمال الأودية خاصة وادي الحي بسكرة ووادي جدي في منطقة ليوة.
 - أما عن مشكل صعود أو إحتباس المياه وترسب الأملاح فقد تم إنجاز خنادق DRAINAGE وقنوات الصرف المياه إلى وادي الجدي، في إطار صندوق الجنوب خلال الفترات معينة إبتداء من 2001-2008 . والحلول لهذه المعضلة أو العملية في إستمرار دائم والذي بدوره أدى إلى بروز مشكلة أخرى لتجمع المياه القذرة بواد الجدي.
 - ضرورة تشديد الرقابة على التنقيب الفوضوي للأبار بالمنطقة، والمتابعة القضائية عند إقتضاء الأمر تجاه التجاوزات المسجلة.
- * معاينة ومراقبة النفايات السامة والخطيرة:

أما عن موضوع النفايات فقد تم إعادة الإعتبار للقمامة الفوضوية بمدخل مدينة بسكرة في إطار البرنامج الوطني التوجيهي لتسيير النفايات وحماية البيئة-PROGDAME بإعتبار أن الموقع كان يشكل نقطة سوداء بالمدخل الغربي للولاية ، حيث تم بعد الرفع الطبوغرافي للمنطقة تقدير حجم التوسع الفوضوي للنفايات ب 630 هـ، وعند القيام بالنظر للمفرغة عن طريق القمر الإصطناعي قدر حجمها 1/5 من مساحة مدينة بسكرة نظرا لتسيير والفرز الفوضوي للنفايات المنزلية منذ الإستقلال، بالإضافة إلى الآثار السلبية للتلوث الناتج عن دخان الحرائق والرائحة الكريهة ومنظر الأكياس المنتشرة بهواء ملوث مؤثر على صحة السكان ، حيث يهدف هذا المشروع إلى إعادة تجديد حضيرة جمع ونقل النفايات المنزلية لولاية بسكرة منذ الإستقلال إلى 2008.

حيث وحسب المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة و المتعلق بالنفايات وتنظيم كيفية إعداد مخطط وطني لتسيير النفايات الخاص، وتبعاً لذلك أوكلت مهمة إعداد هذا المخطط للجنة يرأسها الوزير المكلف بالبيئة أو ممثله، وتتألف من ممثلين عن الوزارة المكلفة بالدفاع الوطني والجماعات المحلية، ووزارة التجارة، ووزارة الطاقة، ووزارة الصحة، ووزارة المالية، ووزارة الموارد المائية، ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووزارة الصناعة التقليدية، ووزارة التعمير ووزارة الصناعة.

إذ تعد تقريراً سنوياً يتعلق بتنفيذ المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ، وحسب قانون تسيير النفايات وإزالتها ومراقبتها تكوين اللجنة تضم ممثلاً عن المنظمات المهنية المرتبطة بنشاطها بتثمين النفايات وإزالتها، وممثلاً عن المؤسسات العمومية التي تعمل في ميدان تسيير النفايات، وممثلاً عن الهيئات و المؤسسات الوطنية لحماية البيئة، ويمكن للجنة أن تستعين بكل خبير أو شخصية مختصة في ميدان إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ونشره ومراجعته، يعين أعضاء اللجنة المكلفة بإعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بموجب قرار من الوزير المكلف بالبيئة، وبناء على اقتراح من السلطات التي يتبعونه ، وتقوم اللجنة بإعداد نظامها الداخلي الذي يخضع لموافقة الوزير المكلف يوافق على المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة بمرسوم تنفيذي ويعد لمدة عشر 10 سنوات، ويخضع للمراجعة كلما اقتضت الضرورة ذلك، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالبيئة أو بأغلبية أعضاء اللجنة .

وكذلك تجسيد مشروع إنشاء مركز الريم التقني للنفايات للإحتواء 150 ألف طن من النفايات يوميا كأول تجربة رائدة وطنياً في مدينة بسكرة ويضم البلديات التالية:

-بسكرة - لوطاية - الحاجب -لبرانيس وفي طريق التوسع ليضم شتمة - جمورة - القنطرة - أوماش والتي تشرف على تسييره المؤسسة الولائية لتسيير ومعالجة النفايات الحضرية NET-BIS والذي سيساهم في خلق عدة مناصب عمل وعدة مؤسسات مصغرة في مجال تحويل المواد المسترجعة ، ، حيث تمكن هذا المركز من معالجة النفايات الصلبة والمنزلية بطريقة إيكولوجية تحمي المياه الجوفية

من السموم التي كانت تفرز بعد تخمرها وإنحلالها ، كما تم جرد المواد الخطرة والملوثة كأحد الإجراءات الحامية للبيئة والتي قدر فيه حجم النفايات الإستشفائية بـ 25 طن والتي تمثل مانسبة 38% من هذه الكمية للقطاع الخاص.

أما نفايات المبيدات المنتهية الصلاحية فقدرت بـ 3925 لتر +119 كلغ ونسبة الزيوت الأرسكال السامة PCB فقد قدرت بـ 16115 كلغ أي مايعادل 16 طن.

*أما فيما يخص مراقبة المؤسسات المصنفة:

فقد تم القيام بالدراسات المتعلقة بالتأثير على البيئة ودراسة الخطر مما أسفر عنها غلق محلات ومطاعم كانت تضر بالبيئة المحلية وصحة السكان بالإستعانة بتقارير اللجنة الولائية لمراقبة وترقية المدينة والحفاظ على المحيط.

- يتم التدخل بالإستعمال المباشر للصلاحيات الممنوحة لمديرية البيئة وكذلك عن طريق محاضر المعاينة التي تترأسها مديرية البيئة بالموازاة مع أعضاء اللجنة الولائية التي تضم ممثل عن كل هيئة ومديرية و الإستعانة بأفراد آخرين عبر مختلف تراب الولاية(ملحق رقم-4).

- حيث يعتبر هذا التنسيق بين مختلف المصالح تكامل في مهمة حماية البيئة للولاية بينها مديرية البيئة. لأن حماية البيئة لاتعني مديرية البيئة فقط ، بل تساعد كل هيئة في تحقيق هذا الهدف كل في إطار صلاحياته المخولة له.

*أما عن التنسيق مديرية البيئة مع هيئات رسمية لتطبيق القوانين ومتابعة المخالفين وهي:

مديرية الري- مديرية العمران - مديرية الصحة - مديرية الحماية المدنية - شرطة حماية البيئة والعمران - المرصد الوطني للبيئة - وزارة التهيئة الإقليم والبيئة.
- حيث أن أهم مجالات هذا التنسيق تتمثل في التبادل المعلومات حول الوضع البيئي للجزائر ويتقييم الأخطار.

- إعتقاد إستراتيجية عمل متبادلة ومتكاملة من أجل المساهمة في حماية البيئة .
- نقل التجارب والخبرات في مجال مواجهة المشكلات البيئية.
- تؤثر مديرية البيئة نسبيا في نهج القرارات الخاصة بالتهيئة العمرانية حسب طبيعة المشروع وهذا من خلال المشاركة في اللجنة الولائية عند دراسة التأثير البيئي للمشروع . حيث أن لها الحق في الرفض أو القبول ، لأن رفض عضو واحد في اللجنة يعتبر رفض للمشروع ككل.

* - ترقية الفضاءات البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي :

وترتيباً مع ذلك تضمن قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة النص على استحداث المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، والذي يقوم على توجيهات أساسية تتمثل في الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني والموارد الطبيعية وتثمينها، والتوزيع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية، وحماية التراث الإيكولوجي

الوطني وتنشئته، وتماسك الاختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية . ويهدف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى ما يلي:

- إرساء المبادئ التي تحكم تموقع البنى التحتية الكبرى للنقل والتجهيزات الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، ومساحات الحواضر الكبرى.

- تحديد مبادئ وأعمال التنظيم الفضائي، والتي تشمل الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية ومناطق التراث التاريخي والثقافي.

- تعبئة الموارد المائية وتوزيعها وتحويلها، وتنمية برامج الاستصلاح الزراعي والري ولضمان تحقيق الأهداف المسطرة في المخطط الوطني تم تدعيمه مؤسسياً؛ باستحداث المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وتنظيمه من خلال نصه على ضرورة إيجاد كل القواعد اللازمة لتأمين تطبيقها و إخضاع الاستثمارات أو التجهيزات أو المنشآت التي لم تنص عليها أدوات تهيئة الإقليم إلى دراسة التأثير على تهيئة الإقليم في جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إذ تسعى مديرية البيئة من أجل ترقية فضاءات البيئة المحلية بولاية بسكرة ، والحفاظ على التنوع البيولوجي والذي يتمثل في الثروة النباتية التي أساسا في الناحية الشمالية للولاية حيث نجد أن المساحة الغابية تقدر ب 50.262.50 هـ وأهم النباتات الموجودة بالمنطقة:

- genévrier / chêne vert/ pin d'Alep .

وهذا تم بالفعل عند الانطلاق في عملية إعادة الإعتبار للحدائق العمومية:

1- حديقة لندو والتي يرجع الفضل في تأسيسها للكونت لندو 1872م حيث صنفت كحديقة أو معلم محمي في 13 جانفي 1992 بمرسوم من وزارة البيئة وتهيئة الإقليم والسياحة ضمن فريق خبراء إيطالي جزائري يقضي بتجديد الفضاءات الخضراء، ونزع الأشجار الميتة دون تغيير لطريقة السقي المتبعة في حديقة الله- THEGARDEN OF ALAH حسب تسمية الكاتب الإنجليزي ROBER .RITCHEZE.

2- حديقة 5 جويلية التي تعتبر أقدم من حديقة لندو والتي أسس في 1849 م في إطار قانون حماية المساحات الخضراء وترقيتها، وفتح الآبار وتجديد قنوات السقي، وإعادة تهيئة المرافق الداخلية في إطار الصندوق الوطني لحماية البيئة.

*ضمن الإستراتيجيات الوطنية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة والتقليل من حدة التلوث ، تم برمجة مشروع تهيئة ضفاف واد الحي بسكرة (واد سيدي زرور) من الجهة اليمنى لترقية الإطار المعيشي وتحسين الفضاء البيئي لواجهة واد الحي.

- كما تم الانطلاق في تهيئة الموقع القديم للقمامة الفوضوية لبلدية بسكرة والاستفادة منه وجعله ورشة مفتوحة للمشاريع التالية:

- المنتزه الترفيهي للاستجمام العائلات DATRACTION PARC ومنتزه الألعاب المائية - AQW PARC ، الذي يعتمد في إنشائه على أحواض مائية ضخمة تعتمد على جلب مياه الآبار من واد الحي بسكرة و المساهمة في سقي وتسيير المساحة كواحة خضراء .

- ومن أجل كسر الصورة السابقة للموقع الذي كان عبارة عن مفرغة عمومية للنفايات الفوضوية، تم الانطلاق في عملية الإنجاز لمشروع دار البيئة دنيا بارك الذي يعتبر مشروعاً من بين 10 ولايات على المستوى الوطني ، والذي يحوي على فضاء مفتوح على نفسه وعلى الموقع الخارجي به مكتبة سمعية بصرية ، وورشات رسم بالإضافة إلى قاعة للمحاضرات تسمح للباحثين والمهتمين بالبيئة بمناقشة قضايا البيئة في جو بيئي صحي .

- كما يعتبر مشروع تشجير المدخل حسب استراتيجية حماية البيئة لسنة 2050 وتحويله الى فضاء معشوشب وبرمجة مشروع ملعب DE GULF TERIN على مساحة تقدر ب 15 هـ. يوضع تحت تصرف وتسيير المؤسسة الوطنية لتسيير NET-BIS بالإضافة إلى مرافق أخرى للملاعب الجوارية ملاعب التنس وكرة القدم وبمساهمة الشركاء الإقتصاديين المحليين كرابطة سباق الخيول ومديرية الثقافة ومديرية السياحة لولاية بسكرة .(6)

ولتدعيم حماية البيئة المحلية بولاية بسكرة فإنه شرع في إنجاز المرصد الولائي لمراقبة البيئة - لمعرفة درجة ETUDES DE CONTROL - LES مراقبة والقيام بالدراسات البيئية والتلوث في المنشآت إما في إطار المسموح أو تعدي المعايير ضمن نطاق المنشآت والمواقع ذات التأثير البيئي لسلامة وصحة السكان بالدرجة الأولى . كما قامت مديرية البيئة بعدة نشاطات مكثفة ومتواصلة على مستوى جميع بلديات الولاية والتي تتمثل في:
نشاطات الحفاظ وحماية البيئة: والتي تشمل

✚ تنفيذ المحتوى التشريعي والتنظيمي المتعلق بحماية البيئة.

✚ الحفاظ وحماية التنوع البيئي.

✚ عملية مكافحة الجراد.

تفعيل برنامج تسيير النفايات البلدية: وذلك بواسطة

✚ وضع مخطط لجمع وتسيير النفايات .

✚ تدعيم قدرات مصالح التنظيف لبلدية بسكرة.

✚ مراكز تقنية لدفن النفايات -بسكرة.

نشاط المراقبة والحراسة: وتتشكل من عدة لجان وهي

✚ لجنة المنشآت المصنفة .

✚ لجنة استغلال رمل الوادي.

✚ لجنة الأمراض المتنقلة عبر المياه .

✚ تفعيل المرسوم المتعلق بالنفايات والنشاطات الصحية.

✚ متابعة ومعالجة المعطيات للموارد الخطرة.

كما تجدر الإشارة، بأن المخطط المدير لجمع وتسيير النفايات الصلبة على مستوى ولاية بسكرة أعطى حركية جديدة للتسيير وقسم الولاية إلى خمسة (07) مناطق أو أقطاب وهي: بسكرة، طولقة، سيدي عقبة، أولاد جلال، زريبة الوادي، سيدي خالد و القنطرة.

جدول رقم (58) يبين الوضعية العامة لجمع النفايات الصلبة لبلديات الولاية سنة 2010

ملاحظات	معدل رمي القمامة كلغ / ساكن /يوم	حجم النفايات طن / يوم	عدد السكان المستفيدين	عدد السكنات المستفيدة من رفع القمامة	عدد التجمعات	البلدية
/	0,55	110,36	200654	44644	1	بسكرة
/	0,44	4,46	10131	1998	4	الحاجب
/	0,44	4,88	11090	2033	3	لوطاية

/	0,44	5,57	12633	2236	4	جمورة
/	0,44	1,94	4399	911	4	برانيس
/	0,43	4,92	11441	2790	1	القنطرة
/	0,44	1,61	3669	1021	2	عين زعطوط
/	0,55	18,22	33121	6509	3	سيدي عقبة
/	0,44	2,32	5262	1063	2	الحوش
/	0,44	6,01	13670	3301	3	شتمة
/	0,44	5,30	12048	2324	2	عين الناقة
/	0,55	12,08	21956	4147	2	زريبة الوادي
/	0,44	3,33	7572	2868	3	امزيرة
/	0,44	5,57	12633	2454	5	الفيض
/	0,44	1,33	3030	698	1	خ.سيدي ناجي
/	0,44	4,44	10090	2069	2	امشونش
/	0,44	24,10	54776	9808	2	طولقة
/	0,44	5,75	13065	2311	2	بوشقرون
/	0,44	5,57	12660	2188	2	برج بن عزوز
/	0,44	4,41	10031	1881	1	ليشانة
/	0,44	5,41	12299	2523	1	فوغالة
/	0,44	7,20	16358	2677	1	الغروس
/	0,55	34,53	62780	10770	3	اولاد جلال
/	0,44	11,60	26365	4009	5	الدوسن
/	0,44	5,86	13320	1841	4	الشعبية
/	0,55	23,80	43277	8506	5	سيدي خالد
/	0,44	4,69	10654	1944	4	البساس
/	0,44-0,44	2,40-9,74	5463-22139	1152-1685	2-3	راس الميعاد- امخادمة
/	0,44-0,44	4,59-3,24	10442-7368	1951-1578	1-1	اورلال- اوماش

المصدر: مديرية البيئة

جول رقم (59) يوضح آليات جمع النفايات الصلبة لبلديات الولاية سنة 2010

البلدية	عدد التجمعات	المسافة بين التجمع والمزبلة (كلم)	عدد الدورات في اليوم	عدد الآليات المستعملة	
				شاحنات + BT	جرارات
بسكرة	1	3,5	1/1	27	3
القنطرة	2	2	1/2	1	1
سيدي عقبة	3	6	1/1	6	5
زربية الوادي	2	3,5	1/2	1	0
طولقة	2	8	1/1	5	0
اولاد جلال	2	5	1/3	6	3
سيدي خالد	2	4,5	1/3	1	1

المصدر: مديرية البيئة

- البيانات الخاصة بالنشاطات التي تهدف إلى نشر الوعي البيئي بين أوساط المجتمع:
 1- تقوم المديرية بعدة نشاطات حسب الشريحة المستهدفة من النشاط التربوية في مجال حماية و صيانة البيئة ، وعندما نقول تربية بيئية فإننا نعني المؤسسة التربوية أي شريحة طلبة العلم لمالهم من قابلية للتعلم والتفاعل حسب النشاطات البيئي المبرمج و الموضوع والمناسبة البيئية:

- اليوم العالمي للبيئة 5 جوان.

-اليوم العالمي لطبقة الأوزون.

- اليوم العالمي للأرض 23 أفريل.

-اليوم العالمي للشجرة 21 مارس.

* فهناك تنسيق فعال بين مديرية البيئة وقطاع التربية والتعليم في مجالات عدة ،هذا التنسيق خص المناسبة والموضوع كما أسلفنا سابقا فمثلا:

القيام بحملات تحسيسية داخل المؤسسات التعليمية بغية رفع مستوى الوعي البيئي لدى التلاميذ من خلال:

- تنظيم مسابقات في مجال البيئة.

-إحياء التظاهرات المتعلقة بالبيئة .

- تزيين المحيط الذي يكون في الأغلب داخل المؤسسة .

-تنظيم حملات لغرس الأشجار وتنظيف المساحات الخضراء، نظرا لسهولة الاتصال بالتلاميذ والاهتمام الذي يبذونه من خلال استجاباتهم وتفاعلاتهم مع النشاط البيئي لغرس قيم المحافظة على البيئة، من خلال محاضرات ودروس قيمة.

- أما عن إمكانية تطوير البرامج والمناهج التربوية، فقد تكون ضمن مشاريع مستقبلية لنسبية تحقيقها حالياً، نظراً لحدثة موضوع البيئة في البرامج والمناهج التربوية والصعوبة الميدانية لهكذا طرح تأثيراً في نهج المنظومة التربوية، وكذلك حداثة التشريع البيئي في الجزائر، مما يتطلب مرحلة لإثراء المنظومة بالبعد البيئي للمواضيع في المجال التربوي. ورغم ذلك فقد عمدت مديرية البيئة تفعيل في أكثر من مناسبة - وفي إطار البرنامج الوطني - لإدماج ملف البيئة في المنظومة التربوية تحت شعار لكل تلميذ شجرة وضرورة وجود نادي أخضر بالمدارس.

و ضمن النشاطات البيئية في مجال التوعية البيئية للمواطن البسكري، تعتمد مديرية البيئة على قطاع الإعلام، حيث تبرز أهم هذه الهيئات في الإذاعة والصحافة المكتوبة. فالإذاعة مثلاً تقوم فيها المديرية بتقويض أحد الموظفين رؤساء المصالح أو المدير بتسجيل حملات الحفاظ على البيئة، من خلال مجموعة من البرامج مثل برنامج: البيئة والحياة، كما حدث يوم الاحتفال بيوم العالمي للبيئة 2008/06/05 تحت شعار "يوم بدون سيارة"، حيث تم انتقال فرقة من الإذاعة المحلية بأحياء المدينة، تم خلالها طرح أسئلة حول المغزى من النشاطات التي تزامنت طيلة أسبوعين ومدى وعي المواطن بالوضع البيئي المحلي والعالمي.

و ندوات إعلامية ضمن موائد مستديرة بالإذاعة، بإشراك هيئات كمديرية الصحة والبلدية في مناقشة مواضيع تهم البيئة الصحية للسكان بالولاية، ومساعدة السير الحسن لعملية جمع القمامة المنزلية بإذاعة مواقيت رمي النفايات حسب كل مخطط تسير النفايات البلدي، أما عن الصحافة المكتوبة فتقوم المديرية بنشر أبرز النشاطات البيئية وملخصات والملتقيات المحلية أو الجهوية والندوات، كملتقى الوطني الأول حول تفعيل دور المسجد في حماية البيئة ضمن الإستراتيجية الوطنية لمخطط الترويج البيئي والذي يعتبر برنامج بيئي لتنمية الوعي البيئي للمواطنين، من خلال خطبة الأئمة في المساجد عبر كامل التراب الوطني ضمن برنامج مشترك بين وزارة البيئة ووزارة الشؤون الدينية، من خلال استغلال الجانب العقائدي لدى المواطنين في حماية البيئة وضرورة درء الفساد عنها. كذلك موضوع ملتقى تسيير الأخطار الكبرى في إطار التنمية المستدامة والذي نشر ملخص هذا الملتقى بالجرائد الوطنية، والذي أتى على ذكر أهم المشكلات التي يمكن أن تصبح مصدر خطر بالولاية بعرض نموذج مقارنة بين ما حصل بالمنطقة البترولية سكيكدة والمصنع الفرنسي.

كذلك القيام بتغطية أخبار البيئة بالولاية نظراً لتوسع رقعة انتشار الخبر وسهولة انتقاله إلى كل بيت. وهنا تفعيل دور الأسرة التي تعتبر النواة الأولى لصالح المجتمع، من خلال برامج ترشيد الاستهلاك والحفاظ على الثروة المائية وتحقيق الغاية ألا وهي حماية البيئة، من خلال رفع مستوى الوعي لدى المواطنين وتحسيسهم بخطر هجرها والضرر بها، تعزيزاً لنشر الثقافة البيئية بين أوساط الشريحة العامة

والسائدة للمواطنين، بإستخدام أسلوب بسيط سلس لتنمية القناعات وتثبيت المبادئ والمنطلقات الحضارية في سلوك الأفراد نحو البيئة ضرورة حمايتها والحفاظ عليها.

- يعتبر المجتمع المدني الشريك الفعال لنا -حسب قول مدير البيئة- في حماية البيئة وكذلك استغلاله في تفعيل الأهداف المسطرة ضمن خطط وإستراتيجيات للوزارة نفسها، حيث تعتبر الجمعيات المعتمدة لدى المديرية العاملة ضمن الحقل البيئي أو الناشطة في تقييمه كجمعية أحباب البيئة وجمعية فسيلة للمساحات الخضراء من خلال مبادرات قيمة تدخل ضمن المشاركة في إحياء التظاهرات البيئية وتدعيمها مثل: اليوم العالمي للشجرة 21 مارس من كل سنة-اليوم العالمي للبيئة 5 جوان-اليوم العالمي لطبقة الأوزون اليوم العالمي للأرض 22 أفريل.

هذا ما أكدته لنا صاحبة الجمعية أسيا قريشي، نظرا لأهمية موضوع البيئة في الوقت الراهن وضرورة إظفاء الصورة المؤسسية على طابع النشاط الجمعي بالإضافة إلى جمعيات الأحياء وضرورة إستغلالها، لقربها من المواطن ودرجة التأثير عليه في مجال حماية البيئة.

حيث يذكر مدير البيئة للولاية أن هذا النشاط الموجه للمواطن تخله أنواع عديدة لتحفيز الحس البيئي وتفعيله، من خلال القيام بحملات نظافة داخل الأحياء، ضمن مسابقات محلية للأحسن حي ومدينة ومؤسسة تربية وصناعية في مجال حماية البيئة ونظافة وترقية المحيط الاجتماعي البيئي لدى المواطنين.

هذا التحفيز إما مادي من خلال مبلغ مالي أو معنوي من خلال توزيع شهادات تقديرية بهدف نشر المبادرة في مجال تنافسي لزيادة نسبة المشاركة ، وبذلك تحقيق الأهداف وتعزيز التفاعل البيئي بين مديرية البيئة كهيئة وصية عن حماية البيئة في إطار مؤسساتي وبين الشركاء الاجتماعيين من جمعيات المجتمع المدني والمواطنين والبلديات كجماعات محلية، عند التدخل في جمع النفايات المنزلية والصناعية، ضمن جدول زمني يحصر أهم نقاط التدخل والزمن لذلك ، حيث أن مهمة حماية البيئة مسؤولية الجميع مؤسسة كانت أو فرد ، فالتوعية البيئية للمواطنين أهم هاجس يؤرق واقع حماية البيئة بالجزائر، ويبقى أهم سبيل لتحقيق حماية البيئة يكمن في توعية المواطن بضرورة الحفاظ عليها والكف عن الأفعال المضرة بها ، حيث مكن هذا التفاعل بين مديرية البيئة وأفراد المجتمع في التعديل بعض السلوكات وترسيخ بعض القيم البيئية للمواطنين ضمن المحيط الاجتماعي لهم .

- **البيانات الخاصة بالمعوقات والصعوبات التي تواجهها في تحقيق مهامها:**

تتعدد الصعوبات والمعوقات التي تواجه مديرية البيئة في أداء دورها وحماية البيئة لولاية بسكرة ، ومن ذلك يتضح وجود بعض التقصير الجزئي في تحقيق الهدف من إنشاء الدولة لهذه الهيئات الرسمية المعنية بحماية البيئة في كل ولاية من ونذكر أهمها:

- 1- التخوف من الآثار الاجتماعية والإقتصادية التي تنتج عند تطبيق الضوابط على المنشآت المصنفة (تسريح العمال - وقف عجلة التنمية المحلية وبذلك إنتشار البطالة وتداعياتها)، نظرا لعدم ثبات الحقائق العلمية لغياب مرصد ولائي يساعد على ضبط عملية التحليل وتقدير الحجم النسبي للتلوث بالمنشآت الصناعية والمياه الجوفية وكل الموارد التي من شأنها التأثير على المستوى الصحي للسكان.
- 2- تكاسل بعض الجهات الرسمية عن تطبيق فحوى القوانين لإعتبارات إقتصادية أو فردية
- 3- كثرة القواعد البيئية والتقنية وتداخلها مثال ذلك : العقوبة عن تلويث الهواء بالمبيدات الحشرية ينجر عنه تلويث لتربة وبذلك تلويث للمياه الجوفية أي سلامة النباتات وصحة الإنسان DDT ولكل هذه العناصر قانون يفصل نوع العقوبة ودرجتها.
- 4- السلطات الإستثنائية الممنوحة للإدارة فيما تخص تعطيل القواعد البيئية أي للإدارة الحق في إصدار تراخيص مخالفة الأحكام العامة لحماية البيئة حسب الضرورة.
- 5- الظروف الواقعية للبيئة والتي ترجع أثار تلويثها إلى حقبة الإستعمار، والذي بلغ حدود قياسية في بعض المناطق ، مما أدى إلى جعل الإدارة عاجزة عن إتخاذ تدابير ملائمة لمعالجة هاته الوضعيات مثل : تداعيات عملية اليربوع الأزرق بمنطقة رقان والتلوث البيئي المنتشر عبر جميع أرجاء الوطن والمتمثل في السرطانات المرضية لصحة السكان على سبيل المثال.
- 6- ضعف الأليات القانونية راجع إلى سوء عملية التنسيق بين الهياكل المؤسساتية منذ الإستقلال ، مما أدى تداخل في المهام بالنسبة للإدارات في المؤسسة الجزائرية، والذي كان من الممكن أن يوافق مبدأ تعدد السبل لتحقيق الهدف الواحد الذي هو حماية البيئة ولكن للأسف حدث العكس في اتباع سياسة الإتكال على الغير وترجمة القانون حسب الوجه والمصلحة الإدارية (مديرية البيئة - مديرية الغابات -مديرية الري - البلدية ...إلخ)
- 7- سوء التخطيط في مجال التعمير مما جعل بعض القنوات تتعرض لتلف بسبب الصيانة وبذلك تهدد الصحة العمومية للمواطن ، من خلال الإختلاط بين قنوات الصرف الصحي والمياه الشروب ، مثلما حدث في منطقة حوزة الباي وإصابة نسبة كبيرة من السكان بالتقويد ، والتوسع العمراني السريع الذي طال المناطق الصناعية و الخطر الكبير لبعض المنشآت خوفا من حدوث أخطار مثلما حدث في ولاية سكيكدة و الوادي.
- 8- رغم تخصيص الدولة ما يعرف بصندوق الجنوب الذي يأتي مدخوله عن طريق تطبيق مبدأ دفع الضرر ، أي الملوث يدفع بغض النظر عن ماهية الملوث مؤسسة كانت أم فرد. حيث أن عدم الإنتظام في هيكلة وتسيير مداخل الخزينة حسب الأولويات أثر على البعد الهيكلي للمصالح البيئية، خاصة المخابر لتحديد درجة التلوث وتعددتها بسبب نقص الإمكانيات الممنوحة .

- 9- النقص العددي لأعوان البيئة من أجل تغطية المشاكل البيئية الناجمة عن سوء التعامل مع البيئة من قبل المواطن، نظرا لعدم الإرتقاء بالوعي البيئي الكافي لصون البيئة لأن حمايتها تعتبر مسؤولية الجميع. هذا النقص في عدد الأفراد المختصين في تطبيق الأليات القانونية ولجان المراقبة أدى إلى ضعف وإستحالة حصر المخالفين في ربوع الولاية
- 10- أبرز الصعوبات في تحقيق حماية البيئة ليست في التشريع أو القانون بل تكمن في السلوكات المضرة بالبيئة من الأفراد كعدم المحافظة على المساحات الخضراء وإتلافها بتربية الحيوانات داخل المنازل والرعي الجائر لهاته الفضاءات البيئية، نظرا لسوء تقدير الأخطار ونقص الوعي البيئي الكافي.
- 11- رمي النفايات في الأماكن الغير مخصصة لها كالحدائق والعمارات والوديان، وما ينجر عنها من أخطار على الصحة العمومية و جمال المحيط البيئي.
- 12- مبدأ حماية البيئة تناوبت عليه عدة وزارات لذلك لم يرقى إلى البعد المطلوب ، نظرا لحدثة الإهتمام بالبيئة في الجزائر وكذلك أولويات الإهتمام داخل الحقايب الوزارية.
- 13- عرف التخطيط المحلي تأخرا كبيرا في مجال حماية البيئة، ولم يبرز لأول مرة إلامن خلال المخطط المحلي أجندا 21 لسنة 2001 ، ولا يزال يثير الكثير من الغموض حول طريقة اعتماده، والتي لم تعتمد على منهجية واضحة في بلورة كل الانشغالات المحلية بصورة موضوعية على المستوى المحلي، أو فيما يتعلق بالقيمة القانونية لمجموع التوجيهات التي تضمنتها هذه الوثائق المحلية للبيئة، إلى جانب مخططات التهيئة والتعمير .
- 14- فيما يتعلق بالإطار القانوني للتنسيق على المستوى المحلي الذي لا زال يوزع اختصاصات السلطات العامة المحلية على أساس التقطيع الإداري التقليدي، الذي يتنافى مع خصوصيات المشاكل البيئية والعناصر البيئية التي لا تتلاءم مع أنماط التسيير التقليدية للمجال.
- 15- أما فيما يتعلق بتقييم نظام التحفيز المالي ، فقد تبين بأن هذا النظام عرف تأخرا كبيرا في وضع أسسه وتنظيمه والذي وإن شرع فيه من خلال قانون المالي لسنة 1999 ، إلا أنه لم يكتمل بعد في الكثير من جوانبه. كما أن تطبيق مبدأ الملوث الدافع يثير نوعا من الغموض فيما يتعلق بتحقيق هدفه التحفيزي لتشجيع الملوثين على تخفيض أو إزالة التلوث، على اعتبار أنه لا زال الدافع لهذا الرسم يتراوح بين المنتج والمستهلك، وهو بذلك يفقد قيمته التحفيزية عندما يسترجع الملوث الأقساط التي يدفعها .
- كما أن تطبيق الرسوم الإيكولوجية بكل صرامة سيؤدي إلى الإضرار بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الملوثة، علما بأن تطبيق مبدأ الملوث الدافع في الاتحاد الاوروبي مر بمراحل طويلة تحصلت من خلالها المؤسسات الملوثة على دعم مالي مباشر، من أجل تأهيلها لانتهاج سياسات إنتاجية نظيفة، لذلك لا ينبغي أن نحمل المؤسسات الملوثة مسؤولية التلوث الناجم عن غياب رؤية ومرجعية واضحتين طيلة ثلاث عقود للتقليل أوالقضاء على التلوث.

16- كما أن نظام الحسابات الخاصة المرصودة لحماية البيئة الذي اعتمد حديثاً من أجل إيجاد وسائل مالية ثابتة لتمويل عمليات حماية البيئة، لا يزال في بداية الطريق بفعل الكثير من النقائص التي تعترى هذا النظام، والتي من بينها عدم اكتمال تأسيس الصندوق الوطني للبيئة الذي بقي مجمداً منذ النص عليه في قانون المالية لسنة 1992 إلى غاية سنة 1998 ثم أعيد تنظيمه وتسميته في الصندوق الوطني لإزالة التلوث. (7)

هوامش المقابلات:

- 1- السيدة عبد الوهاب لبصير : رئيس مكتب عقود وشهادة التعمير - - مديرية التهيئة و التعمير بسكرة
12/11/2013 الساعة 10،30 صباحا
- 2- ياسين بولحية: رئيس مصلحة البيئة الحضرية- مديرية العمران و البيئة - فرع بسكرة - -
2013/04/22.
- 3- المهندس المعماري طرشي محمد - مديرية العمران والبيئة- بلدية بسكرة 31/03/2014 الساعة
11 صباحا.
- 4- صولة عبد الحكيم-مهندس بمكتب التهيئة و التعمير - مديرية التهيئة والتعمير - منوغرافية بسكرة
21/04/2014 الساعة 16 مساء
- 5- السيد : خيرالدين مسعود، مكلف بالتهيئة والعمران بلدية بسكرة، 02/04/2014 الساعة الرابعة
مساء
- 6- وزارة البيئة و تهيئة الاقليم - مديرية البيئة - فرع بسكرة- مصلحة التحسيس و التنوع البيولوجي.
- 7- وزارة البيئة وتهيئة الاقليم - السيد مدير مديرية البيئة -فرع بسكرة. 28/02/2014.

- * ولمزيد من التحليل و الاستفاضة في الموضوع ، قام صاحب البحث بمقابلة :
- الاستاذ مصدق جنان:استاذ الهندسة المعمارية - جامعة محمد خيضر بسكرة.
- الباحثة: خليفة تركية: علم الاجتماع البيئة- جامعة محمد خيضر-بسكرة.
- المهندس المعماري: وهاب سالم.
- بورويس وردة: ادارية بمديرية التهيئة و التعمير .

الفصل السادس:

الفاعلين الاجتماعيين و التهيئة العمرانية المستدامة:

اولا: دور الفاعلين الاجتماعيين (الجمعيات البيئية) في سياسة التهيئة العمرانية في منطقة بسكرة:

* لقد شهدت مدينة بسكرة - كغيرها من المناطق الجزائرية- وتيرة متسارعة لإنشاء الجمعيات و هذا منذ بداية التسعينيات، تزامنا مع صدور قانون الجمعيات 31/90 و قد ساهم في ذلك :

- إزدياد وتنوع إحتياجات السكان .
- تزايد الوعي في المجتمع من خلال التحول التدريجي الذي شهدته المدينة في المجالات السياسية والثقافية و الإجتماعية ..الخ.

و قد بلغت الجمعيات المعتمدة حسب الإحصائيات الرسمية المتوفرة خلال الفترة 2003 إلى 2009 ب: 1991 جمعية تنشط في مختلف المجالات على مستوى تراب الولاية. هذه الجمعيات المتنوعة و المتزايدة أعدادها كل عام تحاول المساهمة في التغيير الإجتماعي ، و في تحسين ظروف المجتمع الكلي بطريقتها وحسب إمكانياتها وأهدافها والملاحظ أن أغلب هذه الجمعيات تقتصر إلى مقرات خاصة ، و تمارس نشاطاتها على مستوى دور الشباب و المراكز الثقافية و مراكز إعلام وتنشيط الشباب واذ لا تسمح الإمكانيات المتاحة لهذا البحث بالدراسة الشاملة لكافة هذه الجمعيات، فإن الضرورة إستدعت أخذ عينة تتناسب وموضوع البحث ومعطياته .ومن هنا كان إختيار الجمعيات البيئية نموذجا للدراسة وهذا طبعا لمساهمتها المتفردة و الطموحة في المجال البيئي .

• أسباب إختيارها :

- خصوصية مهام ووظائف الجمعيات البيئية التي تختص بالأوضاع البيئية .
 - المساهمة في نشر الثقافة و الوعي البيئي من خلال الجهود و المشاركة الشعبية والاهلية.
 - تستهدف نشاطات الجمعيات البيئية جميع شرائح المجتمع بمختلف فئاتهم واهتماماتهم.
- * ومن هنا يتضح أن الجمعيات البيئية ، اضافة الى بعض الجمعيات الاخرى التي لها احتكاك وارتباط بعملية التهيئة العمرانية على غرار جمعيات الاحياء ، هي الأكثر ملاءمة من بين هذه المنظمات و باعتبارها جزء من المجتمع المدني و هدفها المحافظة على البيئة وترقيتها.

جدول رقم (60) يبين تطور الجمعيات خلال الفترة ما بين (2003 إلى 2009). في ولاية بسكرة

رقم		فترة 2003	الرقم	فترة 2009	رقم	
نوع الجمعية	عددتها	رقم	نوع الجمعية	عددتها	الفارق	
الدينية	43	01	الدينية	298	255	
الثقافية	103	02	الثقافية	225	122	
الرياضية	100	03	الرياضية	291	91	
الخيرية	37	04	الخيرية	76	39	
الاجتماعية	26	05	الإجتماعية	/	/	
أولياء التلاميذ	77	06	أولياء التلاميذ	418	341	
الأحياء	91	07	الأحياء	354	263	
العلمية	11	08	العلمية	35	24	
الفلاحية	07	09	الفلاحية	/	/	
لجان الخدمات الاجتماعية	39	10	لجان الخدمات الإجتماعية	/	/	
البيئية	04	11	البيئية	25	21	
متفرقات	06	12	متفرقات	28	22	
		13	المهنية	71	/	
		14	المعوقين	27	/	
		15	المستهلك	02	/	
		16	السياحية	46	/	
		17	الصحة والطب	17	/	
		18	النسوية	19	/	
		19	قدماء التلاميذ والطلبة	02	/	
		20	الشباب والطفولة	55	/	
المجموع	544		المجموع	1991	1447	

المصدر : مديرية التنظيم والشؤون الإجتماعية (مكتب الجمعيات)

1-3-2 : واقع الجمعيات البيئية في ولاية بسكرة :

في ظل هذه الدينامكية التي شهدتها تطور الجمعيات في ولاية بسكرة .فقد حظي المجال البيئي بقدر لا بأس به من الإهتمام والعناية . حيث شهد العمل الجمعي في مجال حماية البيئة تطورا وحركية متسارعة ساهمت في تطورها عدة أسباب أهمها:

- التدهور البيئي الذي تشهده الولاية (التلوث ،التصحر ، ...)
- إنتشار الوعي لدى أفراد المجتمع المحلي بأهمية المحافظة على البيئة، وضرورة ترشيد السلوك الانساني تجاهها.
- * وقد تنوع نشاط الجمعيات على مستوى تراب الولاية بين :
- **جمعيات وطنية:** وهي جمعيات تمارس نشاطها على مستوى الوطن ولها مكاتب فرعية منتشرة في ولايات الوطن.
- **جمعيات ولائية :** وهي جمعيات تمارس نشاطها على مستوى تراب الولاية ، ولها مكاتب فرعية منتشرة في بلديات الولاية .
- **جمعيات محلية :** وهي جمعيات تمارس نشاطها في نطاق محدود على مستوى تراب البلدية .(كما هو مبين في الجدولين التاليين).
- * و نظرا لصعوبة الإتصال بكل هذه الجمعيات فقد إقتصرت عينة الدراسة على الجمعيات المتواجدة ببلدية بسكرة و التي بلغ عددها (08) جمعيات بيئية.

الجمعيات البيئية في ولاية بسكرة

جدول رقم (61) يبين الجمعيات البيئية المتواجدة على تراب ولاية بسكرة .

الجمعيات البيئية	صفتها	مقرها
جمعية أحباب البيئة	محلية	بلدية بسكرة
جمعية فسييلة للمساحات الخضراء	محلية	بلدية بسكرة
جمعية نجدة البيئة	محلية	بلدية بسكرة
جمعية حماية البيئة	ولائية	ولاية بسكرة
جمعية الشجرة الخضراء	محلية	بلدية بسكرة
جمعية عشاق النبات	محلية	بلدية بسكرة
جمعية حماية البيئة و ترقية المواطنة	محلية	بلدية بسكرة
جمعية تواصل للتنمية المستدامة	محلية	بلدية بسكرة
جمعية محيطنا لحماية للبيئة والطبيعة	محلية	بلدية شتمة
جمعية إيكو	محلية	بلدية زربية الواد
الجمعية الوطنية لترفية الريف	وطنية	بلدية سيدي خالد
جمعية أصدقاء البيئة و الغابات	محلية	سيدي خالد
جمعية تويزة لحماية البيئة	محلية	بلدية مشونش
جمعية حماية البيئة	محلية	بلدية الفيض
جمعية حماية البيئة	محلية	بلدية الحوش
جمعية الأمل للتطور الفلاحي	محلية	بلدية جمورة
جمعية دنيا البيئة	محلية	بلدية زربية الواد
جمعية أمل الغد لثقافة البيئة	محلية	بلدية سيدي عقبة
الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث	وطنية	بلدية فوغالة
جمعية آفاق	محلية	بلدية بسكرة
جمعية حماية المستهلك	محلية	بلدية بسكرة
جمعيات مرضى الربو	محلية	بلدية بسكرة

بسكرة	وطنية	الجمعية الوطنية للأعشاب الطبية و العصرية
بسكرة	محلية	جمعية حقوق الطفل
بسكرة	محلية	جمعية آفاق للنشاط الإجتماعي

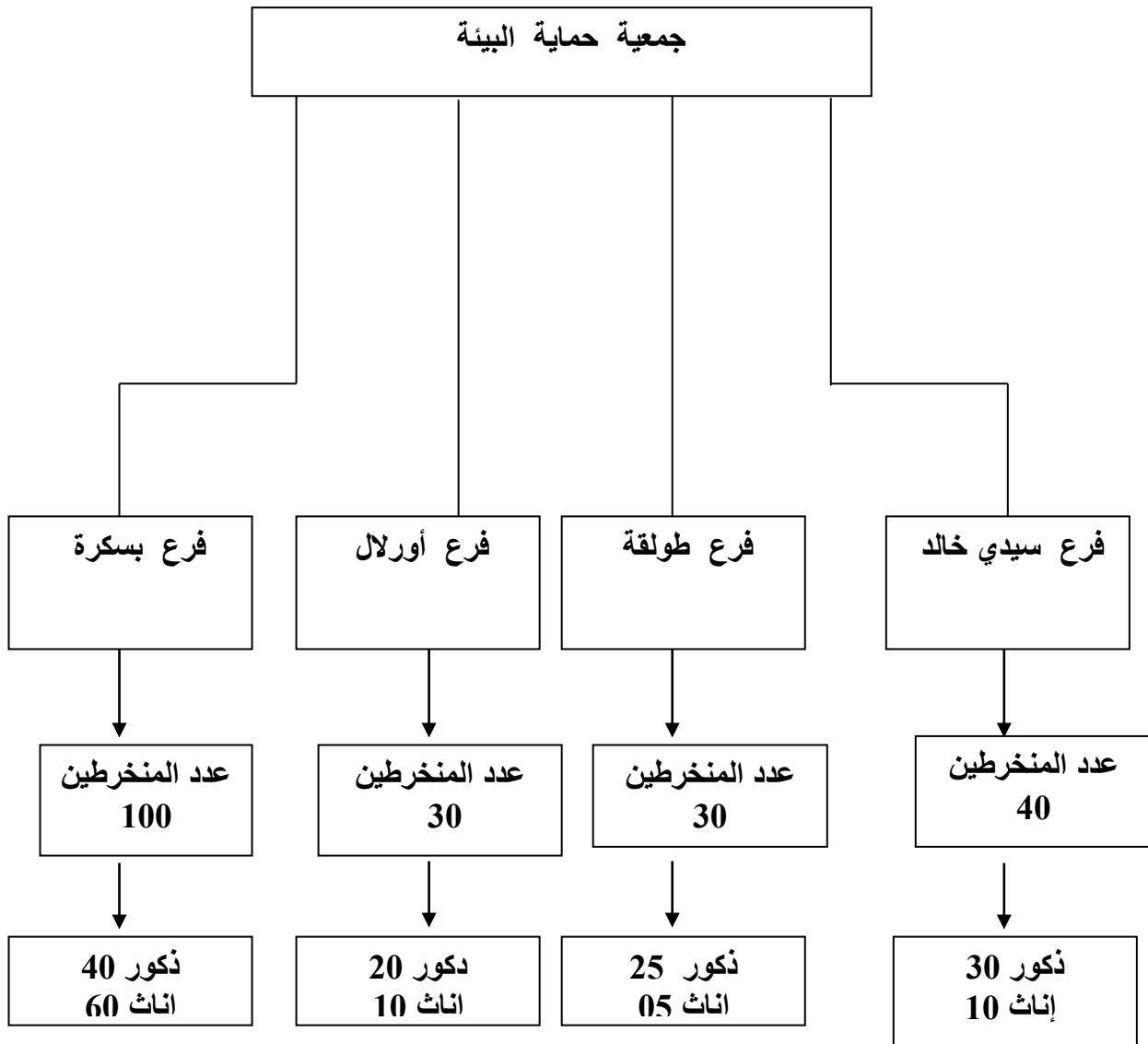
المصدر: مديرية البيئة لولاية بسكرة
الجمعيات البيئية في بلدية بسكرة (عينه الدراسة)

جدول رقم (62) يبين الجمعيات البيئية المتواجدة في بلدية بسكرة

الرقم	الجمعيات	مقرها
01	جمعية حماية البيئة	شارع 184 رقم 13 سطر ملوك بسكرة
02	جمعية أحباب البيئة	30 شارع كشيدة عبد الحفيظ بسكرة
03	جمعية نجدة البيئة	.متوسطة راس القرية
04	جمعية الشجرة الخضراء	حي كبلوتي بسكرة
05	جمعية فسيحة للمساحات الخضراء	العالية الشمالية بسكرة
06	جمعية تواصل للتنمية المستدامة	25 حي 18 مسكن العالية بسكرة
07	جمعية عشاق النبات	حي باب الضرب بسكرة
08	جمعية حماية البيئة وترقية المواطنة	حي الإزدهار 114 مسكن بسكرة

المصدر: مديرية البيئة.

جمعية حماية البيئة: هي جمعية تم تأسيسها عام 1995. يتشكل مكتبها التنفيذي من سبعة أعضاء أما الأعضاء المؤسسين للجمعية فعددهم (20 عضو). وقد وصل عدد منخرطيها إلى (200) عضو موزعين على أربعة فروع في الولاية. وهذا ما يبينه الشكل الآتي:



شكل (14) يبين توزيع منخرطي الجمعية على مختلف فروعها في الولاية

المصدر: من اعداد الباحث

- أهداف الجمعية:

- التحسيس و التوعية البيئية في أوساط الشباب.

-إنشاء متحف للطبيعة بمدينة بسكرة.

-إنشاء وترقية المساحات خضراء.

نشاطات الجمعية:

- إنشاء مساحة خضراء سميت بحظيرة الشبيبة الجزائرية أمام دار المعلم بمدينة بسكرة .

- إنشاء حضيرة الأوراس بجبل أحمر خدو بمشونش.

- إقامة معارض بيئية:

1- بقاعة المعارض بدار الثقافة .

2- نزل الترونزيت ببسكرة .

3- دار الثقافة بالجزائر العاصمة.

4- بنزل الأوراسي بالجزائر العاصمة .

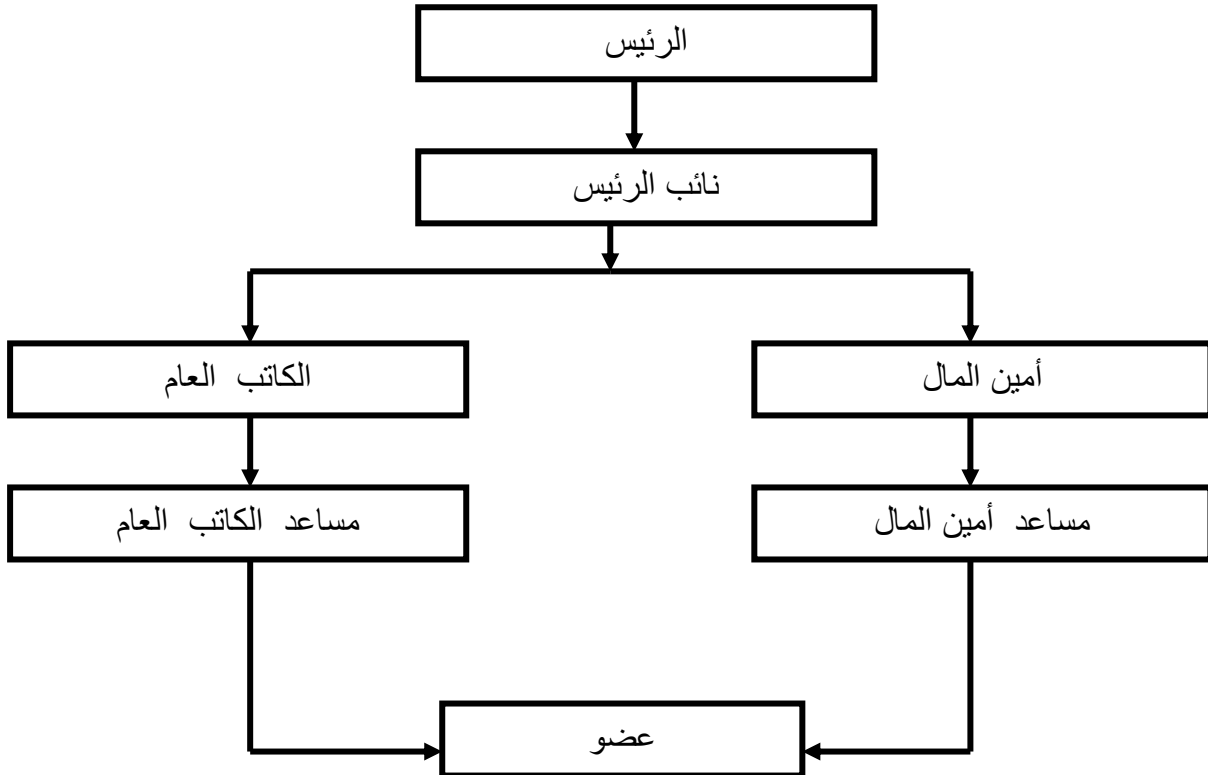
- إنشاء طريق السلام الأخضر بدائرة سيدي خالد.

- إنشاء مشئلة بدائرة سيدي خالد.(1)

• جمعية أحباب البيئة :

هي جمعية محلية تأسست سنة 1996 ويتواجد مقرها في مدينة بسكرة. يتشكل مكتبها التنفيذي

من 07 أعضاء موزعين على الشكل الآتي :



شكل (15) : يبين توزيع مهام أعضاء المكتب التنفيذي للجمعية

المصدر: من اعداد الباحث

*أما المكتب التأسيسي فيتكون من 23 عضو

أهداف الجمعية :

- نشر الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع
- القيام بحملات تطوعية بيئية .

نشاطات الجمعية :

- القيام بحملات تطوعية (حملات التشجير) في المدينة.
- خرجات ميدانية إلى المدارس لعمليات التحسيس بأهمية المحافظة على البيئة.(التربية البيئية)
- المسابقات الثقافية (حول حماية البيئة).
- القيام بالرحلات السياحية .
- إقامة المعارض والملتقيات.(2)
- **جمعية فسيلا :**

هي جمعية محلية فنية حديثة النشأة تأسست سنة 2008 الكائن مقرها بمدينة بسكرة .
يتشكل من سبعة أعضاء (الرئيس - نائب الرئيس - أمين المال - مساعد أمين المال - الكاتب العام
مساعد الكاتب العام - عضو).

بينما المكتب التأسيسي يتكون من 22 عضو .

أهداف الجمعية :

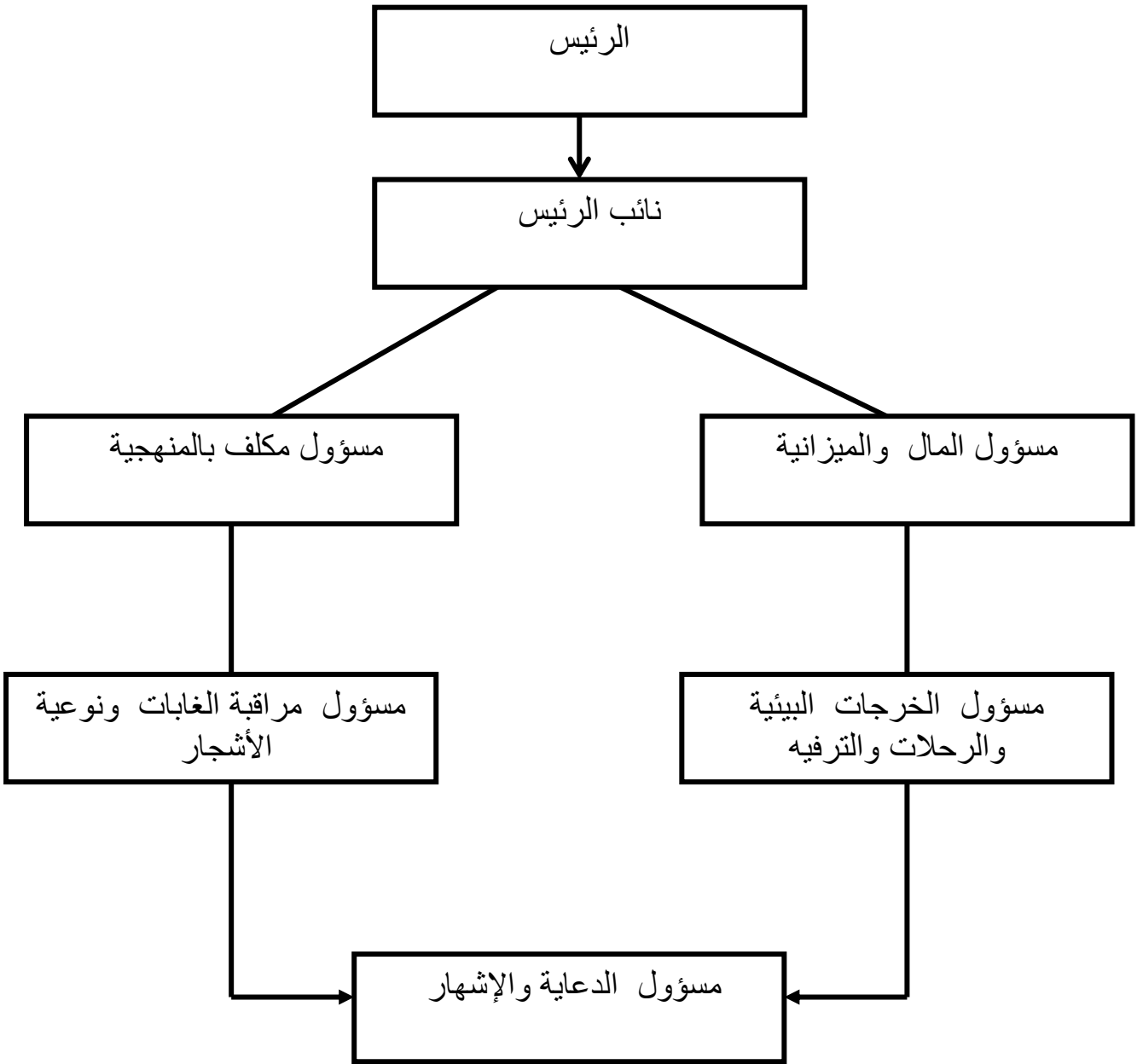
- مضاعفة المساحات الخضراء
- تنمية وحماية و تسيير المساحات الخضراء.
- نشر ثقافة الشجرة .

نشاطات الجمعية :

- تنظيم المعارض والملتقيات.
- القيام بالحملات التطوعية (حملات التشجير) .

- القيام بالرحلات السياحية البيئية .
- العناية بالشجرة .
- الاهتمام بالحدائق المنزلية والعمومية .
- الاهتمام بالمساحات الخضراء.(3)
- **جمعية الشجرة الخضراء :**

هي جمعية محلية تأسست سنة 1996 والمتواجد مقرها بمدينة بسكرة . يتكون مكتبها التنفيذي من سبعة أعضاء موزعين على الشكل الآتي :



شكل (16) : يبين توزيع مهام أعضاء المكتب التنفيذي لجمعية الشجرة الخضراء

المصدر: من اعداد الباحث

- اهداف الجمعية:
- العناية والإهتمام بالشجرة .
- نشر ثقافة الشجرة.
- بث الوعي وترسيخ الثقافة البيئية في اوساط المجتمع.

نشاطات الجمعية :

- القيام بحملات التشجير .
- تنظيم المعارض والملتقيات.
- مراقبة الغابات ونوعية الأشجار
- مضاعفة المساحات الخضراء
- القيام بالرحلات البيئية و السياحية.(4)

• جمعية نجدة البيئة :

هي جمعية محلية فنية تأسست عام 2007 ، مقرها بمدينة بسكرة . يتشكل مكتبها التنفيذي من سبعة أعضاء (الرئيس – نائب الرئيس – أمين المال – مساعد أمين المال – الكاتب العام مساعد الكاتب العام – عضو)

أهدافها :

- بث الوعي البيئي لدى شرائح المجتمع.
- القيام بحملات التطوعية من أجل التحسيس بأهمية الحفاظ على البيئة .

نشاطاتها :

- إقامة المعارض و الملتقيات.
- القيام بحملات التشجير.
- إقامة المسابقات الثقافية المتعلقة بحماية البيئة.
- زيارة المدارس من أجل بث الوعي البيئي وترسيخ مبادئ التربية البيئية في اوساط الطلبة.(5)

أولاً : عرض البيانات وتحليلها

جدول رقم (63) يوضح معلومات خاصة بالجمعيات البيئية (*)

الرمز	اسم الجمعية	تاريخ التأسيس	المقر	عدد المنخرطين
01	جمعية أحباب البيئة	1996	بسكرة	23
02	جمعية حماية البيئة	1995	بسكرة	200
03	جمعية الشجرة الخضراء	1996	بسكرة	غير محدد
04	جمعية فسيلة للمساحات الخضراء	2008	بسكرة	غير محدد
05	جمعية نجدة البيئة	2007	بسكرة	غير محدد

من خلال البيانات الموجودة في هذا الجدول يمكننا استنتاج ان هذه الجمعيات البيئية حديثة النشأة (1995-2008) وهذا ما يعطي الانطباع أن مسألة الاهتمام بالبيئة هي مسألة حديثة العهد، إضافة إلى أن أغلبية هذه الجمعيات البيئية ينحصر مجال اهتمامها في جانب واحد، فنجد مثلاً الجمعيات البيئية التالية (جمعية فسيلة جمعية الشجرة الخضراء) يقتصر دورها على عنصر واحد من عناصر البيئة و هو الشجرة. بعيدة في ذلك عن المفهوم الحقيقي للبيئة باعتبارها ذلك الكل المتكامل من العناصر المتداخلة في ما بينها. هذا إضافة للمشاركة الضئيلة لعدد المنخرطين فيها الذي يعكس غياب الثقافة البيئية في اوساط مجتمعا المحلي .

جدول رقم(64) : يبين المسؤوليات التنظيمية للأعضاء المستجوبين ضمن الجمعية.

الفئات	التكرار
الرئيس	5
نائب أول للرئيس	5
نائب ثاني للرئيس	5
كاتب عام	5
أمين المالية	5
مساعد أمين المالية	5
عضو	5
المجموع	35

من خلال الجدول يتضح أن أعضاء العينة المستجوبة هم الأعضاء التنفيذيين للجمعيات البيئية. و بالتالي الذين لهم مسؤولية مباشرة ، ودراية كافية بالواقع البيئي. لذلك تمت عملية اختيارهم بالتساوي (07 أعضاء من كل جمعية)، و الكل حسب وظيفته ودوره داخل الجمعية.

(*) ملاحظة : سنلتزم بالترقيم المتبع في جدول للجمعيات طيلة تحليل الجداول .

و هذا مامكنا من الإحاطة بكل الأدوار التي تلعبها هذه الأخيرة ، من خلال نشاط أعضائها ومساهماتهم في الحفاظ وحماية البيئة. إضافة إلى توضيح وإبراز النشاط الميداني (الفعلي) لهذه الجمعيات البيئية وما حققته على ارض الواقع.

جدول رقم(65) : يبين فئات الجنس بالنسبة للمستجوبين.

فئات الجنس	ت	%
ذكور	27	77.14
إناث	08	22.85
المجموع	35	100

إن المتفحص لنتائج الجدول الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب الجنس يلاحظ أن الفئة الأكثر تكرارا هي فئة الذكور والتي بلغت نسبتها (77.14%) وهذا طبعا راجع لطبيعة المجتمع الجزائري، الذي مازالت فيه سلطة التسيير حكرا على الرجال و دور المرأة فيها ما زال دورا ثانويا وهامشيا اي بمعنى سوسيولوجي سيطرة السلطة البطريكية (الذكورية) في اغلب المجتمعات العربية بشكل عام و المجتمع الجزائري بشكل خاص.

إلا أنه وبالرغم من ذلك فإن فئة الإناث رغم ضآلتها والتي بلغت نسبتها (22.85%) ، إلا أنها تدل على أن المرأة أصبحت هي الأخرى تزامم الرجل في تقلد المسؤوليات والوصول إلى أعلى هرم في التنظيم الجمعي . ومثلت جمعية (أحاباب البيئة) نموذجا على ذلك.

جدول رقم (66) : يبين فئات السن بالنسبة للمستجوبين.

فئات السن	ت	%
25 - 20	2	5.71
30 - 25	2	5.71

15.78	6	35 - 30
22.85	8	40 - 35
22.85	8	45 - 40
22.85	8	50 - 45
2.85	1	أكبر من 50
100	35	المجموع

إن المتأمل لفئات السن بالنسبة لأعضاء الجمعيات البيئية من خلال نتائج الجدول يلاحظ أن السن الغالب هو ما بين (40 - 50 سنة) حيث مثل نسبة (67.74%) من أعضائها. وهذا ما يؤكد على أن اختيار الأعضاء ما زال يخضع لعامل السن الأكبر وهو ما يؤكد الفكرة السائدة في المجتمع الجزائري، على أن الشخص الكبير في السن هو الشخص الأقدر و الأكثر دراية وحكمة وحنكة في عملية التسيير. وتليها فئة السن ما بين (30 - 35 سنة) بنسبة (15.78%) و هذه المرحلة من العمر يكون فيها الفرد أيضا على مستوى عال و كبير من المسؤولية في عملية التسيير والتنظيم. إضافة إلى أن هذه المرحلة تسمح له بالحركة و النشاط الدائمين.

جدول رقم (67) : يوضح المستوى التعليمي بالنسبة للمستجوبين

الفئات	ت	%
أمي	/	/
ابتدائي	1	2.85
متوسط	/	/
ثانوي	4	11.42
عالي	30	85.71
المجموع	35	100

يرتبط التعليم ارتباطا وثيقا بعملية تدرج المسؤوليات في الجمعية ، ومن هنا بعملية اختيار المسؤولين فيها. و من خلال إبراز نتائج الجدول الخاص بالمستوى التعليمي يتضح جليا أن معظم أعضاء الجمعيات يتمتعون بمستوى عال من التعليم حيث بلغت نسبته (85.71%). و هذا ما يعطي لأعضاء الجمعيات (المسؤولين) القدرة على المساهمة في حماية البيئة، من خلال الإقناع على

المستوى الرسمي (الاتصال بالهيئات الرسمية) من جهة، وعلى المستوى غير الرسمي (بث الوعي البيئي لدى المواطنين) من جهة أخرى .

كما نلاحظ أن المستويات التعليمية الأخرى تراوحت بين المستوى الابتدائي بنسبة (2.85%) والمستوى الثانوي بنسبة (11.42 %) و هذا ما يعطي الإنطباع بأن تشكيلة الأعضاء المكونة لهذه الجمعيات يتمتعون بمستويات تعليمية مختلفة و متباينة من شرائح المجتمع .
جدول رقم (68) : يوضح المهن التي يزاولها أعضاء الجمعيات

الفئات	ت	%
موظفين إداريين	28	80
بطل	1	2.85
متقاعد	1	2.85
أعمال حرة	5	14.28
المجموع	35	100

تلعب المهنة دورا كبيرا في عملية ترقية العمل الجمعي، والزيادة في نشاطاته والمساهمة بشكل فعال في أدائه. والمتأمل للجدول الخاص بالمهن يجد أن أغلب أعضاء الجمعية يشغلون مناصب مرموقة وعالية ذات طابع إداري، والتي بلغت نسبتها (80 %). وهذا ما يؤهلهم إلى تحسين عمل الجمعية من عدة جوانب (كالجانب المادي من خلال توفير الإمكانيات المادية ، طرح انشغالات واهتمامات الجمعية على المستوى الرسمي و تكثيف نشاطاتها في حماية البيئة.... الخ).
أما المهن الأخرى فقد تراوحت ما بين الأعمال الحرة (14.28%) و البطالين بنسبة (2.85%) و المتقاعدين بنسبة (2.85%). وهذا ما يعكس تنوع المشاركة في العمل الجمعي لدى مختلف طبقات وشرائح المجتمع. و المساهمة كل حسب دوره .

جدول رقم (69) : يوضح الأقدمية في النشاط بالجمعية بالنسبة للمستجوبين.

الفئات	التكرار	%
3-1	1	2.85
6-3	6	17.14
9-6	9	25.71

14.28	5	12-9
/	/	12 فما فوق
100	21	المجموع

من خلال نتائج الجدول الخاص بالأقدمية في الجمعيات البيئية نجد أن الفئة الغالبة هي الفئة التي تتراوح مدتها ما بين (6 - 9 سنوات) والتي بلغت نسبتها (25.71%)، تليها الفئة التي مدتها ما بين (3 - 6 سنوات) والتي بلغت نسبتها (17.14%). والملاحظ هنا أن الأقدمية اقتصر على ثلاث جمعيات بيئية وهي (جمعية حماية البيئة - جمعية أحباب البيئة - جمعية الشجرة الخضراء).

أما الجمعيتين البيئيتين (جمعية فسيلة - جمعية نجدة البيئة) فهما جمعيتان حديثتي النشأة، وهذا ما يؤكد على أن الأقدمية في هذه الجمعيات محدودة، وأن العمل في هذا المجال (البيئي) مجال حديث العهد.

جدول رقم (70) جدول يوضح المناسبات المتعلقة بالبيئة التي تحتفل بها الجمعيات

%	المجموع الكلي للتكرارات	5		4		3		2		1		المناسبات
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	
91.42	32	85.71	6	71.42	5	100	7	100	7	100	7	اليوم العالمي للشجرة (21 مارس)

71.42	25	71.42	5	57.14	4	71.42	5	71.42	5	85.71	6	يوم المياه العالمي (22 مارس)
60	21	42.85	3	57.14	4	57.14	4	85.71	6	57.14	4	يوم الصحة العالمي (07 أبريل)
94.28	33	85.71	6	85.71	6	100	7	100	7	100	7	اليوم العالمي للبيئة (5 جوان)
71.42	25	57.14	4	42.85	3	85.71	6	71.42	5	100	7	اليوم العالمي للتنوع البيولوجي (29 ديسمبر)
88.57	31	85.71	6	71.42	5	85.71	6	100	7	100	7	اليوم العالمي للسياحة (27 سبتمبر)

من خلال النتائج الموضحة في الجدول يتضح أن جميع الجمعيات البيئية تحتفل بهذه المناسبات المتعلقة بالبيئة، لكن بنسب مختلفة حيث شكلت مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للبيئة المناسبة الأهم والأكثر تكرارا حيث بلغت نسبة (94.28%) ، وهذا لأن البيئة تعتبر الهدف الأساسي الذي أنشأت من أجله هذه الجمعيات، لتليها مناسبة اليوم العالمي للشجرة (91.42%) ، وهذا راجع أساسا لأن من بين الأهداف الرئيسية لهذه الجمعيات هي الحملات التطوعية والمتمثلة في حملات التشجير التي تقتضيها خصوصية المنطقة الصحراوية.

إضافة إلى التسميات التي تحملها هذه الجمعيات و خاصة (جمعية الشجرة الخضراء ، جمعية فسيلة للمساحات الخضراء) ، والتي تدل دلالة قطعية على أن الهدف الرئيسي لهذه الأخيرة هو حماية الشجرة على وجه الخصوص، إضافة إلى أن عملية التنسيق بين هذه الجمعيات والهيئات الرسمية تتم بشكل كبير مع مديرية الغابات .

ثم تليها المناسبات الأخرى مثل اليوم العالمي للسياحة ، والذي مثل نسبة (88.57%) و هذا طبعا لأن البعد السياحي يعتبر من اهتمامات الجمعيات البيئية ، لتليها مناسباتي اليوم العالمي للمياه و اليوم العالمي للتنوع البيولوجي واللذان شكلا نسبة (71.42%) ، لتأتي مناسبة اليوم العالمي للصحة بدرجة اهتمام أقل حيث احتلت نسبة (60%). و ما يمكن قوله هو أن كل هاته المناسبات تحظى بأهمية كبيرة و تدخل في صميم اهتمامات و أهداف كل هذه الجمعيات البيئية ، لكن تختلف درجة الاهتمام بها من جمعية لأخرى.

جدول رقم (71) - جدول يبين الوسائل المستخدمة من طرف الجمعيات البيئية

المجموع الكلي		(5)		(4)		(3)		(2)		(1)		الجمعيات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	

												الوسائل
74.28	26	85.71	6	85.71	6	57.14	4	57.14	4	85.71	6	إقامة المعارض
80	28	71.14	5	71.14	5	100	7	100	7	57.14	4	الحملات التطوعية
57.14	20	71.14	5	42.85	3	57.14	4	28.57	2	85.71	6	الندوات والمحاضرات
25.71	9	28.57	2	14.28	1	28.57	2	42.85	1	42.85	3	المسابقات الثقافية
/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	أخرى

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن الجمعيات البيئية تعتمد بشكل كبير في تفعيل ادواتها ومكانيزماتها على عدة وسائل و ادوات مثلت على إقامة المعارض الوسيلة الأكثر استعمالا ، والتي بلغت نسبتها (74.28%) ، والحملات التطوعية ، والتي بلغت نسبتها (80%) واللذان يعتبران من أهم الوسائل الناجعة في نشر الثقافة والوعي البيئي لدى المواطنين. وهذا لأن هاتين الأخيرتين تعتمدان بشكل كبير على المواطن نفسه في عملية المشاركة في العمل الميداني في حماية البيئة ونشر الثقافة البيئية.

بالإضافة إلى أنها لا تتطلب تجهيزات مادية أو ترتيبات إدارية ، مما يسهل عملية استخدامها. ثم تنتقل إلى إقامة الندوات والمحاضرات والتي بلغت نسبتها (57.14%) ، إلا أن هذه الوسيلة تتطلب ترتيبات كثيرة أهمها عامل الوقت والجهد. هذا إضافة إلى المسابقات الثقافية والتي بلغت نسبتها (25.71%) والموجهة خصيصا للأطفال من أجل ترسيخ التربية البيئية وتفعيلها في مختلف الفضاءات التربوية.

جدول رقم (72) - جدول يبين مدى فاعلية الوسائل المستخدمة من طرف الجمعيات

المجموع الكلي		(5)		(4)		(3)		(2)		(1)		الجمعيات الإجابات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
14.28	5	28.57	2	/	/	/	/	14.28	1	28.57	2	نعم

لا	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
نسبياً	30	71.14	5	100	7	100	7	85.71	6	71.14	5	85.71

من خلال نتائج الجدول يتبين أن هذه الوسائل المستخدمة من طرف الجمعيات البيئية كانت ناجحة إلى حد ما، حيث أجاب أعضاء العينة (الجمعيات البيئية) أن فاعليتها كانت نسبية و التي بلغت نسبتها (85.71%)، و هذا ما يستلزم حسب أعضاء الجمعيات البيئية ويتطلب وسائل أخرى تكون مكتملة لهذه الوسائل من أجل المساهمة بشكل كبير في حماية البيئة. خاصة في ظل التحولات العالمية التي تشهدها المجتمعات ، و الدور الكبير و الأهمية التي أصبحت تتمتع بها البيئة على مستوى سياسات و برامج الدول هذا من جهة ، ومتطلبات مشاركة هذه المنظمات البيئية وإشراكها في هذه السياسات.

إلا أن هناك من أعضاء الجمعيات من أعتبر أن هذه الوسائل كافية والتي بلغت نسبتها (14.28%) و هذا ما يفسر دور هذه الجمعيات المحصور والمقتصر على الجانب التوعوي و التربوي التثقيفي فقط . دون التدخل أو التأثير المباشر في السياسات الحضرية عند القيام بإنجاز المشاريع التنموية الكبرى.

جدول رقم (73)- جدول يبين الهيئات الرسمية المنسقة مع الجمعيات البيئية

الجمعيات الهيئات	(1)		(2)		(3)		(4)		(5)		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
شرطة العمران	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
مديرية البيئة	2	28.57	7	100	/	/	/	/	5	71.14	12	34.28
الجماعات المحلية	7	100	7	100	7	100	7	100	4	57.14	32	91.42
أخرى	7	100	7	100	7	100	7	100	6	85.71	34	97.14

من خلال النتائج المطروحة أمامنا في الجدول، يتبين أن هذه الجمعيات البيئية تنسق في عملها مع عدة هيئات رسمية، والتي احتلت فيها **الجماعات المحلية** الصدارة حيث بلغت نسبتها **(97.14%)**. وهذا طبعا حسب إجابات أعضاء الجمعيات البيئية، لما توفره هذه الأخيرة من تسهيلات قانونية ومادية لهذه الجمعيات، وباعتبارها تشكل القناة المباشرة مع المواطن، إضافة إلى هيئات أخرى لا تقل أهمية عن الجماعات المحلية والمتمثلة في **مديرية الغابات والصحة**، حيث قدرت نسبتها ب **(91.42%)** و التي هي الأخرى لها اتصال مباشر بالواقع البيئي.

أما **مديرية البيئة** فقد بلغت نسبة التنسيق معها ب **(34.28%)** ، إضافة إلى انعدام التنسيق مع **شرطة العمران**، وهذا ما يوحي إلى أن عملية التنسيق تركز بالشكل الكبير على التوعية والتثقيف ، وليس على عملية الدفاع والتأثير الكبير في عمليات السياسة الحضرية، مثلما هو حاصل في الدول الغربية على غرار حركات الخضر.

جدول رقم (74) - جدول يبين عملية تنسيق الجمعيات البيئية مع الهيئات الرسمية:

المجموع الكلي		(5)		(4)		(3)		(2)		(1)		الجمعيات الإجابات
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
14.28	5	14.28	1	14.28	1	28.57	2			14.28	1	تنسيق كافي
85.71	30	85.71	6	85.71	6	71.42	5	100	7	58.71	6	تنسيق غير كافي

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن عملية التنسيق بين الجمعيات البيئية والهيئات الرسمية تبقى غير كافية. وهذا ما أجاب عنه أعضاء العينة والتي قدرت نسبتها ب **(85.71%)** ، ما استوجب بطبيعة الحال التنسيق مع جمعيات أخرى مثل (جمعيات الحي، الجمعيات الثقافية...الخ) ، بغية التكفل بالبيئة من كل الجوانب وباعتبار ان هذه الجمعيات هي الأخرى لها اهتمام بالشان البيئي. إلا أن هناك البعض من أعضاء الجمعيات البيئية من أعتبر أن التنسيق كافي والذي بلغ نسبته **(14.28%)** .

وهذا بإعتبار أن أهداف الجمعية تقتصر على البعد التربوي التثقيفي فقط كما ذكر سلفا ، ما يجعل الادوات و المکانیزمات المستعملة في ذلك ادوات بسيطة وسهلة غير معقدة. و يبقى أن نقول أن عملية التنسيق تتطلب تكاتف و تضافر كل الجهود من طرف كل الجمعيات التي لها اتصال مباشر بالواقع البيئي و كذا الجمعيات التي لها اتصال غير مباشر بالبيئة من أجل حمايتها و صونها.

جدول رقم (75) - جدول يبين مجالات التنسيق بين الجمعيات في بنيتها

الجمعية	(1)		(2)		(3)		(4)		(5)		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
الإجابات												
تبادل المعلومات حول الوضع البيئي	7	100	7	100	7	100	7	100	6	85.71	34	97.14
نقل الخبرات والتجارب	7	100	7	100	7	100	7	100	6	85.71	34	97.14
تنظيم المسابقات والمعارض	5	71.42	2	28.57	3	42.85	2	28.57	4	57.14	16	45.17

أخرى	2	28.57	3	42.85	2	28.57	1	14.28	5	71.42	19	54.28
------	---	-------	---	-------	---	-------	---	-------	---	-------	----	-------

من خلال نتائج الجدول، يتبين لنا أن مجالات التنسيق بين الجمعيات البيئية يتركز في مجالين، وهما تبادل المعلومات حول **الوضع البيئي**، و نقل الخبرات و التجارب وهذا ما أكده أعضاء العينة و الذي قدرت نسبته ب(97.14%) ، ما يعكس التناسق في الأفكارو التركيز بشكل كبير على الاهتمام بالوضع البيئي. إضافة إلى مجالات أخرى والتي قدرت نسبتها (54.28%) مثل الحوار والإعلام تليها **تنظيم المسابقات والمعارض** والتي قدرت نسبتها ب(45.17%). و هذا ما يعكس مدى وعي الجمعيات البيئية للأخطار التي أصبحت تهدد النظام البيئي والرغبة الشديدة في التصدي لها. زيادة الى حرص الدولة و المتمثلة في مؤسساتها على التكفل الجاد والنهوض بهذا القطاع وتفعيل كل الاجراءات القانونية و الردعية الخاصة بذلك، وتشجيع المنظمات الاجتماعية و الثقافية الاخرى، ما يعطي للبيئة اهتماما قانونيا و اجتماعيا.

جدول رقم (76) - جدول يبين مجالات التنسيق بين الجمعيات البيئية وقطاع التعليم

الجمعيات الوسائل	(1)		(2)		(3)		(4)		(5)		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
تطوير البرامج والمناهج التربوية	3	42.85	2	28.57	1	14.28	1	14.28	2	28.57	9	25.71
حملات تطوعية داخل القسم	6	85.71	6	85.71	6	85.71	5	71.42	7	100	30	85.71
مسابقات ثقافية	5	71.42	3	42.85	3	42.85	4	57.14	4	57.14	16	45.71

أخرى	2	28.57	1	14.28	1	14.28	2	28.57	4	57.14	10	28.57
------	---	-------	---	-------	---	-------	---	-------	---	-------	----	-------

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن مجالات التنسيق بين الجمعيات البيئية وقطاع التعليم يتركز بشكل كبير على الحملات التطوعية داخل القسم والذي بلغ نسبته (85.71%) وهذا ما يعكس البعد التربوي الذي يتركز عليه عمل الجمعيات، باعتبار أن معظم أعضاء الجمعيات هم إدارات في قطاع التعليم ويدركون تمام الإدراك أهمية التربية البيئية لدى الطفل. إضافة إلى عامل المسابقات الثقافية والذي بلغت نسبته (45.71%)، التي من شأنها أن ترسخ القيم البيئية لدى الطفل داخل المدرسة، حتى يصبح مواطناً صالحاً اتجاهاً بيئته في المستقبل، أي ترسيخ ثقافة المواطنة تجاه البيئة، وهذا كله من مهمات مؤسسات التنشئة الاجتماعية .

أما مجالات تطوير البرامج والمناهج التربوية يبقى السعي إليها والتأثير فيها محدوداً، وهذا ما أجاب عنه أعضاء العينة والذي قدر بنسبة (25.71%). إضافة إلى المجالات الأخرى والتي بلغت نسبتها (28.57%) ، وهذا كله من أجل المساهمة بشكل فعال في حماية البيئة.

جدول رقم (77): يبين مساهمة المناسبات ذات الطابع البيئي في ترسيخ الثقافة البيئية.

الجمعيات البيئية الإجابات	1		2		3		4		5		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
المشاركة المتزايدة للأفراد في هذه المناسبات	4	57.14	5	71.42	2	28.57	3	42.85	3	42.85	17	48.57
تزايد اهتمام الأفراد بالقضايا البيئية	5	71.42	6	85.71	4	57.14	4	57.14	5	71.42	24	68.57
طلب الانخراط في الجمعية	3	42.85	5	71.42	3	42.85	2	28.57	2	28.57	15	42.85

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن المناسبات ذات الطابع البيئي قد ساهمت بشكل نسبي ومتفاوت، في ترسيخ الثقافة البيئية لدى شرائح المجتمع ، وقد مثلت تزايد اهتمام الأفراد بالقضايا البيئية النسبة الأكبر (68.57%) و هذا راجع لما تشكله البيئة من تأثير مباشر على حياة المواطنين (الصحية ، الاجتماعية ..الخ)، وباعتبار ان البيئة هي الخزان الذي نستمد منه احتياجاتنا ، و الحيز الذي نمارس عليه نشاطاتنا، و السلة التي نرمي فيها مهملاتنا ، وسلامتنا تقتضي التوفيق و التوازن بين هذه الابعاد الثلاثة . تليها المشاركة المتزايدة للأفراد بنسبة (48.57%) و هذا ما يبين جهود

الجمعيات المتواصلة من أجل اعتبار قضية البيئة قضية الجميع. إضافة إلى طلب الانخراط والذي شكل نسبة (42.85%) و هذا ما يوجي إلى الإقبال المحتشم للمواطنين للعمل في الحقل البيئي في شكل تنظيمات وجمعيات، في ظل غياب الوعي ، واساليب المشاركة التنظيمية والتي هي سمات المجتمع الحضري.

جدول رقم (78)- جدول يبين كيفية مشاركة الجمعيات البيئية عبر وسائل الإعلام

الجمعيات الإجابات	(1)		(2)		(3)		(4)		(5)		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
إعداد البرامج في الصحف المكتوبة	5	71.42	5	71.42	4	57.14	3	42.85	5	71.42	22	62.85
إعداد الحصص الإذاعية	6	85.71	6	85.71	5	71.42	5	71.42	6	85.71	28	80
أخرى	4	57.14	4	57.14	3	42.85	3	42.85	4	57.14	18	51.42

من خلال نتائج الجدول والذي يوضح مشاركة الجمعيات عبر وسائل الإعلام ، أن أبرز وسيلة يركز عليها عمل الجمعيات البيئية هي **الحصص الإذاعية** والتي بلغت نسبتها (80%) وهذا

حسب إجابات أعضاء العينة وهذا راجع طبعاً للمستوى التعليمي العالي لرؤساء الجمعيات وخبرتهم في المجال الإعلامي (أنظر الجدول الخاص بالمستوى التعليمي لأعضاء العينة) إضافة لاحتكاكهم الواسع مع رجال الإعلام . ومع تعاضم الاهتمام بالمجال البيئي على مستوى الولاية ، فقد ساهمت الإذاعة باعتبارها الوسيلة الأكثر انتشاراً وسماعاً على مستوى الجمهور و الأكثر اقبالا ، ماجعلها تخصص حيزاً واسعاً ومجالاً مفتوحاً لكل المهتمين بالشأن و القضايا البيئية، من أجل طرح الموضوع للدراسة و النقاش . حيث اختارت الإذاعة شعارها في هذه السنة "من أجل بيئة مستدامة".(6)

إضافة إلى وسيلة إعداد البرامج في الصحف المكتوبة والتي بلغت نسبتها (62.85%)، وهذا بغية إيصال الواقع البيئي ونشاطات الجمعية إلى أكبر عدد من القراء، إضافة إلى وسائل أخرى كالمجلات والمعارض و التي بلغت نسبتها (51.42%) ، هذه كلها تعكس رغبة الجمعيات في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع لإبراز الأهمية الكبيرة التي أصبحت تحتلها البيئة على المستويين المحلي و العالمي.

جدول رقم (79)- جدول يبين الوسائل التربوية والتثقيفية من طرف الجمعيات البيئية

الجمعيات الوسائل	(1)		(2)		(3)		(4)		(5)		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
ملصقات	7	100	7	100	6	85.71	7	100	6	85.71	33	94.28
المجلات	7	100	2	28.57	4	57.14	3	42.85	4	57.14	20	57.14
الأنترنيت	7	100	7	100	/	/	1	14.28	/	/	15	42.85
أخرى	/	/	5	71.42	3	42.85	1	14.28	4	57.14	13	37.14

من خلال نتائج الجدول يتبين لنا أن الجمعيات البيئية، تعتمد في نشاطاتها التربوية والتثقيفية على عدة وسائل، والتي مثلت الملصقات النسبة الأكبر ب(94.28%) حسب إجابات أعضاء العينة ،لأن الوسيلة تتوفر بشكل كبير في جميع الجمعيات، وكذا سهولة الحصول عليها ، تليها المجلات بنسبة(57.14%)، والتي يتم إنجازها من قبل أعضائها بغية العملية التثقيفية ، إضافة إلى الأنترنيت التي بلغت نسبتها (42.85%) ونجد أن إستعمال هذه الوسيلة يقتصر على جمعيات (حماية البيئة ،أحباب البيئة) دون الأخرى. وهذا ما يزيد من فاعلية نشاط هاتين الجمعيتين.بالإضافة إلى الوسائل

الأخرى. والتي شكلت نسبة (37.14%) والتيما يجعل منها وسائل مكملة في عملية التربية والتثقيف البيئي . طبعا في ظل التحولات التكنولوجية الهائلة وتسارع ديناميكية المجتمعات، تحاول هذه الجمعيات جاهدة استغلال كافة هذه الوسائل و الادوات ، وتسريع وتيرة قنوات الاتصال بين مختلف المنظمات العالمية المهتمة بالشان البيئي.

جدول رقم (80) - جدول يبين مدى مشاركة المواطن في نشاطات الجمعيات البيئية

المجموع الكلي		(5)		(4)		(3)		(2)		(1)		الجمعيات الوسائل
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	واسعة
20	7	/	/	/	/	100	7	/	/	/	/	متوسطة
80	28	100	7	100	7	/	/	100	7	100	7	ضعيفة

إن المتأمل لنتائج الجدول يرى بان مشاركة المواطن في النشاطات البيئية التي تقوم بها هذه الجمعيات كانت ضئيلة. والتي بلغت نسبتها (80%) ، حسب إجابات أعضاء العينة. ويعود بشكل اساس إلى نقص عدد المنخرطين من جهة ، و كذا حداثة الجمعيات البيئية من جهة أخرى. (أنظر الجدول الخاص بالجمعيات البيئية) وهذا ما يجعل مشاركة المواطنين فيها محدودة ونقص ثقافة المشاركة الجموعية ، وهي احدى خصائص ومميزات المجتمع الديناميكي الحضري ، كما اشار الى ذلك جل علماء الاجتماع الحضري .

إلا أن الملاحظ أن هناك من يرى بأن مشاركة المواطنين في هذه النشاطات متوسطة، وهذا أكدته إجابات أعضاء جمعية حماية البيئة و التي بلغت نسبتها (20%) ، ويرجع ذلك طبعا إلى حجم

عدد المنخرطين في هذه الأخيرة. ما يعكس تباين في حجم النشاطات البيئية لكل جمعية و مدى تأثيرها في الوسط الإجتماعي .
 إضافة الى اقتصار دور هذه الجمعيات وانحصاره في عملية التوعية و التثقيف، دون التأثير الفعال في عملية اتخاذ القرارات سياسة التهيئة العمرانية، والذي يشكل البعد البيئي احد الركائز الاساسية لهذه التهيئة.

جدول رقم (81)- جدول يبين المعوقات التي تواجه عمل الجمعيات البيئية

المجموع الكلي	(5)		(4)		(3)		(2)		(1)		الجمعيات الوسائل	
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
62.85	22	57.14	4	57.14	4	57.14	4	71.42	5	71.42	5	المعوقات البيروقراطية والقانونية
60	21	57.14	4	42.85	3	71.14	5	71.14	5	57.14	4	المعوقات المادية
85.71	30	85.71	6	85.71	6	85.71	6	85.71	6	85.71	6	نقص الاتصال
54.28	19	57.14	4	71.14	5	42.85	3	42.85	3	57.14	4	أخرى

إن المتخصص لنتائج الجدول الخاص بالمعوقات التي تعرقل عمل الجمعيات البيئية، يرى أن أهم عائق حسب إجابات أعضاء العينة تمثل في **نقص الاتصال** والذي بلغت نسبته (**85.71%**)، وهذا راجع إلى محدودية الوسائل التي تستخدمها الجمعية من جهة، و كذا المشاركة المحدودة من طرف المواطنين في النشاطات التي تقوم بها الجمعيات البيئية من جهة أخرى.
 إضافة إلى اعتبار أن البيئة ليست من أولويات واهتمام المواطن. هذا إضافة إلى المشكل البيروقراطي والقانوني والذي مثل نسبة (**62.85%**)، لأن الهيئات الرسمية مازالت تحصر دور هذه

الجمعيات فقط في الدور التربوي والتنقيفي، دون الدور السياسي والقانوني، المتمثل في التأثير على السياسة الحضرية بشكل عام . ومن هنا فإن دورها هامشي ومغيب .
إضافة إلى **المشكل المادي** و الذي مثل نسبة (60%) .و المشخص في (المقر ،القاعات، محدودية الإيرادات،ضعف الإنخرطات و الإعتمادات المادية...إلخ)، لما لها من مساهمة فعالة في توفير الجانب المادي ، الذي له دورهم في فاعلية وقدرة الجمعية على مواصلة المسيرة في حماية البيئة . كما شكلت **العوائق الأخرى** المتمثلة أساسا في **نقص التأطير** بنسبة (54.28 %) التي تفيض إلى غياب ثقافة التطوع في المجتمع وعدم اهتمام المواطنين بالعمل الجماعي .

جدول رقم (82)- جدول يبين عوامل التشوهات التي يعرفها الواقع البيئي

الجمعيات الوسائل	(1)		(2)		(3)		(4)		(5)		المجموع الكلي	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
سوء التخطيط	4	57.14	3	42.85	2	28.57	1	14.28	3	42.85	13	37.14
ضعف الآليات القانونية	6	85.71	5	71.14	4	57.14	6	85.71	6	85.71	27	77.14
المواطن	5	71.42	6	85.71	7	100	6	85.71	6	85.71	30	85.71

من خلال نتائج الجدول يتضح لنا أن أهم العوامل المشوهة للواقع البيئي حسب إجابات أعضاء العينة ترجع بالأساس إلى **المواطن** نفسه والذي بلغت نسبته (85.71%) وهذا راجع طبعا لقلّة الوعي وعدم اهتمامه بالبيئة، إضافة إلى ضعف الليات و سائل هذه الجمعيات للوصول إلى المواطن وإقناعه. وغياب قنوات التواصل بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية وبشكل خاص الاسرة و المدرسة مع هذه الجمعيات.

كذلك يعود إلى عامل **ضعف الآليات القانونية** والتي بلغت نسبتها (77.14%)، وهذا راجع إلى غياب عمليات التنسيق بين هذه الجمعيات البيئية والهيئة المخولة لحماية البيئة و المتمثلة في شرطة العمران. (وهذا ما أكدناه في الجدول الخاص بالهيئات الرسمية المنسقة مع الجمعيات البيئية).
ومن هنا فإن تشويه الواقع البيئي كانت ملامحه صارخة في المشهد العمراني، في ضوء غياب

المؤسسات القانونية الردعية. ما أستوجب التنسيق الجاد و الفعال بين هذه الجمعيات البيئية وهذه الهيئات التي لها حماية و اتصال مباشر بالبيئة.
إضافة إلى سوء التسيير والذي بلغ نسبة (37.14%) العائد إلى تغييب وتهميش دور هذه الجمعيات في السياسة الحضرية المنجزة من طرف السلطات المحلية، باعتبار أن خاصية المراقبة تعتبر من أهم آليات هاته الجمعيات.

هوامش المقابلات:

1-مقابلة مع المهندسة اسيا قريشي رئيسة جمعية احباب البيئة بسكرة 2013/11/12.الساعة

10صباحا

2- مقابلة مع الاستاذ: نبوي فضيل رئيس جمعية فسيلا للمساحات الخضراء بسكرة 2013/12/13.

الساعة 11صباحا

3- مقابلة مع الاستاذ: طراي لزهري: جمعية حماية البيئة بسكرة.2013/10/12.الساعة 11 صباحا

4- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية: ولاية بسكرة- مديرية التنظيم والشؤون الإجتماعية - مكتب الجمعيات.

5- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية: ولاية بسكرة- مديرية التنظيم والشؤون الإجتماعية - مكتب الجمعيات

4- مقابلة مع اسماعيل نوار منشط جصة الإنسان والبيئة في إذاعة الزيبان بسكرة ،يوم

2013/03/22.الساعة 14مساءا

الفصل السابع: تحليل النتائج

اولا: النتائج العامة في ضوء تساؤلات الدراسة والدراسات السابقة:

- ما هو واقع سياسة التهيئة العمرانية في مدينة بسكرة , وما مدى مساهمتها لمبادئ التنمية المستدامة ؟

• وتحت هذه الإشكالية تم إدراج التساؤلات الثانوية التالية :

اولا: ماهي جهود المديرية المعنية في تجسيد سياسة التهيئة العمرانية المساهمة للتنمية المستدامة في الواقع العملي الملموس ؟

ثانيا: ما هي أهم العراقيل التي تواجه التهيئة العمرانية في تطبيق فكرة التنمية المستدامة ؟

ثالثا : ما هي آفاق توسع المدينة في ظل التنمية المستدامة؟

رابعا- ماهي اسهامات الفاعلين الاجتماعيين-العاملين في مجال التهيئة العمرانية- في تجسيد

السياسة العمرانية وفق متطلبات التنمية المستدامة ؟

خامسا- ماهي العراقيل التي تعترض اسهامات الفاعلين في تجسيد السياسة العمرانية وفق متطلبات

التنمية المستدامة؟

بعد عرض بيانات الدراسة الميدانية وإجراء مقابلات مع مختلف العاملين بالمديريات المعنية، و المسؤولة على سياسة التهيئة و التعمير، وتفعيلها في اطار مساهمتها للتنمية المستدامة وهي :- مديرية البناء و التعمير-الجماعات المحلية و المتمثلة في البلدية - مديرية البيئة - اضافة الى هيئات المجتمع المدني و المتمثلة في الجمعيات البيئية. وهذا لمعرفة الجهود المبذولة في عملية التهيئة وتخطيط المجال الحضري، وفق اسس ومتطلبات التنمية المستدامة التي تراعي توفير جميع الخدمات . و من هنا الاستجابة الى كل انشغالات ومتطلبات المجتمع، و ابراز اهم معالم التنسيق وتبادل الاراء و الافكار بين هذه المؤسسات . اضافة الى الكشف عن اهم العراقيل و المثبطات التي تعمل على عرقلة هذه الجهود والاسهامات في مجال تهيئة المجال الحضري. ثم تشخيص اهم الحلول التي تسعى الدولة الجزائرية الى اتخاذها كاستراتيجية مستقبلية تضمن لها استدامة و استمرارية هذه التهيئة.

1- النتائج الخاصة بالتساؤل الأول:

؟ اولا: ماهي جهود المديرية المعنية في تجسيد سياسة التهيئة العمرانية المساهمة للتنمية المستدامة

في الواقع العملي الملموس ؟

ثانياً: ما هي أهم العراقيل التي تواجه التهيئة العمرانية في تطبيق فكرة التنمية المستدامة ؟
*البيانات الخاصة بالآليات المنتهجة من طرف المؤسسات الرسمية (مديرية البناء و التعمير و
الجماعات المحلية ,مديرية البيئة) في سياسة التهيئة العمرانية:

* إستناد على جملة المهام و الأدوار المخولة لمديرية البناء و التعمير، وبالتنسيق مع مصالح
الجماعات المحلية حسب القرار الوزاري المشترك و المؤرخ في 22/04/1998 و المحدد لعدد
المديريات الولائية المهتمة بالتعمير و البناء التابعة لوزارة السكن، و يضبط التنظيم الداخلي للمصالح
المكونة لها، فإن مديرية البناء و التعمير " duc " تنتهج مجموعة من الآليات و الإستراتيجيات في
سياسة البناء و التعمير على المستوى المحلي لولاية بسكرة .

إنطلاقاً من تحديد و تشخيص المتطلبات الاجتماعية و المناخية و الطبوغرافية و التهيئة العقارية ، أي
السهر و الحرص على تنفيذ تدابير نظام التعمير واحترام الجودة الهندسية للبناء، و من هذا تتجلى
مهمة هذه المديرية في اعداد ادوات ومخططات التهيئة والتعمير المتمثلة في مخطط التهيئة و التعمير
و مخطط شغل الاراضي، حيث ان هذه العقود تتكون من ثلاث رخص وهي رخصة البناء و رخصة
التجزئة و رخصة الهدم ، بينما الشهادات فتتمثل في شهادة التعمير وشهادة المطابقة وشهادة القسمة
،كما ان مكتب الدراسات المعمارية للمؤسسة هو الذي يشرف على نمط الانجاز مع مكاتب الهندسة
المدنية و المديريات الاخرى.

كما تقوم هذه المديرية بالاشراف على انجاز المشاريع . الا انه وفي السنوات الاخيرة تقلص دورها
واقصر على دور المراقبة للمشاريع فقط ، كما يوجد مكاتب في هذه المؤسسة تعمل مع مؤسسة Cfc
لمراقبة الاعمال. وتضم مكتب الدراسات و المقاييس ومكتب انماط البناء ،مكتب نوعية البناء ، اما
المكتب الرابع يمكن اعتباره مكتبا متخصصا في الانجاز لقيامه ببعض المشاريع وهو مكتب التهيئة و
التاثير، له نشاطات و انجازات يختص بها ممثلة في تحسين المجال الحضري للمدينة ، وتسوية
الطرق وتهيئتها ، تصليح قنوات صرف المياه وشبكات الانارة والارصفة .

وقد قدرت قيمة الانجازات و المشاريع في الفترة الممتدة من (1999-2013) في مكتب واحد
ب(15الى 14 مليار دينار) ، كما يعمل هذا المكتب على تهيئة الاراضي التي تباع بطريقة عشوائية
واعادة تنظيمها وتزويدها بكل الشبكات الحيوية مثل قنوات المياه وشبكات الصرف الصحي و
الكهرباء....الخ ، وقد امتدت هذه التهيئة من منطقة اولاد جلال الى غاية مدينة بسكرة وشملت هذه
التهيئة الاحياء و الاراضي. كما ان البرامج التي كانت المؤسسة تتكلف بها في الخماسي الماضي
ضم كل المرافق الخاصة و التابعة لمديرية الثقافة واسواق الجملة ومحلات برنامج الحكومة الخاصة
بدعم الشباب (100 محل) ومديرية التشغيل .

*ومن هنا تسعى هذه المديريات او المصالح في تفعيل سياسة التهيئة العمرانية من خلال القيام
بمجموعة من النشاطات و الآليات تمثلت:

- تنفيذ سياسة التعمير و البناء على المستوى المحلي.

- السهر بالتعاون مع مصالح الجماعات المحلية على تطبيق اليات التعمير .
- الحرص في اطار القوانين و التنظيمات المعمول بها على تنفيذ تدابير نظام التعمير .
- احترام الجودة الهندسية بالبناء، مع المحافظة على المعالم التاريخية و الثقافية و الطبيعية المتميزة.
- اتخاذ كل الاجراءات اللازمة ، قصد تحسين الاطار المبنى المعيشي و تطوير السكن، طبقا للمتطلبات الاجتماعية والمناخية والتهيئة العقارية.
- متابعة تطوير محل المعطيات المتعلقة بالدراسات و الانجاز ، وكذا عقلنة البناء .
- السهر على التحكم في التكنولوجيات، وفي تكلفة البناء التي لها علاقة مع الظرف الحالي.

*أما عن عملية التنسيق بين مديرية البناء و التعمير مع الهيئات الرسمية الاخرى لتطبيق القوانين و السهر على تطبيق اليات التعمير ومتابعة المخالفين فشملت:

- مصالح الجماعات المحلية- المؤسسة التقنية لمراقبة البناء Ctc - مكتب التهيئة و التطوير - مديرية الري - شرطة حماية البيئة والعمران - مؤسسات الاشغال العمومية - مديرية السكن-مؤسسة الري وصحة الموارد المائية و الطاقة و المناجم.- مديرية السياحة- مديرية البيئة.
- وتتلخص أهم مجالات هذا التنسيق في :

- التبادل المعلومات حول الوضع البيئي و المعماري، وتجسيد مشروع عمل يهدف الى وضع اليات سياسة تهيئة عمرانية، تضمن مشاركة ومساهمة فعالة لكل هذه الهيئات ، بغية الخروج باطار معيشي مستدام ، يوفر ويلبي جميع متطلبات الحياة الكريمة لافراد المجتمع ويحقق لهم تهيئة عمرانية مستدامة.
- إعتناء إستراتيجية عمل متبادلة ومتكاملة من أجل المساهمة في حماية البيئة من جهة، وتفعيل ادوات ومخططات التهيئة العمرانية من جهة اخرى، وبالتالي ضمان سيرورة المجال الحضري وتجسيد بما يعرف " بمبادئ التنمية المستدامة".

- نقل التجارب والخبرات في مجال اعداد و انجاز المشاريع الخاصة بسياسة البناء و التعمير بشكل خاص ، وعملية التهيئة العمرانية بشكل عام التي تراعي وتحترم معايير التنمية المستدامة.
- التنسيق الفعال مع الشريك الاساسي و المهتم بقضايا البيئة وهو مديرية البيئة لما لها من تاثير ولو نسبيا في نهج القرارات الخاصة بالتهيئة العمرانية حسب طبيعة المشروع ، وهذا من خلال المشاركة في اللجنة الولائية عند دراسة التأثير البيئي للمشروع. حيث أن لها الحق في الرفض أو القبول، لأن رفض عضو واحد في اللجنة يعتبر رفض للمشروع ككل، الا ان مجال هذا التنسيق يبقى منحصر في عمليات الاستشارة في الملفات ذات البعد التقني ومن ناحية تطبيق ادوات وعقود التعمير، هذا على مستوى الهيئات الرسمية .اما على على مستوى الهيئات الغير رسمية أي المجتمع المدني فهناك تنسيق، بيد ان هذا التنسيق يفتقد الى الفاعلية و الاستمرارية ، ينحصر فقط في ابداء الراي و التدخل في عملية التهيئة وكيفية اعداد وتطبيق ادوات التعمير. كما انها تمثل حلقة وصل وتلعب دور الوسيط بين هذه الهيئة و المجتمع.

*اما فيما يخص المعوقات والصعوبات التي تواجهها في تحقيق مهامها:

- تعرض مديرية البناء و التعمير جملة من العوائق و الصعاب تحد من دورها في تحقيق سياسة التهيئة العمرانية. ومن ذلك يتضح وجود بعض التقصير الجزئي في تحقيق الهدف من إنشاء الدولة لهذه الهيئات الرسمية المعنية بعملية البناء و التعمير ونذكر أهمها:
- 1 - صعوبة معالجة الآثار الإجتماعية والإقتصادية والصحية...الخ الناجمة من سياسات التعمير العشوائي او مايعرف بالاحياء العشوائية ، وكذا امدادها بكافة شروط عملية التهيئة العمرانية كقنوات الصرف الصحي و الانارة وشبكات المياه وتعبد الطرقات...الخ.
 - 2- تكاسل بعض الجهات الرسمية عن تطبيق فحوى القوانين لإعتبرات إقتصادية أو فردية .
 - 3- صعوبة معالجة الملفات المتعلقة بالعقارات واستحالة تسويتها .
 - 4- السلطات الإستثنائية الممنوحة للإدارة فيما يخص تعطيل القواعد البيئية. أي للإدارة الحق في إصدار تراخيص مخالفة الأحكام العامة لحماية البيئة حسب الضرر.
 - 5- ضعف اليت التنسيق و التواصل بين الجهات الرسمية الاخرى التي لها دور في عملية التهيئة العمرانية، وكذا منظمات المجتمع المدني(الجمعيات البيئية وجمعيات الاحياء) العاملة في مجال التهيئة العمرانية.
 - 6- ضعف الأليات القانونية راجع إلى سوء عملية التنسيق بين الهياكل المؤسساتية ، مما أدى تداخل في المهام بالنسبة للإدارات في المؤسسة الجزائرية ، والذي كان من الممكن أن يوافق مبدأ تعدد السبل لتحقيق الهدف الواحد، وهو تحقيق تهيئة عمرانية تستجيب لكل متطلبات وطموحات واحتياجات المجتمع.
 - 7- سوء التخطيط في مجال التعمير ، مما جعل بعض القنوات تتعرض لتلف بسبب الصيانة، وبذلك تهدد الصحة العمومية للمواطن ، من خلال الإختلاط بين قنوات الصرف الصحي والمياه الشروب والتوسع العمراني السريع الذي طال المناطق الصناعية، والخطر الكبير لبعض المنشآت خوفا من حدوث أخطار .
 - 8- غياب الثقافة البيئية في الوسط الحضري ، الناتجة عن سلوكيات الافراد المرضية المضرة بالبيئة السكنية ، كعدم المحافظة على المساحات الخضراء وإتلافها بتربية الحيوانات داخل المنازل، والرعي الجائر لهاته الفضاءات البيئية، نظرا لسوء تقدير الأخطار ونقص الوعي البيئي الكافي.
 - 9- التشوه العمراني الناتج من جراء رمي النفايات في الأماكن الغير مخصصة لها كالحدائق والعمارات والوديان، وما ينجر عنها من أخطار على الصحة العمومية و جمال المحيط البيئي.
 - 10- عدم مراعات خصوصية المنطقة المتميزة بالطابع الصحراوي في عملية البناء و التعمير مثل اختيار المواد المحلية و اللون...الخ. و الجانب البيئي مثل توسيع عملي التشجير في اطار سياسة التمية المستدامة.
 - 11- صعوبة اختيار الارضية والموقع الجيوبولوجي في عملية البناء والتعمير.

* فيما يخص **الجماعات المحلية (البلدية)** فان **صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال التهيئة العمرانية والتخطيط والتجهيز** تتحدد في عدة مجالات اهمها:

1- إعداد المخططات العمرانية (التنموية):

لقد أعطيت للمجالس صلاحية إعداد المخططات التنموية والعمرانية على الصعيد المحلي وهذه المخططات هي :

* **المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية pdau:**

ويتم بمقتضى هذا المخطط تحديد المناطق والتجمعات السكانية والتجهيزات العمومية لاستقبال الجمهور والمناطق اللازم حمايتها وضبط المرجعية لمخطط شغل الأراضي، وتقسيم البلدية بموجب هذا المخطط للأراضي إلى ثلاث قطاعات تتمثل في القطاعات المعمرة والقطاعات المبرمجة للتعمر وقطاعات التعمر المستقبلية في 20 سنة .

* **مخطط شغل الأراضي pos:**

ويتم تحضيره ورسمه من قبل رئيس البلدية، على ضوء المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية ، ليحال على المجلس للمصادقة عليه وبمقتضى هذا المخطط يتم مايلي :

- التحديد المفصل للمناطق المعنية باستعمال الأراضي وتحديد حقوق البناء.
- تحديد الكمية الدنيا والقصى من البناء المسموح به والمعبر عنها بالمتر المربع.
- ضبط القاعدة المتعلقة بالمظهر الخارجي للبلديات وتحديد الارتفاعات العامة.
- تحديد الأحياء والشوارع و النصب والمواقع التذكارية.
- تحديد الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها.
- اعطاء رخص البناء وهدم الأبنية المتداعية التي يخشى خطر سقوطها أو المضرة بالصحة العامة، ومراقبة الأراضي المكشوفة والإنشاءات وإقامة الأسوار حولها.

ب- الرقابة الدائمة لعمليات البناء .

إذ يختص المجلس في قطاع التهيئة والتخطيط والتجهيز العمراني بمراقبة عمليات البناء الجارية على مستوى البلدية، والتأكد لمدى مطابقتها للتشريعات العقارية، ومدى خضوعها للتراخيص المسبقة من المصالح التقنية.

ج- **حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية.**

إذ أن المشرع وضع على عاتق البلدية ممثلة في مجلسها مهمة حماية المواقع التي لها قيمة طبيعية تاريخية وأثرية أو جمالية. بالإضافة إلى تجانس المجموعات السكانية والطابع الجمالي للبلدية ، حيث تعد البلدية المخطط العام لتنظيم المدن وتدعيم البناء. ويمكن أن تقوم به بنفسها وتدير الأموال العقارية المهيئة للسكن والتي لا تعود لدوائر الدولية الخاصة بالسكن.

د- **حماية البيئة.**

حيث أقر صراحة للمجلس سلطة إصدار التراخيص فيما يتعلق بالمشاريع المنطوية على مخاطر ماسة

بالبيئة. وذلك بالعمل على حماية الطابع الجمالي والمعماري ، وانتهاج أنماط سكنية متجانسة، إضافة إلى وجوب مراعاة حماية الأراضي الزراعية و المساحات الخضراء، أثناء إقامة المشاريع المختلفة في إقليم البلدية.

- السهر على احترام قواعد التهيئة والتعمير .
- إعداد الوثائق الخاصة بالتعمير والبناء .
- متابعة الاحتياطات العقارية .
- محاضر اختيار الأرضية .
- رخص البناء .
- رخص الهدم .
- رخص التقسيم .
- رخص التجزئة .
- إصدار الحيازات .
- إصدار بعض الشهادات الإدارية .
- متابعة السكن الهش .

-تحليل المخططين: POS مخطط شغل الاراضي . PDAU المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير
- اعداد المخطط التنموي القصير والمتوسط والطويل المدى والمصادقة عليه والسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونيا، وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية
-الإنارة العمومية و شبكة التطهير و الغاز، وتشارك البلدية في الإجراءات المتعلقة بعمليات التهيئة العمرانية.

وبهذه الصفة تعلن عن آرائها وقراراتها وفقا لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما
- يتعين على البلدية أن تتزود بكل وسائل التعمير المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

- تشترط الموافقة القبلية للمجلس الشعبي البلدي على إنشاء أي مشروع على تراب البلدية يتضمن مخاطر من شأنها الإضرار بالبيئة.

* كما تتحمل البلدية في إطار حماية التراث العمراني مسؤولية ما يأتي:

- المحافظة على المواقع الطبيعية والآثار نظرا لقيمتها التاريخية والجمالية
- حماية الطابع الجمالي والمعماري، وانتهاج أنماط سكنية متجانسة في التجمعات السكنية.
- على المجلس الشعبي البلدي أثناء إقامة المشاريع المختلفة عبر تراب البلدية مراعاة حماية الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء .

- القيام باعداد الأعمال المتعلقة بأشغال تهيئة الهياكل القاعدية والأجهزة الخاصة بالشبكات التابعة لممتلكاتها، وبكل العمليات الخاصة بتسييرها وصيانتها.

- تنظيم التشاور الخاص بمجال السكن، وخلق شروط الترقية العقارية العمومية والخاصة وتنشيطها.
*ولهذا الصدد تقوم بما يأتي:

-المشاركة بأسهم لإنشاء المؤسسات وشركات البناء العقارية طبقا للقانون.

- تشجيع إنشاء التعاونيات العقارية في تراب البلدية.

- تشجيع كل جمعية للسكان، وتنظيمها من اجل القيام بعمليات حماية العقارات أو الأحياء ،
وصيانتها أو تجديدها.

- تسهيل ووضع تحت تصرف كل أصحاب المبادرة التعليمات والقواعد العمرانية ، وكل المعطيات
الخاصة بالعملية المزمع القيام بها.

-المساعدة على ترقية برامج السكن أو المشاركة فيها.

* اما من حيث عملية التنسيق، فيتم مع كل الهيئات العاملة في مجال التهيئة و التعمير . على
غرار مؤسسات الاشغال العمومية - مديرية السكن-مؤسسة الري وصحة الموارد المائية و الطاقة
و المناجم.- مديرية السياحة- مديرية البيئة-

*وكغيرها من الهيئات الاخرى ، فانها تعاني من صعوبات ومشكلات سواء على المستوى التنظيمي

خاصة مشكل التسيير العقاري وتسوية مختلف الاراضي المتنازع عليها...الخ. او المستوى المادي
كفقد الوسائل و الامكانيات المادية في عملية التهيئة العمرانية..الخ. او على مستوى ثقافة المواطن
التي تقتضي سعي هذه الاخيرة في بث الوعي و الثقافة البيئية الحضرية في اوساط
المجتمع....الخ.(2).

*والجدير بالذكر ان البلدية تقوم بجميع الأعمال المتعلقة بتنظيم منطقتها ومجالها الحضري وإصلاحه
وتجميله والمحافظة على (الصحة والراحة والسلامة العامة).

وتسعى في سبيل ذلك الى اتخاذ التدابير اللازمة خاصة في النواحي المتعلقة بها.

1- تنظيم وتنسيق البلدية وفق مخطط تنظيمي مصادق أصولاً من الجهات المختصة.

2- الترخيص بإقامة الإنشاءات والأبنية وجميع التمديدات العامة والخاصة ومراقبتها.

3- المحافظة على مظهر ونظافة البلدية، وإنشاء الحدائق والساحات والمنتزهات وأماكن السباحة
العامة وتنظيمها وإدارتها بطريق مباشر أو غير مباشر ومراقبتها.

4- وقاية الصحة العامة وردم البرك والمستنقعات، ودرء خطر السيول، وإنشاء حزام من الأشجار
حول المنطقة لحمايتها من الرمال.

5- مراقبة المواد الغذائية والاستهلاكية والإشراف على تموين المواطنين بها ، ومراقبة أسعارها

وأسعار الخدمات العامة ومراقبة الموازين ، والمكاييل ، والمقاييس بالاشتراك مع الجهات المختصة
ووضع الإشارة (الدمغة) عليها سنوياً.

6- إنشاء المسالخ وتنظيمها.

7- إنشاء الأسواق وتحديد مراكز البيع.

8- الترخيص بمزاولة الحرف والمهن وفتح المحلات العامة ومراقبتها صحياً وفنياً.

9- المحافظة على السلامة والراحة وبصورة خاصة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة بالاشتراك مع الجهات المعنية لدراء وقوع الحرائق وإطفائها ، وهدم الأبنية الآيلة للسقوط أو الأجزاء المتداعية منها وإنشاء الملاجئ العامة.

10- تحديد مواقف الباعة المتجولين ، والسيارات والعربات بالاتفاق مع الجهات المختصة.

18- إنشاء المقابر والمغاسل ، وتسويرها وتنظيفها ودفن الموتى.

19- التصدي أضرار الحيوانات السائبة والكاسرة والرفق بالحيوان.

20- منع وإزالة التعدي على أملاكها الخاصة والأملاك العامة الخاضعة لسلطتها.

21- المحافظة على الممتلكات هذه المحافظة تتمثل في المنشآت الإدارية، التربوية، الثقافية المنشآت القاعدية كالطرق والسدود و الجسور و الشبكات المختلفة التي تتطلب جهداً و أموالاً في الصيانة والتجديد.

22- **التجهيز العام:** ونعني به كل المنشآت و المخططات المبرمجة التي تهدف إلى تنمية محلية في كل المجالات التي تمس حياة المواطن اليومية الفردية و الجماعية الاجتماعية و الاقتصادية.

23- **المحيط و العمران:** القيام بكل الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط كجمع الأوساخ و تنظيف و تزيين الأحياء و محاربة الأمراض المتنقلة سواء عن طريق المياه أو الحيوان، و محاربة التلوث و حماية البيئة ، و فرض احترام قواعد البناء ، و تطوير الأشكال المعمارية الأصيلة والاستفادة من المخططات في مجال التعمير و البناء.

* و هذه الصلاحيات و المهام لا تتم إلا في إطار نظرة جديدة للتسيير الجاد والبعيد كل البعد عن التسيير العشوائي للشؤون العامة، هذه النظرة او الرؤية من شأنها تحقيق قفزة نوعية في طموحات و متطلبات التنمية المحلية للمواطن بمختلف أبعادها و تطوير المساهمة الديمقراطية المحلية له وخلق جو من التضامن الوطني بين مختلف شرائحه، وهذا لا يكون إلا بإدخال الأسلوب الصحي والرشد في الجماعات المحلية، كنظام جديد و نمط علمي مبني على مشاركة المواطن الفاعلة في كل مراحل اطوار السياسة الحضرية لمنطقته.

* **اما مديرية البيئة** فانها تنتهج مجموعة من الآليات لمواجهة بعض المشاكل البيئية التي تكمن على المستوى المحلي لولاية بسكرة، حيث تبين جلياً من خلال إجابات رؤساء المصالح و جملة الوثائق البيئة و التقارير السنوية التي ترصد الحالة البيئية للولاية ، وأهم التدخلات في مجال حماية البيئة . كما أن مدينة بسكرة تعاني من عدة مشكلات بيئية تتجلى مظاهرها و تتركز في عدة مشاكل تتنوع حسب البيئة حضرية كانت أو صناعية، إذ تبرز مجموعة من المشاكل أهمها:

التصحر حيث تشهد هذه الاخيرة موجة تصحر، و ذلك بسبب وقوع المدينة وخصوصيتها الجغرافية كمنطقة صحراوية ، و فق ذلك تعتمد مديرية البيئة لمعالجته تطبيق فحوى إستراتيجية الحضائر المنتهجة لزيادة توسيع الفضاءات الخضراء بالمدينة . وأخرى جهوية كمشروع تمديد الحزام الأخضر بالنسبة للجهة الجنوبية للولاية، لمكافحة التصحر و التقليل من اتساع الرقعة الصفراء ، وكذلك إنجراف التربة، ومشاكل أخرى كصعود المياه وترسب الأملاح التي نلاحظها بشكل لافت في الأسطح الترابية ببعض مناطق الولاية، والتلوث الذي يظهر بالبيئتين الحضرية والمتمثل في النفايات العمومية الحضرية ، و بالبيئة الصناعية والمتمثل بالنفايات والمخلفات الصناعية لبعض المنشآت الصناعية ،أو بعض المصالح كالمستشفيات بالقطاع الخاص بكافة أشكاله.

حيث تتجلى مظاهر التلوث في النفايات خاصة السائلة منها ، والناجمة عن قدم شبكات الصرف الصحي في المدينة وتدهورها ، مما يؤدي إلى تسرب المياه القذرة على السطح مكونة بركا من المياه الملوثة، إضافة إلى وضعية الطرق الهشة ، زادا انتشار القمامات بشكل رهيب في وسط الأحياء و الشوارع ، مما أدى إلى انتشار الأمراض و بالتالي تردي الأوضاع الصحية من جهة، وافتقادها إلى الطابع الجمالي من جهة أخرى و الذي كان نتيجة غياب المساحات الخضراء .

نتيجة لذلك تتكفل هذه الاخيرة بتطبيق فحوى القوانين و عمليات التفتيش و المراقبة في الميدان ، من خلال متابعة مدى فعالية القوانين البيئة ، وذلك بالتنسيق مع مختلف الهيئات الأخرى كمديرية الري- مديرية العمران - مديرية الصحة - مديرية الحماية المدنية - شرطة حماية البيئة والعمران - المرصد الوطني للبيئة ، وكذلك وزارة التهيئة الإقليم والبيئة التي تستمد منها كل الأعمال التنظيمية وجملة القوانين والتشريعات ، من أجل إضفاء المصادقية القانونية على الأعمال الهادفة لصون البيئة وحمايتها بولاية بسكرة.

وضمن استراتيجيات وطنية كإستراتيجية حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة و التقليل من

حدة التلوث، تم بناء عليها برمجة مجموعة من المشاريع التنموية بالولاية ، الهدف منها ترقية الفضاءات المحلية البيئية ، كتهيئة ضفاف واد الحي بسكرة، وإعادة الإعتبار للمفرغة العمومية بمدخل الغربي للولاية ، والعمل على الحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال الإنطلاق في عمليات إعادة الإعتبار للحدائق العمومية بمدينة بسكرة.

وإلى جانب التحديث الذي عرفه مجال التنظيم الإداري لحماية البيئة، تم الاقتناع بضرورة إشراك

كل الفاعلين في مجال حماية البيئة إلى جانب الإدارة، وبذلك فسح المجال لمساهمة الجمعيات في بلورة القرار البيئي بطريقة غير مباشرة من خلال المشاركة في إعداد التقارير والدراسات والإستراتيجيات المتعلقة بحماية البيئة، و ما زالت هذه الظاهرة متواصلة إلى اليوم . وهذا نظرا إلى هشاشة و عدم فعالية الآليات القانونية والردعية الصارمة و المناسبة من طرف الهيئات الرسمية الحكومية العاملة في مجال البيئة لوحدتها ، بل الدعوة إلى تكثيف الجهود مع الهيئات الرسمية الأخرى و الغير رسمية

لتفعيل العمل البيئي على جميع الأصعدة والمنابر، كما لاحظنا أن هذه التراكمات والشغرات والنقائص القانونية والمؤسسية في مجال حماية البيئة الناتجة عن التأخير والتأجيل والمماطلة في إصدار القوانين، لا زالت تغذي جوا من عدم الثقة والمصادقية، الأمر الذي يؤدي إلى تأخير إرساء مبادئ التعاون المتبادل في مجال حماية البيئة.

*اما فيما يخص **النشاطات** التي تقوم بها مديرية البيئة من اجل نشر الوعي البيئي بين أوساط المجتمع , وعلى ضوء البيانات الميدانية المستقاة من التقارير السنوية التي أمدتنا بها مديرية البيئة الملاحظة الميدانية لمختلف مواقع المشاريع و الصور الفوتوغرافية، تم حصر أهم النشاطات الهادفة إلى نشر الوعي البيئي ، من خلال نشر مجموعة من القيم و المفاهيم كالتربية البيئية التي تستهدف بها فئة الطلاب بالمدارس، والقيام بحملات التحسيس و التوعية من خلال العمل الإعلامي من خلال إذاعة بسكرة او بعض الصحف الوطنية، والإحتفال بالمناسبات البيئية الوطنية و العالمية في مختلف القطاعات المحلية بإشراك كل الفاعلين الإجتماعيين في مجال حماية البيئة، واتضح أنه رغم التحول المحتشم للنصوص التي تنظم الحق في الإعلام بصورة عامة والإعلام البيئي بصورة خاصة، الا انه ينبغي من أجل تحقيق مشاركة مدنية حقيقية تغيير كل القوانين والتنظيمات التي لازالت تقس وتكرس التعتيم الإداري وعدم الثقة في المواطنين للتعرف حتى على أبسط المعلومات التي تهم حياتهم وصحتهم والوسط الذي يعيشون فيه.

ومقابل هذا التحديث المنتظر لتحقيق مشاركة حقيقية لإفراد المجتمع ، فإنه يقع على عاتق أفراد المجتمع جمعيات وأفراد ومؤسسات مسؤولة التخاذل في المطالبة بالمعلومات والبيانات التي يضمن القانون والتنظيم الاطلاع عليها، كما أنه لا يمكن أن تكون هناك إمكانية لممارسة الحق في الاطلاع والإعلام إلا بتتمية وبعث ثقافة مواطنة حقيقية. باعتبار أن مهمة حماية البيئة مسؤولة الجميع مؤسسة كانت أو فرد .

فحسب قول الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد "يوثانت": إننا جميعا شئنا أم أبينا نسافر سويا على ظهر كوكب مشترك، وليس لنا بديل معقول سوى أن نعمل جميعا لنجعل منه بيئة نستطيع نحن و أطفالنا أن نعيش فيها حياة كاملة و آمنة" فالتوعية البيئية للمواطنين أهم هاجس يورق الواقع البيئي بالجزائر، لأن أهم سبيل لتحقيق حماية البيئة لا يكمن في الآليات القانونية و التشريعية الخاصة بالهيئات الحكومية المكلفة بحماية البيئة فقط ، بل يعتمد كذلك على توعية المواطن بضرورة الكف عن الأفعال المضرة بها ، حيث مكن هذا التفاعل بين مديرية البيئة وأفراد المجتمع في التعديل بعض السلوكيات وترسيخ بعض القيم البيئية للمواطنين ضمن المحيط الإجتماعي لهم ولاية بسكرة، فتحقيق تربية بيئة وثقافة بيئية كفيل لتحقيق وعي بيئي لدى المواطنين وهذا أكبر الأهداف المحققة لبيئة سليمة وصحية .

***اما العراقيل و المشكلات** فبالرغم من أن إنشاء هذه الهيئات - مديريات البيئة- الا ان هذا الانشاء و الانجاز كان جد متأخر، بسبب غياب التسيير وقلة الإمكانيات البشرية والمادية لاسيما المالية

منها. ومن خلال البيانات التي وردتنا من مدير البيئة لولاية بسكرة ورؤساء المصالح بالمديرية استطعنا حصر مجموعة من الصعوبات التي تحول دون الوصول إلى الغايات و الأهداف وتحقيق الأدوار، والتي تراوحت بين صعوبات إدارية و قانونية خاصة بصعوبة تطبيق فحوى بعض القوانين في أرض الواقع، إما بناء على إعتبارات إقتصادية أو إجتماعية، أي التأكيد على مبدأ الضعف المؤسساتي وحدثة التشريع في المجال البيئي بالجزائر.

- فالأسباب المتعلقة بالمواطن خاصة تظهر في نقص الحس و الوعي البيئي لدى المواطنين، وبضرورة الكف عن السلوكات و الأعمال المضررة بالبيئة، والتي تلخصت في ثقافة بيئية حضرية تشمل جميع شرائح المجتمع، ما أدى إلي تهميش المواطن وضعف آليات الاتصال بينه و بين الإدارة البيئية من جهة، و نقص قنوات الاتصال الفعال بين مديرية البيئة و الجمعيات المحلية، وعدم إشراكها في وضع و تنفيذ التشريعات والقوانين من جهة أخرى، وغياب التنسيق الفعال بين الجمعيات فيما بينها، وذلك بسبب سعي كل جمعية تحقيق أهدافها الخاصة على حساب المصلحة العامة للمواطن.

- ككل مؤسسة رسمية في الجزائر تواجه مديرية البيئة لولاية بسكرة مجموعة من الصعوبات و المعوقات تحد من عملها تارة، وتعمل على زيادة روح التحدي بين عاملها لزيادة المجهودات في إطار حماية البيئة تارة أخرى. لان أساس التقصير يكمن في الإطار المؤسساتي العام بالجزائر، بالرغم من أن النشاطات و الأعمال المنوطة بها تمارس من الوجهة الإدارية في المراقبة و التفتيش على أكمل وجه، وهذا حسب الإمكانيات و حدود الصلاحيات.

*تعتبرالبيئة من أهم المواضيع التي تهتم بها الدولة بحيث تعير لها اهتماما كبيرا وذلك لحمايتها من التلوث كما نلاحظ بأن مديرية البيئة تقوم بعدة نشاطات مكثفة على مستوى جميع بلديات الولاية والتي تتمثل في:

وإجمالاً فإن القطاع البيئي في ولاية بسكرة تعثره عدة مشكلات تتمثل في: التصحر والتلوث بأشكاله المختلفة، والذي يتمثل في تلوث الأجواء بغياب وأبخرة المصانع و عوادم السيارات وتلوث المياه الجوفية و تلوث المياه السطحية بسبب صرف المياه القذرة للصرف الصحي مباشرة في الأودية كواد الحي بسكرة، والمخلفات الخطيرة للمصانع والتسيير الفوضوي للقمامات العمومية والنفايات الحضرية.

* و على ضوء تساؤلات الدراسة والزاد النظري،خلصنا إلى مجموعة من النتائج التي يمكن عرضها بإختصار على النحو التالي:

- تواجه مديرية البيئة- في ظل الوضع البيئي المختل و المشوه - بتطبيق الآليات القانونية والتشريعية ذات الأبعاد المؤسساتية والإدارية ضمن إستراتيجيات وطنية لحماية البيئة، تنفذ وتعد مسبقا بصورة فعلية في إطار خطط وبرامج، بالتنسيق مع كل القطاعات وفي كل المناطق الريفية أو الحضرية حسب الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم و البيئة، و التي تمتد على مرحلتين (2001-

2011/2011-2025)، تمس مختلف القطاعات البيئية لتتمكن من تجسيد هذه الإستراتيجيات، يتم خلالها تقييم الأعمال المنجزة وتقويم القرارات بإلغاء السيئ وتعويضه بالأحسن.

- تختلف أبعاد النشاطات في ميدان التحسيس و التوعية البيئية، حيث يتجلى البعد الإجتماعي من خلال إشراك الفاعلين الإجتماعيين من مؤسسات تربوية و إعلامية و جمعيات المجتمع في القيام بعمليات التوعية و التحسيس البيئي ، حسب المناسبات البيئية و الندوات التثقيفية لشرائح المجتمع ، حتى يتحقق التساند الوظيفي بين هيئات المجتمع الواحد في سبيل نشر القيم التعاون والتضامن بين أبناء الحي الواحد في المحافظة على نظافته و العمل على تفعيل هذا الدور، لأن مسؤولية البيئة مشتركة بين أفراد المجتمع الجزائري حسب ما أورده الباحثة خليفة تركية في مذكرتها الموسومة "دور مديرية البيئة في حماية البيئة وأكده الباحث قريد سмир في مذكرته المعنونة ، لأنه يعتبر أكبر تحدي للمشرع الجزائري نظرا لعدم جدوى التشريع البيئي في مجال حماية البيئة، بناء على جملة الصعوبات المذكورة سابقا، إذ يعتبر هاجس تصحيح وتقويم السلوك الفردي المخل بالبيئة ، أكثر الصعوبات التي تواجه عمل المديرية بشكل خاص و الوزارة الوصية عن البيئة بشكل عام ، هذا ما ينعكس إيجابا على فعالية دور مديرية البيئة في مجال حماية البيئة و في زيادة الوعي البيئي لدى المواطنين وتعزيز روح المواطنة البيئية لديهم .

ثانيا : هيئات المجتمع المدني (الجمعيات البيئية):

*- ماهي اسهامات الفاعلين الاجتماعيين-العاملين في مجال التهيئة العمرانية- في تجسيد السياسة العمرانية وفق متطلبات التنمية المستدامة ؟

*- ماهي العراقيل التي تعترض اسهامات الفاعلين الاجتماعيين؟

*بعد تفرغ البيانات وتحليلها وإجراء المقابلات مع رؤساء الجمعيات المعنية. تبين لنا ان الجمعيات البيئية رغم محدودية تأثيرها على مستوى طرح القرارات في عملية التهيئة، الا ان لها مجموعة من الاسهامات والنشاطات. لكن وقبل إبراز الدور الفعلي أو الحقيقي الذي تلعبه هذه الجمعيات في حماية البيئة كان، لابد من التطرق إلى وضعية البيئة في المدينة (مدينة بسكرة) و تشخيص أهم المشكلات البيئية التي تشهدها هذه الأخيرة. ومن خلال إجابات رؤساء الجمعيات تبين جليا أن مدينة بسكرة تعاني من عدة مشكلات بيئية تتجلى مظاهرها و تتركز في مشكلتين رئيسيتين و هما: (التصحّر والتلوث بكافة أشكاله). حيث تتجلى مظاهر التلوث في النفايات خاصة السائلة منها والناجمة عن قدم شبكات الصرف الصحي في المدينة وتدهورها ، مما يؤدي إلى تسرب المياه القذرة على السطح مكونة بركا من المياه الملوثة، إضافة إلى وضعية الطرق الهشة ، زادا انتشار القمامات بشكل رهيب في وسط الأحياء والشوارع مما أدى إلى انتشار الأمراض . و بالتالي تردي الأوضاع الصحية من جهة وافتقادها إلى الطابع الجمالي من جهة أخرى ، والذي كان نتيجة غياب المساحات الخضراء .

كما تنتشر النفايات الصلبة، حيث ترمى وتفرغ وتجمع في مفرغات فوضوية بدون معالجة أو مراقبة، كل هذا أدى إلى تدهور النظافة في مختلف الشوارع الرئيسية وفي وسط المدينة. وبالتالي تدهور المحيط. و بالإضافة إلي مشكلة التلوث، فإن المدينة تشهد موجة تصحر، و ذلك بسبب وقوع المدينة وخصوصيتها الجغرافية كمنطقة صحراوية .

وقد نتجت عن هذه الوضعية- إضافة إلى الأسباب السابقة- عمليات التوسع العمراني العشوائي للمدينة على حساب واحات النخيل و ما زالت هذه الظاهرة متواصلة إلى اليوم ، وهذا نظرا إلى هشاشة و عدم فعالية الآليات القانونية والردعية الصارمة و المناسبة من طرف المجتمع السياسي (الدولة)، وغياب دور المؤسسات غير الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني خاصة الجمعيات البيئية) من أجل حماية البيئة.

و بغية تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات البيئية) في منطقة بسكرة ، فقد تأسست بها عدة جمعيات عاملة في الحقل البيئي ، من بينها خمس (05) جمعيات تنشط ميدانيا والتي مثلت عينة البحث المدروس. وتنشط في إطارها منخرطون من كل المستويات العلمية والتخصصات والأعمار. إلا أن الملاحظ هو عدم اهتمام هذه الجمعيات بتنظيم منخرطيهيها في لجان و نوادي مختلفة، كما انه لا يتم تنظيم أيام دراسية تكوينية لأعضاء هذه الجمعيات للتعريف بالمشكلات البيئية للمدينة، وكيفية الوقاية منها وآليات العمل التطوعي وأهميته.

*فيما يخص الآليات و المکانیزمات الفعلية (الواقعية) التي يعتمدها المجتمع المدني (الجمعيات البيئية) في حماية البيئة ، فبالرغم من الدور المحدود الذي تقوم به هذه الجمعيات في حماية البيئة ، إلا أن هذه الأخيرة كانت لها مجموعة من الأنشطة والانجازات ، وذلك من خلال عملية تثقيفية تربية توعوية ، تجلت في تعزيز و ترسيخ مصطلحات (الثقافة البيئية ، التربية البيئية ، والوعي البيئي) لدى أفراد المجتمع. حتى تمكنهم من تعزيز الأخلاق البيئية و تثبيت القيم التي تجعل تعامل الإنسان مع البيئة تعاملًا إيجابيًا .

وتعتمد هذه الجمعيات في دورها على عمليات التنسيق فيما بينها، من حيث تبادل المعلومات حول الوضع البيئي (بنسبة 97.14% من الإجابات)، ونقل الخبرات والتجارب (بنسبة 97.14% من الإجابات)، والتنسيق بينها وبين الهيئات الرسمية المتمثلة في مديرية الغابات (بنسبة 97.14% من الإجابات) والجماعات المحلية (بنسبة 91.42% من الإجابات) ، والتنسيق مع قطاع الإعلام من خلال الحصص الإذاعية (بنسبة 80% من الإجابات)، وتعتبر الإذاعة من أهم الوسائل التي لها تأثير بليغ في نشر الوعي البيئي لدى شرائح المجتمع ، من خلال سهولة وسرعة الاتصال بهم . و إعداد البرامج في الصحف المكتوبة (بنسبة 62.85% من الإجابات)، إلا أن هذا التنسيق يبقى غير كاف (بنسبة 85.71% من الإجابات). وكذلك اعتمادها على مجموعة من الوسائل والآليات و التي تمثلت في إقامة المعارض والتي مثلت نسبة (85% من الإجابات) والمسابقات الثقافية والمحاضرات.

لتبقى الحملات التطوعية المتمثلة أساسا في التشجير بنسبة (80% من الإجابات) أكثر الأنشطة التي تعتمد عليها هذه الأخيرة. و قد شملت مختلف مناطق المدينة ، إلا أن هذه الأنشطة ترتبط في أغلب الأحيان حسب رؤساء هذه الجمعيات بالأيام والأعياد الوطنية مثل اليوم العالمي للبيئة (94.28%) عيد الشجرة (91.42%)، اليوم العالمي للمياه (71.42%) اليوم العالمي للسياحة (88.57%)..... الخ ، ولا تمتد إلى باقي الأيام. وبالتالي فإن صداها متعلق بهذه المناسبات فقط. وعند محاولتنا تتبع الإستراتيجيات التي تعتمد عليها هذه الجمعيات من أجل التوعية البيئية كمجال اهتمامها. و ذلك من خلال توجيه الاهتمام إلى التوعية البيئية في الأوساط المدرسية ، من خلال التركيز على الحملات التطوعية بنسبة (85.71% من الإجابات)، إضافة إلى المسابقات الثقافية بنسبة (45.71% من الإجابات) داخل الوسط المدرسي، وحث الأطفال بضرورة المحافظة على البيئة و حسن استثمارها. «وهذا طبعا من خلال الزيارات الميدانية لأغلب المدارس ، إلا ان هذه الزيارات- التي تتخذ من المدرسة اشعاعا ومنبرا بغية حماية البيئة - تبقى محدودة و مقتصرة على بعض الجمعيات فقط » وقد اعتمدت هذه الجمعيات البيئية على وسائل تربية و أخرى تثقيفية شكلت وسيلتي -المصفاة بنسبة (94% من الإجابات) - والمجلات بنسبة (57.14%) أهم الوسائل في نشر التربية والثقافة البيئيتين.

*اما **العراقيل والمعوقات** التي تعيق عمل المجتمع المدني (الجمعيات البيئية) في حماية البيئة . مما لا شك فيه أن عمل هذه الجمعيات في مجال حماية البيئة ، يبقى عملا محدودا ومقتصرًا على المناسبات الخاصة ومتعلقًا بها .وبالتالي فدور هذه الأخيرة هو دور تثقيفي تربيوي و توعوي بعيدا عن دوره السياسي، والمتمثل في التأثير على القرارات السياسية البيئية في مجال التهيئة الحضرية و التنمية بشكل عام. و لعل هناك عدة عراقيل تعيق عمل هذه الجمعيات وتحد من دورها في مجال حماية البيئة، و تتجلى هذه العراقيل (المعوقات) فيما يلي:

- نقص الإمكانيات المادية بنسبة (85.71% من الإجابات) الناجمة عن نقص التمويل الذي تستفيد منه هذه الجمعيات ، وغياب معايير واضحة لتقديم الدعم من قبل الهيئات المشرفة على ذلك.
- نقص التأطير البشري بنسبة (54.28% من الإجابات) في هذه الجمعيات ، وهذا راجع في الأساس إلى غياب ثقافة التطوع في المجتمع ، وعدم اهتمام المواطنين بالعمل الجماعي.
- نقص المعلومات والمعطيات في غياب بنوك المعطيات وآليات الاتصال بين الجمعيات و الإدارة المحلية و الذي مثل نسبة (85.71% من الإجابات) .
- غياب التنسيق بنسبة (85.71%) من الإجابات بين الجمعيات البيئية و الإدارة المحلية، وذلك باعتبار أن السياسة الحضرية من الإطار التشريعي ، الذي تنطلق منه مختلف عمليات التدخل في المجال الحضري والعمراني للمدينة، سواء السلطات المحلية أو المجتمع المدني بكل منظماته .بالإضافة إلى أن هذه السياسات بحد ذاتها تراعي الجانب النظري دون الجانب الميداني .

* كما أن سلطة القرار المركزية لا تراعي الخصوصية المحلية لكل منطقة ، كونها لا تعتمد على مشاركة الجمعيات التي تنشط في هذا المجال، ولا تستفيد من أعمالها وخبراتها التطبيقية. لذلك كانت المشكلات البيئية بحسب - اجماع إجابات رؤساء الجمعيات البيئية - في المدينة ناتجة عن عدة عوامل متداخلة أهمها :

▪ سوء التخطيط (بنسبة 37.14% من الإجابات) ، الذي لا يراعي فيه خصوصيات المنطقة الجغرافية والاجتماعية ، وآليات التسيير والتنفيذ والمراقبة التي لا تراعي بدقة ما جاء في هذه المخططات.

▪ العوائق البيروقراطية و القانونية (بنسبة 62.85%) التي أدت إلى تهميش دور المجتمع المدني في التخطيط والتنفيذ و نشر الوعي البيئي لدى المواطنين.

* واجمالا لما جاء في النتائج التحليلية الخاصة بالمؤسسات الرسمية (مديرية التهيئة والتعمير - الجماعات المحلية - مديرية البيئية) ومنظمات المجتمع المدني (الجمعيات البيئية) نوجز مايلي:
* هناك تضارب صارخ في تشخيص الواقع البيئي من خلال اجابات اعضاء هذه الهيئات الرسمية و كذا الجمعيات ، ليتضح بذلك ان هناك بون شاسع بين الدور الذي تضطلع به هذه الاخيرة وما تقدمه فعليا من مجهودات على ارض الميدان. وهذا راجع بطبيعة الحال إلى جملة أسباب تمثلت في :

- 1- اسباب تتعلق بعمل المؤسسات الرسمية: من خلال:
- ضعف الاليات القانونية و التنظيمية في تسوية و ضبط العقار على مستوى تراب البلدية.
- ضعف الاليات التنظيمية للمجال الحضري ، وكثرة الاختلالات في عملية التهيئة .
- ضعف التحكم في مسار العمراني العشوائي وطغيانه.
- ضعف التنسيق بين هذه الهيئات و الهيئات الاخرى العاملة في هذا الاختصاص.
- ضعف قنوات الاتصال وهشاشتها بينها وبين منظمات المجتمع المدني (الجمعيات البيئية وجمعيات الاحياء)...الخ.

ب- أسباب تتعلق بالمواطن: و التي تلخصت في:

- نقص الوعي البيئي في المجتمع و غياب الثقافة الحضرية .
- نقص التأطير البشري لهذه الجمعيات، ما أدى إلى تهميش المواطن.
- قلة وضعف آليات الاتصال بينه وبين الجمعيات من جهة، و بينه و بين الإدارة المحلية من جهة أخرى .

- ضعف قنوات الاتصال بين هذه الهيئات الرسمية من جهة و الجمعيات التي تهتم بمشاكل المواطن. ومنه عزوف المواطن عن المشاركة الفعلية و المساهمة في سياسة التهيئة العمرانية.

ج- أسباب تتعلق بعمل الجمعيات: و تعود بصفة خاصة إلى:

- ضعف وغياب التنسيق بين الجمعيات فيما بينها، وذلك بسبب سعي كل جمعية تحقيق أهدافها الخاصة على حساب المصلحة العامة للمواطن.
- غياب روح التعاون، وضعف اليات التنسيق والتشاو بين الجمعيات فيما بينها من جهة، وبين المؤسسات الرسمية من جهة أخرى.
- د- أسباب تتعلق بعلاقة المجتمع المدني بالإدارة المحلية: وتبرز بجلاء في:
 - غياب التنسيق وضعف قنوات الاتصال فيما بينهما.
 - نقص التأطير المادي لهذه الجمعيات من جهة ، وعدم إشراكها في وضع و تنفيذ التشريعات و القوانين من جهة أخرى.
- *الان سعي الدولة في مجال التهيئة العمرانية حديث ومتواصل ، من خلال خلق استراتيجية فعالة تمكن من تحديث وتطوير المخططات العمرانية، وتفعيل ادواتها لتواكب التحولات المتسارعة سواء على الصعيد المعماري او الاجتماعي و البيئي ، هذه الاستراتيجية تقوم على المواءمة بين البعد التخطيطي المعماري ، وبقية الابعاد الاخرى الاجتماعية و النفسية و الاقتصادية...الخ . وذلك من خلال خلق مؤسسات تضطلع بادوار التهيئة العمرانية في مختلف المجالات، وداعمة لها مثل المؤسسة التقنية لمراقبة البناء CtC ، المرصد الوطني لحماية البيئة ، وغيرها من المصالح التي من شأنها ان تفعل تجسيد ابعاد التنمية المستدامة في سياسة التهيئة العمرانية المستقبلية هذا من جهة ، والبعد الاجتماعي من خلال تشجيع المنظمات الاهلية، وتوفير الدعم خاصة المادي لتسهيل وتذليل الصعوبات لها ، حتى تمارس عملها التربوي و التثقيفي ، وبذلك تساعد على بث وزرع الوعي البيئي في اوساط المجتمع.
- والمنتبع لاستراتيجية الدولة في تجسيد هذه المشاريع و الانجازات، يلمح ان هناك نجاحات ملموسة على المستوى الميداني مست تهيئة عدة مجالات و فضاءات غلى غرار:-
 - تهيئة مختلف الحدائق العامة مثل (لندو-05جويلية-اول نوفمبر...الخ).
 - تهيئة وتعبيد مختلف الطرق الوطنية وتشجيرها.
 - تهيئة مختلف الاحياء وتزويدها بكل المرافق الجوارية من ملاعب ، قاعات علاج...الخ.
 - انجاز محطة المسافرين وتزويدها بكل المرافق الضرورية.
 - تهيئة مختلف محطات النقل، ومراقبة وسائل النقل وتجديدها.
- اطلاق مشروع "الجزائر البيضاء" في اطار تطوير مدينة بسكرة بيئيا وعمرانيا.
- ترقية مختلف مداخل المدينة وتشجيرها وتزويدها بعوامل الانارة الحضرية...الخ.
- محاولة القضاء على الاسواق الفوضوية واقامة اخرى تتوفر على التجهيزات والمرافق الضرورية التي تحفظ المجتمع من الناحية الصحية و البيئية...الخ.

- زرع وبث الوعي الاجتماعي و البيئي من خلال تفعيل المؤسسات العاملة في هذا المجال على غرار المسجد و الاذاعة... الخ.

- انشاء مجموعة من الهيئات و الوزارات المكلفة بادارة المجال البيئي بشكل خاص و الحضري بشكل عام ،على غرار المرصد الوطني لحماية البيئة - دار البيئة- وزارة السكن و العمران و البيئة... الخ وتفعيل نشاطاتها والياتها.

*ولهذا سنت الحكومة القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 و الذي يعبر عن السياسة الحالية و المستقبلية ،والتي تشكل حولا للاختلالات و التحديات المستقبلية ،وتندرج ضمن المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الاقليم و التنمية المستدامة ،وحماية الفضاءات العامة،ولذلك بادرت السلطات الى انشاء الاقطاب العمرانية مثل "المطقة الغربية"،وهي حلول مهمة لمشكل السكن من جهة ،وتمثل استغلال عقلائي للعقار اعتماد السكن العمودي من جهة اخرى،وهذا طبعا بغية التخفيف من الضغط السكاني،كون المدينة تشكل مركز استقطاب نمو حضري هائل.

*الا ان الملاحظ والقارئ بعين السوسيولوجيا ، يرى ان هذه الانجازات و المشاريع الطموحة، مازالت تفتقد لكثير من الرعاية و الاهتمام من لدن شرائح المجتمع ، وتقابل بكثير من الريب و الاستهجان ،جسدتها في ذلك كثير من الممارسات و السلوكيات التي عكست كما سماها علماء الاجتماع الحضري " بثقافة التريف " او افرزات الصدمة الحضرية الناتجة من عدم اكتساب القيم الحضرية الموجودة .

هذه الثقافة التي يمكن قراءتها على معالم التهيئة العمرانية، والتي تعكس ملامح وابعاد التفكير الاجتماعي السائد في شريحة واسعة من أفراد المجتمع البسكري، و سنحاول عرض بعض هذه المظاهر في صور تظهر ملامح و أبعاد الثقافة الحضرية، محاولين بذلك قراءة هذه الابعاد بتحليل سوسيولوجي و بيئي.

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
44	عدد السكان في المدن الجزائرية.	01
45	الإحصاء الشامل لعدد السكان في الجزائر.	02
80	تطور السكان حسب الجهات على المدى 2010 - 2020	03
83	تطور سكان الحضر.	04
84	الموارد المائية في الجزائر.	05
159	الرمز الجغرافي والمساحة للولاية بسكرة.	06
161	درجات الحرارة المسجلة خلال سنة 2010.	07
162	كمية الأمطار المتساقطة خلال السنة 2010.	08
162	درجات الحرارة و كمية الأمطار المتساقطة خلال سنة 2010.	09
166	توزيع السكان حسب الجنس والبلديات الى غاية 2010.	10
167	توزيع السكان حسب التجمعات السكانية والتشتت.	11
167	توزيع الأسر العادية حسب البلديات.	12
168	توزيع السكان حسب الجنس نهاية 2010.	13
168	توزيع السكان حسب التشتت نهاية 2010.	14
169	توزيع الكثافة السكانية حسب البلديات إلى غاية 2010/12/31.	15
169	توزيع السكان حسب الجنس والبلديات إلى غاية 2010/12/31.	16
170	توزيع السكان المقيمين حسب الفئات العمرية والجنس إلى غاية 2010/12/31.	17
171	توزيع السكان حسب التجمعات السكانية والتشتت إلى غاية 2010/12/31.	18
172	توزيع السكان الحضري والريفي حسب البلديات إلى غاية 2010/12/31.	19

173	توزيع السكان حسب التجمعات السكانية والتشتت (والدوائر) إلى غاية 2010/12/31.	20
174	الحركة الطبيعية للسكان حسب البلديات سنة 2010.	21
174	المعدل الخام بالألف للولادات والوفيات حسب البلديات سنة 2010.	22
175	تطور الحركة الديموغرافية للولاية منذ سنة 1999 المعدل بالألف.	23
184	يبيّن المشكلات البيئية الموجودة في مدينة بسكرة.	24
212	المواقع المبرمجة و المهياة لتعمير مدينة بسكرة.	25
212	المناطق الحضرية الجديدة.	26
214	توزيع عدد السكنات حسب البلديات 2008.	27
214	توزيع عدد السكنات حسب البلديات (تقديرات حضيرة السكن 2010).	28
215	توزيع السكنات حسب التجمعات السكانية والتشتت 2010.	29
215	معدل شغل المساكن لبلديات الولاية.	30
216	يوضح المناطق المقننة بالولاية.	31
216	الوضعية المادية للسكن حسب نوعية البرامج إلى غاية 2010/12/31.	32
217	وضعية السكنات الاجتماعية حسب البلديات إلى غاية 2010/12/31.	33
218	وضعية السكنات الاجتماعية التساهمية حسب البلديات إلى غاية 2010/12/31.	34
218	وضعية السكنات التطورية حسب البلديات إلى غاية 2010/12/31.	35
219	وضعية السكنات الريفية حسب البلديات إلى غاية 2010/12/31.	36
220	يمثل المخزون المائي المتواجد سنة 2010.	37
221	يمثل السدود بالولاية سنة 2010.	38
221	توزيع استعمال المياه سنة 2010.	39
222	توزيع المساكن الموصولة بشبكتي المياه والتطهير سنة 2010.	40
223	الآبار والمنابع عبر الولاية سنة 2010.	41
224	خزانات المياه عبر الولاية سنة 2010.	42

226	برامج الاستثمارات التنموية العمومية	43
228	البرنامج العادي(برنامج في طور الإنجاز الى غاية 2010/12/31).	44
229	البرنامج دعم الانعاش الاقتصادي الى غاية 2010.	45
230	البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب الى غاية 2010.	46
231	البرنامج التكميلي لدعم النمو الى غاية 2010/12/31.	47
232	البرنامج التكميلي لدعم النمو الى غاية 2010/12/31.	48
233	البرنامج تطوير مناطق الجنوب الى غاية 2010/12/31.	49
234	البرنامج المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة الى غاية 2010/12/31.	50
235	وضعية المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير PDAU الى 2010/12/31.	51
236	وضعية مخططات شغل الأراضي pos .	52
237	وضعية الأراضي المجزأة Lotissements.	53
238	المناطق الصناعية والنشاطات سنة 2010.	54
239	نشاطات مصالح العمران خلال سنة 2010.	55
240	وضعية السكنات الهشة عبر الولاية سنة 2010.	56
245	طرق معالجة النفايات المؤسسات الاقتصادية.	57
255	يبين الوضعية العامة لجمع النفايات الصلبة لبلديات الولاية سنة 2010.	58
256	آليات جمع النفايات الصلبة لبلديات الولاية سنة 2010.	59
265	تطور الجمعيات خلال الفترة ما بين (2003 إلى 2009).في ولاية بسكرة.	60
267	يبين الجمعيات البيئية المتواجدة على تراب ولاية بسكرة.	61
268	الجمعيات البيئية المتواجدة في بلدية بسكرة.	62
274	معلومات خاصة بالجمعيات البيئية.	63
274	المسؤوليات التنظيمية للأعضاء المستجوبين ضمن الجمعية.	64
275	فئات الجنس بالنسبة للمستجوبين.	65
276	فئات السن بالنسبة للمستجوبين.	66
276	المستوى التعليمي بالنسبة للمستجوبين.	67

277	الأقدمية في النشاط بالجمعية بالنسبة للمستجوبين.	68
278	المناسبات المتعلقة بالبيئة التي تحتل بها الجمعيات.	69
279	الوسائل المستخدمة من طرف الجمعيات البيئية.	70
280	مدى فاعلية الوسائل المستخدمة من طرف الجمعيات.	71
281	الهيئات الرسمية المنسقة مع الجمعيات البيئية.	72
282	عملية تنسيق الجمعيات البيئية مع الهيئات الرسمية.	73
283	مجالات التنسيق بين الجمعيات في بنيتها.	74
284	عملية التنسيق بين الجمعيات فيما بينها.	75
285	مجالات التنسيق بين الجمعيات البيئية وقطاع التعليم.	76
286	مساهمة المناسبات ذات الطابع البيئي في ترسيخ الثقافة البيئية.	77
287	كيفية مشاركة الجمعيات البيئية عبر وسائل الإعلام.	78
288	الوسائل التربوية والتنقيفية من طرف الجمعيات البيئية.	79
289	الأقدمية في النشاط بالجمعية بالنسبة للمستجوبين.	80
290	مدى مشاركة المواطن في نشاطات الجمعيات البيئية.	81
291	المعوقات التي تواجه عمل الجمعيات البيئية .	82

فهرس الأشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
158	يمثل خريطة للولاية بسكرة.	01
163	درجات الحرارة وكمية الأمطار المتساقطة خلال سنة 2010.	02
165	تطور عدد سكان الولاية منذ سنة 1966 إلى 2008.	03
166	توزيع سكان الولاية حسب التشتت.	04
171	هرم الأعمار.	05
175	تطور نسب الزيادة الطبيعية و وفيات الأطفال(1999-2010).	06
198	هيكل مصلحة التقنية للبلدية.	07

202	هيكل تنظيمي للبلدية.	08
213	توزيع الحضيرة السكنية للولاية.	09
217	الوضعية المادية للسكن حسب نوعية البرامج.	10
221	المخزون المائي المتواجد.	11
222	توزيع استعمال المياه.	12
227	برامج الاستثمارات التنموية العمومية.	13
269	توزيع منخرطي على مختلف روعها على الولاية.	14
270	توزيع مهام أعضاء المكتب التنفيذي للجمعية.	15
272	توزيع مهام أعضاء المكتب التنفيذي لجمعية الشجرة.	16

فهرس الصور:

رقم الصفحة	عنوان الصورة	رقم الصورة
312	مظاهر العنف والتلوث	01
313	غياب الخصوصية في المسكن العمودي	02
314	غياب الثقافة الحضرية	03
314	بيوت المراقد (غياب روح المسكن).	04
315	مظاهر الصدمة الحضرية	05
316	مظاهر التريف	06
317	مساكن غير مشغولة	07
317	مساكن مشغولة	08
318	اضفاء الطابع الشخصي على تخطيط المسكن	09

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

تخصص علم اجتماع بيئية

استمارة مقابلة حول موضوع:

واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة

- دراسة ميدانية بمنطقة بسكرة -

إشراف أ/الدكتور:

- سعاد غوفي

إعداد الطالب:

* ميدني شايب ذراع

عباس

ملاحظة : إن المعلومات التي سوف تقدمونها في هذه الاستمارة هي لغرض إكمال الجانب الميداني من البحث الذي نحن بصدد انجازه لا غير، لذلك نرجو منكم ملاءها بدقة وعناية حتى تكون لها الفائدة المرجوة منها، ونحن من جهتنا نعدكم بالسرية التامة في التعامل مع كل ما سوف تقدمونه ، ولكم منا جزيل الشكر .

السنة الجامعية : 2014/2013

إستمارة مقابلة موجهة إلى رؤساء الجمعيات البيئية

اولا:البيانات الشخصية:

1- الجنس:.....

2- السن:.....

3- المستوى التعليمي:.....

4- المهنة:.....

5- الاقدمية:.....

.....

6-هل تراعي هذه المشاريع و البرامج العمرانية خصوصية منطقة بسكرة؟

.....

7- هل هناك تنسيق بينكم وبين الجمعيات المهتمة بالتهيئة العمرانية و البيئة؟

.....

8- إذا كان هناك تنسيق أين تكمن مجالات هذا التنسيق؟

.....

9- ماهي العراقيل التي توجه سياسة التهيئة العمرانية في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة؟

.....

10- ماهي إستراتيجيتكم المستقبلية في تطبيق سياسة تهيئة عمرانية تراعي مبادئ التنمية المستدامة؟

ثانيا- أسئلة متعلقة بنشاطات الجمعيات البيئية:

11- ماهي أهم الانجازات المحققة من طرف جمعيتكم؟

.....

.....

12- ماهي المناسبات المتعلقة بالبيئة التي تحتفل بها جمعيتكم؟

.....

.....

13- وضح الوسائل المستخدمة من طرفكم في العمل البيئي؟

.....

.....

14- مما مدى فاعلية هذه الوسائل المستخدمة؟

.....

.....

15- ابرز الهيئات الرسمية التي تتسق معكم في العمل البيئي؟

.....
.....
16- ما تقييمكم لفاعلية هذا التنسيق؟

.....
.....
17- ماهي مجالات التنسيق بينكم وبين الجمعيات البيئية الاخرى؟

.....
.....
18- ماهو تقييمكم لفاعلية هذا التنسيق؟

.....
.....
19- ماهي مجالات التنسيق بينكم وبين قطاع التعليم؟

.....
.....
20- مامدى مساهمة المناسبات ذات الطابع البيئي في ترسيخ الثقافة البيئية؟

.....
.....
21- بين كيفية مشاركة جمعيتكم عبر وسائل الإعلام؟

.....
.....
22- ماهي الوسائل التربوية و التثقيفية من طرفكم؟

.....
.....
23- كيف تقيم مشاركة المواطن في هذه النشاطات؟

.....
.....
24- ماهي المعوقات التي تعترض سبيل عملكم؟

.....
.....
25- بين عوامل التشوهات العمرانية التي يعرفها الواقع البيئي؟

.....
.....

استمارة مقابلة موجهة إلى السادة:

مسؤولي المديرية الرسمية العاملة في (مديرية البناء و التعمير , الجماعات المحلية ,مديرية
البيئة):

1- ماهي المهام المخولة لديكم في مجال التهيئة العمرانية؟

.....
...

2- ماهي النشاطات التي تقومون بها في هذا المجال؟

.....
...

3- ماهي الانجازات المحققة على مستوى مديريتكم؟

.....
...

4- هل ترى أن هذه الانجازات كافية وتستجيب لمتطلبات المجتمع؟

.....
.....

5- هل هناك تنسيق بينكم وبين بقية المؤسسات الأخرى العاملة في نفس ميدان التهيئة و التعمير؟

.....
..
6- إذا كان هناك تنسيق أين تكمن مجالات هذا التنسيق؟
.....

5- كيف ترون الواقع البيئي في المجال الحضري لمدينة بسكرة؟
.....

7- هل تضعون هذا الجانب في عملية التهيئة العمرانية؟
.....

8- هل تضعون خصوصية منطقة بسكرة في عملية التهيئة العمرانية؟
.....

9- هل تم تطبيق سياسة التهيئة العمرانية المساهرة للتنمية المستدامة على أرضية الواقع العملي؟
.....

10- ما هي الإستراتيجية المستقبلية في سياسة التهيئة العمرانية التي تنتهجها هيئاتكم؟
.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة

ولاية بسكرة

مديرية البيئة

بسكرة في.....

المرجع رقم / / / 2014/

محضر معاينة جريمة ضد التشريع

و التنظيم في مجال حماية لبيئة

في سنة..... و في اليوم..... من شهر..... على الساعة.....

نحن مدير البيئة للولاية بسكرة و الموقع أدناه.

طبيعة الجريمة : جنحة.

الموضوع :

- بمقتضى المادة 21 من قانون الإجراءات الجزائية.
- بمقتضى القانون رقم 05/85 الموافق لـ 16/02/1985 و المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها المعدل و المتمم.
- بمقتضى المادة 107 من القانون رقم 08/90 الموافق لـ 07/04/1990 و المتعلق بحفظ الصحة و النظافة من قانون البلدية.
- بمقتضى القانون رقم 09/90 الموافق لـ 07/04/1999 و المتعلق بقانون الولاية.
- بمقتضى المواد 111، 112 من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19/07/2003 و المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في مجال البحث و معاينة المخالفات.
- بمقتضى المواد 37-38-39-53-54-55-65 من القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12/12/2001 و المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها.
- بمقتضى المواد 50-51-57 من الأحكام الجزائية من نفس القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها.

- بناء على محضر معاينة المخالفة في مجال حماية البيئة و في إطار تسيير النفايات الصلبة و المحرر من طرف بلدية.....تحت

رقم:.....بتاريخ.....

- تمت معاينة الجنحة : من طرف فرقة حماية البيئة التابعة
لبلدية.....

و تتمثل :.....

- مكان وقوع الجنحة.....

- ضد السيد

- العنوان الكامل.....

- وصف دقيق لحالة المكان و المعاينات التي

أجريت.....

- ذكر الوسائل التقنية المستعملة في الكشف عن المخالفة و النتائج المتوصل إليها

.....

.....

- اختتام المحضر : تكييف الجريمة و المواد القانونية التي تنص و تعاقب عليها
المواد :

.....

من القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12/12/2001 و المتعلق بتسيير النفايات و
مراقبتها و إزالتها.

الطلبات :

- نحن مديرية البيئة لولاية بسكرة **كطرف المدني** نطالب بتعويض مالي قدره:000.

80 دج يدفع لفائدة الصندوق الوطني لحماية البيئة و مكافحة التلوث

تحت رقم : 065-302.

توقيع مدير البيئة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة

ولاية بسكرة

مديرية البيئة

المرجع رقم / / / 2010 بسكرة في.....

محضر معاينة جريمة في مجال حماية لبيئة

في إطار منع صنع و بيع و توزيع و استعمال الأكياس البلاستيكية السوداء

عبر إقليم ولاية بسكرة

- بمقتضى المادة 21 من قانون الإجراءات الجزائية.
- بمقتضى القانون رقم 89-02 الموافق لـ 1989/02/07 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك.
- بمقتضى القانون رقم 85/05 المؤرخ في 1985/02/16 المعدل و المتمم لقانون رقم 07/06 الصادر بتاريخ 2006/07/17 المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها.
- بمقتضى القانون رقم 90/06 الموافق لـ 1990/04/07 و المتعلق بالبلدية المعدل و المتمم.
- بمقتضى القانون رقم 90/09 الموافق لـ 1999/04/07 و المتعلق بقانون الولاية.
- بمقتضى المواد 09-10 المتعلقة بالمغلفات و المواد 60 و 65 المتضمنة الأحكام الجزائية من القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12 و المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها.
- بمقتضى المادة 111 و المتضمنة البحث و معاينة المخالفات و المادة 112 و المتعلقة بالأحكام الجزائية من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- بمقتضى القانون 04-02 المؤرخ في 2004/06/23 المحدد للقواعد المطابقة على الممارسات التجارية.

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-39 المؤرخ في 30/01/1990 المتعلق برقابة الجودة و قمع الغش.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91-53 المؤرخ في 23/02/1991 المتعلق بالشروط الصحية أثناء عرض المواد الغذائية للاستهلاك.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-199 المؤرخ في 19/05/2004 الذي يحدد كفايات إنشاء النظام العمومي لمعالجة نفايات التغليف و تنظيمه و سيره و تمويله.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-210 المؤرخ في 28/07/2004 الذي يحدد كفايات ضبط المواصفات التقنية لمغلفات المخصصة و احتواء مواد غذائية مباشرة أو أشياء مخصصة للأطفال.
- بناء على القرار الوزاري المؤرخ في 09/11/2004 المتضمن المصادقة على دفتر الشروط المتعلق بمراقبة تطابق الأكياس البلاستيكية المعدة لكي تلامس الأغذية.
- بناء على التعليمات الوزارية 194 المؤرخة في 10/03/2005 الصادرة عن وزارة تهيئة الإقليم و البيئة المتعلقة بتطبيق إجراءات مراقبة، مطابقة الأكياس البلاستيكية الموجهة لملامسة المواد الغذائية.
- بمقتضى التعليمات الوزارية 7398 المؤرخة في 18/12/2005 الصادرة عن وزارة تهيئة الإقليم و البيئة المتعلقة بتطبيق إجراءات مراقبة، مطابقة الأكياس البلاستيكية الموجهة لملامسة المواد الغذائية.
- بناء على البروتوكول الاتفاق المبرم بتاريخ 22/03/2005 بين وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و مندوبي منتجي الأكياس البلاستيكية.
- بناء على المراسلة رقم 148 المؤرخة في 29/08/2006 الصادرة عن وزارة تهيئة الإقليم و البيئة.
- بناء على القرار رقم 1988 المؤرخ في 13/09/2006 المتضمن إنشاء اللجنة الولائية المكلفة بمراقبة و متابعة و تطبيق إجراءات منع صنع، توزيع و استعمال الأكياس البلاستيكية السوداء على مستوى إقليم ولاية بسكرة.

- بناء على القرار رقم 2021 المؤرخ في 2006/09/20 منع صنع، بيع، توزيع واستعمال الأكياس البلاستيكية السوداء على مستوى إقليم ولاية بسكرة.

تمت معاينة الجنحة أو مخالفة:.....

.....

.....

- مكان وقوع الجنحة أو المخالفة:.....

.....

- ضد السيد(الهوية الكاملة):.....

.....

- العنوان الكامل:.....

.....

السجل التجاري تحت رقم:.....

- الصادر في.....

- بطاقة التعريف أو رخصة السياقة تحت رقم:.....

- الصادر في.....

- وصف دقيق لحالة المكان و المعاينات التي أجريت:.....

.....

.....

- اسم الشخص الموجود أثناء غياب صاحب المحل (الهوية الكاملة):.....

.....

- بطاقة التعريف أو رخصة السياقة تحت رقم:.....

الصادر في.....

الملاحظة:.....

- المحضر : تكليف المخالفة و المواد التي تنص و تعاقب عليها.

- الغرامة المالية تقدر بـ800.000 دج

توقيع المخالف أ و الشخص الموجود

توقيع لجنة المعاينة

*

.....

*

.....

*

.....

*

.....

*

.....

*

.....

